

Université Mentouri Constantine

ECONOMIE & SOCIETE

Revue spécialisée, éditée par le laboratoire de recherche
Grand Maghreb : Économie et Société



N° 6 / 2010

ISSN : 1112- 3605

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:

مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 6 / 2010

ISSN : 1112 – 3605

مجلة الاقتصاد و المجتمع

مدير المجلة : أ.د عبد العزيز شرابي

رئيس التحرير مسؤول النشر : د. ناجي بن حسين

أعضاء الهيئة العلمية :

- ◆ أ.د عبد العزيز شرابي جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ أ.د عبد القادر دربال جامعة السانية - وهران
- ◆ أ.د أحمد بويقوب جامعة السانية - وهران
- ◆ أ.د محمد ياسين فرفرة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية
- ◆ أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان
- ◆ أ.د برنار دريقمان جامعة بيار منداس فرانس غرونوبل - فرنسا
- ◆ أ.د أحمد سيلام جامعة جون مولان ليون 3، فرنسا
- ◆ أ.د عبد القادر ثعلباتي جامعة محمد الأول وجدة ، المغرب
- ◆ أ.د سعدان شبايكي جامعة الجزائر
- ◆ أ.د. عبد الفتاح بوخمخم جامعة جيجل
- ◆ أ.د محفوظ بن عصمان جامعة عنابة
- ◆ أ.د السعدي رجال المركز الجامعي أم البواقي
- ◆ د. خالد بوجعدار جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. صالح مرازقة جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. فوزي السبتي جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. مهدي عباس جامعة بيار منداس فرانس غرونوبل - فرنسا

شروط النشر في المجلة

1. تنشر مجلة الاقتصاد و المجتمع البحوث العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ويجب أن تتوافر في هذه البحوث الشروط العلمية والمنهجية من حيث التجديد و الإحاطة والإستقصاء و التوثيق ، و أن تكون مكتوبة بإحدى اللغات التالية : العربية ، الفرنسية ، الأنجليزية
2. يشترط في البحث المقدم للنشر في مجلة الاقتصاد و المجتمع ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى، و على الباحث أن يتعهد بذلك خطيا عند تقديمه للبحث.
3. لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور سابقا في مجلة الاقتصاد و المجتمع أو نشر ملخص عنه في أية مجلة أخرى إلا بعد مرور ستة أشهر على نشره ، و بموافقة خطية من مدير المجلة ، على أن يشار إلى هذه الموافقة عند إعادة النشر.
4. لا تنشر المجلة مقالا لباحث ما سبق وأن نشرت له مقالا في عددها الأخير، يمكن أن يستثنى أعضاء المخبر من هذا الشرط بعد موافقة مدير المجلة.
5. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر عن (25) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات و المراجع و الجداول و الملاحق.
6. تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين.
7. تخضع المقالات للتقييم من طرف أعضاء اللجنة العلمية للمجلة.
8. لا ترد البحوث لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
9. المقالات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها تعاد لأصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل النشر.

ملاحظات : يجب الالتزام بما يلي عند كتابة المقالات

- الخط العربي: Arabic transparent 13
- الخط باللغة الأجنبية : Times New Roman 12
- المسافة بين الأسطر مفرد
- حجم الصفحة: الطول 23 سم ، العرض 17 سم ، مع ترك 2 سم للهوامش

مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 6 / 2010

الصفحة	الموضوع	صاحب المقال
5	الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد- دراسة ميدانية بمركب المجارف والرافعات (CPG)- قسنطينة-	خالد بوجعدار سعيد أحسن
31	اختبار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني دراسة تطبيقية على أسهم 20 مؤسسة مدرجة في CAC 40	عماد الدين شرابي عبد النور موساوي
51	تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مركب المجارف والرافعات (CPG)- قسنطينة-	عبد الفتاح بوخمم عزالدين هروم
83	المعيار المحاسبي الدولي رقم 07: قائمة التدفقات النقدية	صالح مرازقة فتيحة بوهرين
97	أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري	عبد الحق بوعتروس محمد دهان
123	العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات، من وجهة نظر المراجع الخارجي، (دراسة ميدانية)	بطرس ميالة
139	اثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة	طارق نائل روجي نضال عمر زلوم صالح تركي الرواشدة
163	العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية	أحمد عبد الله العوضي
191	ضمان القروض وأثره على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن - دراسة تطبيقية على إقليم الوسط-	محمد عواد الزيادات محمد عبد الله العوامرة صالح الرواشدة
217	البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر	حاکمي بوحفص
231	إنعكاسات الأزمة المالية العالمية (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي	محمد الأمين وليد طالب

Sommaire

Auteur	Article	Page
R. BECHIR MONGI S. SGHAIER M.DHIFALLAH	La réduction de la pauvreté comme premier Objectif du Millénaire pour le Développement une étude sur le cas Tunisien	5
A. REIQAT N. AL-ZEER A. AL-ZAM	Marketing Strategy for New Banking Services and Products and its Effects on the Stockholders Equity. [Case Study: Arab Bank through Shabab Product]	21
M. AL-TAEE	The Effect of Medical Information System on reducing Preventable Medical Errors A case study in Sample of Jordanian Private Hospitals	37

الإعتبرات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد دراسة ميدانية بمركب المجارف و الرافعات (CPG) - قسنطينة-

د. خالد بوجعدار

أ. أحسن سعيد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

الملخص

إنّ الواقع الاقتصادي الحالي أصبح يفرض ضرورة دمج البعد البيئي (الإعتبرات البيئية) في تقييم النشاطات الاقتصادية، من منطلق كون المشاريع تعتمد في سبل تحقيق نجاحها و إستمراريتها على موارد الطبيعة، التي تستنزف دون القدرة على تجديدها، لذا تبرز إشكالية التأثير الذي تحدثه المشاريع في الطبيعة، والمجتمع. ومقابل السلع التي توفرها المشاريع تنتج آثار (الأثر البيئي) خارجية سلبية تمثل تكلفة إضافية يتحملها المجتمع، وتؤثر على البيئة بتلويثها. أي أن التفاعل بين المشروع والبيئة يفرض حتمية دمج الآثار الخارجية في الحسابات الاقتصادية، كتكاليف بيئية يتحملها المشروع في إنتظار الحصول على عوائد.

Résumé

La situation économique actuelle, impose l'intégration de la dimension environnementale (considération environnementale) dans l'évaluation des activités économiques. Les différents projets et afin de réaliser leurs succès et leur continuité épuisent des ressources naturelles non renouvelables, ce qui pose le problème de leur impact sur l'environnement et la société, sans oublier les externalités négatives réalisées par ces projets et qui représentent un coût additionnel à la charge de la société et l'environnement.

La relation entre le projet et l'environnement réside dans la nécessité d'intégrer les externalités dans les calculs économiques comme des coûts environnementaux à la charge du projet dans l'attente de recevoir des avantages.

المقدمة

تعرف البيئة بأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على عناصر ومقومات حياته الأساسية ويمارس فيه نشاطاته المختلفة. وقد ارتبطت التساؤلات الخاصة بمدى توفر الموارد الطبيعية وكفايتها لمواجهة حاجات المستقبل، و بشكل متزايد مع مشاكل البيئة المحيطة بنا و التي تتجلى آثارها و تنزايد وضوحا يوما بعد يوم، ويرجع التلوث البيئي بصفة أساسية إلى إفراط العالم و خصوصا المتقدم، في استهلاك الموارد الطبيعية المختلفة سواء كانت متجددة أو غير متجددة. فالتوسع في إنتاج مصادر الطاقة الحفوية واستغلال الأراضي الزراعية و قطع الأشجار من الغابات، كلها مسببات لزيادة تلوث الماء، الهواء والترربة.

فالنشاط الإقتصادي بأشكاله المختلفة في استخدامه للموارد الطبيعية المتاحة يغير في البيئة المحيطة ومكوناتها ، ومنه يمكن القول أن متطلبات التنمية تفرض ضرورة مسايرة مختلف التطورات التي تبرز في المجال الإقتصادي لأي مشروع، فجو المنافسة الشديدة الذي أصبح يمثل الطابع الأساسي والسمة الركييزة داخل الأسواق، جعل المشاريع الإستثمارية تدخل ضمن إطار تنافسي قوي، وبالتالي المرور لمرحلة التسابق نحو كسب أكبر الحصص ، باستخدام أسرع الطرق وأكبر الإمكانيات، من أجل تعظيم حجم الأنشطة، مما يعني إستغلال أكثر للموارد البيئية، ومن ثم تعرضها لخطر الإستنزاف الشديد والفناء. لذا فالنظرة السابقة لتقييم المشاريع على أساس الجدوى الإقتصادية أصبحت نظرة قاصرة، ولا تحمل أي مدلول في النتيجة النهائية للنشاط، دون أخذ الجانب البيئي بعين الإعتبار.

- إشكالية البحث

باعتقاد تقييم التأثيرات البيئية للمشروع، نجد أن العوائد المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي لا تمثل عائدا صافيا، حيث يقابلها نتيجة المخلفات التي يتم التخلص منها في الطبيعة، والمؤدية إلى زيادة تلوث البيئة المحيطة بالإنسان، تكاليف تقلل من أثر تلك العوائد، فالتقييم الفعلي للمشاريع يجب أن ينطلق من إطار إقتصادي وإجتماعي يأخذ بعين الإعتبار الأثار البيئية، التي تقوم على مفهوم الأثار الخارجية، بغية مكافحة التلوث والوصول لمرحلة الحجم الأمثل الذي يمكن للمشروع أن يطرحه، نظرا لكون سياسة التطهير الكاملة للبيئة غير ممكنة من الناحية الإقتصادية، والدمج الخاص بالأثار الخارجية والوصول للحجم الأمثل للتلوث ، يكون باستخدام أسلوب التكلفة/العائد لدراسة و تقييم الأثر البيئي للمشاريع. وسنحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالأثر البيئي في دراسة و تقييم المشاريع؟
- ماهي طرق تقييم الأثر البيئي للمشاريع؟
- ماهو مفهوم أسلوب التكلفة/العائد لتقييم المشاريع بيئيا؟
- ماهي طرق التقييم في أسلوب التكلفة/العائد؟ وكيف يمكن إعتماده للحكم على كفاءة المشاريع بيئيا؟
- كيف يتم الأخذ بأسلوب التكلفة/العائد بمركب المجارف و الرافعات؟ وما طرق تطبيقه إن وجدت؟

- فرضيات البحث

انطلاقا من طابع الدراسة والتحليل لموضوع البحث، وبالرجوع للجانب الميداني متمثلا في دراسة مركب المجارف والرافعات، يمكن بناء البحث على فرضية أساسية ووحيدة هي: عدم تطبيق أسلوب التكلفة/العائد لتقييم الأثر البيئي داخل المركب.

- أهداف البحث

نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الأثر البيئي في دراسة وتقييم المشاريع.
- الإطلاع على مختلف طرق تقييم الأثر البيئي للمشاريع.

- التعرف على مضمون أسلوب التكلفة/العائد، من خلال طرق تطبيقه وفعاليتيه للحكم على كفاءة المشاريع بيئيا.
- إجراء دراسة ميدانية على مركب المجارف والرافعات، للقول بتطبيق أسلوب التكلفة/العائد أو عدم تطبيقه من قبل المركب.
- الحكم على كفاءة المركب بيئيا باستخدام أسلوب التكلفة/العائد.

- أهمية البحث

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

أهمية علمية

- الإتجاه الحديث نحو الإهتمام بدراسة الآثار البيئية للمشاريع الإستثمارية، من خلال الأبحاث والدراسات التي أجريت، خاصة من قبل *Gonzague Pillet* ، حول قياس تكاليف أضرار التلوث الصناعي وتطبيق مبدأ التكلفة/العائد في صناعة الإسمنت، حيث تم تشكيل فريق بحث عالمي لهذا الغرض.
- نقص الدراسات والأبحاث في مجال التقييم البيئي وبالتحديد في موضوع الدراسة.
- محاولة إثراء البحث العلمي من خلال مرجع باللغة العربية، نظرا للندرة الملاحظة في موضوع الدراسة.

أهمية عملية

- محاولة تطبيق موضوع البحث والدراسة على مركب المجارف والرافعات بالنظر إلى:
- نقص المختصين في المجال البيئي على مستوى المركب، ومؤسساتنا(ذات الأنشطة الملوثة) بصفة عامة.
- وعي الباحث بكون الأثر البيئي له إنعكاسات سلبية خطيرة، إذا لم يؤخذ بعين الإعتبار عند تقييم المشاريع.
- وبشكل عام تفيد الدراسة في توجيه المسؤولين عن المركب، ومختلف المؤسسات ذات الأنشطة الصناعية الملوثة، نحو سبل وطرق تقييم المشاريع بأخذ الأثر البيئي بعين الإعتبار.

- ميدان الدراسة

لقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على مركب المجارف والرافعات التابع للمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية، الواقع بالمنطقة الصناعية "عين سمارة"-قسنطينة-، في محاولة لتطبيق أسلوب التكلفة/العائد والحكم على الكفاءة البيئية للمركب.

- منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث و الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم إعتداد المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، نظرا لكونه عرض وتحليل نظري لموضوع البحث، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم فيه منهج دراسة الحالة لتحقيق الدراسة الميدانية، من خلال الملاحظات المباشرة والإطلاع على سجلات ووثائق المركب، بالإضافة إلى

استعراض بعض الأشكال، واستخدام جداول خاصة بحسابات تدخل في صميم الدراسة الميدانية.

- تنظيم البحث

- بغية الإحاطة التامة بموضوع البحث، تم إستعراضه في جانبين أساسيين:
- الجانب النظري خصص لعرض وتحليل المفاهيم الأساسية للبحث.
- الجانب التطبيقي يتناول الدراسة الميدانية بمركب المجارف والرافعات، في محاولة لتطبيق أسلوب التكلفة/العائد.

الجانب النظري

1- الأثر البيئي و أهميته في دراسة و تقييم المشاريع

يعد الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية، وخاصة الصناعية من الموضوعات الهامة في الوقت الحالي فلكل مشروع شروط محددة، يتطلب تحقيقها ظهور آثار خارجية لا بد من دراستها بأخذ الجوانب النوعية والكمية. ولعامل البيئة في تقييم المشاريع جانبين أساسيين: يتعلق الأول بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع، من حيث إختيار الموقع وتكنولوجيا الإنتاج، التي تؤثر على التكاليف، ويتعين أخذها في الإعتبار عند إتخاذ قرار الإستثمار، كما أن تلك العناصر البيئية قد تنتج آثارا، من خلال بيئة طبيعية(الأحوال المناخية، المياه الجوفية، الكائنات الحية)، وبيئة إجتماعية (تعليم، صحة، ثقافة، هيكل سكاني)، بيئة إقتصادية (الهيكل الإقتصادي).

أما الجانب الآخر، فهو يتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة، بما في ذلك سكانها، نباتاتها و حيواناتها، وتتمثل هذه الآثار إجمالاً في مخلفات المشروع والمخاطر الصحية.

1-1- مفهوم و أهداف تقييم الأثر البيئي

1-1-1- المفهوم

هناك عدة تعاريف لتقييم الأثر البيئي، و بشكل عام يمكن إعتبره أداة تقوم بـ: التحديد، التنبؤ، ووصف الربح والخسارة للمشروع المراد إقامته. ولكي يكون التقييم ناجحاً يجب أن تنقل نتائجه بشكل يمكن فهمه من قبل المجتمع المحلي و صانعي القرار، بتحديد الإيجابيات و السلبيات على أساس معايير ذات أهمية للمجتمع المتأثر¹.

وبهذا يمكن القول أن مفهوم تقييم الآثار البيئية يرتكز على عدة محاور أهمها²:

- تجميع الجوانب البيئية المختلفة، و دراسة تأثيراتها على الصحة العامة، وعلى رفاهية الإنسان سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ترجمة المعلومات الوصفية إلى قيم نقدية، و التي تعبر عن درجة أهمية القرار سواء كان بالرفض أو القبول.
- متابعة ما إذا كان المشروع قد إلتزم بالتشريعات البيئية، ومراجعة عملية إدراج التكاليف البيئية ضمن القوائم المالية للمشروع.

1-1-2-الأهداف

يهدف تقييم الأثر البيئي للمشروع الإستثماري المقترح-بوجه عام- في إطار دراسة الجدوى، إلى ضمان السلامة البيئية، بمعنى آخر التأكد من عدم وجود آثار بيئية ضارة تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح بدرجة غير مقبولة، و عدم توقع آثار ضارة في الأجل الطويل*، ويمكن تحديد أهداف أكثر تفصيلا على الوجه التالي³:

- 1- التشجيع على إجراء تحقيق شامل و متعدد التخصصات عن الأضرار البيئية للمشروع وبدائله.
- 2- تحديد عمق و إتساع الآثار البيئية المتوقعة في حالة وجود المشروع أو في حالة عدم تنفيذه بالنسبة لكل البدائل.
- 3- تحديد الآثار أو المشاكل البيئية الأكثر أهمية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل.
- 4- تحديد الإجراءات التي تعمل على التخفيف من حدة الآثار الضارة و تقوية الآثار الإيجابية.
- 5- تقييم الآثار البيئية الكمية و النوعية المتوقعة، وفقا للحاجة بهدف تقرير القيمة البيئية الإجمالية للمشروع الاستثماري.
- 6- ضمان قبول المشروع و الموافقة عليه من قبل السلطات المختصة و منح التراخيص المناسبة.
- 7- تحقيق مصلحة المستثمر، خاصة في ظل طلب تمويلي من جهات دولية، نظرا لأن كثيرا من مؤسسات التمويل الإنمائي تطلب تقييما لمشاريع الاستثمار الصناعي.
- 8- استبعاد إختيار مواقع معينة لبعض المشاريع نتيجة للتلوث و الأضرار الخطيرة التي يتعدر إصلاحها.
- 9- تلافى منازعات بيئية بين ملاك المشروع و أطراف أخرى، قد تؤدي إلى المطالبة بتعويضات ضخمة أو تكاليف كبيرة من أجل إصلاح الأضرار.

1-2-نطاق تقييم الأثر البيئي و مراحلها الأساسية**1-2-1-النطاق**

يعد تقييم الأثر البيئي جزءا من عملية التخطيط للمشروع، و يتشكل هذا التقييم و يتحدد نطاقه من خلال القانون الذي يبين في أحكامه ضرورة حماية البيئة، كما يتشكل هذا التقييم من خلال الممارسة⁴.

ويتم تقييم العوائد و التكاليف البيئية للمشروع، التي تمثل آثارا خارجية تؤثر على المجتمع كله أو جزء منه، ولذلك فإن تقييمها يتم في إطار إجتماعي و إقتصادي على الصعيد المحلي، أو القومي أو الدولي حسب ما تحدده الآثار الخارجية⁵، كما تحدد أبعاد التقييم البيئي بالمجالات المحتمل تعرضها للآثار البيئية، فقد تمتد أبعاد التقييم إلى مجالات

البيئة الطبيعية، من أرض، محميات طبيعية، موارد معدنية، موارد طاقة، نباتات و مياه، وتمتد أيضا إلى مجالات البيئة الإجتماعية من تعليم، صحة، أمراض، وعوامل إقتصادية. ويمكن عرض أهم المجالات التي يتعين أن يأخذها القائمون على دراسة الجدوى في الإعتبار عند تقييم مشروع صناعي من خلال الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1): مجالات وعوامل البيئة الطبيعية و الإقتصادية الإجتماعية التي تتأثر بوجود نشاط صناعي

<u>1- المجالات الطبيعية:</u>	<u>2- مجالات البيئة الإجتماعية:</u>
1- الأرض: مثل: - تركيب التربة. - التصدعات. - المحيطات الطبيعية. - المناطق الأثرية.	1- التعليم. 2- الصحة و الرفاهية. - الأمراض. - الأخطار الصحية 3- الكثافة السكانية. 4- الخدمات البيئية. 5- الخدمات الإجتماعية 6- الترفيه. 7- فرص العمل 8- الإسكان.
2- المياه: مثل: - نوعية المياه. - نمط الصرف. - تغيير التدفق.	3 - مجالات البيئة الإقتصادية
3- النباتات: مثل: - الأشجار. - الأعشاب. - المحاصيل. - النباتات النادرة. - النباتات المائية.	1- النقل والمواصلات. 2- تنمية المناطق الحضرية. 3- تنمية المناطق الريفية. 4- توزيع الدخل. 5- التنمية الإقتصادية. - قطاع الصناعة - قطاع الزراعة.
4- موارد الطاقة: - القدرة المائية. - الوقود. - الطاقة النووية. - الطاقة الشمسية.	

المصدر: يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، بيئة-تسويقية-مالية، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية 2003، ص 81.

1-2-2-المراحل

في التقييم البيئي للمشاريع هناك ثلاث مراحل أساسية، و تختلف الآثار البيئية لكل مرحلة ، فخلال مرحلة التنفيذ تكون الآثار البيئية إجتماعية و إقتصادية، و ربما تنشئ نكتلات سياسية وإجتماعية جديدة بين مؤيدي المشروع ومعارضيه، و قد يكون لتوقع

المشروع آثار بالنسبة للموارد المقترحة فيه، وآثار مرحلة التنفيذ تكون لمرحلة واحدة فحسب، في حين أن آثار مرحلة التشغيل مستمرة ومتكررة، ويمكن تحليل الآثار الناجمة في كل مرحلة بصورة منفصلة أو مجتمعة. وتتمثل مراحل تقييم الأثر البيئي في:

- المرحلة الأولى يتم فيها القيام بتقييم مبدئي للأثر البيئي من خلال الإعتماد على قائمة بمجموعة المجالات والعوامل البيئية التي تتأثر بالمشروع أو الإعتماد على مجموعة معايير موحدة لضمان النظر في جميع العوامل البيئية ذات الصلة، و تقرير الآثار التي تحتاج إلى تحليل مفصل خلال المرحلة الثانية من مراحل التقييم، و تقرير الإجراءات الإدارية الواجب إتخاذها⁶.
- في المرحلة الثانية يتم تحديد و تقييم الآثار البيئية الناجمة عن المشروع، و في هذه الحالة يتعين على القائمين بالتقييم زيارة المواقع خاصة إذا كان الوضع البيئي معقدا وذا دلالة بالنسبة للقرار الإستثماري، و تكون في هذه المرحلة دراستنا متعمقة للآثار التي استجبت.
- تتصرف المرحلة الثالثة و الأخيرة من مراحل تقييم الأثر البيئي إلى إعداد تقرير عن الأثر البيئي، و بالرغم من أن هذا التقرير ذو صلة قوية بدراسة الجدوى التفصيلية وقرار قيام الإستثمار أو عدمه، إلى أنه يشكل جزءا من الدراسة نفسها، فهذا التقرير يتم إعداده بغرض توفير الشرط التنفيذي للمشروع من قبل السلطات المختصة، ويتضمن هذا التقرير الإجراءات المقترحة لتخفيف الآثار البيئية الضارة.

2- طرق تقييم الأثر البيئي للمشاريع

تتعدد الطرق التي يتم من خلالها تقييم الآثار البيئية للمشاريع، و ذلك بحسب الأساس أو المنهج الذي تعتمد عليه، بالإضافة إلى حجم الأثر البيئي لكل مشروع.

2-1- طرق تستخدم أسعار السوق لتقييم الأثر البيئي

2-1-1- الطرق الفنية التي تستخدم أسعار السوق لتقييم التغير في الإنتاجية

الطرق الفنية التي تناقش هنا، تعالج بصورة مباشرة الآثار على نوعية البيئة، أو على إستدامة العناصر المتجددة للموارد الطبيعية، و التي تنعكس في التغيرات على إنتاجية النظم الطبيعية التي تتضمنها، و التغيرات في الإنتاجية يتم تحويلها إلى قيم تستخدم في التقييم البيئي.

وقبل إستخدام أسعار السوق لتقييم التغير في الإنتاجية، يجب وضع فرضيات عن شكل منحنيات العرض و الطلب المرتبطة بها، وهناك حالتين يمكن تمييزهما:

1. إذا كانت الزيادة أو النقص في إنتاج السلعة صغيرا جدا، فإن ذلك لن يؤثر على أسعار السلعة في السوق ولا على أسعار مستلزمات إنتاجها، و هذه أبسط الفرضيات.

2-1-2- الطرق الفنية التي تستخدم فيها أسعار السوق لتقييم التكاليف

2-1-2-1- طريقة تحليل فعالية التكاليف

يعتبر تحليل فعالية التكاليف ملائماً لبعض الأنواع من البرامج الإجتماعية، كالتالي تتعامل مع الصحة و السكان. حيث تعد الخطوة الأولى في تحليل فعالية التكاليف هي تقرير الهدف المراد تحقيقه، و من ثم وضع المقياس بحسب المستويات الملائمة، فعلى سبيل المثال لو أن المستوى المستهدف هو تحقيق معدل إنبعاث ليس أكثر من 100 ppm، وهناك ثلاثة بدائل تكنولوجية A,B,C للإنتاج أو لنوعية المصنع المطلوب إقامته، فالتحليل ينتج المعلومات الواردة في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2): نتائج إفتراضية لتحليل فعالية التكاليف

مقياس معدل الإنبعاث (ppm)	تكاليف التجهيزات (مليون \$)	البديل
98	50	A
135	15	B
105	25	C

المصدر: رشيد حمد الرشيد، الإنسان و البيئة، مكتبة الفلاح، الكويت 2004، ص 22.

البديل A هو الوحيد الذي يقابل المعيار المطلوب، أما البديل B يعتبر الأرخص في تكاليف التجهيزات لكنه لا يقابل المعيار المطلوب، و البديل C يمثل المشكلة، فهو يكلف نصف ما يكلفه A وفي نفس الوقت يزيد عن المعيار المطلوب بمقدار بسيط، فأى البدائل أفضل؟.

طريقة متشعبة قد تختار A ليستخدم حتى لو كان البديل التكنولوجي C يوفر 25 مليون دولار - فهل الزيادة في المقياس أو معيار الإنبعاث تساوي النقص في التكاليف؟. لذلك تحليل فعالية التكاليف يجب أن يقدم كل البدائل لصانع القرار و للمحلل البيئي و الإقتصادي، حيث يعتمد الاختيار على ماهية الأخطار المحتملة من مستوى الإنبعاث الأعلى، و بالتالي القدر الذي يمكن للمجتمع أن يدفعه و يرحب به للوصول إلى مستوى إنبعاث معين. و هنا تبرز حقيقة أن التحكم بنسبة 100% من الملوثات عادة ما يكون مستحيل، كما أن التحكم في التكاليف التي توازن العوائد الناتجة عن المشروع بنسبة 100% أيضا غير ممكنة.

2-2-1-2- طريقة النفقات الوقائية

طريقة النفقات الوقائية عبارة عن تقدير شخصي لأدنى نوعية لقيمة البيئة، حيث يتم التقدير في بعض الأحيان مع ترحيب الأشخاص بتحمل تكاليف الوقاية من الآثار السلبية أو تخفيفها على أنفسهم أو البيئة، هذا المنهج يعرف بطريقة " النفقات الوقائية" أو نفقات التخفيف أو التلطيف البيئي. و تعطيه هذه الطريقة التقدير الأدنى بسبب عاملين: أن النفقات الفعلية تكون محددة بالدخل و أنه قد يكون هناك كمية إضافية من فائض المستهلك بالرغم من تحمل النفقات الوقائية. بينما نجد أن طريقة فعالية التكاليف تختبر التكاليف المباشرة التي تحتاجها بعض الأهداف أو المعايير المحددة رسمياً، في حين أن طريقة

النفقات الوقائية تختبر النفقات الفعلية لتحديد الأهمية التي يضعها الشخص على آثار بيئية معينة، و هي تقدير شخصي من جانب ، وقدرة شخصية من جانب آخر.

2-1-3- طريقة تكلفة الفرصة

طريقة تكلفة الفرصة بنيت على مفهوم تكلفة الفرصة لإستخدام الموارد الغير مسعرة وغير المسبوقة (مثلا حفظ الأرض لإستخدامها كحديقة عامة بدلا من قطع الأشجار لإستخدامها في البناء أو النجارة). ويمكن أن تقدر بإستخدام الدخل السابق لنفس المصدر كبديل، كما تقيس هذه الطريقة كل ما يجب تركه مقابل حفظ الأرض ولا تقيس فوائد حفظها لإستخدامات أخرى، لذا فإن طريقة تكلفة الفرصة هي مقياس لتكلفة الحفظ، كل هذه المعلومات تستخدم لتقييم الإختيارات المتاحة لمتخذي القرار.

2-2- طرق تستخدم بدائل الأسعار السوقية لتقدير قيمة نقدية للأثر البيئي

2-2-1- طريقة إستخدام سلع البيع و الشراء كبدايل بيئية

أحيانا ما تقابلنا أوضاع نجد فيها الخدمة البيئية عبارة عن سلعة غير كاملة، تحل محلها سلعة خاصة قابلة للبيع والشراء، مثلا حمامات السباحة الخاصة قد ينظر إليها كبدايل البحيرات النظيفة أو تيارات المياه، أو إعتبار الحدائق الخاصة كبدايل للحدائق العامة، ومن خلال هذه الإحلالاات يمكن إستنتاج فوائد الزيادة في المعروض من السلع البيئية كالحديقة العامة، بملاحظة النقص في شراء السلعة الخاصة، ونظرا لكون السلعتين بديلتين ومتشابهتين فإن مستوى رفاهية المستخدمين لا يتأثر بدرجة كبيرة¹⁰، ومع الإحلال الكامل تتناقص المشكلة، لتتمثل في التحديد الحريص للوضع والتغيرات المضبوطة في النفقات على السلع الخاصة وأسبابها، وعندئذ يمكن تعريف الحدائق الخاصة كبدايل للحدائق العامة لكنها غير كاملة، لأن مقياس أثر التغيير في المعروض من الحدائق العامة للمنفق على الحدائق الخاصة قد تخلق مشكلة تعريف لا يمكن التغلب عليها¹¹.

2-2-2- طريقة التكاليف الإحلالية

عادة ما ينتج عن تلوث البيئة الإضرار بالأصول و الموارد المختلفة، على سبيل المثال الأراضي الزراعية والعقارات، في مثل هذه الحالة يمكن تقدير تلك التأثيرات اقتصاديا عن طريق حساب تكاليف إحلال الأصل المتأثر أو إرجاعه إلى حالته الأولى. و يقوم هذا الأسلوب على عدد من الإفتراضات، يتعلق الأول بطبيعة و نطاق الضرر المادي والذي يجب أن يكون التنبؤ به ممكنا، كما يفترض وجود إمكانية لتقدير تكاليف الإحلال أو الترميم بمستوى معقول من الدقة، كذلك يفترض هذا الأسلوب أن تكون تلك التكاليف مناسبة تقريبا لتكاليف الضرر البيئي، أي من المفترض أن تكاليف الإحلال أو الترميم لن تتعدى القيمة الاقتصادية للأصل ذاته، وهو إفتراض لا يكون صحيحا في جميع الحالات.

2-2-3- طريقة تكاليف إعادة الوضع

طريقة تكاليف إعادة الوضع مختلفة عن طريقة تكاليف الإحلال، في حالة إعادة توزيعها، فالتكاليف الفعلية لإحلال أصل طبيعي بسبب تغيير نوعية البيئة تستخدم في تقييم العوائد المحتملة والتكاليف المصاحبة لمنع التغير البيئي. مثلا إنشاء معصرة لزيت

الزيتون سوف ينتج عنها زيادة في الإستخدام من المصدر القريب، أحد التكاليف البيئية المصاحبة لذلك فقد هو الحاجة لإعادة وضع المياه المتسربة للإستخدام المنزلي الموجود أسفل النيار، فإذا لم يتم تعويض المياه المستخدمة بالرغم من وضع أجهزة إضافية للمعالجة فإنها تصبح مثالا للتكاليف الوقائية.

2-2-4- طريقة مشاريع الظل

يقصد بمشاريع الظل، المشاريع التي يمكن القيام بها لمعالجة مشكلة بيئية معينة، ويختلف أسلوب مشاريع الظل عن أسلوب تكاليف الإحلال و الترميم، في أن الأول يتعامل مع أصول تعرضت للضرر نتيجة لمشكلة بيئية، أما أسلوب مشاريع الظل، فيركز على إحلال خدمات بيئية فقدت نتيجة ضرر أصاب أصول بيئية أو مادية معينة. على سبيل المثال، إصابة بحيرة بالتلوث نتيجة التخلص من مياه الصرف الصحي بها، يعني فقدان الخدمات التي تؤديها البحيرة، وتتضمن هذه الخدمات إمكانية التخلص من مياه الصرف الزراعي بها بمعدلات مناسبة، و توفير بيئة ملائمة للطيور المهاجرة، وكذلك توفير منطقة تكاثر لأسمك المياه العذبة، ونتيجة لتلوث البحيرة لا تتمكن من القيام بهذه الوظائف، إما كلياً أو جزئياً، لذلك يمكن وضع تصور متكامل لمشروع يهدف لإعادة تأهيل البحيرة وعودتها للقيام بوظائفها المختلفة مرة أخرى، وتمثل تكاليف المشروع الإقتراضي مشروع الظل¹²، الذي يعكس التقييم الإقتصادي للبحيرة و كذا الوظائف التي تقوم بها.

2-3- أسلوب التكلفة/العائد

يعد أسلوب التكلفة/العائد تحليلاً شاملاً ومختصراً لمختلف الطرق السابقة الذكر، من خلال ترتيب المشاريع حسب درجة تأثيراتها السلبية أو الإيجابية على البيئة، حيث تعد الأضرار البيئية تكاليف إجتماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية ضمن تكاليف المشروع، وتعد الآثار البيئية الإيجابية للمشروع عوائد إجتماعية تحسب من عوائد المشروع¹³، وبعد أن يتم حساب كل العوائد والتكاليف يمكن الحصول على القيمة الحالية الإجماعية. والمشروع الأفضل من الناحية البيئية، هو الذي تكون صافي قيمته الحالية بعد حساب كل التكاليف والعوائد أكبر من صافي القيمة الحالية للمشاريع البديلة.

3- مضمون أسلوب التكلفة/العائد لاتخاذ القرار البيئي

من خلال إعتبار الآثار الخارجية التي يولدها المشروع بيئياً كتكاليف إجتماعية يجب إعتادها في عملية التقييم، جاء أسلوب التكلفة/العائد كأداة تحليلية لإتخاذ القرار البيئي، بدمج الأثر البيئي في العملية، ومحاولة الوصول إلى تخصيص أمثل للموارد، بضم الجوانب السلبية للمشروع كتكاليف يرجى من خلالها الحصول على عوائد ونتائج إيجابية.

3-1- ماهية أسلوب التكلفة/العائد

يتضمن الأسلوب تقييماً عن العوائد الإجماعية المتولدة نتيجة الأخذ بمشروع معين مقارنة بتكلفته الإجماعية، والتعبير عنها بوحدة نقدية. حيث يتم الأخذ بالأسلوب نظراً لكون التحليلات السابقة أثبتت أن نظام السوق قد فشل في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد لعدم أخذ الآثار الخارجية في الإعتبار¹⁴.

يبين أسلوب التكلفة/العائد أن برنامجا معيناً لمكافحة التلوث يجب الأخذ به إذا كان مجموع الإيرادات من وراء تنفيذه أكبر من مجموع الخسائر المتوقعة¹⁵، أي أن المعيار ينطوي على السلوك الرشيد.

• معنى مقارنة التكاليف والعوائد

نعلم أن التأثيرات الخارجية تحدث في قطاعات (تلوث جوي، أو تلوث المياه) حيث حقوق الملكية قليلة التحديد أو غير محددة. فتندرج التحويلات النقدية في المحاسبة الوطنية إما لعدم وجودها، أو أنها ناتجة عن قاعدة للمسؤولية في العدالة. لذلك فالعوائد البيئية (عوائد حمائية عادة) تميل إلى أن تكون مباشرة أقل تقبلاً من العوائد الخاصة التجارية. ومتمدنية القيمة (مقدرة بأقل من الحقيقة)¹⁶. وإذا أمكن التقييم النقدي لعوائد سياسة ما، مثلاً في شكل تقييم للأضرار التي تم تجنبها (الأضرار التي قد تحدث في غياب سياسة معينة)، فإن مقارنتها مع التكاليف التي أفحمتها السياسة يؤدي إلى ما يسمى بتحليل التكلفة/العائد.

3-2- طرق التقييم في أسلوب التكلفة/العائد

يفرض أن السلع والخدمات المتعلقة بالبنية السوقية كانت محل تبادل، وأن العوائد والتكاليف تتبادل فيما بينها، لكن الأمر ليس كذلك، فلا الهواء النقي ولا التلوث له سعر في السوق، غير أنه توجد تقنيات لقياس العوائد البيئية تعويضاً للطابع غير السلعي ونميز بين:- التقييمات المباشرة التي تهدف إلى الحصول على تقييم نقدي للأرباح أو الخسائر. - التقييمات غير المباشرة التي تبحث عن العلاقات "جرعات"، أي تأثيرات (الربط بين السبب والأثر)¹⁷.

3-2-1- طرق التقييم المباشرة في أسلوب التكلفة/العائد

3-2-1-1- تكلفة السفر

يعتمد أسلوب تكلفة السفر في تقييمه للقيمة الاقتصادية لموقع أو منطقة معينة، على محاولة تقدير المبالغ النقدية والزمن الذي يتحملة الأفراد بغرض الوصول إلى الموقع أو المنطقة، حيث أن التكاليف (سواء في شكل نقدي أو وقت) تعكس تفضيلات الأفراد للموقع أو المنطقة.

يستخدم هذا الأسلوب عادة في تقييم القيمة الاقتصادية للمواقع الترفيهية، كالحدائق أو الشواطئ، كما يمكن أن يستخدم لتقييم التغيرات في نوعية البيئة لتلك المواقع (على سبيل المثال نوعية المياه والهواء). لذلك يقوم أسلوب تكلفة السفر على افتراض أن التكاليف التي يتحملها الأفراد للسفر إلى موقع ترفيهي معين، سواء في شكل مصاريف أو زمن تعكس تفضيلاتهم، ما يعني إمكانية إشتقاق منحنى طلب الموقع اعتماداً على حساب تكاليفه، وطالما تم إشتقاق منحنى الطلب يمكننا تقدير العائد المرتبط بالموقع، وفائض المستهلك¹⁸. يتضمن تطبيق أسلوب تكلفة السفر على منطقة أو موقع معين عدداً من الخطوات¹⁹:

1. تحديد الموقع المراد تقييمه إقتصادياً وتقسيم المنطقة المحيطة به إلى نطاقات جغرافية.

2. تقدير متوسط تكلفة السفر ومعدلات الزيادة لكل نطاق جغرافي.
3. اشتقاق منحني طلب إجمالي للموقع.
4. حساب العوائد المرتبطة بالموقع.

3-2-1-2- طريقة (أسلوب) القيمة الضمنية

يتضمن الأسلوب إتجاهين، على الرغم من تشابههما في الأساس النظري إلا أن كلا منهما يتعامل مع نمط معين من الظواهر، فالأول يتعامل مع العقارات من حيث تأثير التغيرات البيئية على قيمتها بينما يتناول الثاني بالتحليل عنصر الخطر المرتبط بأعمال ووظائف معينة وعلاقته بمستويات الأجور التي تمنح مقابلها²⁰.

يقوم أسلوب القيمة الضمنية على نظرية مستهلك بديلة تتعامل مع السلع والخدمات، ليس كوحدة واحدة، وإنما بكونها تتضمن مجموعة من الخصائص، وبالتالي فقيمة السلع والخدمات عبارة عن مجموعة القيم الاقتصادية للخصائص التي تتضمنها، فعلى سبيل المثال تتكون الملابس من مجموعة خصائص تتعلق بحجم، تصميم، نوعية الأقمشة والألوان... إلخ، ويعتمد سعر القطعة للملابس على مجموعة الخصائص التي يتضمنها وتفضيلات المستهلك. ومن المتوقع في حالة قطعتي ملابس متماثلتان تماماً، أن يكون سعرهما واحداً، وبالعكس كلما كانت خصائص القطعتين مختلفة عن بعضها كان من المتوقع أن تختلف أسعارهما، ويمكن حساب قيمة الخصائص عن طريق ربط تغيرات السعر بتغير مستوياتها، كما يكمن تقدير سعر خاصة ما عن طريق قياس السلعة المرتبطة بتغير مقدار وحدة واحدة منها، وضمن طريقة القيمة الضمنية نجد أسلوبين.

• أسلوب قيمة العقار

ينطلق التحليل السابق من الخصائص البيئية، حيث أن قيمة السلعة المتضمنة للخصائص تعكس القيمة الاقتصادية لها، على سبيل المثال قيمة أو سعر عقار معين يمثل إنعكاساً لخصائصه سواء من حيث العمر، نوعية الإنشاء، مواد البناء وعدد الغرف، بالإضافة إلى خصائص الموقع كمستوى الضوضاء والمنظر الذي يطل عليه العقار، نوعية الهواء والكثافة السكانية بالموقع... حيث يتمثل سعر العقار في محصلة القيم الاقتصادية التي يضعها الفرد، وفقاً لتفضيلاته، لكل خاصية من خصائص العقار محل الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبة الأساسية لأسلوب قيمة العقار تتمثل في إختيار شكل العلاقة بين قيمة العقار والمتغيرات المؤثرة فيه (الخصائص) وكذا تحديد الخصائص الأكثر أهمية لكي يتم تضمينها في التحليل.

• أسلوب التقييم الاقتصادي المحتمل

يستخدم أسلوب التقييم الاقتصادي المحتمل للحصول على قيم للسلع والخدمات غير المتداولة في الأسواق، ويعد الأسلوب التطبيقي الوحيد الذي يمكنه قياس نوعيات معينة من العوائد مثل القيمة الاقتصادية للوجود والقيمة الاقتصادية المحتملة. يعتمد الأسلوب على دراسات ميدانية يتم من خلالها إستنباط معلومات عن تفضيلات الأفراد، أو العائلات،

لسلعة أو خدمة معينة، وترجع تسمية الأسلوب "محتمل" إلى كونه يعتمد على سؤال الأفراد عن قيمة إفتراضية²¹.

3-2-2- طرق التقييم غير المباشرة (العلاقات جرعة-تأثير)

بالإضافة إلى طرق التقييم المباشر ضمن أسلوب التكلفة/العائد، هناك طرق تقييم غير مباشرة، يتم الإعتماد عليها للمساعدة في إتخاذ القرار البيئي، متمثلة في أسلوب الجرعة - تأثير الذي يحاول تقدير علاقة الإنحدار بين تغيرات معينة في البيئة وتأثيرها على الأطراف الأخرى، سواء الأفراد (التلوث على صحتهم) أو تلوث الهواء بنوع معين من الملوثات، وتأثير ذلك على المحاصيل الزراعية. وعلى الرغم من سهولة الفكر النظري الذي يقوم عليه الأسلوب، إلا أن مشكلته الأساسية تتمثل في ضرورة ربط العلاقة المقدرة بنموذج سلوكي للطلب على المنتج محل الدراسة²²، حيث يتطلب الأمر ربط قدر من البيانات يكون عادة من الصعب الحصول عليها.

تتميز العلاقة المقدرة للأسلوب بأنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي يقوم بها الأفراد لتلافي الآثار السلبية للتلوث، مثل تغيير نوعية المحاصيل والمزروعات والإتجاه لمحاصيل أكثر مقاومة لنمط التلوث السائد. وتجدر الإشارة إلى نقطة هامة وهي أننا عندما نحاول تقييم تأثيرات مشكلة بيئية إقتصادية، نتعامل على أساس "دون/مع"، بمعنى دون حدوث التلوث ونقارنه بالوضع مع وجود التلوث، وليس "قبل/بعد" بمعنى قبل حدوث التلوث ونقارنه بالوضع الفعلي بعد حدوث التلوث، ويرجع السبب لإعتمادنا أسلوب "دون/مع"، في إهتمامنا بمعرفة التأثير الفعلي الحقيقي للتلوث، دون حدوث تغير في سلوكيات الأفراد، فمثلا إذا أخذنا بعين الاعتبار تغيير المزارعين لنوعية المحاصيل، يعني أن تقييمنا للتأثير البيئي في ظل التغير يكون أقل من التأثير الحقيقي.

3-3- الإنتقادات الموجهة لأسلوب التكلفة/العائد

- المعرفة غير الكاملة: حيث يصعب التحديد الكمي لعوائد وتكاليف معالجة التلوث من الناحية الإجتماعية.
- أن أغلب العوائد المتوقعة من برنامج حكومي لمعالجة التلوث سوف تظهر آثارها خلال فترة زمنية طويلة. وعليه يجب إجراء خصم لتحديد القيمة الحالية للعوائد المتوقعة في المستقبل²³.
- العوائد المتوقعة من برنامج حكومي معين تكون عرضة لدرجة مختلفة من عدم التأكد.
- إهمال الآثار التوزيعية: من الذي يحصل على العوائد ومن الذي يتحمل التكلفة.
- ومن أجل تبسيط أسلوب تحليل التكلفة/العائد بشكل حسابي فإن:

$$\text{نسبة العائد/التكلفة} = \frac{\text{إجمالي القيمة الحالية لكافة العوائد}}{\text{إجمالي القيمة الحالية لكافة التكاليف}}$$

إذا زادت النسبة عن الوحدة، يقال أن البرنامج قد اجتاز إختبار الكفاءة الأول، بمعنى المشروع سوف يخلق إضافة صافية للرفاهية الإجتماعية في الإقتصاد القومي.

لكن كيف يمكننا التعبير عن القيمة الحالية للتكاليف والعوائد المتوقعة في المستقبل؟ ومن أجل تقريب الفكرة إلى الذهن، يجب أخذ الزمن في الحسبان، حيث يقوم ذلك على حقيقة إقتصادية هي أن قيمة الوحدة النقدية في المستقبل سنقل عن قيمتها الحالية نظرا لوجود التضخم.

وكذلك فإن الأموال المدخرة اليوم، تعود على المدخر "بعائد" معين في المستقبل عند الإفتراض بحالة معينة. فما هو عدد الأموال المدخرة بعدد معين من السنوات؟ وللإجابة على ذلك نقول أنه ينبغي الإعتماد على سعر الفائدة، فكلما كان مرتفعا كلما ارتفع عائد الأموال المدخرة في المستقبل.

يمكننا أن نعكس المنطق السابق، إذا كنا نعرف سعر الفائدة السائد، فبالإمكان إحتساب القيمة الحالية للعوائد المتوقعة في المستقبل، ويمكن التعبير عن العلاقة بين القيم الحالية والقيم المستقبلية بالمعادلة التالية:

$$VA = \frac{AP_N}{(1+r)^N}$$

حيث أن: VA : القيمة الحالية، AP : العوائد المتوقعة (بشكل نقدي)، r : سعر الفائدة
N : الفترة الزمنية اللازمة لظهور العوائد.

وتحسب القيمة الحالية لجانب التكاليف بنفس الطريقة. ويجب ملاحظة أن التحليل السابق يستند إلى فكرة كون تكاليف تأسيس المشروع تظهر مرة واحدة في السنة الأولى (يمكن التعبير عن التكاليف بقيمتها النقدية).

أما التكاليف التشغيلية السنوية فيمكن حساب قيمتها الحالية كما يلي:
حيث أن: r : سعر الفائدة.

$$VA = \frac{CO_N}{(1+r)^N}$$

N : عدد السنوات.

CO : تكاليف التشغيل السنوية.

ويمكن التوصل إلى القيمة الحالية لإجمالي التكاليف كالتالي:

تكاليف التشغيل السنوية

القيمة الحالية لإجمالي التكاليف = تكاليف التأسيس +

(1+ سعر الفائدة)^N

وتصبح النسبة: العائد/التكلفة = $\frac{\text{القيمة الحالية لإجمالي العوائد}}{\text{القيمة الحالية للتكاليف}}$

ولكن هناك مشكلات تواجهنا عند القيام بتحليل التكلفة /العائد أهمها:

1. تحديد معدل الخصم الإجتماعي.
2. صعوبة حساب العوائد والتكاليف الإجتماعية، وذلك لانتشار وتنوع الآثار الخارجية إيجابية كانت أو سلبية.

3. مشكلة التوزيع، حيث أن التحليل لم يأخذ معيار العدالة وكيفية توزيع العوائد والتكاليف في الحسبان²⁴.

الجانب التطبيقي

1- خصائص أنظمة الإنتاج والمعالجة بمركب المجارف والرافعات

سوف نتكلم عن مركب المجارف والرافعات كمؤسسة مصنفة في إطار حماية البيئة، بحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-198²⁵، الذي ينص على تعريف القواعد الواجبة التطبيق لتعتبر المؤسسات مصنفة من أجل حماية البيئة. وقد تمت الموافقة من قبل مديرية البيئة على التجهيزات الخاصة بالمركب. وبالتالي فالورشات المتواجدة على مستواه مصنفة حسب درجة الخطر. إذ تتم فيها عمليات الإنتاج والمعالجة وفق ما سيلبي من عرض.

1-1- خصائص أنظمة الإنتاج بالورشات

1-1-1- ورشة القطع

في الورشة يتم أخذ الصفائح المعدنية الكبيرة، وقطعها بحسب مقاسات معينة. حيث ينتج عن هذه العملية قطع زائدة صغيرة تجمع وتضغط في صورة كتل حديدية للإستفادة منها فيما بعد.

1-1-2- ورشة التصنيع

بها مجموعة من الآلات والمعدات، تقوم بالعديد من العمليات التي تتطلب رقابة، متابعة وصيانة دائمة، هذه الأخيرة التي تتم من خلال عمليات تغيير الزيت المستعمل في الآلات، وإستبداله بزيوت جديدة أما القديم فيسترجع، والزيوت التي سحبت تجمع في صهاريج أو براميل ذات سعة 200 لتر لتباع فيما بعد. وتوجد أيضا على مستوى الورشة، زيوت خاصة بعملية التبريد تكون مختلطة بالماء، وتتم في قنوات بين الآلات لأداء العملية، وبصورة دورية يتم تصفية المياه كل 3 أشهر عن طريق الملح الصناعي في ورشة معالجة المياه، ثم ترأقب على مستوى المخبر لمعرفة تركيز الزيت والكلوريل. في ورشة التصنيع تجري عملية الخرط والغرز والنقب بالإضافة إلى الصقل، ما ينتج عنه رقائق حديدية ولفائف صغيرة جدا تجمع وتضغط في كتل صغيرة للإستفادة منها في مرحلة لاحقة.

1-1-3- ورشة التلحيم

يتم فيها تلحيم مختلف القطع الخاصة بصناعة وتركيب الآلات، كمرحلة للوصول إلى المنتج النهائي. وينتج عن العملية أدخنة تنقى بواسطة مصافي متواجدة على مستوى أسطح الحيز المخصص للورشات (حيث أن الورشات متواجدة ضمن حيز مغلق يسمى التجهيز حسب مسؤولي المركب).

1-1-4- ورشة معالجة السطوح

يتم الإنتاج على مستوى الورشة بالاعتماد على نوعين من المعالجة

1-1-4-1-1- المعالجة الكيميائية

هي تغيير في البنية لا يتجاوز الميكرون (تغيير طفيف جدا)، على سطح المادة أو القطعة المعمول عليها، ونجد على مستوى العملية معالجات أو إنتاج بالمواد التالية:

- المعالجة بالكروم (الإنتاج بالكروم).
- المعالجة بالزنك (الإنتاج بالزنك).
- المعالجة بالفوسفور (الإنتاج بالفوسفور).

• المعالجة بالكروم

يتكون التجهيز الخاص بعملية المعالجة بالكروم، من عدة أحواض (Bain) متتالية، بداخلها مواد كيميائية، ونظام تبريد وإسترجاع مرتبط بأحواض الأحماض والأسس، بالإضافة إلى نظام تفرقة بينها، مع وجود نظام للتغذية الكهربائية، مضمون بواسطة مولد للتيار المستمر، وتنظم مختلف مراحل العملية ببرنامج إلكتروني معين.

تفيد التغطية بمادة الكروم للقطع في:

- زيادة مدة حياتها.

- تقادي التآكل والصدأ.

وتبدأ العملية بأخذ القطعة وغسلها في حوض الغسل، وبعدها نقوم بوضعها في حوض التنقية بالماء الحار، ثم تؤخذ إلى حوض المعالجة الكيميائية (Attaque chimique) لإزالة ما قد يكون مترسب على القطعة من زيوت ودهون، وعندما تغسل جيدا تنتقل لحوض الكروم بغية وضع طبقة من الكروم، لتغسل مرة أخرى بالماء البارد، ثم تقاس طبقة الكروم في النهاية، وفي حالة عدم نجاح العملية نقوم بعملية إزالة الكروم (Déchromage)، وينتج عن عملية المعالجة بالكروم ماء ملوث بالمواد الكيميائية التالية:

- كروم 3 Cr^{+3}

- كروم 6 Cr^{+6}

- الأحماض (حمض السلفيريك H_2SO_4)

- الأسس (أساس الكوستيك - هيدروكسيد الصوديوم NaOH)

لنتقل في النهاية المياه الملوثة مباشرة لورشة معالجة المياه

• المعالجة بالزنك

يتم في هذه المرحلة تغطية القطعة المعالجة بالزنك، وينتج عن المعالجة ماء ملوث بالمواد الكيميائية التالية:

- الزنك Zn - الأحماض OH^+ - الأسس OH^- .

والمياه الملوثة توجه مباشرة لورشة معالجة المياه.

• المعالجة بالفوسفور

تشبه المرحلة الخاصة بمعالجة القطع بالفوسفور، المراحل السابقة، من خلال تغطية القطع بطبقة من الفوسفور، وينتج عن المرحلة ماء ملوث بالمواد الكيميائية التالية:

- الفوسفور HPo_3 .

- قاعدة الكوستيك NaOH (هيدروكسيد الصوديوم).
- حمض السيليفيريك H_2SO_4 .
- والمياه الملوثة توجه لورشة معالجة المياه.

1-4-2- المعالجة الحرارية

بحسب المعالجة الحرارية، توضع القطعة محل الإنتاج، في أفران تعالج بالحرارة من خلال زيادة نسبة الكربون، ما يرفع من قوة مقاومة المادة، حيث أن نسبة الكربون تزيد كلما سخنت القطعة (700 درجة مئوية)، ولمدة 30 دقيقة لنحصل في النهاية على قطعة قاسية. والطرح الناتج عن العملية في صورة مياه ملوثة بمواد كيميائية معينة يوجه لورشة معالجة المياه.

1-1-5- ورشة الدهن والتركيب

في الورشة تتم آخر مرحلة لعملية الإنتاج، من خلال تركيب القطع الخاصة بالآلات، للحصول على شكلها النهائي، ثم تأتي عملية الدهن وفق مرحلتين:

1- الدهن الأولي لمقاومة التآكل.

2- الدهن النهائي للآلات.

وينتج عن المرحلة، ترسبات للطلاء في المياه التي تنقل مباشرة، لورشة معالجة المياه وفق نظام خاص، أين تبدأ عملية المعالجة.

1-2- خصائص أنظمة المعالجة

تحدثنا فيما سبق عن نواتج كل من ورشة معالجة السطوح، ورشة التصنيع وورشة الدهن المتمثلة في مياه ملوثة (مواد مطروحة سائلة). قلنا أنها توجه مباشرة إلى ورشة معالجة المياه التي تعتبر محطة نصف أوتوماتيكية، تقوم بتعديل، تنقية، تصفية المياه الملوثة بمواد كيميائية كالكروم، الزنك، الفوسفور..إلخ. بالإضافة إلى الزيوت.

يمكن القول أن معالجة المياه، تتم بإستعمال جملة من المواد الكيميائية، وعبر أحواض مختلفة، لنحصل في النهاية على طرح متكون من: ماء زائد مواد تسترجع في شكل طين يوضع في براميل ليخزن في النهاية. والمياه التي تطرح في الطبيعة، يجب أن تراقب من قبل مختبر خاص بالمركب وباستخدام مواد كيميائية معينة، أي الطرح يكون وفق المقاييس الدولية للطرح النهائي للمياه، بحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-141²⁶، الذي يبين القيم المحددة لمعايير الطرح للمياه الصناعية. كما يوضحه الجدول رقم (3)

الجدول رقم(3): القيم المحددة لمعايير طرح المياه الصناعية بالمركب *

الرقم	المعايير	الوحدة	القيم المحددة
1	Température	C°	30
2	PM	-	8,5-6,5
3	MES	mg/l	35
4	Azote kjeldahl	mg/l	30
5	Phosphore total	mg/l	10
6	DCO	mg/l	120
7	DBOs	mg/l	35
8	Aluminium	mg/l	3
9	Cyanures	mg/l	0,1
10	Huiles et graisses	mg/l	20
11	Cuivre total	mg/l	0,5
12	Chrome total	mg/l	0,5
13	Etain total	mg/l	2
14	Manganèse	mg/l	1
15	Zinc total	mg/l	3
16	Fer	mg/l	3
17	Composées organiques chlorés	mg/l	5

* الصيغ باللغة الفرنسية للفرسية للحفاظ على المعنى العلمي.
المصدر: خلية البيئة.

2- أسلوب التكلفة/العائد لتقييم المركب بيئيا

كمحاولة منا لتطبيق الأسلوب قمنا بجمع وحساب مختلف التكاليف والعوائد المتاحة للفترة ما بين سنتي 2003، 2008 (فترة ست سنوات)، واستعملناها في الصيغة الخاصة بالأسلوب، للحكم على مدى كفاءة المركب بيئيا.

2-1- حصر العوائد والتكاليف نظريا

2-1-1- التكاليف

تتمثل التكاليف الخاصة بالمركب والمتعلقة بالجانب البيئي لعملية التقييم في النقاط التالية:

1. الضرائب التي يدفعها المركب لصالح مديرية البيئة وهي نوعين:
 - ضريبة الملوث الدافع التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 93-68²⁷ الخاص بالرسوم على النشاطات الملوثة، وهي ذات قيمة ثابتة.
 - ضريبة على كمية النفايات وتخزينها، تتميز بتغيرها بحسب كمية النفايات المخزنة (طين، مادة cyanure، زيت PCB... إلخ)، و حجم النشاط.
2. التكاليف الخاصة بورشة معالجة المياه، من خلال المواد الكيميائية المستخدمة في عملية المعالجة ، بالإضافة إلى تكلفة الأفراد العاملين على مستوى الورشة.

3. التكاليف الخاصة بالمختبر، والمتمثلة أساسا في تكاليف المواد الكيميائية المستعملة في عملية مراقبة المياه، وكذا تكاليف الأفراد العاملين على مستوى المختبر.
4. التكاليف الصحية الناتجة عن التلوث داخل المركب، والمتعلقة بالأمراض التي يرجع سببها الحقيقي والفعلي إلى التلوث، ومعترف بها من قبل صندوق الضمان الاجتماعي الجزائري .
5. تعويض الأجر خلال فترة العلاج.
6. النقص في الطاقة الإنتاجية للمركب نتيجة أضرار التلوث.
7. تكلفة الوفاة المبكرة والعطلة المرضية طويلة المدى، التي تعتبر صعبة التقييم.

1-2- العوائد

يمكن حصر أهم العوائد الخاصة بالمركب من الجانب البيئي في النقاط التالية:

1. الزيوت المستعملة الخاصة بالآلات عند القيام بعملية تفريغ وإستبدال الزيوت التي تعمل بها(vidange). حيث يتم إسترجاعها وبيعها وفق إعلانات لشركات خاصة معتمدة من طرف وزارة البيئة لتستعملها وتحولها إلى دهن.
2. نفايات الحديد التي يتم بيعها .
3. العائد من بيع الحطب، الذي يستعمل في تعبئة قطع الغيار المشتراة.
4. العائد من كراء الآلات الخاصة بالمركب. في حالة عدم إمتلاك المتعامل المشتري لآلة تعبئة (لنفايات الحديد الخاصة).

2-2- تطبيق أسلوب التكلفة/العائد حسابيا

2-2-1- حساب التكاليف

يمكن توضيح إجمالي تكاليف المركب للفترة 2003 - 2008 من خلال الجدول رقم(4) الجدول رقم(4): إجمالي عوائد المركب للفترة 2003 - 2008 *

الوحدة: دج

2008-2003	الفترة
2138000	التكاليف
14672465,83	التكلفة الضريبية
7421624,55	التكلفة الخاصة بورشة معالجة المياه
4638000	التكلفة الخاصة بالمختبر
2304961,76	التكاليف الصحية
14212334,8	تعويض الأجر خلال فترة العلاج
45387386,94	النقص في الطاقة الإنتاجية للمركب نتيجة أضرار التلوث
	المجموع

*قيمة الرسم على القيمة المضافة TVA محتسبة ضمن التكاليف.

المصدر:مديرية المالية والمحاسبة.

2-2-2- حساب العوائد

يمكن توضيح إجمالي عوائد المركب للفترة 2003 - 2008 من خلال الجدول رقم (5)
الجدول رقم (5): إجمالي عوائد المركب للفترة 2003 - 2008 *

الوحدة: دج

2008-2003	الفترة العوائد
46873103	العائد من بيع البقايا الحديدية لعملية القطع (Ferraille)
10502310	العائد من بيع البقايا الحديدية لعملية الصقل (Copeaux)
211278	العائد من بيع البراميل المعدنية
1380000	العائد من بيع الحاويات التالفة
693440	العائد من بيع الحطب
535400	العائد من كراء الآلات
227650	الزيوت المستعملة
60423181	المجموع

* في المعطيات قيمة TVA محسوبة عند القيام بعملية الشراء، لذلك لا نعيد إدخالها في عملية البيع.
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق قسم الوسائل العامة.

2-2-3- حساب نسبة العائد/التكلفة

بحسب ما توصلنا إليه فيما سبق فإن:

- إجمالي عوائد المركب للفترة 2003 - 2008 = 60423181 دج

- إجمالي تكاليف المركب للفترة 2003 - 2008 = 45387386,94 دج

- عدد السنوات $N = 6$ سنوات.

أما بالنسبة لسعر الفائدة، فنجد أن معظم تعاملات المركب تكون عن طريق البنك الوطني الجزائري (BNA). حيث سعر الفائدة يتراوح بين 8% و 12% لذلك سنستخدم سعر فائدة متوسط أي: $(8\% + 12\%) \div 2 = 10\%$ وهو سعر الفائدة r .

وفيما يتعلق بتكاليف التأسيس نلاحظ أنها صعبة التقييم، نظرا لعدم توفر معطيات خاصة بها على مستوى المركب، لذلك سنقوم بحساب نسبة العائد/التكلفة في حالة عدم وجود تكاليف التأسيس، وفي حالة إعطاء قيمة إفتراضية (إعتبارية)، فإذا إعتبرنا أن تكاليف التأسيس هي تكاليف خاصة وموجهة للجانب البيئي، والمشروع الذي نقيمه يتمثل في المركب للفترة 2003 - 2008، ولنعتبر أن تكاليف التأسيس = 7500000 دج

1- حالة عدم وجود تكاليف التأسيس: نسبة العائد/التكلفة = 1,33 وهي أكبر (>) من 1 ومنه بحسب أسلوب التكلفة/العائد المشروع كفاء ومقبول بيئيا.

2- حالة وجود تكاليف التأسيس: نسبة العائد/التكلفة = 1,03 وهي أكبر (>) من 1 ومنه بحسب أسلوب التكلفة/العائد المشروع كفاء ومقبول بيئيا.

الخاتمة

إن أسلوب التكلفة/العائد لتقييم الأثر البيئي، بإعتباره مقياسا فعالا للحكم على كفاءة المشاريع، سيسمح بدمج مختلف الإعتبارات البيئية المصاحبة لإقامة الأنشطة. فالأثار الخارجية السلبية للمشروع يتم إدخالها في جانب الحسابات البيئية كتكاليف نقدية تساهم في التقييم الفعلي للنشاط الإنتاجي الخاص بالمشاريع. وبالتالي تحويل العبء الإجتماعي الخارجي من جراء آثار العملية الإنتاجية، إلى المشروع المقام و المسبب لها. وباعتماد الدراسة التي أجريت في البحث على مركب المجارف والرافعات يمكن إيراد النتائج و التوصيات المقترحة التالية:

أولاً: النتائج

يمكن إبراز مايلي من نتائج:

1. صحة الفرضية الأساسية والعامية للدراسة، في عدم تطبيق و إستخدام أسلوب التكلفة/العائد لتقييم الأثر البيئي داخل المركب. لذلك تم إعتداد طريقة خاصة لحصر التكاليف والعوائد البيئية، لتوظف في الصيغة العامة للأسلوب، ومن ثم الحكم على الكفاءة البيئية للمركب كمشروع.
2. بتطبيق أسلوب التكلفة/العائد على مركب المجارف والرافعات، وجدنا أنه مشروع كفاء و مقبول بيئيا. حيث أن نسبة العائد/التكلفة تساوي 1,33 بالتقريب في حالة عدم وجود تكاليف التأسيس، و 1,03 بالتقريب عند إدراجها وهي أكبر من الواحد بحسب مقياس الحكم على الكفاءة للأسلوب.
3. بالنسبة لتكلفة الموارد المستخدمة في عملية معالجة المياه، و تكلفة المعدلات اللازمة لمراقبة المياه على مستوى المختبر، لا تمثل التكلفة الحقيقية للمعالجة، نظرا لعدم وجود الملحقات الخاصة بالتكلفة الكلية من نقل و شحن.
4. عدم وجود تقرير عمل إجتماعي سنوي، خاص بالجانب الطبي للمركب. حيث أنه بغرض إحصاء أهم الأمراض و عدد المرضى تم مراجعة كل الملفات على مستوى القسم الطبي للفترة 2003-2008.
5. الخطر الكبير الذي يتعرض له العمال في ورشة معالجة السطوح، جراء مادة الكروم، إذ من المفترض أن يتم إستبدال العمال على مستوى الورشة دوريا كل 3 أشهر، لكن نجد أن هناك من يعمل بالورشة منذ 20 سنة، وبالتالي زيادة خطر التعرض للأمراض الصدرية، وأخطرها مرض سرطان الرئتين.
6. يلاحظ تدمير كبير للعمال داخل ورشات الإنتاج، نظرا لعدم القيام بتصليح قنوات تصفية الهواء الموجودة على مستوى الأسطح، بصورة فورية عند تعطلها.
7. عدم إستغلال المركب لأحد أضخم التجهيزات الموجودة به، والمخصصة لحرق الطين الناتج عن المعالجة الخاصة بالمياه، بداعي العطب التقني الذي يتطلب خبراء أجانب وأموال طائلة.
8. هناك جهود من قبل المركب فيما يخص الجانب البيئي، يمكن إجمالها فيما يلي:

- دوره في معالجة المياه على مستوى الورشة الخاصة به، والمراقبة التي تتم بالمختبر.
- إسترجاع الزيوت المستخدمة في عملية الإنتاج و بيعها.
- جمع نفايات الحديد و القيام ببيعها.
- جمع زيوت الـ PCB (بولي كلورو بيفينيل) الخاصة بالمحولات الكهربائية القديمة، وإستبداله بالزيت المعدني في المحولات الجديدة.
- التوقف عن إستخدام مادة السيانير (CYANURE) ذات الخطورة الكبيرة في المعالجة الحرارية، وإستبدالها بالغاز الطبيعي.
- القيام بجمع كل من زيت الـ (PCB) ومادة السيانير (CYANURE) ووضعها بمخازن خاصة للمركب (شروط تخزين محددة).
- إعادة إستخدام الحطب داخل المركب أو بيعه.
- هناك خطة سطرت من قبل المركب لإعادة جمع الورق، لكنها لم تنجح و تم إلغائها.

9. تمثل العوائد البيئية للمركب ربح صافي، نظرا لصعوبة توقع قيمتها النقدية، فهي ناتجة عن إستغلال العناصر المتبقية من العملية الإنتاجية.

ثانيا: التوصيات

يمكن إقتراح التوصيات التالية:

1. تطبيق أسلوب التكلفة/العائد لتقييم الأثر البيئي داخل المركب، بمحاولة إيجاد برنامج خاص يسمح بحساب القيمة الفعلية للتكاليف والعوائد البيئية السنوية، المصاحبة للنشاط الإنتاجي للمركب، وبالتالي إمكانية الحكم على كفاءة المركب بيئيا في المدى القصير، المتوسط والطويل، بتطبيق الصيغة الأساسية للأسلوب.
2. إتباع نظام إدارة بيئية سليم يسمح بـ :
 - التجسيد الفعلي والحقيقي للبرنامج البيئي في ميدان العمل، والمسطر من قبل المديرية العامة.
 - تحسيس العمال بأهمية الجانب البيئي وجعلها ثقافة عمل.
 - إقتراح مخطط يومي من أجل حسن أداء العمال، وتسيير العمل.
 - تطوير التحاليل الخاصة بالرقابة والتفتيش الآلية.
 - التدخل السريع في حالة وجود أي مخالفة بيئية.
 - المساهمة في تحسين الشروط البيئية للعمل.
 - محاولة توثيق كل المعطيات ذات الصلة بالجانب البيئي داخل المركب.
 - الأخذ بعين الإعتبار تسيير النفايات.

3. القضاء على الترسبات الجوفية الناتجة عن الورشات، وإصلاح قنوات التهوية لتحسين ظروف العمل.
 4. تطبيق برنامج عمل يسمح باستبدال العمال بشكل دوري كل 3 أشهر داخل ورشة معالجة السطوح، بالإضافة إلى تطوير الوسائل الوقائية للعمل بالورشة.
 5. يجب وضع تقرير عمل إجتماعي سنوي خاص بطب العمل من قبل القسم الطبي للمركب، يسمح للمسؤولين بالإطلاع على الوضعية الصحية للعمال، وخاصة فيما يتعلق بالأمراض الناتجة عن النشاط الإنتاجي، مما يساهم في وضع خطة تضمن على الأقل التخفيف من حدة الإصابات والأمراض.
 6. ينبغي على مديرية البيئة، التكفل بالمواد الخطرة الموجودة على مستوى مخازن المركب وخاصة زيت الـ PCB (بولي كلورو بيفينيل)، ومادة السيانير (CYANURE) ذات الخطورة الكبيرة، حيث كان من المفروض أن تقوم المديرية بإنشاء محرقة خاصة تضمن معالجة تلك المواد، باستخدام الضرائب التي تدفع لها من قبل المركب أو باقي المؤسسات ذات الأنشطة الملوثة، كون تكاليف معالجة هذا النوع من المواد كبيرة ولا يمكن للمركب أو باقي المؤسسات تحملها، بدل بقائها في المخازن.
- وفي الأخير يمكن القول أن الأخذ بالاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد يؤدي إلى:

- ضمان السلامة للمشاريع الإقتصادية الإنمائية.
- تقييم الآثار البيئية من ناحيتين كمية ونوعية.
- إتخاذ أحسن القرارات كونها ناتجة عن تحليل إقتصادي إجتماعي، بمراعاة الجانب البيئي.
- إختيار أحسن المشاريع الإستثمارية.

الهوامش والمراجع

- 1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيويورك، 2001، ص 132
- 2- المرجع الأساسي للتقييم البيئي، الدراسة 140 من سلسلة الدراسات الصادرة عن البنك العالمي 2001، صفحة: 10-11.
- 3- E.S. Goodstein, economics and the environment, prentice-hall, new jersey, 2nd ed, 1999, Page:123.
- 4- مصطفى بن أحمد، العلاقة بين الجدوى البيئية و الاستثمار وذلك في إطار تفجر القضايا البيئية على المستوى العالمي: <http://www.Idrc.ca/uploads.sa 20/01/08>
- 5- إبراهيم بلوط، البيئية و الاقتصاد: <http://www.greenline.com.kw12/01/2008>.

- 6- عبد الله سليم أبو رويضة، ملوثات الهواء في البيئة الداخلية و الخارجية:
<http://www.Edunet.tn/ressources/site tad/pgebiea.htm> : 5/12/2007
- 7- سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003،
صفحة: 163.
- 8-F.D Vivien, Economie et écologie, coll, Repères, la découverte. Paris,
2004, Page : 214.
- 9- الصالحي ناجم، موسوعة تلوث البيئة، دار عالم الثقافة، عمان، 2001، صفحة: 75.
- 10-T.Tietenberg.Economic Instruments for environmental regulation-oxford review
of economic policy.V6.n1.1999.Page 12
- 11-Meso environment economic Analyses :
<http://www.meso platform.org> 8/5/2008
- 12- محمد حمدي السباخي، التقويم الاجتماعي للمشروعات -مرجع في تحليل الجدوى- دار المريخ
للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2004، صفحة: 178.
- 13- رسلان خضور، اقتصاديات البيئة دراسات، مكتبة الأسد، دمشق، 2001، صفحة: 47.
- 14-N.Hanley, cost benefit analysis and the environment, Londres, Edward Eglar
press, 2000 Page: 234.
- 15-Schulze, cost-benefit analysis and environnement policy, Ecological Economics
n°13, 2006, Page: 197.
- 16-G. Gauthier, L'analyse coûts-avantages, Défis et controverses-economica, Paris,
1998, Page : 219.
- 17- وائل الفاعوري، حماية البيئة من التلوث، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان 2002، صفحة: 122.
- 18- عبد القادر عابد، أساسيات التقييم البيئي، دار وائل، عمان، 2004، صفحة: 111.
- 19-J.Bichot, l'évaluation de l'environnement, Armand colin, Paris, 2000, Page : 28.
- 20- أحمد اليامي، تقنية تحليل التكلفة العائد، دار عالم الثقافة، عمان، 2005، صفحة: 101.
- 21-Orléan.A, L'économie de l'environnement, puf, Paris, 1999, Page : 288.
- 22- J-F.noël, Economie des ressources naturelles et l'environnement, Arman colin,
Paris, 1995, Page: 229.
- 23- تحليل الآثار لاقتصادية للمشكلات البيئية: <http://www.arab-api.org/c218.htm> 12/1/2008
- 24- محمد عزيز محجوب، انتقادات أسلوب التكلفة/العائد :
<http://www.geocities.com/anannairat/eia.html> 1/2/2008
- 25- الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة في 31 ماي 2006.
- 26- الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة في 19 أبريل 2006.
- 27- الجريدة الرسمية العدد 17، الصادرة في 1 مارس 1993.

اختبار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني دراسة تطبيقية على أسهم 20 مؤسسة مدرجة في CAC 40

* عماد الدين شرايبي

** د. عبد النور موساوي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

الملخص:

يتناول المقال موضوع اختبار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني و هي مؤشر المتوسطات المتحركة، مؤشر تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة، مؤشر اتجاه الحركة، مؤشر القوة النسبية، مؤشر الزخم و مؤشر العشوائية. عينة الدراسة هي أسهم عشرون مؤسسة الأكثر سيولة والمدرجة في مؤشر السوق CAC40 خلال سنتي 2009م و 2010م.

النتائج أكدت أن مؤشرات القوة النسبية، الزخم و العشوائية قد حققت عوائد جيدة في حين أن مؤشرات المتوسطات المتحركة، تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة و اتجاه الحركة قد حققت عوائد ضعيفة و ذلك مقارنة بأداء مؤشر السوق CAC40 خلال نفس فترة الدراسة.

Abstract:

This Paper aims to test the predictive ability of some technical indicators which are Moving Averages, MACD, DMI, RSI, Stochastic and Momentum. The sample is composed of the twenty most liquid companies quoted on CAC40 for a period of two years (2009-2010).

The results confirmed that RSI, Stochastic and Momentum generated good returns while Moving averages, MACD and DMI generated low returns comparing to the performance of CAC40 on the same period.

مقدمة

هناك منهجين أساسيين من أجل اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم؛ التحليل الأساسي و التحليل الفني و لكل منهما مقاربة خاصة.

* طالب ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة.

** أستاذ محاضر، جامعة منتوري قسنطينة.

فالتحليل الأساسي يعتمد على دراسة ماكرو اقتصادية و أخرى ميكرو اقتصادية؛ بالنسبة للدراسة الماكرو اقتصادية تتمثل في تحليل كافة الظروف المؤثرة على أداء المؤسسة، مثل الرواج و الكساد، معدل التضخم، سعر الصرف، الظروف السياسية وكذلك السياسات الجبائية المتبعة من طرف الحكومة، أما فيما يخص الدراسة الميكرو اقتصادية فهي تتمثل في تقييم الحالة النفسية للمستهلكين، تقييم الوضعية الداخلية للمؤسسة بدءا بحالتها المالية، الجدارة الائتمانية، التدفقات النقدية المتوقعة... إلخ.

أما التحليل الفني - الذي هو موضوع هذه الدراسة - فهو يهمل كافة العناصر التي يتناولها التحليل الأساسي و يركز فقط على دراسة و تحليل حركة سعر السهم عبر الزمن، ذلك عن طريق تكيف أساليب إحصائية مختلفة لهذا الغرض.

نلاحظ أن التحليل الفني والتحليل الأساسي لهما مقاربتان مختلفتان في الجوهر ما أدى إلى نشأة جدال بين رواد كل منهج، حيث يشكك كل طرف في مدى قدرة الآخر على تحقيق عوائد، فرواد منهج التحليل الأساسي يشككون في قدرة التحليل الفني على التنبؤ بمستقبل سعر السهم و بالتالي في قدرته على توليد أرباح، و رغم البحوث الميدانية المختلفة التي أجريت إلا أن الجدل لا يزال قائما. و تهدف هذه الدراسة إلى اختبار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني و تأكيد إمكانية استخدام هذا الأسلوب من طرف المستثمرين في الأسهم من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن.

والفرضية الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أنه يمكن الاعتماد على مؤشرات التحليل الفني في اتخاذ قرار بيع و شراء الأسهم، و ذلك عن طريق التنبؤ بتوقيت بداية الدورات نحو الارتفاع و الدورات نحو الانخفاض. فعندما يتنبأ المحلل الفني باقتراب دورة نحو الارتفاع يقوم بشراء السهم، أما عندما يتنبأ باقتراب دورة نحو الانخفاض فيقوم ببيع ذلك السهم.

و قد تم تطبيق ستة مؤشرات فنية على عشرين مؤسسة الأكثر سيولة و المدرجة في مؤشر السوق "CAC40" لفترة اختبار تمتد إلى سنتين (2009 م-2010 م). من أجل ذلك تم تصميم برنامج أولي عن طريق "مايكروسوفت إكسل" "Microsoft Excel" و لغة البرمجة " Visual Basic ". الهدف منه الحصول على إشارات الشراء و البيع التي تولدها مؤشرات التحليل الفني، و التي تعتمد على البيانات التاريخية لسعر السهم التي تم تحميلها من موقع الإنترنت المتخصص " Finance.yahoo.com ". بعد ذلك تتم محاكاة العملية الاستثمارية عن طريق تنفيذ إشارات الشراء و البيع. لنحصل في النهاية على تقرير اختبار القدرة التنبؤية لكل مؤشر من مؤشرات التحليل الفني.

الكلمات المفتاحية: التحليل الفني - التنبؤ - الأسهم - إشارات الشراء و البيع - الاختبار القبلي - CAC40 .

1. الأسس النظرية للتحليل الفني:**1.1 تعريف التحليل الفني:**

توجد مجموعة من التعاريف للتحليل الفني و التي تم وضعها من طرف الخبراء في هذا المجال، و سنكتفي بذكر أهمها:

التعريف الأول:¹ "التحليل الفني هو عملية تحليل البيانات التاريخية لأسعار القيم المنقولة (أسهم، سلع، عملات... الخ) بهدف تحديد سعرها المستقبلي."

التعريف الثاني:² "التحليل الفني هو دراسة حركة السوق بالإعتماد على البيانات التاريخية لسعر السهم بهدف التنبؤ باتجاه السعر."

التعريف الثالث:³ "التحليل الفني هو علم دراسة حركة السوق و ليس المؤسسات المتداولة فيه. وهو علم رصد و تسجيل - عادة في شكل رسم بياني - لجميع المعلومات الخاصة بالتداول (تاريخ التداول، السعر، حجم التداول... الخ) لسهم معين أو مجموعة من الأسهم، ثم استنتاج اتجاه الأسعار في المستقبل انطلاقا من المعطيات التاريخية."

نستخلص من التعاريف السابقة أن التحليل الفني يعتبر عملية إسقاط معطيات الماضي على المستقبل من أجل التنبؤ بحركة سعر السهم.

2.1 مبادئ التحليل الفني:

يعتمد التحليل الفني على ثلاثة مبادئ هي:⁴ السعر يلخص كل شيء؛ اتجاهات حركة السعر ثلاثة؛ التاريخ يعيد نفسه. و سنوضح ذلك من خلال "نظرية داو".

نظرية "داو" "Dow Theory":

"شارلز داو" هو أول من وضع مبادئ و أسس التحليل الفني، و التي أصبحت تعرف اليوم بنظرية داو "Dow Theory".¹ و فيما يلي القواعد الأساسية لهذه النظرية:

¹ ACHELIS Steven B., "Technical Analysis From A To Z". Equis international, 2003, p.4.

² MURPHY John J, "Technical Analysis Of The Financial Markets". New York institute of finance, New York, 1999, p.1.

³ EDWARDS Robert, MAGEE John, "Technical Analysis of stock trends". BN Publishing, USA, 2008, p.5.

⁴ MURPHY John J, Op. Cit, p.2.

أ- **السوق يلخص كل شيء**: تعتبر كل المعلومات الماضية، الحاضرة و المستقبلية ملخصة في السوق و بالتحديد في سعر السهم. فالسعر يأخذ بعين الإعتبار كافة المعلومات، بداية بالحالة النفسية للمستثمرين، معدلات سعر الفائدة، وصولاً إلى الأخبار حول المؤسسات و مستوى أدائها.

ب- **السوق له ثلاثة اتجاهات**: حسب نظرية "داو" فإن الاتجاهات الثلاثة للأسعار هي الاتجاه نحو الارتفاع، الاتجاه نحو الانخفاض و الاتجاه الحيادي؛ أما الاتجاه نحو الارتفاع فيعرفه "داو" بأنه تكرار الوضع الذي يكون فيه سعر إغلاق اليوم أكبر من سعر إغلاق البارحة، و أما الاتجاه نحو الانخفاض فيعرفه بأنه تكرار الوضع الذي يكون فيه سعر إغلاق اليوم أقل من سعر إغلاق البارحة، أما بالنسبة للاتجاه الحيادي فهو الوضع الذي لا يعبر لا عن اتجاه نحو الارتفاع و لا عن اتجاه نحو الانخفاض.

ت- **المراحل الثلاثة لتشكل الاتجاه العام**: قسم "داو" مراحل تشكل الاتجاه العام نحو الارتفاع إلى ثلاثة مراحل أساسية:

1- **مرحلة تراكم التداول**: هي مرحلة إقبال المستثمرين على الشراء بناء على المعلومات التي يمتلكونها حول السهم في ظل المعطيات المالية، الأخبار حول المؤسسة... الخ.

2- **مرحلة المشاركة العامة**: هي المرحلة التي تتميز بإقبال المستثمرين الذين يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على التحليل الفني ما يزيد من التسارع في ارتفاع سعر السهم.

3- **مرحلة التفريق**: هي المرحلة التي يبدأ فيها المستثمرون الحذرون بالتفريق و تفادي الشراء و البيع خوفاً من انهيار أو انقلاب محتمل في الاتجاه العام التصاعدي للأسعار، الشيء الذي يضعف من قوة الطلب و يؤدي حتماً إلى انقلاب الاتجاه العام.

أما بالنسبة لتشكل الاتجاه العام نحو الانخفاض فإنه يتبع المراحل التالية:

1- **مرحلة تراكم التداول**: هي المرحلة التي يبيع فيها المستثمرون السهم بناء على المعلومات التي يمتلكونها حول المؤسسة مصدرة السهم بما فيه الأخبار، الأداء المالي للفترة الأخيرة أو القادمة، ما يزيد من قوة العرض.

2- **مرحلة المشاركة العامة**: هي المرحلة التي يتخلى فيها المستثمرون الذين يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على التحليل الفني عن هذه الأسهم، ما يزيد من تسارع الاتجاه نحو الانخفاض.

¹ KIRKPARTICK Charles, DAHLQUIST Julie, "Technical Analysis : The Complete Resource For Financial Market Technicians". Pearson Education, USA, 2007. p.73.

3- مرحلة التجمع: هي المرحلة التي يبدأ فيها المستثمرون بالشراء بسبب توفر فرص استثمارية جيدة، سببها الإفراط في البيع، و بالتالي لا يوجد خوف من أن ينخفض سعر السهم أكثر من ذلك.

ث- مؤشرات السوق يجب أن تؤكد بعضها البعض: لا يمكن تأكيد حدوث انقلاب في الاتجاه العام على المدى المتوسط و الطويل إلا إذا أكدت مؤشرات السوق ذلك معا و في نفس الوقت. و مؤشرات السوق آنذاك في الولايات المتحدة كانت مؤشر "داو جونز للصناعة" و مؤشر "قطاع السكك الحديدية" فقط، أما الآن فهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تأكيد الانقلاب في الاتجاه العام.¹

ج- حجم التداول يؤكد اتجاه السعر: يعتبر حجم التداول عاملا ثانويا إذ أن الاهتمام الأساسي يتمحور حول حركة سعر السهم، إلا أن "شارلز داو" يؤكد أنه في حالة كون الاتجاه العام السائد مائلا نحو الارتفاع فإن الارتفاع في الأسعار يصطحبه حجم تداول كبير. في حين الانخفاض في الأسعار يصطحبه حجم تداول صغير نسبيا و العكس صحيح؛ عندما يكون الاتجاه العام السائد مائلا نحو الانخفاض فإن هذا الانخفاض في الأسعار يكون بأحجام تداول مهمة. أما الارتفاع في الأسعار فيكون بأحجام تداول منخفضة نسبيا.²

ح- الاتجاه العام السائد يبقى مستمرا حتى ظهور إشارة تفي بعكس ذلك: يعتبر عدم صدور أي إشارة من مؤشرات التحليل الفني استمرارا للاتجاه العام السائد.

3.1 أهمية الدورات في التحليل الفني:

تعتبر الدورات نحو الارتفاع و الدورات نحو الانخفاض أساس عمل التحليل الفني على المدى القصير، المتوسط و الطويل. ذلك لأنه يوجد عدة أنواع من الدورات. هناك الدورات اليومية، الأسبوعية، الثلاثية، الموسمية، السنوية، الدورات المرتبطة بالانتخابات الرئاسية، الدورات الاقتصادية، الدورات المرتبطة بالسياسات النقدية، الدورات المرتبطة بالحروب، لذلك فإنه يمكن القول أن الدورة الصغيرة ما هي إلا جزءا من دورة كبيرة و هذه الأخيرة ما هي إلا جزء من دورة أكبر.³

بفضل مؤشرات التحليل الفني سنعمل على تحديد توقيت بداية هذه الدورات، بالاعتماد على إشارات الشراء عند بداية الدورات نحو الارتفاع و إشارات البيع عند بداية الدورات نحو الانخفاض، هذا ما يسمح بجني ثمار الفرق بين سعر البيع و سعر الشراء

¹ www.investopedia.com/university/dowtheory/dowtheory4.asp Accessed: 23/02/2011 at 13:42

² المهيلمي عبد المجيد، "التحليل الفني للأسواق المالية". دار البلاغ للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2005. ص.190.

³ www.onthemoney.com Accessed: 25/02/2011 at 12 :30

خلال الدورات نحو الارتفاع و تفادي الخسائر الناتجة عن الانخفاض في سعر السهم خلال الدورات نحو الانخفاض، و هذا ما يعرف بتوقيت السوق "Market Timing".

إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من المخاطر، إذ أن تكاليف إصدار أوامر الشراء و البيع قد تؤثر سلبيا على العوائد المحققة أثناء كل عملية،¹ لذلك يجب الحرص على كون عائد كل عملية يفوق التكاليف المرافقة لعملية الشراء و البيع.

2. مؤشرات التحليل الفني

سنصنف مؤشرات التحليل الفني ضمن فرعين حسب الهدف منها؛ الفرع الأول يتطرق إلى فئة المؤشرات التي تتبع الاتجاه العام لسعر السهم؛ أهمها مؤشر المتوسطات المتحركة، مؤشر تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة و مؤشر متوسط اتجاه الحركة، أما الفرع الثاني فيتطرق إلى فئة المؤشرات التي تقيس قوة زخم الاتجاه العام لسعر السهم و أهمها مؤشر العشوائية، مؤشر القوة النسبية و مؤشر الزخم.

1.2 مؤشرات تتبع الاتجاه العام "Trend Follow Indicators"

المتوسطات المتحركة: "Moving Averages"

تقنية المتوسطات المتحركة هي تقنية لتسوية السلاسل الزمنية. تعتمد على حساب المتوسط الحسابي لعدد معين من المستويات المتتالية في سلسلة زمنية، ثم حساب المتوسط الحسابي لنفس السلسلة لكن مع إلغاء أقدم مستوى في السلسلة و تعويضه بأحدث مستوى و هكذا دواليك.² فبتطبيق المتوسطات المتحركة في التحليل الفني، نسوي السلسلة الزمنية لسعر السهم و نتخلص من الضوضاء "Price Noise" المتمثلة في الأخبار التي ترد إلى المستثمرين من حين لآخر. ما يسمح لنا بمعرفة الاتجاه العام الفعلي لسعر السهم.

فعندما تقطع سلسلة المتوسط المتحرك القصير MA20³ سلسلة المتوسط المتحرك الطويلة MA50⁴ من الأسفل نحو الأعلى يعني بداية دورة نحو الارتفاع و بالتالي إشارة للشراء. أما عندما تقطع سلسلة المتوسط المتحرك القصيرة MA20 سلسلة المتوسط المتحرك الطويلة MA50 من الأعلى نحو الأسفل يعني بداية دورة نحو الانخفاض و بالتالي إشارة للبيع.

¹ عائد العملية الواحدة هو الفرق بين سعر البيع و سعر الشراء.

² شرابي عبد العزيز، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.35.

³ متوسط متحرك أساسه 20 يوما.

⁴ متوسط متحرك أساسه 50 يوما.

مؤشر تقارب/ تباعد المتوسطات المتحركة: Moving Average Convergence/Divergence¹

تم وضع هذا المؤشر من طرف "جيرالد أبيل" "Gerald Appel". و هو مؤشر يقيس مدى حدة زاوية التقاطع² بين متوسطين متحركين³ يختلفان في طول سلسلتيهما.

نحصل على إشارة الشراء عندما يقطع مؤشر MACD خط إشارته⁴ من الأسفل نحو الأعلى، أما إشارة البيع فنحصل عليها عندما يقطع مؤشر MACD خط إشارته من الأعلى نحو الأسفل.

مؤشر إتجاه الحركة: " Directional Movement Index "

مؤشر اتجاه الحركة DMI تم وضعه من طرف "J. Welles Wilder Jr." سنة 1978م. ولا زال استخدامه شائعاً من طرف المحللين الفنيين. الهدف منه هو قياس قوة الاتجاه العام الحالي لسعر السهم عن طريق قياس العلاقة بين قوى الشراء +DI14 و قوى البيع -DI14، و قياس قوة الاتجاه العام لحركة سعر السهم ADX من جهة أخرى. هذا من أجل تحديد التوقيت الملائم للشراء و للبيع.⁵

عندما يقطع خط +DI14 خط -DI14 من الأسفل نحو الأعلى يعني ذلك أن سعر السهم سيبدأ دورة نحو الارتفاع و بالتالي نحصل على إشارة شراء، أما عندما يقطع خط +DI14 خط -DI14 من الأعلى نحو الأسفل يعني ذلك أن سعر السهم سيبدأ دورة نحو الانخفاض، بالتالي نحصل على إشارة بيع.

2.2 مؤشرات الزخم " Momentum Indicators "

مؤشر العشوائية "Stochastic":

تم وضع المؤشر من طرف "Georges Lane". يقارن المؤشر الفرق بين سعر إغلاق اليوم وأقل سعر إغلاق لأربعة عشر يوماً الماضية، مع الفرق بين أعلى وأدنى

¹ MACD: Moving Average Convergence/Divergence

² تمت الإشارة في مؤشر المتوسطات المتحركة إلى أنه كلما كانت قوة أو زاوية التقاطع كبيرة كلما كانت إشارة البيع أو الشراء صحيحة. فبدلاً من ملاحظة زاوية التقاطع بالعين المجردة نستخدم مؤشر MACD لمعرفة قوة التقاطع.

³ غالباً ما يتم استخدام المتوسط المتحرك الأسّي EMA لحساب المؤشر.

⁴ خط إشارة MACD هو المتوسط المتحرك لتسعة قيم الأخيرة لـ MACD.

⁵ www.waldata.fr/analysetechnique/bibliotheque/dmi.asp Accessed: 21/12/2010 at 18:02

سعر إغلاق لأربعة عشر يوماً الماضية، ذلك من أجل التنبؤ بأي تغير محتمل في الاتجاه العام لسعر السهم.¹

عندما يعبر منحنى مؤشر العشوائية خط 20% من الأسفل إلى الأعلى نحصل على إشارة شراء أما عندما يعبر منحنى مؤشر العشوائية خط 80% من الأعلى نحو الأسفل نحصل على إشارة بيع.

مؤشر القوة النسبية: " Relative Strenght Index "

تم وضع هذا المؤشر من طرف "ويليس وايلدر" "J. Welles Wilder" سنة 1978م. الهدف منه هو التوقع باقتراب تغير في الاتجاه العام لسعر السهم و ذلك بتحديد ما إذا كان السهم يتعرض لإفراط في البيع أو إفراط في الشراء.² فعندما يتعرض السهم للإفراط في البيع يصبح مقبلاً من قيمته السوقية السائدة، فعاجلاً أم آجلاً سيرجع إلى قيمته السوقية بحدوث ارتداد تقني و التي تكون في هذه الحالة أعلى، لذلك يجب الاستفادة من الارتفاع في سعر السهم، أما في حالة الإفراط في الشراء فإن السهم يصبح مقبلاً بأكبر من قيمته السوقية المتوسطة، لذلك عاجلاً أم آجلاً سيحدث تصحيح السوق³ ليتراجع سعر السهم إلى قيمة أدنى، لذلك يجب بيع السهم قبل تكبد الخسارة.

نحصل على إشارة شراء عندما يقطع منحنى مؤشر القوة النسبية مستوى 30% من الأسفل إلى الأعلى، و نحصل على إشارة بيع عندما يقطع منحنى مؤشر القوة النسبية مستوى 70% من الأعلى إلى الأسفل.

مؤشر الزخم: " Momentum "

هو مؤشر يقيس قوة الاتجاه العام لسعر السهم في لحظة معينة بالاعتماد على معطيات فترة زمنية سابقة.⁴

¹ www.trader-workstation.com/daytrading/le_stochastique.php Accessed: 17/12/2010 at 08 :02 AM

² WILDER J. Welles JR. "New Concepts in Technical Trading Systems". Hunter Publishing Company, USA, 1978. p.65.

³ تصحيح السوق هو الانخفاض التلقائي، المفاجئ و الشديد في سعر السهم بعد أن ارتفع هذا الأخير إلى أعلى مستوياته. ذلك نتيجة انفجار فقاعة مضاربة نشأت بسبب تقييم السهم بأكثر من قيمته الحقيقية. و بالتالي فإن تصحيح السوق هو عودة سعر السهم إلى قيمته الحقيقية. يختلف حجم هذا التصحيح بين تصحيح صغير لا يتعدى أثره بضعة أيام و بين تصحيح تنتج عنه أزمة مالية مثل الأزمة المالية لسنة 2008م.

⁴ http://www.abcbourse.com/apprendre/11_lecon15_1.html Accessed: 17/12/2010 at 17:44

نحصل على إشارة الشراء عندما يكون منحنى مؤشر الزخم في أدنى مستوياته، ونحصل على إشارة البيع عندما يصل منحنى مؤشر الزخم إلى أعلى مستوياته.

3. اختبار القدرة التنبؤية لمؤشرات التحليل الفني

سيتم اختبار القدرة التنبؤية لهذه المؤشرات على فترات زمنية سابقة، و هذا ما يعرف بالاختبار القبلي "Backtest". حيث تم تصميم برنامج أولي لهذا الغرض، يسمى "مسير الاختبار" "Backtest Manager".

1.3 تعريف برنامج الاختبار "Backtest Manager"

هو برنامج يختبر فعالية مؤشرات التحليل الفني على فترة زمنية سابقة. يقوم برنامج الاختبار بمحاكاة العملية الاستثمارية حسب الإستراتيجية التي يقترحها كل مؤشر فني على حدى،¹ ذلك بإتباع إشارات الشراء و البيع التي يولدها المؤشر بغض النظر إن كانت صحيحة أو خاطئة، ليقدم لنا في النهاية تقريراً حول العائد المحقق في نهاية المدة.

يسمح لنا برنامج الاختبار بالتجريب و التأكد من أية إستراتيجية قبل تطبيقها في الواقع. ما يسمح بتعديل النقصات قبل التطبيق الفعلي.

2.3 تصميم برنامج الإختبار "Backtest Manager":

تم تصميم نسخة أولية للبرنامج بالإعتماد على برنامج "مايكروسوفت إكسل" "Excel" و لغة البرمجة "Visual Basic" من أجل إنجاز الماكرو² "Macros".

يقوم البرنامج بتطبيق كافة إشارات الشراء و البيع و محاكاة العملية الاستثمارية على طول فترة زمنية ماضية من أجل معرفة مدى القدرة التنبؤية لأي مؤشر فني.

3.3 منطلقات الدراسة

- 1- فترة الدراسة: سنتين؛ من 1 جانفي 2009م إلى 31 ديسمبر 2010م؛
- 2- عينة الدراسة: عشرون أكبر مؤسسة من حيث حجم التداول و المدرجة في مؤشر السوق "CAC40" (ما يعادل 50% من المؤسسات المكونة للمؤشر)، و هي مبينة في الجدول التالي:

¹ <http://www.investopedia.com/terms/b/backtesting.asp> Accessed: 21/01/2011 at 09:14
² مصطلح ماكرو باللغة الإنجليزية Macro تعني مختزل الأوامر. تستخدم للتعبير عن دمج عدة أوامر نمطية وكثيرة التكرار في أمر واحد بسيط يمكن استخدامه بسهولة، يعتبر الماكرو المدمج في حزمة برامج مايكروسوفت أوفيس هو الأشهر من نوعه، حيث يمكن المستخدم من تسجيل العمليات والخطوات التي يستخدمها بشكل متكرر فلا يكون في حاجة إلى القيام بها في كل مرة يحتاجها، بل يكفي تشغيل الماكرو الذي قام بتسجيله أو برمجته. (ويكيبيديا)

جدول رقم (01): المؤسسات المعنية بالتطبيق و الاختبار

Alcatel	GDF Suez	Air liquide	Michelin
AXA	Sanofi-Aventis	Alstom	Peugeot
BNP Pariba	Société Generale	Dexia	Renault
Carrefour	Total	Credit Agricole	Schneider Electric
France Telecom	Vivendi	Lafarge	Technip

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع:

<http://www.euronext.com/editorial/wide/editorial-2671-FR-FR0003500008.html?selectedMep=1"es=null>

3- خصائص المحفظة و التكاليف المرافقة لعمليات البيع و الشراء: و ذلك وفقا للافتراضات التالية:

جدول رقم (02): خصائص المحفظة و التكاليف المحسبة على كل عملية

المبلغ الافتراضي	100 000,00 €	المبلغ الأولي المستثمر
مبلغ يدفع للوسطاء في البورصة	0.5%	تكلفة العملية (بيع أو شراء) ¹
تحتسب على تكلفة العملية	19.6%	الرسم على القيمة المضافة
تحتسب الضريبة إذا تجاوز مبلغ العملية ³ € 7668	0.3%	ضريبة البورصة ²

المصدر: من إعداد الباحث

4- المؤشرات المختبرة: المؤشرات المعنية بالاختبار مبينة في الجدول التالي:

¹ تختلف هذه النسبة من وسيط لآخر.
² نفترض في الدراسة أن المستثمر مقيم في البلد الذي تقام فيه البورصة. ذلك لأن غير المقيمين لا يخضعون لهذه الضريبة.
³ يحدد هذا المستوى من طرف سلطة السوق المالي الفرنسية .Autorité des Marchés Financiers

جدول رقم (03): مؤشرات التحليل الفني المطبقة و المختبرة

المؤشر	الخصائص
مؤشر المتوسطات المتحركة Moving Averages	السلسلة القصيرة: 20 يوما. السلسلة الطويلة 50 يوما.
مؤشر تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة Moving Average Convergence/Divergence	السلسلة القصيرة: 12 يوما. السلسلة الطويلة: 26 يوما. المتوسط المتحرك: 9 أيام.
مؤشر العشوائية Stochastic	أساس الحساب: 14 يوما. المتوسط المتحرك: 3 أيام.
مؤشر القوة النسبية Relative Strength Index	أساس الحساب: 14 يوما
مؤشر الزخم Momentum	أساس الحساب: 12 يوما.
مؤشر متوسط إتجاه الحركة DMI	أساس الحساب: 14 يوما.

المصدر: من إعداد الباحث

ملاحظات:

- تجرى عمليات الشراء و البيع في نهاية اليوم بسعر الإغلاق "Closing Price"؛
- نفترض دائما وجود العدد الكافي من الأسهم و بالمبلغ المناسب في نفس يوم إجراء العملية.

4.3 كيفية عمل برنامج الاختبار:

يعمل برنامج الاختبار وفقا للخوارزم التالي:

```

Begin Backtest

  For Company from 1 to 20 /*Alcatel, Air liquid, Alstom ...
  Vivendi*/

    Import Market Data (); /*Data Import is Manual*/

    For Indicator from 1 to 6 /*SMA, MACD, stochastic, RSI,
    Momentum, DMI */

      Generate Signals (); /*Depending on indicator */

      Execute Transactions (); /*Simulate buy & sell orders*/

      Save Strategy report (); /*final Value, Return Rate,
      Efficiency rate*/

    Next Indicator

  Next Company

  Show Result screen (); /*All results are resumed in one
  table*/

End of Backtest

```

يتم تكرار تنفيذ المراحل التالية بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الستة على العشرين مؤسسة محل الاختبار:

- 1- الحصول على معلومات السوق المالي للمؤسسة محل الدراسة (التاريخ، سعر الافتتاح، سعر الإغلاق، أعلى سعر، أدنى سعر، حجم التداول): يمكن الحصول على هذه المعلومات على شكل ملف "Excel" و ذلك من موقع " Yahoo Finance";
- 2- معالجة البيانات: توليد إشارات الشراء و البيع حسب طريقة تركيب كل مؤشر؛
- 3- محاكاة العملية الاستثمارية على طول فترة الاختبار بتنفيذ كل إشارات الشراء و البيع المحصل عليها في المرحلة الثانية؛

4- الحصول على نتيجة الإستراتيجية: يضم تقريراً نهائياً حول اختبار كل مؤشر على كل مؤسسة، لنحصل في النهاية على 120 تقريراً، يحتوي على المعلومات التالية:

جدول رقم (04): المعلومات المدرجة في تقرير اختبار كل مؤشر على كل مؤسسة

يوم 31 ديسمبر 2010م	المبلغ النهائي للمحفظة
(المبلغ النهائي للمحفظة - المبلغ المبدئي للمحفظة) // المبلغ المبدئي للمحفظة	معدل العائد على طول فترة الاختبار
عدد العمليات الربحية والخاسرة	عدد العمليات
عدد العمليات الربحية/إجمالي عدد العمليات	نسبة فعالية كل مؤشر على مدى
من 01 جانفي 2009م إلى 31 ديسمبر 2010م	منحنى بياني لتطور قيمة المحفظة

المصدر: من إعداد الباحث

وهذا توضيح للإشارات الصحيحة و الإشارات الخاطئة على كل عملية استثمارية (شراء ثم بيع)¹ فإذا كان:

المبلغ الصافي للبيع - المبلغ الصافي للشراء < 0 نعتبر الإشارة صحيحة.
و يرمز لذلك عادة بسهم أخضر نحو الأعلى؛
أما إذا كان:

المبلغ الصافي للبيع - المبلغ الصافي للشراء ≥ 0 نعتبر الإشارة خاطئة.
و يرمز لذلك عادة بسهم أحمر نحو الأسفل.

5 - الحصول على جدول النتائج النهائي: يلخص تقارير نتائج الإستراتيجية المائة والعشرين في جدول واحد، الهدف منه تسهيل قراءة نتائج الاختبار.²

¹ هذه الإشارات ممثلة على مستوى كل عملية (شراء ثم بيع). و ليست تلك الممثلة في الجدول رقم 05.
² أنظر جدول رقم 05.

3. نتائج الاختبار:

يمكن تلخيص نتائج الاختبار في الجدول التالي:

BACKTEST MANAGER BETA VERSION		UNIVERSITY MENTOURI-CONSTANTINE-MANAGEMENT FACULTY									
EMPIRICAL STUDY: BACKTESTING TECHNICAL INDICATORS											
Realized By: Imed Eddine CHERABI											
Contact at: imecherabi@gmail.com											
Market Data Provided By: Yahoo Finance											
Indicators computed According to what was published in thesis											
	MACD	Stochastic	RSI	Momentum	DMI						
Alcatel	194 402,80 €	396 244,77 €	217 242,43 €	191 926,95 €	246 976,70 €						
AXA	64 627,11 €	74 829,50 €	191 968,37 €	122 911,47 €	131 024,95 €						
BNP Pariba	125 518,46 €	58 684,65 €	104 412,58 €	162 283,49 €	131 609,85 €						
Cairrefour	114 091,39 €	78 778,97 €	113 898,65 €	132 852,37 €	79 818,45 €						
France Telecom	71 779,12 €	73 936,84 €	79 177,75 €	95 786,91 €	127 937,48 €						
GDF Suez	86 111,82 €	78 758,70 €	73 600,98 €	108 853,35 €	113 477,11 €						
Sanofi Aventis	86 206,92 €	81 840,67 €	138 039,68 €	116 828,39 €	134 923,32 €						
Société Generale	94 798,21 €	80 776,98 €	145 953,75 €	147 620,23 €	198 536,39 €						
Total	81 518,64 €	74 170,67 €	106 748,99 €	120 301,76 €	156 845,38 €						
Vivendi	85 682,52 €	82 484,86 €	91 482,26 €	108 303,63 €	110 636,76 €						
Air Liquide	95 712,19 €	102 393,92 €	130 698,88 €	135 471,18 €	116 165,01 €						
Alstom	75 861,77 €	64 399,01 €	129 525,53 €	111 030,80 €	119 131,70 €						
Dexia	133 441,45 €	102 091,13 €	50 427,47 €	184 003,65 €	72 483,61 €						
Credit Agricole	66 466,45 €	147 809,30 €	136 894,68 €	175 051,51 €	121 416,02 €						
Lafarge	71 630,94 €	81 773,38 €	170 094,66 €	118 391,36 €	155 520,17 €						
Michelin	107 367,32 €	86 661,54 €	114 278,74 €	130 407,26 €	162 032,06 €						
Peugeot	127 818,00 €	145 005,61 €	138 816,93 €	144 577,76 €	180 265,55 €						
Renault	106 977,35 €	187 113,55 €	185 699,44 €	247 355,88 €	228 706,14 €						
Schneider Electric	124 114,56 €	84 156,22 €	155 635,78 €	195 635,78 €	181 391,73 €						
Technip	246 754,58 €	102 605,27 €	224 930,03 €	99 999,99 €	255 774,35 €						
Two Years Average Return	101 164,95 €	99 133,78 €	143 248,21 €	147 198,31 €	148 074,47 €						
Two Years Rate Of Return	1,16%	-0,87%	43,25%	47,20%	48,07%						
Yearly Average Rate Of Return	0,58%	-0,43%	19,69%	21,33%	21,69%						
Failed Operations	12	13	4	2	2						
Winning operations	8	7	16	18	18						
Bigest loss	42 979,79 €	41 315,35 €	49 572,53 €	4 213,09 €	27 516,39 €						
Bigest Return	146 754,58 €	94 402,80 €	296 244,77 €	147 355,88 €	155 774,35 €						
GLOBAL EFFICIENCY INDICATOR	40,00%	35,00%	80,00%	90,00%	90,00%						

المصدر: من إعداد الباحث.

حساب المؤشرات التحليلية لنتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (05):

1- العائد المتوسط خلال سنتين Two Years Average Return:

$$\text{Two years average return} = \frac{\sum \text{One indicator returns on 20 companies}}{20}$$

2- معدل العائد خلال سنتين Two Years Rate of Return:

$$\text{Two years rate of return} = \frac{(\text{Average} - \text{Portfolio Starting amount})}{(\text{Portfolio starting amount})}$$

3- المعدل المتوسط للعائد لسنة واحدة Yearly Average Rate Of Return:

$$\text{Average} = 100\,000 (1+i)^2$$

$$i = \sqrt{\frac{\text{Average}}{100\,000}} - 1$$

4- عدد العمليات الخاسرة "Failed Operations": عدد النتائج التي تقل عن مبلغ الاستثمار الأولي أي 100 000 يورو.

5- عدد العمليات الربحية "Winning Operations": عدد النتائج التي تزيد عن مبلغ الاستثمار الأولي أي 100 000 يورو.

6- المؤشر العام للفعالية "Global Efficiency Indicator":

$$\text{Global Efficiency Indicator} = \frac{\text{Winning Operations}}{20}$$

7- تطور مؤشر "CAC40": يتم حساب الأداء السنوي لمؤشر CAC40 من أجل مقارنة أدائه مع أداء كل من المؤشرات السنة المختبرة. و يحسب أداء المؤشر وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{Evolution percentage} = \frac{\text{Points at the end of the period} - \text{Points at the beginning of the period}}{\text{Points at the beginning of the period}} \cdot 100$$

نجد أن أداء المؤشر في سنة 2009م كان بنسبة 21.46%

$$\text{Evolution percentage} = \frac{3936.33 - 3240.75}{3240.75} \cdot 100$$

أما في سنة 2010م فإن أداء المؤشر قد تراجع بنسبة 3.69%

$$\text{Evolution percentage} = \frac{3804.78 - 3950.61}{3950.61} \cdot 100$$

بالنسبة لتطور أداء المؤشر خلال سنتين (2009م-2010م) فهو يساوي 17.40%

$$\text{Evolution percentage} = \frac{3804.78 - 3240.75}{3240.75} \cdot 100$$

أي أن المعدل المتوسط السنوي لأداء مؤشر CAC40 يساوي 17.40% مقسمة على 2 و يساوي 8.7% سنويا.

6.3 تحليل نتائج الاختبار:

يلخص الجدول رقم (05) نتائج اختبار ستة مؤشرات تم تطبيقها على عشرين مؤسسة خلال سنتين، ما يعطينا مئة و عشرين نتيجة. و من أجل تسهيل قراءة النتائج نحسب العائد المتوسط " Average Return " المحصل عند تطبيق كل مؤشر على عشرين مؤسسة.

نلاحظ أن القدرة التنبؤية للمؤشرات الستة متباينة. و هي تأخذ الترتيب التالي من حيث معيار معدل العائد السنوي:

جدول رقم (06): ترتيب المؤشرات حسب معيار العائد المحقق

Rank	Indicator	One Year Average Percentage
1	Momentum	21,69%
2	RSI	21,33%
3	Stochastic	19,69%
4	DMI	1,83%
5	Moving Averages	0,58%
6	MACD	-0,43%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم 18

يحتل مؤشر الزخم المرتبة الأولى بمعدل عائد متوسط قدره 21.69% سنويا، و هو معدل أعلى من الأداء السنوي المتوسط لمؤشر CAC40 (8.7%) خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الزخم حصل معدل إجمالي للفعالية قدره 90% أي بثمانية عشر (18) نتيجة استثمارية مربحة من أصل عشرين (20). كما أن أكبر ربح تم تحقيقه يقدر بـ 155774.35 يورو، أما أكبر خسارة فقد قدرت بـ 27516.39 يورو.

و جاء مؤشر القوة النسبية في المرتبة الثانية بمعدل عائد متوسط قدره 21.33% سنويا، و هو تقريبا نفس العائد الذي حققه مؤشر الزخم، و هو عائد أعلى من الأداء السنوي المتوسط لمؤشر CAC40 (8.7%) خلال نفس الفترة، كما أنه حصل على نفس المعدل الإجمالي للفعالية أي بنسبة 90%، إلا أن مؤشر القوة النسبية كان أكثر استقرارا مقارنة بمؤشر الزخم حيث بلغت أكبر خسارة 4213.09 يورو فقط، أما أكبر عائد تم تحقيقه فقد قدر بـ 147355.88 يورو.

أما مؤشر العشوائية فقد جاء في المركز الثالث بمعدل عائد متوسط قدره 19.69% سنويا،

و هو كذلك أعلى من الأداء السنوي المتوسط لمؤشر CAC40 (8.7%) خلال نفس الفترة. بالنسبة للمعدل الإجمالي للفعالية فقد قدر بـ 80%، أي بست عشر (16) نتيجة إيجابية من مجموع عشرين (20). أما بالنسبة لأكبر ربح محقق فهو 296244.77 يورو، و هو أعلى ربح تم تحقيقه بالمقارنة مع أكبر ربح لكل من مؤشر الزخم و مؤشر القوة النسبية، لكن في نفس الوقت حقق المؤشر أكبر خسارة مقارنة مع أكبر خسارة حققها كل من مؤشر الزخم و مؤشر القوة النسبية، حيث قدرت هذه الأخيرة بـ 49572.53 يورو.

بالنسبة لمؤشر متوسط اتجاه الحركة فقد جاء في المرتبة الرابعة بمعدل عائد متوسط قدره 1.83% سنويا، و هو يعتبر معدل عائد منخفض جدا مقارنة بما يمكن الحصول عليه باستخدام مؤشرات أخرى و مقارنة بالأداء السنوي المتوسط لمؤشر CAC40 (8.7%) خلال نفس الفترة، حيث حصل على معدل إجمالي الفعالية قدره 35% ما يعادل سبع (7) نتائج إيجابية من أصل عشرين (20).

بالنسبة لمؤشر المتوسطات المتحركة فقد جاء في المرتبة الخامسة بمعدل عائد متوسط قدره 0.58% سنويا، و هو معدل أداء ضعيف جدا مقارنة بالأداء السنوي المتوسط لمؤشر CAC40 (8.7%) خلال نفس الفترة. ترافق ذلك مع معدل إجمالي للفعالية بنسبة 40% أي بمعدل ثماني (8) نتائج إيجابية فقط من مجموع عشرين (20).

في المرتبة الأخيرة يأتي مؤشر تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة، بمعدل عائد متوسط سلبي قدره -0.43% سنويا، و بمعدل إجمالي للفعالية قدره 40% أي بمعدل سبع (7) نتائج إيجابية من مجموع عشرين (20).

و النتيجة أن مؤشرات الزخم (الزخم، القوة النسبية و العشوائية) قد قدمت نتائج ممتازة و أعلى من مستوى أداء مؤشر "CAC40" المقدر بـ 8.70% سنويا، أما مؤشرات تتبع الاتجاه العام (متوسط اتجاه الحركة، المتوسطات المتحركة و متوسط اتجاه الحركة) فهي لم تحقق أي عائد معتبر في العينة المدروسة.

إذن هل يمكن الجزم بعدم قدرة مؤشرات تتبع الاتجاه العام على التنبؤ؟ أم هناك تفسيرات أخرى؟

إذا ما راجعنا بيانات عمليات الشراء و البيع لمؤشرات تتبع الاتجاه العام سنلاحظ أنها عادة ما تصدر إشارات شراء و بيع صحيحة لكن ما يجعلها غير مربحة هو تأخر توقيت صدورها، فمثلا من أجل تركيب مؤشر المتوسطات المتحركة ينبغي الاختيار بين متغيرين متناسبين هما طول السلسلة و استباق الإشارة للبداية الفعلية للدورة نحو الارتفاع أو للدورة نحو الانخفاض، فكلما كانت السلسلة طويلة¹ كلما قل عدد الإشارات الخاطئة و لكن تأتي الإشارة مؤكدة و متأخرة قليلا عن البداية الفعلية للدورة نحو الارتفاع أو الانخفاض. و العكس؛ كلما كانت سلسلة المتوسطات المتحركة قصيرة كلما كثر عدد الإشارات الخاطئة و لكن تأتي إشارة الشراء أو البيع مباشرة مع البداية الفعلية للدورة نحو الارتفاع أو الدورة نحو الانخفاض. لذلك و في هذه الحالة يمكن إعادة ضبط طول السلسلتين الطويلة و القصيرة حتى تتلاءم مع توقيت الدورات نحو الانخفاض و الدورات نحو الارتفاع.

¹ بالنسبة للدراسة المجرات طول السلسلة القصيرة عشرون يوما و السلسلة الطويلة خمسون يوما.

خلاصة الدراسة:

لقد أكدت نتائج الدراسة جزئياً صحة الفرضية التي تم طرحها في المقدمة، و التي تقتضي بأنه يمكن الاعتماد على التحليل الفني من أجل اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم. فعندما يتنبأ المحلل الفني باقتراب دورة نحو الارتفاع يقوم بشراء السهم، أما عندما يتنبأ باقتراب دورة نحو الانخفاض يقوم ببيع ذلك السهم.

حيث تبرز الدراسة وجود نتائج جيدة لبعض المؤشرات و نتائج سيئة لمؤشرات أخرى. و تحديداً فإن فئة مؤشرات الزخم المكونة من مؤشر العشوائية، مؤشر الزخم و مؤشر القوة النسبية قدمت نتائج جيدة بمعدل عائد سنوي متوسط قدره 20.9%، و هو معدل عائد أعلى من معدل أداء مؤشر السوق "CAC40" المقدر بـ 8.7% سنوياً وذلك خلال نفس الفترة (2009م-2010م). أما فئة مؤشرات تتبع الاتجاه العام و المكونة من مؤشر المتوسطات المتحركة، مؤشر تقارب/تباعد المتوسطات المتحركة و مؤشر متوسط اتجاه الحركة فقد قدمت نتائج متواضعة بمعدل عائد متوسط قدره 0.66% سنوياً، وهو معدل ضعيف جداً بالمقارنة مع أداء مؤشر السوق "CAC40" خلال نفس الفترة.

يعود سبب هذا التأكيد الجزئي للفرضية إلى عدة عوامل أهمها خصائص المؤشرات المطبقة؛ إذ لاحظنا مثلاً عند تحليل نتائج اختبار القدرة التنبؤية لمؤشر المتوسطات المتحركة أنه لم يقدم نتائج إيجابية، إلا أن ذلك لا يعني أنه مؤشر سيء، إنما خصائص السلسلة الخاصة بالدراسة التطبيقية (طول فترة كل من السلسلتين الطويلة والقصيرة) هي ما يجعله غير منسجم مع طول فترة كل من الدورات نحو الارتفاع والدورات نحو الانخفاض، لذلك يمكن الحصول على نتائج أحسن باستخدام نفس المؤشر عند تغيير طول فترة أساس الحساب.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

باللغة العربية

1. المهيلمي عبد المجيد، "التحليل الفني للأسواق المالية". دار البلاغ للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، مصر، 2005.
2. شرابي عبد العزيز، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

باللغة الإنجليزية:

3. ACHELIS Steven B," Technical Analysis From A To Z". Equis international, 2003.
4. EDWARDS Robert, MAGEE John, "Technical Analysis of stock trends". BN Publishing, USA, 2008.
5. KIRKPARTICK Charles, DAHLQUIST Julie, "Technical Analysis : The Complete Resource For Financial Market Technicians". Pearson Education, USA, 2007.
6. MURPHY John J, "Technical Analysis Of The Financial Markets". New York institute of finance, New York, 1999.
7. WILDER J. Welles JR. "New Concepts in Technical Trading Systems". Hunter Publishing Company, USA, 1978.

ثانياً: المواقع الإلكترونية (شبكة الإنترنت)

1. www.abcbourse.com
2. www.investopedia.com
3. www.onthemoney.com
4. www.trader-workstation.com
5. www.waldata.fr

تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية بمركب المجارف و الرافعات (CPG) - قسنطينة"

د. عبد الفتاح بوخمخم - أ. عز الدين هروم
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري - قسنطينة

الملخص

يشهد العالم اليوم عدة تغيرات مست المجالات التقنية، التجارية و المعرفية نتج عنها زيادة الاعتراف بأهمية المورد البشري و دوره المتفرد في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، انطلاقا من الإطارات المسيرة، وصولا إلى الأفراد العاملين في المستويات الدنيا من السلم الوظيفي. لقد أصبح نجاح أي مؤسسة مرهونا بآليات تسيير مواردها البشرية، و مدى التزام القائمين عليها بالمنهج العلمي في ممارساتهم المختلفة، خاصة منها ممارسات تسيير الأداء الوظيفي. من خلال هذه الورقة البحثية ندرس طبيعة تسيير الأداء الوظيفي، و مدى اهتمام الرؤساء في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالممارسات العلمية المرتبطة بهذه العملية، من خلال دراسة حالة مركب المجارف و الرافعات بقسنطينة.

Résumé

Le monde connaît plusieurs changements, et ce dans les domaines techniques, commerciaux et cognitifs, appelants les entreprises à faire face aux défis de l'environnement notamment la concurrence. Par conséquent, il est nécessaire de reconnaître l'importance des ressources humaines aussi bien dirigeants que subordonnés, et leur rôle prépondérant dans la création de l'avantage concurrentiel.

Ainsi, le succès de chaque entreprise dépend essentiellement des pratiques de gestion de ses ressources humaines, et la capacité de ses responsables à s'engager dans certaines pratiques efficaces de gestion notamment la gestion de la performance au travail.

Dans cet article, nous allons analyser le concept de gestion de la performance au travail, et démontrer l'intérêt accordé par les supérieurs aux pratiques scientifiques liées à ce processus, et cela à travers une étude de cas du " Complexe Pelles et Grues" à Constantine.

مقدمة

عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية عدة تحولات في ميدان تسييرها، أثرت بشكل مباشر على دور الرؤساء فيها، بداية بالتسيير الذاتي، ثم الاشتراكي، وإعادة الهيكلة، وأخيرا نظام الاستقلالية.

في ظل المراحل التسييرية الماضية، برزت بشدة مجموعة من السلوكيات و الممارسات غير الرشيدة، كونت ثقافة يصعب تغييرها أو نزعها من ذهن المسير الجزائري. ففي مجال تسيير الموارد البشرية، كانت تتخذ مجمل القرارات المتعلقة بالتوظيف والترقيات دون اعتبارات موضوعية، كما غاب التعامل على أساس الفروق الفردية في منح المكافآت، و انعدم الاستثمار في التدريب و التكوين المستمر. مما أحدث حالة من التسيب واللامبالاة، و كبح لجماح الإبداع و المبادرة، و زيادة التوتر في العلاقات، مع ضعف الشعور الجماعي و الانتماء إلى المؤسسة. زدها حدة غياب الإجراءات الردعية الصارمة، و عدم حث الدولة على تطبيق الأساليب العلمية التي قد تضمن حد أدنى من الالتزام و التطوير المستمر، بحيث اتجهت أغلب التصحيحات إلى التركيز على الجانب المالي، مهمله الجوانب الأساسية الأخرى التي تنطوي عليها عملية التسيير من تخطيط، تنظيم، توجيه و مراقبة.

إن مواجهة التحديات المختلفة المحيطة بالمؤسسات الوطنية، و القضاء على المظاهر السابقة، تعد من أهم أهداف نظام الاستقلالية، و ذلك من خلال فتح الباب أمام الرؤساء فيها لتوظيف مختلف المفاهيم و التطبيقات التسييرية التي يرونها مناسبة لذلك، خاصة ممارسات تسيير الأداء الوظيفي.

ويتحقق ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على أحد الفروع الإنتاجية للمؤسسة الوطنية لعتاد الاشغال العمومية " مركب المجارف و الرافعات (CPG) بقسنطينة.

I- الإطار المنهجي العام للدراسة

تهدف الدراسة الميدانية عموما إلى بيان مدى اهتمام الرؤساء في مركب المجارف و الرافعات (قسنطينة) بممارسات تخطيط الأداء، الممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين باعتبارها الشرط الأساسي لوجود متابعة و توجيه مستمر للأداء، بالإضافة إلى بيان مدى ممارستهم لعملية تقييم الأداء بشكل سليم خال من الأخطاء المعروفة في هذه العملية.

تحقيقا لهذه الأهداف، يمكن حصر الإشكالية و الجوانب المنهجية للدراسة فيما

يأتي:

I - 1 - إشكالية البحث

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى اهتمام الرؤساء في مركب المجارف والرافعات (CPG) بقسنطينة بالممارسات العلمية في تسيير الأداء الوظيفي. إن الإجابة على الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عن الإشكالية:

- هل هناك اهتمام كافي من جانب الرؤساء في المركب بممارسات تخطيط الأداء ؟
- هل هناك اهتمام كافي من جانب الرؤساء في المركب بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين ؟
- ما مدى توفر نظام تقييم الأداء الوظيفي المطبق في المركب على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي ؟
- هل يمارس الرؤساء في المركب عملية تقييم الأداء بشكل علمي ؟

I - 2 - عينة الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة، و بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يعالج علاقات العمل بين الرؤساء المباشرين و المرؤوسين، و كذلك بالنظر إلى تعدد المستويات الإشرافية في مركب المجارف و الرافعات، شملت الدراسة عينة مكونة من الرؤساء و المرؤوسين في المستوى التنفيذي للمركب، حيث تتألف فئة المرؤوسين من أعوان التنفيذ، فيما تضم فئة الرؤساء، الرؤساء المباشرين لأعوان التنفيذ (رؤساء عمال، رؤساء مجموعات، رؤساء فرق و رؤساء فروع)، بالإضافة إلى رؤساء المصالح. و قد سحبت عينة طبقية (تماشياً مع نسب تواجد الفئات المدروسة في كل فرع من فروع نشاط المركب) من مجتمع الدراسة الذي يشمل: 680 عون تنفيذ، 174 رئيس مباشر و 46 رئيس مصلحة. و ذلك وفقاً للنسب الآتية على الترتيب:

❖ 20 % بالنسبة لأعوان التنفيذ، بما يعادل 136 مفردة؛

❖ 20 % بالنسبة للرؤساء المباشرين، بما يعادل 35 مفردة؛

❖ 50 % بالنسبة لرؤساء المصالح، بما يعادل 23 مفردة.

نتيجة لهذا تم توزيع 194 استقصاء ، منها 58 مخصصة لفئة الرؤساء (رؤساء مباشرين و رؤساء مصالح)، و 136 مخصصة لفئة المرؤوسين. كان المسترجع منها 166 استقصاء ، و تم استبعاد 9 لعدم قابليتها للتحليل؛ و بذلك يصبح العدد القابل للتحليل و الاستخدام هو 157 استقصاء تمثل العينة النهائية للدراسة، و بالتالي تصبح عينة الدراسة وفقاً لما يلي:

❖ 51 مفردة تمثل فئة الرؤساء؛

❖ 106 مفردة تمثل فئة المرؤوسين.

و هذا يعادل نسبة تمثيل تقدر بـ 17,55 %، و هي نسبة مقبولة لإجراء الدراسة.

I - 3- فرضيات الدراسة

انطلاقاً من التساؤلات السابق تحديدها، و بناءً على النظرة التي تشكلت لدينا في المراحل السابقة عن المؤسسة العمومية الجزائرية، و مواردها البشرية، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: لا يولي الرؤساء في المركب اهتماماً كافياً بممارسات تخطيط الأداء الوظيفي للمرؤوسين؛
 - الفرضية الثانية: لا يولي الرؤساء في المركب اهتماماً كافياً بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين؛
 - الفرضية الثالثة: لا يتوفر النظام المطبق في تقييم الأداء الوظيفي بالمركب على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي؛
 - الفرضية الرابعة: يقع الرؤساء المقيمون في المركب في عدة أخطاء أثناء تقييمهم لمرؤوسيهـم.
- و سنحاول من خلال هذه الدراسة إثبات أو نفي هذه الفرضيات.

I - 4- الأدوات الإحصائية للدراسة

جُمعت البيانات الأولية لهذه الدراسة من خلال استخدام نوعين من الاستبيانات، وجهت إحداها لفئة الرؤساء و الأخرى لفئة المرؤوسين (أنظر الملحقين رقم: 1 و 2)، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مسؤولين في المركب، و الإطلاع على وثائق و سجلات المركب.

و اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الأولية، من خلال الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) التي استخدمت فيها الأساليب التالية:

- التوزيعات التكرارية و النسب المئوية: لتحديد إستجابات أفراد العينة إزاء محاور البحث المختلفة.
- المتوسط الحسابي: الذي استخدمت لتحليل نتائجه المعادلة التالية لمعرفة حدود مجال كل خيار من الخيارات التي يحتويها مقياس ليكرت :

$$\text{طول المجال أو الفئة} = \frac{\text{قيمة الفئة الأعلى} \dots (1)}{\text{المدى}}$$

حيث أن : المدى = قيمة الفئة الأعلى - قيمة الفئة الأدنى.

استخدمت صيغتين مختلفتين في تدرج ليكرت الخماسي، الصيغة الأولى تضمنت الخيارات التالية: غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة. و تضمنت الصيغة الثانية الخيارات التالية: أبداً، نادراً، أحياناً، غالباً، دائماً. حيث أعطيت هذه الخيارات، على التوالي، درجات متناقصة من 1 إلى 5.

و بتطبيق المعادلة (1) أعلاه، وجد طول المجال مساويا لـ: $0,8 = 4/5$ ، و من تم أمكن وضع كل خيار تحت مجال معين كما يلي:

- المجال $[1,8 - 1]$: و يشير إلى الخيار "غير موافق تماما" أو "أبدا"؛
 - المجال $[2,6 - 1,8]$: و يشير إلى الخيار "غير موافق" أو "نادرا"؛
 - المجال $[3,4 - 2,6]$: و يشير إلى الخيار "محايد" أو "أحيانا"؛
 - المجال $[4,2 - 3,4]$: و يشير إلى الخيار "موافق" أو "غالبا"؛
 - المجال $[5 - 4,2]$: و يشير إلى الخيار "موافق بشدة" أو "دائما".
- الانحراف المعياري: استخدم لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين عن المتوسط الحسابي، و اتبعت القاعدة التالية في تحليل نتائج الانحراف المعياري:
 - الانحراف المعياري أقل من (1) يشير إلى تركيز الإجابات و عدم تشتتها عن المتوسط الحسابي، و يعني ذلك تقارب إستجابات الأغلبية.
 - الانحراف المعياري أكبر من أو يساوي (1) يشير إلى تشتت الإجابات و عدم تركزها، مما يدل على تباين أو تباعد استجابات الأغلبية لموضوع أو محتوى العبارة.
 - اختبار مربع كاي "كا²" (χ^2 -test) لمسائل التصنيف الأحادي: لاختبار صدق

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^k \frac{(f_i - F_i)^2}{F_i} \quad \text{المطابقة لكل عبارة. و تتحدد قيمته وفق العلاقة:}$$

$$\text{حيث: } f_i : \text{ التواترات الملحوظة ضمن كل فئة } \left(\sum_{i=1}^k f_i = N \right)$$

F_i : التواترات النظرية، و هي محددة

$$\text{سلفا } \left(\sum_{i=1}^k F_i = N \right)$$

و تحسب درجة الحرية وفق المعادلة المقابلة: درجة الحرية = عدد الفئات أو الأصناف - 1.

- اختبار "ت" (T-test) لمجموعة واحدة للتقدير، للتأكد من صحة الفرضيات، و ذلك باختبار معنوية الفرق بين قيمة المتوسط العام المحسوب و المتوسط المتوقع (القيمة "3" كقيمة افتراضية).

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{\delta / \sqrt{n}} \quad \text{و تتحدد قيمة (t) وفقا للمعادلة:}$$

حيث: \bar{X} : الوسط الحسابي للعينة؛

μ : الوسط الحسابي للمجتمع بموجب فرضية العدم؛

δ : الانحراف المعياري.

و تحسب درجات الحرية بالمعادلة: درجة الحرية = حجم العينة - 1.
و قبل تقديم نتائج الدراسة الميدانية، سنستعرض بعض الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة.

II - طبيعة و ممارسات تسيير الأداء الوظيفي

في إطار تحليله للنشاطات الداخلية للمؤسسة المسؤولة إستراتيجيا عن خلق القيمة، وبالتالى عن الميزة التنافسية وفق أسلوب سلسلة القيمة، يرى "بورتير" (M. Porter) أن الموارد البشرية هي المسؤولة عن خلق القيمة، و أن تسييرها يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال تنمية الكفاءات و تحفيز المستخدمين، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود نظام متكامل لتسيير أدائهم الوظيفي. و قبل التعرض لهذا المفهوم و الممارسات المرتبطة به، سنخرج أولا على مفهوم الأداء الوظيفي و محدداته.

II - 1 - مفهوم و محددات الأداء الوظيفي

يعد الأداء الوظيفي من بين أكثر المجالات التي لاقى اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات (علم النفس، علم الاجتماع و علوم التسيير). و كان لتعدد طبيعة العنصر البشري انعكاس كبير على اختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بتصنيف مختلف العوامل المحددة لأدائه و درجة تأثير كل منها على مستواه.

II - 1 - 1 - مفهوم الأداء الوظيفي

إن مفهوم الأداء الوظيفي كغيره من المفاهيم التسييرية لم يلقي تعريفه الإجماع بين الباحثين في مجال التسيير. فهناك من يرى أن هذا المصطلح هو إشارة إلى "النتائج" المتحققة عن إنجاز وظيفة محددة، و على هذا الأساس يمكن أن يعرف الأداء الوظيفي على أنه « النتائج النهائية من حيث الكم، النوع و التكلفة التي أسفرت عنها الممارسة الفعلية لأوجه النشاط المختلفة خلال فترة زمنية محددة»⁽¹⁾.

و هناك من يرى أن الأداء الوظيفي عبارة عن القيام بالفعل ذاته و ليس النتيجة المتحصلة عن القيام به، و هو ما يعبر عنه بـ"سلوك الأداء"، الذي يعرف على أنه « قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله»⁽²⁾. أو بعبارة أخرى هو « السلوك الوظيفي الهادف، أو ما يفعله الفرد استجابة لمهمة معينة»⁽³⁾.

كما يتجه الكثير من الباحثين إلى التمييز بين السلوك و الإنجاز و الأداء، فيرون أن السلوك يعبر عما يقوم به الأفراد من أعمال في المؤسسة التي يعملون بها، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل، أي أنه مخرج أو نتاج السلوك. أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك و الإنجاز، أي أنه مجموع السلوك و النتائج التي تحققت معا⁽⁴⁾.

هذا ما دفع البعض إلى الجمع بين السلوك و النتائج في محاولة لإعطاء تعريف مقبول للأداء الوظيفي، وهو ما لم يتوفر في التعريفات السابقة، التي اختارت أحد المنظورين فقط للتعبير عن معنى هذا المصطلح، و على هذا الأساس فقد عرف على أنه « تنفيذ الموظف لأعماله و مسؤولياته التي تكلفه بها المؤسسة أو الجهة التي ترتبط وظيفته بها، و يعني النتائج التي يحققها الموظف في المؤسسة»⁽⁵⁾. و إن كان البعض يضيف بعد الشخصية في الأداء الوظيفي (السلوك و النتائج و الشخصية)، لكن ذلك نادر بينهم.

كما أن هناك من ينظر إلى الأداء الوظيفي على أساس النتائج المحققة لكن من زاوية مختلفة باعتبار أنه « مدى أو درجة بلوغ عامل أهداف وحدة العمل و المؤسسة كنتيجة لسلوكه و استخدام مهاراته، قدراته و معارفه»⁽⁶⁾. أو باعتباره « النسبة بين النتائج المحصلة و الوسائل المستخدمة للتوصل إليها»⁽⁷⁾. و بعبارة أخرى يستخدم للتعبير عن مستويات الفعالية (effectiveness) أو الكفاءة (Efficiency) أو كليهما، بما أنهما يشكلان بعدين متكاملين و متلازمين في الأداء الوظيفي.

II-1-2- محددات الأداء الوظيفي

إن الأداء الوظيفي لا يتحدد نتيجة لقوى أو ضغوط نابغة من داخل الفرد نفسه فقط، و لكن نتيجة لعملية التفاعل و التوافق بين القوى الداخلية للفرد و القوى الخارجية المحيطة به. و يمكن أن تصنف هذه القوى إلى عوامل أساسية و أخرى جزئية. حيث يشير الكثير من الباحثين أن مستوى الأداء الوظيفي يتحدد بتفاعل عاملين رئيسيين معا و هما: المقدره على العمل و الرغبة في العمل، و تتحدد العلاقة بينهما من حيث تأثيرها على مستوى الأداء بالشكل الآتي:

مستوى الأداء = المقدره على العمل × الرغبة في العمل

أي أن تأثير المقدره على العمل في مستوى الأداء يتوقف على درجة رغبة الشخص في العمل، و بالعكس فإن تأثير الرغبة في العمل على مستوى الأداء يتوقف على مدى مقدره الشخص على القيام بالعمل⁽⁸⁾.

و قد وضع "بورتر" (Porter) و زميله "إدوارد لولير" (Lawler) سنة 1968م نموذجا نظريا يقوم على مجموعة من الفروض حول محددات الأداء الوظيفي تتكون من ثلاث عوامل رئيسية هي⁽⁹⁾:

- ❖ الجهد المبذول: الذي يعكس درجة حماس الفرد لأداء العمل أو درجة دافعيته، التي تتحدد هي الأخرى بعوامل جزئية مختلفة و مترابطة بعضها ببعض ك: الأجور و المكافآت، عدالة العائد، فرص التطور و الترقية المتاحة للفرد، نمط القيادة أو الإشراف، الظروف المادية، المكانة الوظيفية، طبيعة العلاقات داخل التنظيم، تضخم العمالة، تحديد أهداف الأداء، محتوى العمل و تنوع المهام؛
- ❖ قدرات الفرد و خبراته السابقة: التي تحدد درجة فاعلية الجهد المبذول، و يشمل ذلك التعليم و التدريب و الخبرات؛

❖ إدراك الفرد لدوره الوظيفي: و يشمل تصوراتته و انطباعاته عن السلوك و الأنشطة التي يتكون منها عمله، و عن الكيفية التي يمارس بها دوره في المؤسسة. بالتالي فالأداء الوظيفي للفرد يتحدد بتفاعل و امتزاج دافعيته، قدراته و إدراكه لدوره، و لا يوجد عامل أهم من آخر فكل العوامل تتفاعل فيما بينها لتحديد مستوى الأداء.

II -2- ماهية تسيير الأداء الوظيفي

II -1-2- ظهور مصطلح تسيير الأداء

يعتبر مفهوم تسيير الأداء الامتداد الطبيعي لتطور مفهوم تقييم الأداء، استعملت العبارة لأول مرة من قبل "مايكل بير" (Michael Beer) و "روبرت روه" (Robert A.Ruh) سنة 1976، في مقالة منشورة عنهما بعنوان "تطور العامل من خلال تسيير الأداء" (Employee growth through performance management)، لكنه ما أصبح معترفاً به كمقاربة متميزة سوى منتصف الثمانينات. نشأ عن الإدراك بالحاجة إلى مقاربة أكثر استمرارية و تكاملاً لإدارة و مكافأة الأداء، بدلا من أنظمة التقييم التقليدية التي أخفقت في تسليم النتائج المتوقعة منها⁽¹⁰⁾.

فقد كونت العمليات المستعملة حسب العادة في إجراء عملية التقييم (اجتماع المشرفين بمرؤوسيههم مرة في السنة لتفحص العمل المنجز على مدار العام و قياس النتائج المحققة، أو إعطاء تقييم مباشر دون إجراء اجتماع مع المرؤوسين) اعتقاداً راسخاً لدى المقيمين أو الأفراد الخاضعين للتقييم بعدم فعاليتها، و قد ذكرت في هذا الصدد مجموعة من الأسباب منها ما يلي⁽¹¹⁾:

❖ خشية العاملين من أن يتم الحكم عليها بسوء، و نفور المقيمين من لعب هذا الدور؛

❖ عدم الثقة في الوسائل المستعملة؛

❖ نقص الاتصال؛

❖ انخفاض المكافآت المرافقة للمستويات العليا للأداء.

هذا ما جعل من هذه العملية في نظرهم مجرد إجراء إداري شكلي لا يرضي أي طرف، و بالتالي فلن تسمح بتحسين أداء العاملين و لا المؤسسة. و يأتي "تسيير الأداء" كمفهوم يستند على مجموعة من المقاربات و الممارسات التي تسعى للتغلب على هذه السلبيات.

II -2-2- تعريف تسيير الأداء

وردت العديد من المحاولات لإعطاء تعريف لهذا المصطلح الحديث نسبياً، نذكر منها ما يلي:

❖ « تسيير الأداء يمثل عملية لتهيئة بيئة العمل بالشكل الذي يحتاجه الأفراد لأداء عملهم، و حيث يتلقون تغذية مرتدة مستمرة حول أدائهم، و يكون تقييم الأداء مجرد جزء من نظام تسيير للأداء أكثر شمولاً »⁽¹²⁾.

❖ « تسيير الأداء عملية مستمرة، يدخل خلالها المشرف في اتصال مزدوج مع العاملين بخصوص التوقعات، الأداء المنجز، مجالات التطوير و خطط تحسين الأداء»⁽¹³⁾.

❖ « تسيير الأداء هو مقارنة إستراتيجية و متكاملة من أجل الحصول على نجاح مستمر للمؤسسة، عن طريق تحسين أداء الأفراد و الفرق و تطوير قدراتهم»⁽¹⁴⁾.

❖ « تسيير الأداء عبارة عن عملية تواصل مستمرة، تنفذ بالاشتراك بين العامل و رئيسه المباشر، و تهدف للتوصل إلى توقعات و فهم واضحين بخصوص:

- واجبات العمل الأساسية التي يتوقع من العامل تأديتها؛

- كيف يسهم عمله في تحقيق أهداف المؤسسة؛

- ماذا يعني " إتقان العمل" بعبارة محددة، و كيف سيجري تقييم الأداء الوظيفي؛

- كيف سيعمل العامل و المشرف معا للمحافظة على الأداء الحالي و تحسينه و البناء عليه؛

- ما هي العقبات التي تعترض الأداء، و كيفية التغلب عليها»⁽¹⁵⁾.

II - 2-3- أهداف تسيير الأداء

يمكن تلخيص أهم أهداف تسيير الأداء في أربع نقاط كما يلي⁽¹⁶⁾:

❖ زيادة أداء المؤسسة: لو نفذ تسيير الأداء بشكل منظم و استمر تطبيقه على المدى البعيد، فإنه سيرفع من مستوى تفوق المؤسسة و يحسن من أداء كل الأفراد.

❖ زيادة المواءمة بين جهود العاملين و أهداف المؤسسة: حين يعلم العاملون ما تصبو إليه المؤسسة و كيف يساعد عملهم على تحقيق ذلك، فإنه يكون بمقدورهم تقديم الأفضل. فبيان واضح لأهداف الشركة بإمكانه أن يساعد الرؤساء على ضمان تركيز جهود العاملين على الأنشطة التي بإمكانها خلق الفارق في أداء المؤسسة.

❖ زيادة استبقاء و التزام العاملين: تسيير الأداء عنصر أساسي في خلق مناخ جذاب للعاملين، و هو ما يسمح باستبقاء العاملين و زيادة التزامهم، من خلال توضيح التوقعات، تعزيز شعور العاملين بأنهم جزء من وحدة متكاملة أكبر، تطوير قدراتهم بالتدريب، ومنح مكافآت وفق الأداء.

❖ زيادة كفاءة العاملين: العنصر الأساسي في تسيير الأداء يتمثل في معالجة فجوات الأداء، و التزويد بالتغذية المرندة و التوجيه التطويري لتحسين مقدرة و أداء العامل.

زيادة على هذه الأهداف، فإن الدور الأساسي لتسيير الأداء يتمثل في تطوير "ثقافة الأداء"، التي ينظر من خلالها على أن النتائج أكثر أهمية من أعراف السلوك التقليدية داخل المؤسسة.

مما سبق يتبين أن تسيير الأداء أوسع معنى و أشمل مجالاً من تقييم الأداء، و الجدول رقم (1) يلخص الفرق بين العمليتين.

جدول (1): الفرق بين تقييم الأداء و تسيير الأداء

تسيير الأداء	تقييم الأداء
عملية مشتركة من خلال الحوار	تقدير تنازلي (من أعلى إلى أسفل)
مراجعة مستمرة مع واحدة أو أكثر من المراجعات الرسمية	اجتماع تقييم سنوي
مواصفات تقديرية أقل شيوعاً	استعمال المواصفات التقديرية
عملية مرنة	نظام موحد Monolithic
التركيز على القيم و السلوكيات بالإضافة إلى الأهداف	التركيز على أهداف كمية
احتمال أقل بالارتباط المباشر مع الأجر (التركيز على التطوير)	يرتبط في أغلب الأحيان بالأجر
يخص المدراء المباشرين	يخص قسم الموارد البشرية

المصدر: Michael Armstrong, Performance management : Key strategies and practical guidelines, Third edition, Op.Cit., p.10.

من خلال الجدول رقم (1) يتضح جلياً أن تسيير الأداء ليس⁽¹⁷⁾:

- شيئاً يجريه المدير أو الرئيس للعامل؛
- جهة أو هيئة ما لدفع الأفراد للعمل بشكل أفضل أو بجد أكبر؛
- عملية تستخدم فقط في حالات الأداء الضعيف؛
- عملية تتعلق بتعبئة النماذج مرة في السنة.

II-2-4- مقاربات تسيير الأداء

يمكن النظر إلى تسيير الأداء من ثلاث زوايا: كعملية طبيعية في الإدارة، كدورة مشكلة من مجموعة من العمليات المتسلسلة، أو كنظام متكامل.

أ- تسيير الأداء كعملية إدارية طبيعية

إن النظر إلى تسيير الأداء باعتباره عملية طبيعية (عادية) في الإدارة، معناه ممارسة عناصر الإدارة الأربعة المعروفة على أداء الأفراد: التخطيط، التنظيم، القيادة (أو التوجيه)، و الرقابة، حيث يمثل تسيير الأداء:

- ❖ أداة تخطيطية: من خلال: التنبؤ و تحديد الأهداف، رسم السياسات و البرامج و دراسة الإمكانيات.
- ❖ أداة تنظيمية: من خلال: توزيع الأهداف على الوحدات، تحديد العلاقات و تحديد السلطات و المسؤوليات.

❖ أداة قيادية: من خلال: نمط ديمقراطي قائم على المشاركة في الإدارة، تحفيز للعاملين في اتجاه تحقيق الأهداف و تنمية للقدرات بالمشاركة في حل المشكلات.

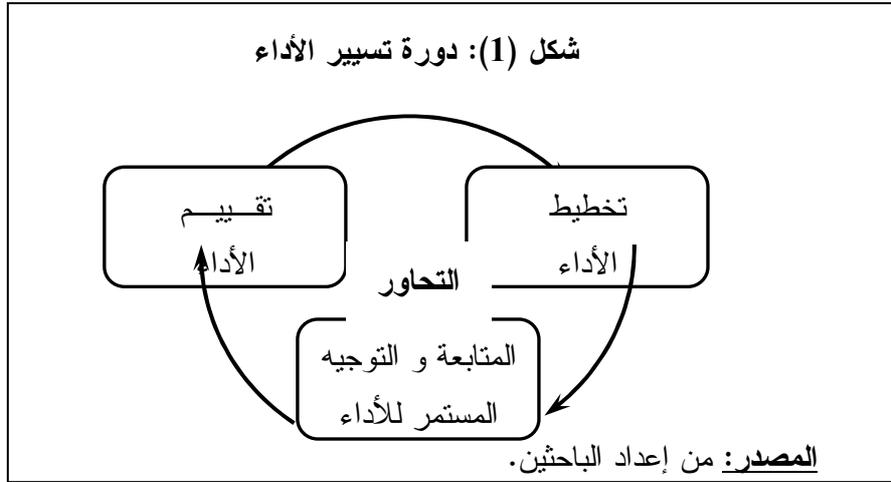
❖ أداة رقابية: من خلال: تحديد المعايير بالإتفاق، التركيز على النتائج و ليس على الخطوات أو الأنشطة و الرقابة الذاتية.

إن اعتبار تسيير الأداء كعملية تسييرية طبيعية، هو ما يجعل منها عملية تخص الرؤساء المباشرين، و ليست تقنية أو وسيلة لتسيير الموارد البشرية بيد الإدارة.

ب- تسيير الأداء كدورة

يمكن أن يوصف تسيير الأداء كدورة متجددة ذاتيا بشكل مستمر، تتسلسل فيها مجموعة من الأنشطة أو المكونات المترابطة في شكل حلقة مغلقة.

يختلف الكتاب في تحديد طبيعة و عدد هذه المكونات، و التي اخترنا من بينها عملية تسيير الأداء المشكلة من ثلاثة مكونات هي: تخطيط الأداء، المتابعة و التوجيه المستمر للأداء و تقييم الأداء، و ذلك وفق ما هو موضح في الشكل رقم 1)



يوضح الشكل رقم (1) أن التحوار بين الرئيس المباشر و مرؤوسيه يشكل جزءاً مهماً من المكونات الثلاثة، التي سوف نأتي للتعريف بها عند التطرق إلى الممارسات العلمية في تسيير الأداء الوظيفي.

ج- تسيير الأداء كعملية متكاملة

إن أحد عوامل نجاح عملية تسيير الأداء، هو النظر إليها باعتبارها عملية متكاملة، أي أنها تشكل في حد ذاتها نظام، و في نفس الوقت هي جزء من بين أجزاء أخرى لنظام أشمل، يتكون من الأنشطة الهامة الأخرى ضمن المؤسسة. حيث أن إغفال أحد الأجزاء أو بعضها يؤدي إلى عدم نجاح النظام ككل.

في إطار هذه المقاربة، قدم "باريت" (Barrette) و آخرون معه نموذجاً للتكامل على ثلاث مستويات. حيث أشار هؤلاء الكتاب إلى أن تسيير الأداء يجمع بين العديد من التطبيقات كتحديد الأهداف، توجيه ومتابعة التقدم في الإنجاز و مناقشة الأداء. و أن الواقع التطبيقي يفرض على أنظمة تسيير الأداء الاشتراك مع العديد من المكونات الأخرى لتسيير الموارد البشرية كالترقية، الانتقاء، الأجور، التدريب، تخطيط المسار الوظيفي... إلخ؛ إضافة إلى الأهداف الإستراتيجية، من خلال تسطير أهداف و كفاءات العاملين مع العوامل الأساسية للنجاح، الرؤية و قيم المؤسسة.

و في تعريفهم لتسيير الأداء وضعوا في الأولوية توضيح مفهوم النظام، أو مستويات التكامل الثلاثة، حيث يرون أن تسيير الأداء هو « مجموعة من التطبيقات التسييرية التي تهدف إلى تعظيم أداء العاملين و المؤسسة و التي:

- تدمج العناصر الأساسية للإستراتيجية المؤسسية؛

- تتناسق مع بعضها البعض؛

- تتكامل مع المكونات الأخرى لتسيير الموارد البشرية.

و من ثم فالهدف النهائي للنظام ليس فقط رفع أداء الأفراد أو فرق العمل، لكن أيضاً تعظيم أداء المؤسسة ككل، أخذاً في الاعتبار لتطبيقات تحسين الأداء، القرارات الإستراتيجية و النظم الأخرى لتسيير الموارد البشرية»⁽¹⁸⁾.

II - 3- الممارسات العلمية في تسيير الأداء الوظيفي

رغم أهمية المدخلات في أي نظام كان، إلا أن أهم شيء فيه هي العمليات التي تشغله. فحتى لو وفرت مدخلات نظام تسيير الأداء بالشكل المطلوب، من ظروف مواتية، و الوسائل اللازمة ، و تم إعداد الأفراد بالشكل الصحيح، قد تكون المخرجات، أو النتائج غير التي تم توقعها، ويعزى السبب في ذلك على الأرجح، إلى عدم إتباع الإجراءات و الطرق الملائمة في القيام بالعملية بالشكل الصحيح على مستوى المشرفين، و بالتحديد في الطرق و الممارسات المتبعة في تخطيط، متابعة، توجيه و تقييم الأداء. و سنوضح فيما يأتي بشكل مختصر الممارسات العلمية أو المطلوبة في هذه العمليات.

II - 3-1- تخطيط الأداء الوظيفي

من العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي، هو اختلاف الإدراك بين الرؤساء و المرؤوسين حول توقعات الأداء، سواء كانت مهام و مسؤوليات، أولويات العمل، صلاحيات أو النتائج المراد تحقيقها، فهو عامل أساسي في حالات كثيرة من تدني الأداء. و يقدم تخطيط الأداء الوسيلة الأساسية للتخلص من هذا الغموض في إدراك العمل. إذ أن نقطة البداية المنطقية لدورة تسيير الأداء تتمثل في هذه العملية، التي تعتمد على المشاركة الفاعلة بين الرئيس و الفرد القائم بالعمل، و ذلك بالاتفاق على عناصر هذا العمل. تتم عملية التخطيط من خلال اجتماع يعقد بداية كل سنة بين الرئيس المباشر و المرؤوس، الهدف منه هو⁽¹⁹⁾:

- ❖ تنظيم مهام و غايات عمل المرؤوس، لتسير بشكل متواز مع أهداف و غايات وحدة العمل و المؤسسة ككل، بحيث يدرك المرؤوس الصلة بين مسؤولياته و الأهداف العامة للمؤسسة، أو على الأقل أهداف وحدة العمل.
- ❖ تعديل وصف و مسؤوليات الوظيفة، بحيث تعكس أية تغيرات في إطار العمل.
- ❖ الاتفاق حول مهام العمل الرئيسية، و كيفية تقييم النجاح المحقق، و تحديد مهام العمل الأكثر أهمية و الأقل أهمية، و مستوى الصلاحيات المخولة له بالنسبة لكل مسؤولية عمل كلف بها المرؤوس.
- ❖ تحديد أية مساعدة يمكن للرئيس تقديمها، و أية عقبات تعوق الوصول للأهداف المرجوة، و سبل التغلب على تلك العقبات.

II-3-2- المتابعة و التوجيه المستمر للأداء الوظيفي

كصفة طبيعية في أي وظيفة، قد تبرز حين القيام بها بعض المعوقات أو المتغيرات في المحيط الخارجي، تحول دون إتمام المتوقع بالكفاءة المطلوبة. كما قد يسيء الفرد فعل بعض الأمور المرتبطة بعمله، مما يستدعي في كل هذه الحالات المتابعة المستمرة من الرئيس المباشر، و تدخله إما لإزالة المعوقات، أو إعادة النظر في التوقعات المحددة. لذلك يأتي المكون الثاني في عملية تسيير الأداء، الذي يضيف عليها صفة الاستمرارية، ألا وهو المتابعة و التوجيه المستمر للأداء.

حيث تعرف هذه العملية على أنها « تلك العملية الاتصالية في المقام الأول، و التي تتضمن متابعة و رصد مستويات الأداء الفعلي و الظروف المحيطة، و تزويد العاملين بالمعلومات المتجددة التي تساعدهم في إعادة توجيه الأداء في الاتجاهات الصحيحة، و تمكين القائمين بالأعمال من السيطرة على الأداء و ظروفه »⁽²⁰⁾.

تتلخص مسؤوليات الرئيس المباشر في هذه المرحلة فيما يلي⁽²¹⁾:

- ❖ **الاحتفاظ بسجلات الأداء:** من المهم بالنسبة لكل مشرف أن يتابع أداء مرؤوسيه طوال السنة في سجلا خاصة. ففي أغلب الأحيان، ينتظر الرؤساء المباشرين إلى أن يحين وقت تقييم الأداء الرسمي، ليكتشفوا أن ليس بإمكانهم تذكر ما قام به شخص معين سوى في حدود الأسابيع الستة الأخيرة فقط.

- ❖ **تحيين الأهداف بتغير الظروف:** تميزت أماكن العمل في الماضي بالاستقرار إلى حد ما، بحيث أنه كان بوسع الأفراد القيام بالعمل ذاته لعدة سنوات، لأن معدل التغير كان أبطأ مما هو عليه الآن. لكن الحال لم يعد كذلك الآن فأماكن العمل الحديثة تتصف بكونها ديناميكية، كما أن الحاجة إلى التنافس تدفع المؤسسات للتطور باستمرار. و بصفة عامة فقد أصبح العمل أكثر تعقيدا و سرعة، فالأولويات تتغير و بيئة العمال كذلك، و تبرز العقبات للوجود بحيث أن الرؤساء لا يمكنهم افتراض أن الأفراد سينجحون إذا ما حافظوا ببساطة على التسلسل المحدد للواجبات المسندة إليهم، أو التوقعات المنقح حولها في بداية السنة. لذا فإن أحد أهداف المتابعة و التوجيه المستمر للأداء هو جعل الطريقة التي سينجز بها العمل ديناميكية و مرنة، و ذلك بالتدقيق في

المشاريع و الأهداف و الأولويات بشكل منتظم، و التأكد من ملاءمتها للظروف الحالية. و هو ما يعني أن التخطيط لا يتوقف عند الاجتماع الذي يتم في بداية السنة.

❖ **تزويد المرؤوسين بالتغذية المرتدة و التوجيه نحو النجاح:** أغلب العاملين يعتقدون أنهم يعملون عملا جيدا، و يقابلون توقعات المؤسسة. و رغم أنه يفترض عادة من المرؤوسين القدرة على مراقبة أدائهم بشكل مستقل عن الرئيس المباشر، إلا أن ذلك يبقى غير كافي. فأحدى خصائص المشرف الفعال هي تزويد العاملين بالتغذية المرتدة عن مستوى أدائهم بشكل منتظم و مستمر، و كذا بالتوجيهات و الإرشادات بغرض تحسين قدراتهم في الأداء، و تجنبهم احتمالات الخطأ، و زيادة فرص الوصول إلى النتائج المستهدفة.

❖ **تقديم الدعم و فرص التطوير للأفراد:** حتى و لو كانت الأمور في الاتجاه الصحيح، على المشرف دائما افتراض حالات ستجبر الأفراد على التعلم و النمو.

❖ **تعزيز السلوك الفعال:** و ذلك بتقدير الأداء الجيد من جهة، و عدم انتقاد الأداء الذي يتم دون المستوى المطلوب، إضافة إلى تقديم المساعدة للمرؤوسين لحل المشكلات و استعادة ثقتهم بأنفسهم.

❖ **إجراء مراجعات مرحلية:** بالإضافة إلى تقديم تغذية مرتدة غير رسمية بشكل مستمر عن مستوى أداء العمل، يستحب إجراء مراجعات مرحلية أكثر رسمية لضمان استمرار الأداء على الطريق الصحيح. فهذه المراجعات تسمح للرئيس المباشر بالحصول على المعلومات التي تمكنه من تنسيق العمل بين الأفراد العاملين معه، و معرفة تطورات العمليات و المشاريع.

II - 3-3 - تقييم الأداء الوظيفي

تتطوي عملية تقييم الأداء على عمل الرئيس المباشر و المرؤوس سويا (من خلال التواصل و النقاش)، لتقييم التقدم الذي أحرزه العامل نحو الأهداف المقررة، و التوقعات الموضوعية أثناء تخطيط الأداء، و لتلخيص أو إجمال ما جرى تنفيذه بشكل جيد خلال الفترة قيد المراجعة، و ما جرى بمستوى أقل.

و لا يعني توفير التغذية المستمرة عن الأداء طوال السنة، التخلي عن عملية التقييم الرسمية في نهاية الدورة؛ فهذه العملية توفر⁽²²⁾.

❖ تغذية مرتدة للعامل، تتميز بكونها رسمية، و منتظمة و مدونة؛

❖ توثيقا يضاف للملف الشخصي، و يمكن الاستفادة منه لاتخاذ قرارات بخصوص الترقيات، و مستويات الرواتب، و الزيادات، و الإجراءات الانضباطية، و غيرها؛

❖ فرصة للتعرف على كيفية تحسين الأداء و تطويره، بغض النظر عن المستوى الحالي؛

❖ فرصة لتقدير جوانب التميز و النجاحات، و نقطة انطلاق لتخطيط الأداء للسنة المقبلة؛

❖ فرصة لتحديد العمليات و الإجراءات، التي تعتبر مكلفة و غير فعالة.

تستخدم عدة أساليب لتقييم الأداء الوظيفي، قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، من مستوى وظيفي إلى آخر و من وظيفة إلى آخر. إن البحث في اختيار أفضل طريقة جد محدود، و أغلب الآراء الموجودة تحث على ضرورة إظهار الطريقة المختارة من طرف المؤسسة، للأهداف التي تبتغي تحقيقها من وراء إدخال تقييم الأداء، حيث يمكن أن تقييم فعالية أسلوب معين من أساليب التقييم على أساس المعايير التالية⁽²³⁾:

- ❖ **التطوير:** تحفيز المرؤوسين على بلوغ مستويات عالية من الفعالية، التزويد بالتغذية المرتدة، و المساعدة على تخطيط الموارد البشرية و تطوير المسارات المهنية؛
 - ❖ **التقييم:** اتخاذ القرارات المتعلقة بالترقية، الفصل من الخدمة، العقاب، الأجر، و من ثم إقامة مقارنات بين المرؤوسين و المصالح؛
 - ❖ **الاقتصاد:** تكلفة الإعداد، الإنشاء و الاستخدام؛
 - ❖ **تقليل الأخطاء:** الحد من أثر الهالة، أخطاء التساهل، النزعة المركزية، الزيادة في درجة الثبات و المصادقية؛
 - ❖ **العلاقات بين الأفراد:** درجة السهولة التي يمكن أن يحصل بها الرؤساء على المعلومات المفيدة لإجراء مناقشة فعالة لتقييم الأداء؛
 - ❖ **الانطلاق في التنفيذ:** سهولة الإعداد، و الإنشاء داخل المؤسسة؛
 - ❖ **القبول:** إدراك (ثبات، مصادقية، منفعة) و إقرار أسلوب التقييم من قبل المستعملين؛
- و يوضح الجدول رقم (2) تقييما لمختلف أساليب تقييم الأداء وفقا للمعايير السابقة.

الجدول رقم 2: تقييم مختلف أساليب تقييم الأداء حسب المعايير المختلفة

معايير التقييم							المقاربات	
مستوى القبول	الإطلاق في التنفيذ	العلاقة بين الأفراد	تقليل الأخطاء	الإقتصاد	التقييم	التطوير		
ض	ج	ض	ض	م	م	ض	الترتيب البسيط	أساليب التقييم النسبي
ض	ج	ض	ج	م	م	ض	الترتيب المتناوب	
ض	ج	ض	ض	م	م	ض	المقارنة الزوجية	
ض	ج	ج	م	م	ج	ض	التوزيع الإجمالي	
ض	ض	ض	ض	م	ض	ض	التقييم الوصفي	الأساليب المعتمدة على السلوك
ض	ض	ض	ض	م	ج	ض	التدرج البياني	
م	ج	ج	ج	ج	ض	ج	الأحداث الجوهرية	
م	ج	ض	ج	ج	ج	ج	قائمة التدقيق	
ض	ج	ض	م	ض	ج	ض	الإختبار الإلزامي	
م	ج	م	ج	ض	ج	ج	مقياس التوقع السلوكي	
ج	ج	م	ج	ض	ج	ج	ملاحظة السلوكية	
ج	ج	ج	ج	ض	م	م	الإدارة بالأهداف	
ج	م	ج	ج	ض	م	ج	معدلات الأداء	
ج	م	ج	ج	م	م	ض	المؤشرات المباشرة	
ملاحظة: ض: ضعيفة؛ ج: مقبولة إلى جيدة؛ م: جيدة جدا إلى ممتازة								

المصدر: Ibid., p.293.

و يبدو من خلال الجدول (2) أنه لا توجد طريقة مكتملة من كل النواحي، فأى طريقة و إن كانت تتفوق على طرق أخرى في ناحية معينة، فهناك على الأقل طريقة

تتفوق عليها في ناحية أو نواحي أخرى. لذلك يفضل العديد من الكتاب في الوقت الحاضر الاستعانة بأكثر من طريقة في التقييم مع ضرورة توفر الخصائص التالية في النظام المطبق:

❖ سهولة استخدام نموذج التقييم:

عند تصميم نموذج التقييم ينبغي أن يراعي المصمم سهولة استخدام النموذج، ووضوحه لكل من يستخدمه، وعدم حاجته إلى جهد غير اعتيادي عند استخدامه، وكذلك مراعاة عنصر الزمن بحيث لا يستلزم وقتاً طويلاً، وإنما يكون الوقت المطلوب لاعتماده معقولاً ومناسباً. إن عدم مراعاة مثل هذه الشروط عند تصميم النموذج قد يجبر مستخدمي النموذج من مدراء ورؤساء، إلى إهماله أو استخدامه بصورة شكلية، لأنهم بالتأكيد سيكونون غير مستعدين لإضاعة وقت طويل في عملية التقييم، بشكل يؤدي إلى التأثير سلباً على أدائهم لواجباتهم الأخرى⁽²⁴⁾.

❖ دقة المعايير المستخدمة في التقييم:

من المهم لكفالة موضوعية تقييم الأداء الوظيفي تحديد عناصر التقييم وفقاً للأسس عامة محددة ومعلنة مسبقاً، وحرص على أن تكون هذه العناصر قادرة على قياس العمل المراد تقييمه (تتلاءم مع طبيعة العمل أو المجموعة الوظيفية التي ينتمي إليها العامل)، ويفترض أن تكون ذات معنى للأشخاص الذين يجري تقييم أدائهم (أوزان مناسبة) وأن تكون ذات صلة بأهداف الأفراد والمؤسسة. لذلك فهناك اتجاه حديث نحو التقليل من استخدام الصفات موضوع التقييم مع توسيع و تعميم المعاني المستخدمة، إضافة إلى تقييم السلوك و النتائج معاً، مع إعطاء وزن أكبر للنتائج.

❖ علانية نتائج التقييم:

يرى كثيرون أن من حق الفرد معرفة نتائج عمله، و يطلع على آراء الآخرين وأحكامهم بشأن هذه النتائج، ولا شك أن شخصاً ممتازاً في عمله يود أن يسمع كلمة مديح من رئيسه، لتشجيعه على الاستمرار في امتيازته، وهو أيضاً يود أن يتعرف الآخرون على إنجازاته وينظروا إليها بعين التقدير والاحترام. لذلك يعتقد كثير من الكتاب أن من واجب الرئيس أن يطلع مرؤوسيه على مدى تقدمهم، ويقدم لهم آراءه وآراء الإدارة فيهم وحكمه وحكم الإدارة على أدائهم. وتصبح مقابلة الرئيس مع مرؤوسه أكثر أهمية، إذا كان الأخير يحتاج إلى تحسين في الأداء، وإذا كانت هناك نواحي ضعف أو قصور من جانب المرؤوس أو المجموعة أو الإدارة أو نظام الاتصالات... الخ⁽²⁵⁾.

هذا دون إغفال العوامل الأخرى التي تزيد من فعالية هذه العملية، و المتمثلة في:

❖ تدريب القائمين على التقييم؛

❖ إشراك العاملين في عملية التقييم؛

❖ مساندة ودعم الإدارة العليا.

الآن و بعد أن تعرفنا على أهم الممارسات المرتبطة بتسيير الأداء الوظيفي، سنسقط أغلبها على أرض الواقع في الجانب الميداني للدراسة، لتحديد مدى اهتمام الرؤساء بها.

III- تسيير الأداء الوظيفي بمركب المجارف و الرافعات بقسنطينة

انطلاقاً من البيانات المجمعة من الاستبانات الموزعة على عينة البحث، سنستعرض فيما تبقي من هذه الورقة البحثية أهم النتائج المتوصل إليها، مع اختصار الفرضيات المقدمة.

III-1-1- تخطيط الأداء

III-1-1-1- اهتمام الرؤساء بممارسات تخطيط الأداء الوظيفي

يلخص الجدول (3) إجابات المبحوثين (رؤساء و مرؤوسين) عن بعض الأسئلة المرتبطة بمحور تخطيط الأداء. و يمكن تحليل نتائج هذا الجدول كما يلي:

- أردنا من خلال إدراج العبارة الأولى التأكد من مدى اجتماع الرؤساء و المرؤوسين بصفة منتظمة للتأكد من إدراك المرؤوسين للمسؤوليات الأساسية لوظيفتهم، و عدم تجاوزهم أو تقصيرهم في بعض المهام الموكلة إليهم، و كذا التأكد من قدرتهم المستمرة على تحمل كامل مسؤولياتهم، و ذلك عبر مراجعة الوصف الوظيفي للمرؤوسين. و تشير قيمة المتوسط الحسابي لأراء المبحوثين على هذه العبارة (2,13) إلى عدم إدراك الرؤساء في المركب لأهمية هذه العملية، حيث تنتمي هذه القيمة إلى المجال "غير موافق" [2,6 - 1,8]. كما تدل قيمة الانحراف المعياري على تركيز الإجابات و عدم تشتتها عن المتوسط.
- أردنا من خلال إدراج العبارة الثانية معرفة مدى لجوء الرؤساء بالمركب إلى إشراك مرؤوسيه في تحديد حجم العمل (مستويات الأداء) الموكل إليهم، بالنظر إلى الدور التحفيزي لهذه العملية على التزام المرؤوسين بحجم العمل الموكل إليهم. تشير قيمة المتوسط الحسابي (2,52) على عدم موافقة المبحوثين على محتوى العبارة. كما تشير قيمة الانحراف المعياري (1,072) إلى عدم تركيز الإجابات و تشتتها عن المتوسط المحسوب، أو أن هناك نسبة ليست بالقليلة من أفراد عينة البحث ترى عكس ذلك. و هو ما يعكس فكر المشرف في المؤسسة العمومية الجزائرية، الذي لا يزال ينظر نحو المرؤوسين على أنهم مجرد أداة لتنفيذ الأوامر و القرارات و ليسوا مورداً خصباً للأفكار و القدرات الإبداعية.
- بالإضافة إلى مراجعة الوصف الوظيفي و إشراك المرؤوسين في وضع حجم العمل الموكل إليهم، و حتى نتأكد من إدراك المرؤوسين بشكل مسبق كل أمور عملهم، قمنا بإدراج العبارات: الثالثة، الرابعة، الخامسة و السادسة، التي تتضمن استفساراً عن مدى لجوء الرؤساء في بداية كل سنة إلى تحديد أو الاتفاق حول بعض الأمور المهمة في عمل المرؤوسين، بداية بأولويات العمل، ثم الصلاحيات المخولة للمرؤوسين في اتخاذ القرارات، فالعقبات التي تعترضهم لأداء عملهم، و أخيراً الاتفاق على إجراء تدريب في ناحية محددة لتحسين مستوى الأداء. و كما يظهر من الجدول رقم(3)، تتجه أغلب أراء المبحوثين نحو عدم الموافقة على ما ورد في هذه العبارات، حيث تنتمي قيمة المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين كلها إلى المجال "غير موافق"

[1,8-2,6]. و أكثر هذه الأمور إهمالا من طرف الرؤساء هو الاتفاق على إجراء تدريب في ناحية من نواحي ضعف الأداء، و بالتالي إهمال تطوير مهارات و معارف المرؤوسين في المركب. كما تشير قيم الإنحراف المعياري المقابلة لهذه العبارات، إلى تركيز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن متوسط الإجابات المحسوبة، مما يعني عدم وجود تباين كبير بين إجابات المبحوثين.

جدول (3): مدى اهتمام الرؤساء بتخطيط أداء مرؤوسيهـم

الموقف العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	تماما غير موافق (1)	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ك ²	القيمة المعنوية Sig		
											ت	%
1- مراجعة الوصف الوظيفي بين الرؤساء و المرؤوسين	ت	-	3	38	92	24	157	2,13	177,17	0,000 ^(*)		
	%	-	1,9	24,2	58,6	15,3	100					
2- إشراك المرؤوسين في وضع حجم العمل الموكل إليهم	ت	6	31	22	77	21	157	2,52	93,03	0,000 ^(*)		
	%	3,8	19,7	14,0	49,0	13,4	100					
3- الإتفاق حول أولويات العمل	ت	-	13	54	75	15	157	2,41	127,55	0,000 ^(*)		
	%	-	8,3	34,4	47,8	9,6	100					
4- الإتفاق حول الصلاحيات المخولة للمرؤوس في إتخاذ القرارات	ت	-	16	44	79	18	157	2,37	121,88	0,000 ^(*)		
	%	-	10,2	28,0	50,3	11,5	100					
5- تحديد العقبات التي يمكن أن تعترض أداء المرؤوسين لعلمهم بالكيفية المطلوبة	ت	-	11	49	77	20	157	2,32	124,87	0,000 ^(*)		
	%	-	7,0	31,2	49,0	12,7	100					
6- الإتفاق على إجراء تدريب في ناحية معينة	ت	-	5	42	75	35	157	2,11	118,12	0,000 ^(*)		
	%	-	3,2	26,8	47,8	22,3	100					
7- التأكد من فهم المرؤوسين لطريقة التقييم الشهرية لعلاوة المردود الفردي	ت	29	79	15	27	7	157	3,61	100,48	0,000 ^(*)		
	%	18,5	50,3	9,6	17,2	4,5	100					
8- التأكد من فهم المرؤوسين لطريقة التقييم السنوية لدرجة الإستحقاق	ت	20	57	15	50	15	157	3,11	53,15	0,000 ^(*)		
	%	12,7	36,3	9,55	31,8	9,6	100					
المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري								2,57	0,909			

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

- أدرجت العبارتين: السابعة و الثامنة لبيان مدى محاولة الرؤساء التأكد بأنفسهم من فهم مرؤوسيهـم للطريقة التي سيقوم أداءهم على أساسها في نهاية كل شهر (لتحديد علاوة

المردود الفردي)، و في نهاية كل سنة (لتحديد درجة الاستحقاق)، باعتبار أن ذلك يزيد من التزام العاملين بتنفيذ ما أوكل إليهم من عمل و بالجودة المطلوبة. و يظهر من الجدول (3) أن الرؤساء يميلون أكثر للاهتمام بتوضيح طريقة التقييم الشهري لعلو المردود الفردي منها إلى توضيح طريقة التقييم السنوي لدرجة الاستحقاق. و قد يفسر ذلك بالنسبة المعتبرة التي قد تشكلها علو المردود الفردي من الأجر القاعدي، و كذا الارتباط العلو التي يحصل عليها الرئيس المباشر بالعلوات مرؤوسيه. و تشير قيمة الانحراف المعياري المقابلة لهاتين العبارتين إلى تشتت إجابات المبحوثين و عدم تركزها حول المتوسط الحسابي.

• تشير القيمة المعنوية المقابلة لـ (كا2) المحسوبة أن الاختلافات في نسب استجابات المبحوثين على كل العبارات الواردة في الجدول رقم (3)، هي ذات دلالة إحصائية.

III - 1-2 - اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على أن "الرؤساء في المركب لا يولون اهتماما كافيا بممارسات تخطيط الأداء الوظيفي للمرؤوسين"، لاختبار هذه الفرضية ستتم الإستعانة بإجابات المبحوثين على العبارات الواردة في الجدول رقم (3). و حسب هذا الجدول تشير قيمة المعدل الكلي للمتوسط الحسابي "2,57" (أقل من القيمة: 3) إلى أن المبحوثين لا يوافقون بشكل عام على وجود إهتمام كافي من جانب الرؤساء بممارسات تخطيط الأداء الوظيفي للمرؤوسين في المركب.

بتطبيق اختبار "ت" (T-test) على الفرق بين المتوسط العام المحسوب و المتوسط المتوقع (3) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تحصلنا على البيانات الموضحة في الجدول رقم: (4).

جدول (4): نتيجة اختبار "ت" لمجموعة واحدة لمدى إهتمام الرؤساء بتخطيط أداء مرؤوسيه في المركب

القيمة المعنوية Sig.	قيمة "ت"	القيمة الإفتراضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	العدد	اهتمام الرؤساء بتخطيط أداء مرؤوسيه
0,000	-5,892	3	0,909	2,57	156	157	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

يظهر من الجدول (4) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (-5,892)، و هي تقابل مستوى معنوية يقدر بـ (0,000)، و هو أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، مما يشير إلى أن الفرق بين المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و المتوسط المتوقع معنوي. و عليه يمكننا قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، أي أن الرؤساء في المركب لا يولون اهتماماً كافياً بممارسات تخطيط الأداء الوظيفي للمرؤوسين.

III - 2- المتابعة و التوجيه المستمر للأداء

III - 2-1- اهتمام الرؤساء بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين

باعتبار أن المتابعة و التوجيه المستمر للأداء يعتمدان أكثر على التواصل و الحوار بين الرؤساء و المرؤوسين، فقد ركزنا عند إعداد الاستبيان الموجهة إلى المبحوثين إلى إدراج العبارات التي تستهدف بيان مدى اهتمام الرؤساء بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين، و هو ما يوضحه الجدول رقم (5).

و يمكن تحليل البيانات الظاهرة بهذا الجدول كما يلي:

- استهدفنا من خلال إدراج العبارات: التاسعة، العاشرة و الحادية عشر، معرفة أكثر أساليب المتابعة اعتمادا من طرف الرؤساء من بين: التقارير التي يعدها المرؤوسين، اجتماع الرؤساء بالمرؤوسين و التجول بين الأفراد أثناء العمل. حيث يتضح أن أكثر هذه الأساليب استخداما هو "التجول بين الأفراد أثناء العمل"، و تنتمي قيمة المتوسط المحسوب عن هذه العبارة (3,48) إلى المجال "غالبا" [3,4-4,2]، و التي تشير قيمة الانحراف المعياري المقابلة لها (1,164) إلى تشتت إجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي. ليأتي بعد هذا الأسلوب "الاجتماع بالمرؤوسين"، ثم "الاستعانة بالتقارير التي يعدها المرؤوسين". و تشير قيمة المتوسط المقابلة لهذين الأسلوبين ندرة استخدامهما من طرف الرؤساء لأنها تنتمي إلى المجال "نادرا" [2,6 - 1,8]. و يظهر من قيمة الانحراف المعياري أن هناك تباينا بين استجابات أغلب المبحوثين على محتوى العبارة العاشرة، و العكس من ذلك بالنسبة للعبارة التاسعة.
- بغرض معرفة مدى اهتمام الرؤساء بتوفير تغذية مرتدة مستمرة عن أداء مرؤوسيه، تم إدراج العبارة الثانية عشر، التي تظهر نسب الاستجابة عيها، وكذا قيمة المتوسط الحسابي المنتمية إلى المجال "غالبا" [3,4-4,2]، وجود عدد مقبول من الرؤساء الذين يوفرن التغذية المرتدة لمرؤوسيهن بصفة مستمرة و كافية. كما تشير قيمة الانحراف المعياري (0,916) إلى تركيز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن المتوسط.
- إن تقديم تغذية مرتدة مستمرة عن أداء المرؤوسين من طرف بعض الرؤساء في المركب شيء إيجابي، لكن هذا لا يعني أنهم يقومون بالعملية بالشكل المطلوب. لذلك أدرجت العبارتين الثالثة عشر و الرابعة عشر، لمعرفة الطريقة التي يسلكها الرؤساء في تقديم التغذية المرتدة. تبحث العبارة الثالثة عشر مدى إبلاغ الرؤساء بتقديرهم لمرؤوسيه في حالة تقديم أداء في مستوى جيد، فيما تبحث العبارة الرابعة عشر مدى لجوء الرؤساء إلى لوم و انتقاد المرؤوسين حول المستوى المتدني لأدائهم. و يتضح من قيمة المتوسطين الحسابيين (3,20 و 3,05) اللتين تنتميان إلى المجال "أحيانا" [2,6-3,4] أن هناك نسبة معتبرة من الرؤساء الذين لا يدركون من جهة - أهمية التحفيز الذي يمكن أن يحصل عليه المرؤوسين من خلال إبلاغ التقدير لهم و تشجيعهم على مواصلة الأداء الجيد، و أن غياب رد فعل إيجابي من جانب الرؤساء قد يؤدي إلى ظهور شيء من التقصير من جانب المرؤوسين في أداء أعمالهم. و من جهة

أخرى، يجهلون النتائج التي قد يسببها تكرار انتقاد و توجيه اللوم نحو المرؤوسين عن المستوى المتدني لأدائهم، من إحباط لمعنوياتهم و التأثير على العلاقة معهم، بدل تشجيعهم و البحث عن حلول للمشكلة. و إذا كانت إجابات المبحوثين عن العبارة الثالثة عشر تتركز حول قيمة المتوسط الحسابي المقابلة لها، فإنها ليست كذلك بالنسبة للعبارة الرابعة عشر.

جدول (5): مدى اهتمام الرؤساء بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين

القيمة المعنوية Sig	قيمة ك ²	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	الموقف					العبارة	
					أبدا (1)	نادرا (2)	أحيانا (3)	غالبا (4)	دائما (5)		
*)0,000 (73,66	0,984	2,11	157	49	58	37	10	3	ت	9- الاستعانة بالتقارير التي يعدها المرؤوسون لمتابعة الأداء
				100	31,2	36,9	23,6	6,4	1,9	%	
*)0,000 (57,42	1,148	2,15	157	59	44	32	16	6	ت	10- إجتماع الرؤساء بالمرؤوسين لمتابعة الأداء
				100	37,6	28,0	20,4	10,2	3,8	%	
*)0,014 (37,49	1,164	3,48	157	9	20	53	36	39	ت	11- التجول بين الأفراد أثناء العمل
				100	5,7	12,7	33,8	22,9	24,8	%	
*)0,007 (128,57	0,916	3,45	157	6	19	40	83	9	ت	12- مدى توفير التغذية المرتدة للمرؤوسين
				100	3,8	21,1	25,5	52,9	5,7	%	
*)0,000 (72,39	0,937	3,20	157	3	34	62	45	13	ت	13- تقدير الرؤساء للأداء الجيد
				100	1,9	21,7	39,5	28,7	8,3	%	
*)0,001 (74,30	1,055	3,05	157	12	29	73	25	18	ت	14- إنتقاد الرؤساء للمرؤوسين عن المستوى المتدني لأدائهم (**)
				100	7,6	18,5	46,5	15,9	11,5	%	
*)0,000 (121,63	0,902	2,38	157	19	81	41	11	5	ت	15- إشراك المرؤوسين في حل المشكلات
				100	12,1	51,6	26,1	7,0	3,2	%	
			1,015	2,83	المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري						

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

(**) تم حساب المتوسط الحسابي بعد عكس هذه العبارة.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

- من بين الأساليب التي بإمكانها الحد من ظهور نفس المشكلات في المستقبل، هو إشراك المرؤوسين في إيجاد أسبابها، و اقتراح الحلول الممكنة لها. فقد يؤدي فسح المجال للمرؤوسين لإبداء آرائهم و مقترحاتهم، إلى إيجاد الأساليب الحقيقية لها، و من ثم وضع حلول نهائية تكفل عدم ظهورها مجددا. لأن رؤى الرؤساء و المرؤوسين عادة تختلف، و يمكن أن يحدث أن تكون وجهات نظر المرؤوسين أقرب إلى الواقع

من وجهات نظر الرؤساء، و هو ما يمكن أن يجعل من هذا الأسلوب أداة لتقريب رؤى الطرفين؛ لذلك أدرجت العبارة السابعة لبحث مدى لجوء الرؤساء لهذا الأسلوب. وتظهر نتائج الإجابة على هذه العبارة إهمال الرؤساء لهذا الأسلوب، بما أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2,38)، و هي تنتمي إلى المجال "تادراً" [2,6 - 1,8]. و تشير قيمة الانحراف المعياري المقابلة لهذه العبارة إلى تركيز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن المتوسط.

• تشير القيمة المعنوية المقابلة لـ "كا²" المحسوبة أن الاختلافات في نسب استجابات المبحوثين هي ذات دلالة إحصائية.

III - 2-2 - اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على أن "الرؤساء في المركب لا يولون اهتماماً كافياً بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين". لاختبار هذه الفرضية ستم الإستعانة بإجابات المبحوثين على العبارات الظاهرة في الجدول رقم: 5.

و بشكل عام توحى قيمة المعدل الكلي للمتوسط الحسابي الذي بلغ "2,83" (أقل من 3) أن الرؤساء في المركب لا يولون الممارسات التي عادة ما تنمي العلاقات مع المرؤوسين الاهتمام الكافي.

و بتطبيق اختبار "ت" (T-test) على الفرق بين المتوسط العام المحسوب و المتوسط المتوقع (3) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تحصلنا على البيانات الموضحة في الجدول رقم: (6).

جدول (6): نتيجة اختبار "ت" لمجموعة واحدة لمدى اهتمام الرؤساء بالممارسات التي

تنمي العلاقات مع المرؤوسين

القيمة المعنوية Sig.	قيمة "ت"	القيمة الافتراضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	العدد	اهتمام الرؤساء بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين
0,037	-2,100	3	1,015	2,83	156	157	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (2,100 -)، و هي تقابل مستوى معنوية يقدر بـ: (0,037)، و هو أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، مما يشير إلى أن الفرق بين المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و المتوسط المتوقع معنوي. و عليه يمكننا قبول الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة، أي أن الرؤساء في المركب لا يولون اهتماماً كافياً بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين.

III - 3 - تقييم الأداء بالمركب

يمتلك المركب نموذجين مختلفين لتقييم الأداء الوظيفي لكل الأفراد العاملين به، أحدهما شهري لتحديد علاوة المردود الفردي، و الآخر سنوي لتحديد درجة الاستحقاق.

سنوضح فيما يأتي رأي المبحوثين في مدى توفر هذا النظام على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي، ثم مدى وقوع المقيمين في أخطاء التقييم، ونختبر في نفس الوقت الفرضيتين الثالثة والرابعة.

III -3-1- مدى توفر نظام التقييم على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي
تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على ما يلي: "لا يتوفر النظام المطبق في تقييم أداء الوظيفي بالمركب على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي".
لاختبار هذه الفرضية ستتم الاستعانة بإجابات المبحوثين عن العبارات المدرجة في الجدول (7). لكن قبل ذلك يمكننا التعليق على بعض البيانات الواردة فيه كما يلي:

- تتجه آراء غالبية المبحوثين إلى عدم الموافقة على ما ورد في كل العبارات الواردة في هذا الجدول، ما عدى العبارتين: الرابعة و السادسة، حيث تنتمي قيمة المتوسط المحسوبة عن العبارة الرابعة (2,87) إلى المجال "محايد" [2,6-3,4]. و تنتمي قيمة المتوسط المحسوبة عن العبارة السادسة (3,44) إلى المجال "موافق" [3,4-4,2]. أما بقية المتوسطات فكلها تنتمي إلى المجال "غير موافق" [1,8 - 2,6].

جدول (7): مدى توفر نظام التقييم على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي

القيمة المعنوية Sig	قيمة كاي ²	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع	تماماً غير موافق (1)	بجزء موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)	الموقف		
										ت	الخاصية	
(*)0,000	67,68	1,021	2,00	95(*)	33	43	7	10	2	ت	16- مراجعة الوصف الوظيفي بين الرؤساء و المرؤوسين	
				100	34,7	45,3	7,4	10,5	2,1	%		
(*)0,000	95,57	0,928	1,99	95	27	53	7	5	3	ت	17- إشراك المرؤوسين في وضع حجم العمل الموكل إليهم	
				100	28,4	55,8	7,4	5,3	3,2	%		
(*)0,014	12,42	1,225	2,59	95	22	26	22	19	6	ت	18- الإتفاق حول أولويات العمل	
				100	23,2	27,4	23,2	20,0	6,3	%		
(*)0,007	14,21	1,231	2,87	95	16	23	20	29	7	ت	19- الإتفاق حول الصلاحيات المخولة للمرؤوس في إتخاذ القرارات	
				100	16,8	24,2	21,1	30,5	7,4	%		
(*)0,000	21,36	1,201	2,53	95	21	33	16	20	5	ت	20- تحديد العقوبات التي يمكن أن تعترض أداء المرؤوسين لعملهم بالكيفية المطلوبة	
				100	22,1	34,7	16,8	21,1	5,3	%		
(*)0,001	19,89	1,335	3,44	95	11	16	11	34	23	ت	21- الإتفاق على إجراء تدريب في ناحية معينة	
				100	11,6	16,8	11,6	35,8	24,2	%		
		1,157	2,57	المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري								

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

(**) لم تخضع للتحليل سوى إجابات 44 مرؤوس الذين عبروا عن معرفتهم الجيدة لنظام التقييم، أضيفت لهم إجابات الرؤساء الـ51. **المصدر:** من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

- بالمقارنة بين المتوسطات الحسابية المقابلة لكل خاصية، يمكن ترتيب مدى توفرها في النظام المطبق من طرف المركب تنازليا كالاتي:
- 1- يمكن أن يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالفصل من الخدمة.
- 2- يمكن أن يساعد على اختيار الكفاءات المناسبة للترقية لمناصب أعلى.

- 3- دقة و وضوح عناصر التقييم.
- 4- يمكن أن يمثل أداة للكشف عن الاحتياجات التدريبية للعامل.
- 5- شمولية عناصر التقييم.
- 6- أوزان عناصر التقييم تعكس الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر في وظائف المرؤوسين.
- فيما عدا العبارة السابعة عشر، التي تشير قيمة الانحراف المعياري المقابلة لها إلى تركيز إجابات المبحوثين و عدم تشتتها عن المتوسط المحسوب.
- اختبار "كا²" دال إحصائيا لجميع العبارات، لأن القيمة المعنوية المقابلة لـ "كا²" المحسوبة في كل العبارات أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$). مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في نسب الإستجابات على كل عبارة.

و بشكل عام يتضح من قيمة المعدل الكلي للمتوسط الحسابي التي بلغت "2,57" (أقل من القيمة 3)، أن المبحوثين لا يوافقون على توفر نظام تقييم الأداء المطبق في المركب على المتطلبات الضرورية للتقييم الموضوعي. و بتطبيق اختبار "ت" (T-test) على الفرق بين المتوسط العام المحسوب و المتوسط المتوقع (3) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تحصلنا على البيانات الموضحة في الجدول رقم: (8).

جدول (8): نتيجة إختبار "ت" لمجموعة واحدة لمدى توفر نظام التقييم على المتطلبات
الضرورية
للتقييم الموضوعي

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

القيمة المعنوية Sig.	قيمة "ت"	القيمة الافتراضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	العدد	توفر نظام تقييم الأداء على الخصائص المرغوبة
0,000	-3,621	3	1,157	2,57	94	95	

يظهر من الجدول (8) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (-3,621)، و هي تقابل مستوى معنوية يقدر بـ: (0,000)، و هو أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، مما يشير إلى أن الفرق بين المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و المتوسط المتوقع معنوي. و عليه يمكننا قبول الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة، أي أن الرؤساء في المركب لا يولون اهتماماً كافياً بالممارسات التي تنمي العلاقات مع المرؤوسين.

III - 3-2- مدى وقوع الرؤساء في أخطاء التقييم

تتص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على " وقوع الرؤساء المقيمين في المركب في عدة أخطاء أثناء تقييمهم لمرؤوسيهـم". لاختبار هذه الفرضية، سنتم الاستعانة بنتائج إجابات المبحوثين عن العبارات الواردة في الجدول رقم (9)، التي تمثل أهم الأخطاء المعروفة في عملية تقييم الأداء الوظيفي، و التي من شأنها أن تحول دون الوصول إلى تقييم حقيقي لأداء المرؤوسين. لكن قبل ذلك، يمكننا التعليق على بعض البيانات الواردة فيه كالآتي:

- تتجه آراء غالبية المبحوثين إلى الموافقة على ما ورد في كل العبارات الظاهرة في الجدول (9)، حيث تنتمي كل قيم متوسطاتها "موافق" [3,4-4,2].

جدول (9): مدى وقوع الرؤساء المقيمين في أخطاء التقييم

القيمة المعنوية Sig	قيمة ك ²	الانحراف المعياري	التوسط الحسابي	المجموع	مدى الموافقة على وجود الخطأ					الخطأ	
					غير موافق تماماً (1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق بشدة (5)		
(*)0,000	43,41	1,169	3,50	157	11	23	31	61	31	ت	22- يلجأ بعض المقيمين إلى إعطاء معظم مرؤوسهم تقديرات مرتفعة لا تعبر عن مستوى أدائهم .
				100	7,0	14,6	19,7	38,9	19,7	%	
(*)0,000	64,87	1,188	3,42	157	14	25	23	71	24	ت	23- يعطى بعض المقيمين درجات متدنية للعامل بغض النظر عن مستوى أدائهم .
				100	8,9	15,9	14,6	45,2	15,3	%	
(*)0,000	172,90	0,839	4,17	157	3	6	8	85	55	ت	24- يتم تقييم معظم المرؤوسين بمستوى متوسط دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية في أداء العمل.
				100	1,9	3,8	4,1	54,1	35,0	%	
(*)0,000	144,30	0,981	4,07	157	5	11	7	79	55	ت	25- يتأثر المقيمون عند تقييم أداء العمل بتقرير أدائه للسنة أو السنوات السابقة سلباً أو إيجابياً.
				100	3,2	7,0	4,5	50,3	35,0	%	
(*)0,000	92,96	1,078	3,89	157	6	16	16	70	49	ت	26- تركيز المقيم على صفات الفرد بدرجة أكبر من العناصر الأخرى المحددة للأداء.
				100	3,8	10,2	10,2	44,6	31,2	%	
(*)0,000	97,61	0,999	3,95	157	3	15	19	70	50	ت	27- التحيز إيجابياً أو سلباً لبعض المرؤوسين لأسباب شخصية مثل التشابه أو الاختلاف في الميول أو في وجهات النظر أو الإنتماء إلى جهة واحدة، أو السن أو الجنس...الخ.
				100	1,9	9,6	12,1	44,6	31,8	%	
(*)0,000	68,63	1,129	3,54	157	10	22	26	71	28	ت	28- يتأثر بعض المقيمين بأداء الفرد في الفترة الأخيرة التي تسبق مباشرة إجراء التقييم.
				100	6,4	14,0	16,6	45,2	17,8	%	
(*)0,000	84,87	1,057	3,81	157	5	18	21	71	42	ت	29- يؤثر الغرض من التقييم (منح المكافأة و الأجور) على التقدير الذي يمنحه القائم بالتقييم للفرد الخاضع للتقييم.
				100	3,2	11,5	13,4	45,2	26,8	%	
			1,055	المعدل الكلي للتوسط الحسابي و الانحراف المعياري							

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

- بالمقارنة بين المتوسطات الحسابية المقابلة لكل خطأ، يمكن ترتيبها من الخطأ الأكثر ارتكابا إلى الأقل ارتكابا كما يلي:
 - 1- يتم تقييم معظم المرؤوسين بمستوى متوسط دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية في أداء العمل؛
 - 2- يتأثر المقيمون عند تقييم أداء العامل بنقير أداؤه للسنة أو السنوات السابقة سلبيا أو إيجابيا؛
 - 3- التحيز إيجابا أو سلبا لبعض المرؤوسين لأسباب شخصية مثل: التشابه أو الاختلاف في الميول أو في وجهات النظر أو الانتماء إلى جهة واحدة أو السن أو الجنس؛
 - 4- تركيز المقيم على صفات الفرد بدرجة أكبر من العناصر الأخرى المحددة للأداء؛
 - 5- يؤثر الغرض من التقييم (منح المكافأة و الأجور) على التقدير الذي يمنحه المقيم للفرد الخاضع للتقييم؛
 - 6- يتأثر بعض المقيمين بأداء الفرد في الفترة الأخيرة التي تسبق مباشرة إجراء التقييم؛
 - 7- يلجأ بعض المقيمين إلى إعطاء معظم مرؤوسيه تقديرات مرتفعة لا تعبر عن مستوى أدائهم؛
 - 8- يعطى بعض المقيمين درجات متدنية للعامل بغض النظر عن مستوى أدائهم؛
 - بالنسبة لتبان إجابات المبحوثين عن المتوسط الحسابي، فإنه باستثناء العبارات: الرابعة والعشرين، الخامسة والعشرين و السابعة والعشرين التي تتركز فيها الإجابات حول قيمة المتوسط، فإن باقي العبارات تنتشتت فيها الإجابات عن المتوسط الحسابي.
 - اختبار "كا²" دال إحصائيا لجميع العبارات، لأن القيمة المعنوية المقابلة لـ "كا²" المحسوبة في كل العبارات أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$). مما يشير إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في نسب الاستجابات على كل عبارة.
- و بشكل عام يتضح من قيمة المعدل الكلي للمتوسط الحسابي التي بلغت 3,79 (أكبر من القيمة "3")، أن المبحوثين يوافقون على وقوع الرؤساء بالمركب في العديد من الأخطاء أثناء تقييمهم لأداء المرؤوسين.
- و بتطبيق اختبار "ت" (T-test) على الفرق بين المتوسط العام المحسوب و المتوسط المتوقع (3) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، تحصلنا على البيانات الواردة في الجدول رقم (10).

جدول (10): نتيجة اختبار "ت" لمجموعة واحدة لمدى وقوع المقيمين في أخطاء التقييم.

القيمة المعنوية Sig.	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	العدد	وقوع الرؤساء و المقيمين في أخطاء التقييم
0,000	9,418	1,055	3,79	156	157	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

يظهر من الجدول (10) أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (9,418)، و هي تقابل مستوى معنوية يقدر بـ (0,000)، و هو أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ ، مما يشير إلى أن هذا الفرق بين المعدل الكلي للمتوسط الحسابي و المتوسط المتوقع معنوي. و عليه يمكننا قبول الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة، أي أن الرؤساء المقيمون في المركب يقعون في عدة أخطاء أثناء تقييمهم لمرووسيههم .

الخاتمة

في الأخير نعتقد أن الأخذ بالاقترحات التالية قد يفيد القائمين على تسيير نشاط المركب أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى في إرساء نظام فعال في تسيير الأداء، نذكر منها ما يلي:

- 1- السعي نحو استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف في تخطيط، متابعة و تقييم الأداء، على مستوى كل الوظائف الإشرافية، و عدم الاقتصار على رؤساء السيرورات لأن هذا الأسلوب يدفع بالأفراد إلى بذل كل جهدهم لتحقيق ما التزموا به دون تقصير، و يمكنهم من تقييم ذاتهم بأنفسهم، و يجعل نتائج التقييم أكثر موضوعية.
- 2- الحرص على تسجيل المعلومات عن أداء العاملين كتابيا في سجل يخصص لمثل هذا الغرض، يدون فيه الملاحظات و النتائج و الأفعال التي تصدر عن العامل أثناء أدائه لمهامه بشكل دائم، لتكون سندا في إعداد استمارة تقييم درجة الاستحقاق في نهاية السنة. و من شأن هذا السجل أن يقلل من عنصر التحيز في التقييم، و أن يحسن من مستوى الإشراف، لأنها تجبر الرئيس المباشر على ملاحظة أداء مرووسيه بشكل دقيق.
- 3- تنظيم دورات تدريبية للمقيمين تهدف إلى:
 - إطلاع الرؤساء على الممارسات العلمية في تخطيط، متابعة، توجيه و تقييم الأداء.
 - بالإضافة إلى مهارات صنع القرار و إدارة الاجتماعات، و تحفيز الأفراد للعمل؛
 - تغيير نظرة المقيمين نحو عملية التقييم على أنها عملية مستمرة تهدف أساساً إلى مواجهة المشكلات قبل أن تتفاقم، و تقديم التغذية المرتدة المستمرة للمرووسيه عن مستوى أدائهم؛
 - توعية المقيمين على أن عملية التقييم هي عملية إستراتيجية، لا تستهدف فقط النظر في ماضي المرووسيه، بل تطوير مستوى أدائهم، و تخطيط مستقبلهم الوظيفي.

- 4- تنبيه الرؤساء على ضرورة و كيفية التخلص من أخطاء التقييم؛
- 5- إعادة النظر في نظام التقييم الحالي مع مراعاة ما يلي:
- استخدام النماذج المتعددة بذل النموذج الموحد بالإستناد إلى وصف الوظائف، حيث يخصص للوظائف المتشابهة نفس النموذج.
 - أن يكون النموذج مخصص لتقييم فرد واحد و ليس مجموعة منهم، حتى يمكن ضمه إلى ملفه الشخصي، و إخضاع كل العاملين للتقييم السنوي دون استثناء؛
 - إعطاء عناصر التقييم أوزانا تتناسب مع أهميتها النسبية في كل وظيفة أو الوظائف المتشابهة؛
 - تحديد عناصر التقييم و تعريفها تعريفا دقيقا و واضحا حتى لا يحدث الاختلاف في تفسيرها؛
 - حث كل رئيس على عقد مقابلات لمناقشة نتائج التقييم مع المرؤوسين و خصوصا منهم من تحصلوا على نتائج متوسطة أو ضعيفة، فذلك يمكنهم من الوقوف على جوانب الضعف و الإخفاق ليعملوا على التخلص منها أو الحد منها على الأقل.

الهوامش

- (1) - محمد بن عبد الله العثمان، تفويض السلطة و أثره على كفاءة الأداء، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2003، ص: 73، 2006/04/10
<http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/ScLetterResearch/Masters/year3/part3/as353.htm>
- (2) - أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت: 1979، ص: 50.
- (3) - موسى عبد الناصر، نظام مقترح لتقييم أداء الأفراد في المؤسسات الاقتصادية العمومية، رسالة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولية، جامعة باجي مختار، عنابة: 2005/2004، ص: 11.
- (4) - عبد الباري إبراهيم درّة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات: الأسس النظرية و دلالاتها في البيئة العربية المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 2003، ص: 14 - 15.
- (5) - عبد الله عبد الرحمان النميان، الرقابة الإدارية و علاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2003، ص: 37، 2006/04/10
<http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/ScLetterResearch/Masters/year3/part3/as103.htm>
- (6) - Robert Bacal, manager's guide to performance reviews, Mc Graw -Hill, USA:2004, p.39.

- (7) - Bernard Martory ,contrôle de gestion social :slaires, masse salarial, effectifs, compétences, performance , librairie Vuibert, paris : 1999, p.231.
- (8) - علي السلمي، إدارة الأفراد و الكفاءة الإنتاجية، دار غريب للطباعة، القاهرة: 1985، ص:27.
- (9) - محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية:2003، ص: 229-230.
- (10) - Michael Armstrong, Performance management : Key strategies and practical guidelines, Second edition, Kogan Page, London (UK); Dover (USA) : 2000, p.1.
- (11) - Rachal Quелlette , le concept de gestion de la performance : effet de l'intégration du système de gestion de la performance sur la performance des entreprises canadiennes, thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de maîtrise en administration des affaires, Université d'ottawa : setembre 1998, p. 9, 02/02/2006, <http://www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk2/ftp01/MQ36730.pdf>
- (12) - William J. Rothwell; H. C. Kazanas, Planning and managing human resources: strategic planning for human resources management, Second Edition, Human Resource Development Press, Inc., Amherst, Massachusetts (U.S. and Canada): 2004, p.105.
- (13) - Donald L. Kirkpatrick ; foreword by Dick Grote, Improving employee performance through appraisal and coaching, Second Edition, American Management Association (AMACOM), New York: 2006, p.142-143.
- (14) - Michael Armstrong, Strategic human resource management : a guide to action, Third edition, Kogan Page, London (UK); Philadelphia (USA) : 2006, p.142.
- (15) - روبرت باكال، ترجمة: موسى يونس، تقييم الأداء: كيف تقيس و تطور الأداء الوظيفي، بيت الأفكار الدولية، العربية السعودية: 1999، ص:26.
- (16) - Doug Jensen; Tom McMullen; Mel Stark, The Manager's Guide to rewards : what you need to know to get the best for—and from—your employees; American Management Association (AMACOM), New York: 2007, p.160-161.
- (17) - روبرت باكال، ترجمة: موسى يونس، مرجع سابق، ص:27.
- (18) - Rachal Quелlette, Op.Cit., p.11.
- (19) - روبرت باكال، ترجمة: موسى يونس، مرجع سابق، ص:100.
- (20) - علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة: 2001، ص:157.
- (21) - Dick Grote, The performance appraisal question and answer Book: a survival guide for managers, AMACOM ,U.S.A: 2002, P.P.46-48 .
- (22) - روبرت باكال، ترجمة: موسى يونس، مرجع سابق ، ص:68-69.
- (23) - Shimon L.Dolan ; Tania Saba , Susan E.Jackson ; Randall S.Schuller , la gestion des ressources humaines:tendances ; enjeux et pratiques actuelles , 3 édition , Pearson éducation , Paris: 2002, P.292.
- (24) - صالح عودة سعيد، إدارة الأفراد، الجامعة المفتوحة، طرابلس:1994، ص:380.
- (25) - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: 2003، ص:326.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية

د. مرازقة صالح - أ. بوهرين فتيحة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري - قسنطينة

الملخص

تتعدد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة من أجل الإفصاح عن نتائجها من جهة و زيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة من جهة أخرى و من أهم تلك القوائم نجد قائمة التدفقات النقدية التي توفر مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة مما جعل لجنة معايير المحاسبة الدولية تقوم بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع بعنوان قائمة التدفقات النقدية. لذا فمن خلال هذه الدراسة سنوضح مفهوم قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير الدولية.

Abstract

We have many financial statements for evaluation a company financial position and disclosure of its result, One of these statements are very important is the statement of cash flows: because it gives many information of liquidity, this important makes a financial accounting standards board to promulgation the seventh international accounting standards "STATEMENT OF CASHE FLOWS".

المقدمة

تعتبر القوائم المالية نتاج نظام المعلومات المحاسبي و هي تعمل على تزويد المؤسسة و كل الأطراف الخارجيين بالمعلومات الملائمة، الصحيحة، الدقيقة و ذات موثوقية من أجل اتخاذ قرارات استثمارية و مالية رشيدة و هذا يعتمد على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات و يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال القوائم المالية المنشور، و التي من أهمها قائمة التدفقات النقدية حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبي إذ توفر مستوى مناسب و عادل من الإفصاح من جهة و تزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول النقدية من جهة أخرى مثل المستثمرين المقرضين... إلخ و من أهم تلك المعلومات :

- قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية مستقبلا.

- معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
 - آثار العمليات الإستثمارية و التمويلية غير النقدية على المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
 - من خلال قائمة التدفقات النقدية نستطيع أن نحلل مصادر النقدية، استخداماتها و تغيراتها.
- من خلال ما سبق نستطيع استنتاج أهمية التدفقات النقدية مما أوجب وضع معيار محاسبي يحدد كيفية حسابها و العناصر التي تتكون منها و عليه قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع معيار دولي محاسبي و المتمثل في المعيار السابع .
- انطلاقاً من هذه المعطيات الأولية حول أهمية قائمة التدفقات النقدية فإننا سنحاول من خلال هذا المقال، الذي يقوم على طرح منهجي تسلسلي الإحاطة بكل جوانب الموضوع و ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية نتناول فيها أولاً مفاهيم عامة عن قائمة التدفقات النقدية ، ثم نستعرض في العنصر الثاني قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير الدولية للمحاسبة لنشير في العنصر الموالي إلى كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية بكل الطرق المقترحة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق استعراض أمثلة.

أولاً: مفاهيم عامة حول التدفقات النقدية:

1- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي ، حيث ظهرت هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) في الو.م.أ عام 1978 بموجب المعيار المحاسبي رقم 195¹، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991 بموجب معيار التقرير المالي رقم 10 المتعلق ب "قائمة مصادر الأموال و أوجه استخدامها"² و في عام 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

2- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها و النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة و من خلال هذا التعريف البسيط نستطيع إستنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية :

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

3- فوائد المعلومات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

إن هناك عدة فوائد للمعلومات الناتجة عن إعداد قائمة التدفقات النقدية نذكر منها³:

- تمكن المعلومات التي تحتويها هذه القائمة مع باقي المعلومات الموجودة في باقي القوائم من الحصول على معلومات تجعل المستخدمين قادرين على تقييم التغيرات في صافي موجودات المنشأة و هيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة و الملاءة المالية.
- تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت.
- تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية و تحديد عوامل التأكد المرتبطة بها.
- تفيد المعلومات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في فحص العلاقة بين الربحية و صافي التدفقات النقدية و آثار التغير في الأسعار.

4- محتوى قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالإعتماد على قائمة الدخل عن السنة المعنية، الميزانية الإفتتاحية و الختامية للسنة المعنية و كذا على بعض البيانات الإضافية التي تساعد في استبعاد التغيرات التي لا تؤثر في التدفقات النقدية.

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية حسب معايير المحاسبة الدولية:

لقد صدر المعيار المحاسبي الدولي السابع عن لجنة معايير المحاسبة الدولية و الخاص بقائمة التدفقات النقدية و الذي مر بمراحل نلخصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم 01 : نبذة تاريخية عن المعيار الدولي رقم 07.

التاريخ	البيان
1976	E07: قائمة مصادر استخدامات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7: صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
1979/1/1	بداية سريان المعيار IAS7
جويلية 1992	مسودة العرض E36 : قائمة التدفقات النقدية و التي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
1995/01/1	بداية تطبيق المعيار IAS7 الصادر سنة 1992 و الذي ألغى IAS7 الصادر سنة 1977

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على عدة مراجع

الهدف من المعيار:

إن الهدف من المعيار هو الإلزام بتوفر المعلومات حول التغييرات التاريخية في النقدية و ما يعادلها للمنشأة بواسطة قائمة التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة و الذي يصنف التدفقات في النقدية للفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية.⁴

1- نطاق المعيار:

أ- يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية و ذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، و يجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية و ذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.

ب- يهتم مستخدمو البيانات المالية للمنشأة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد و استخدام النقدية و ما يعادلها و ذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة و عما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمنشأة كما هو الحال بالنسبة لمنشآت المالية.

فالمنشآت رغم إختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات و المصروفات تحتاج إلى النقدية و ذلك لتأدية وظائفها التشغيلية و سداد التزاماتها و لتوفير عائد للمستثمرين و بناء على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

3- عرض قائمة التدفقات النقدية:

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع طرق عرض قائمة التدفقات النقدية و حدها في طريقتين هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة.

3-1- الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و إجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية و التمويلية.⁵

3-2- الطريقة غير المباشرة:

تركز هذه الطريقة على الفروق بين الربح المحاسبي و المبلغ الصافي للتدفقات النقدية، و تبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافا إليها أو مخصوما منها التغيير في حسابات الأصول و الخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية و ما يعادله.⁶

4- مفاهيم بعض المصطلحات⁷:

- 4-1- النقدية: و تتضمن النقدية الجاهزة و الودائع تحت الطلب.
- 4-2- النقدية المعادلة: و هي الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، و التي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد و هي غير خاضعة لمخاطر تغير في قيمتها.
- 4-3- التدفقات النقدية: هي التدفقات الداخلة و الخارجة من النقدية و ما يعادلها.
- 4-4- الأنشطة التشغيلية: و هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط الرئيسي للمؤسسة من بيع و شراء السلع و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة.
- 4-5- الأنشطة التمويلية: و هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول قصيرة أو طويلة الأجل و إعادة سداد المبالغ المقرضة.
- 4-6- الأنشطة الإستثمارية: و هي التدفقات الناتجة من الأنشطة الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع الأصول الثابتة و كذلك الإستثمار في الديون و حقوق الملكية في المؤسسات الأخرى و التي لا تدخل ضمن ما في حكم النقدية .

ثالثاً: كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير الدولية:

سنحاول في هذا العنصر إبراز كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السابع .

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات المالية الناتجة عن الميزانية الختامية ، جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، و فيما يلي سوف نقوم بعرض الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج للمؤسسة س لسنة 2007 و 2006 مع العلم أن المبالغ افتراضية.

الجدول رقم 02 : الميزانية العامة للمؤسسة س في 2007/12/31 ، 2006 .
الأصول

المبلغ الصافي في 06/12/31	المبلغ الصافي في 07/12/31	الأصول
		أصول غير متداولة
		الإستثمارات
1870	-	مصاريف إعدادية
1800	1150	القيم المعنوية
4400	4600	الأراضي
3518	3078	تجهيزات الإنتاج
5214	4562	مدينو الإستثمارات
16802	13390	مجموع الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة
		المخزونات
440	3768	بضائع
6582	6567	مواد و لوازم
2028	2844	منتجات تامة
9050	13179	مجموع المخزونات
		الذمم
4093	4077	مدينو المخزون
2900	2906	ديون على الشركاء و الشركات
4853	4277	الحليفة
1526	1285	تسبيقات على الحساب
6743	10533	ديون على الزبائن النقدية و ما يعادلها
20115	23078	مجموع الذمم
139 خسارة	897	نتيجة الدورة
29026	37154	مجموع الأصول المتداولة
45828	50544	المجموع العام

الخصوم

المبلغ لصافي 06/12/31	المبلغ لصافي 07/12/31	الخصوم
		الأموال الخاصة
5000	5000	أموال جماعية
1300	122	احتياطيات
5422	3795	نتائج رهن التخصيص
1326	878	مخصصات الخسائر و التكاليف
13048	9795	مجموع الأموال الخاصة
		الديون
4105	4105	قروض سنديية
		الخصوم غير المتداولة
8858	8858	قروض سنديية
7193	7073	ديون الإستثمار
1222	2281	ديون المخزونات
4777	6538	ديون مالية
1050	1120	ديون الإستغلال
4619	9976	تسبيقات تجارية
956	798	حسابات الأصول الدائنة
28675	40749	مجموع الخصوم
45828	50544	المجموع العام

الجدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج لشركة س عن السنة المنتهية في 2007/12/31 ،
2006

اسم الحساب	المبلغ في 2007/12/31	المبلغ في 2007/12/31
مبيعات بضاعة	3082	3739
بضاعة مستهلكة	3135-	3192-
الهامش الإجمالي	53-	547
الهامش الإجمالي	53-	547
إنتاج مبيع	8162	4405
إنتاج مخزون	2494	1293
إنتاج المؤسسة لذاتها	2457	1549
أداء خدمات	1883	2728
مواد و لوازم مستهلكة	7027-	4333-
خدمات	2210-	9650-
القيمة المضافة	5706	3461-
القيمة المضافة	5706	3461-
إيرادات متنوعة	4206	2447
تحويل تكاليف الإستغلال	3689	7916
مصاريف المستخدمين	-8966	6268-
ضرائب و رسوم	-1678	8968 -
مصاريف مالية	-9984	8168-
مصاريف متنوعة	2872-	3478-
حخص الإهلاكات و المخصصات	9516-	5493-
نتيجة الإستغلال	19415-	25473-
إيرادات خارج الإستغلال	27457	1418
مصاريف خارج الإستغلال	7903-	1586-
نتيجة خارج الإستغلال	19554	168-
نتيجة الإستغلال	19415-	25473-
نتيجة خارج الإستغلال	19554	168-
نتيجة إجمالية	139	25641-
ضرائب على الأرباح	-	26538-
نتيجة صافية	139	-897

و لتكن لدينا المعلومات الإضافية التالية و الخاصة بسنة 2007 و المستخرجة من دفاتر المؤسسة س:

الإيرادات المالية =	1602
نواتج الإستثمارات المتنازل عنها =	1041
القيمة المتبقية عن الإستثمارات المتنازل عنها =	1000
المصارف المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية =	5700
المصارف المالية المتعلقة بالأنشطة التمويلية =	2400
تسبيقات للمستخدمين =	7500
تسبيقات على المصارف المالية =	1000
دائنو المستخدمين =	7500
دائنو المصاريف المالية =	2450
المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية =	1800
المدفوعات لشراء الأصول الثابتة =	1730
خسائر و أرباح متعلقة بينود أنشطة الإستثمار و التمويل =	1950

1- إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2007 وفقا للطريقة المباشرة:
1-1- حساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقا للطريقة المباشرة:

بنود قائمة التدفقات النقدية = بنود قائمة الدخل المرتبطة - او + التغير في قائمة المركز المالي المرتبطة

أ- المتحصلات:

المحصل من العملاء = المبيعات - التغير في حسابات المدينين
المحصل من العملاء = د/ 70 + د/ 71 + د/ 74 - د/ 47 في 2007 - د/ 47 في 2006

= 4405 + 2728 - (1285 - 1526) = 7374
إيرادات التوزيعات المحصلة = لا تمتلك المؤسسة أسهم و سندات في مؤسسات أخرى = 0

الإيرادات المالية المحصلة = د/ 770 + د/ 76 - التغير في د/ 465
= 1447 = 1000 - 0 + 2447 =

محصلات إيرادات التشغيل الأخرى

$$= /د + 72 /د + 75 /د + 78 /د + 77 /د - /د + 770 /د - /د - 792 /د - 793$$

$$13543 = 0 - 1041 - 1418 + 1602 - 2447 + 7916 + 0 + 4405 =$$

ب- المدفوعات:

المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة و المستعملة + التغير في المخزون -
التغير في حسابات الدائنين

$$= /د + 60 /د + 61 /د + 3 /د في 2007 - /د + 3 في سنة 2006 - /د في 53 في 2007 -
- /د في 53 في 2006
10595 = 1222 + 2281 - 4129 + 4333 + 3192 =$$

المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية = /د - 65 /د - /د في 565 في 2007 - /د
565 في 2006

$$5718 = 0 + 2450 - 8168 =$$

المدفوعات للمستخدمين = المرتبات و الأجور + التغير في الأجور المقدمة - التغير في
الأجور المستحقة

$$= /د + 63 /د + التغير في /د - 463 /د - 563 /د =$$

$$6268 = 7500 - 7500 + 6268 =$$

مدفوعات مصاريف التشغيل الأخرى = مصاريف التشغيل الأخرى + التغير في
المصروفات المقدمة - التغير في المصاريف المستحقة

$$= /د + 62 /د + 66 /د + التغير في /د - 46 /د - /د - 463 /د - 465 /د - التغير في /د
/د - 56 /د - 563 /د - 565 /د + /د - 69 /د - /د + 692 /د + 693 /د
4628 = 1000 - 7500 - 0 + 3478 + 9650 =$$

مصروف الضرائب المدفوع = مصروف الضرائب + التغير في الضرائب المقدمة -
التغير في الضرائب المستحقة

$$= /د + 64 /د + التغير في /د - 464 /د - التغير في /د 564$$

$$8968 = 0 - 0 + 8968 =$$

2-1 - حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وفقا للطريقة المباشرة:

$$1730 = \text{المدفوعات لشراء أصول ثابتة}$$

القيمة الدفترية للأصول المباعة = رصيد الأصول الثابتة أول المدة + تكلفة الأصول
المشتراة خلال الفترة - الإهلاك - رصيد الأصول الثابتة آخر مدة

$$730 = 1000 - 0 - 1730 + 0 =$$

المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة = القيمة الدفترية لأصول المبيعة +/- ربح أو
خسارة بيع الأصول

$$730 = 0 + 730 =$$

3-1 - حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وفقا للطريقة المباشرة:

المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل = رصيد القروض أول المدة + النقدية
المحصلة من إصدار قروض جديدة - القروض المسددة = 0
المتحصلات من إصدار أسهم جديدة = رصيد الأسهم العادية أول المدة + النقدية المحصلة
من إصدار أسهم جديدة - تكلفة أسهم الخزانة المبيعة = 0
المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل = 2400

الجدول رقم 04 : قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة س لسنة 2007 وفقا لطريقة
المباشرة

2007	البيان
	I- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	أولاً: المتحصلات :
7374	1- المحصل من العملاء
-	2- إيرادات التوزيع المحصلة
1447	3- الإيرادات المالية المحصلة
13543	4- محصلات إيرادات التشغيل الأخرى
22364	إجمالي المتحصلات من الأنشطة التشغيلية
	ثانياً: المدفوعات
10595	1- المدفوعات لموردين
5718	2- المصاريف المالية المدفوعة للأنشطة التشغيلية
6268	3- المدفوعات للمستخدمين
4628	4- مصاريف التشغيل الأخرى المدفوعة
8968	5- مصاريف الضرائب المدفوعة
36177	إجمالي المدفوعات من الأنشطة التشغيلية
13813-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

	II - التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
1730	1- المدفوعات لشراء أصول ثابتة
730	2- المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة
-	3- المدفوعات لشراء الإستثمارات المالية
-	4- المتحصلات النقدية من بيع الإستثمارات المالية
-	5- القروض الممنوحة
-	6- القروض المحصلة
1000	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
	III- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
-	1- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم
2400	2- المدفوعات المتعلقة بالقروض طويلة الأجل
-	3- استهلاك الأسهم
-	4- المتحصلات من إصدار قروض طويلة الأجل
-	5- المتحصلات من إصدار أسهم
-	6- توزيعات الأرباح المدفوعة
2400-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
15213-	صافي الزيادة في النقدية و ما يعادلها
6743	النقدية و ما يعادلها في أول الفترة
10533	النقدية و ما يعادلها في نهاية الفترة

2- إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2007 وفقا للطريقة غير المباشرة
إن الإختلاف بين قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا للطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة يكمن في طريقة حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث تركز هذه الطريقة عند حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التغيرات في مكونات معظم الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة من سنة إلى أخرى.

النتائج

من خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر المعلومات التالية :

- تعمل على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة توافر السيولة و القدرة على سداد الالتزامات.
- توفر هذه القائمة معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف .

المراجع:

- ¹ كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص ص 153-154
- ² نعيم دهمش: (المعيار المحاسبي رقم 07 المعدل عام 1992 قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة و السندان)، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94 ،كانون الثاني/شباط، 1996 ،ص ص18-19 .
- ³ Odile barbe-dandon, Laurent Didelot: **maîtriser les IFRS**, 3ème édition, Groupe revue fiduciaire, paris, 2007, pp572
- ⁴ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 ، مجلة المجمع، العدد 02 ، جانفي 2006 ، ص11 مجلة إلكترونية www.asasociety.org تاريخ الاطلاع 2008/03/02
- ⁵ مأمون توفيق حمدان، حسين القاضي: المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 ، ص173 .
- ⁶ نفس المرجع السابق، ص 174
- ⁷ L'équipe rédactionnelle de RF comptable: code IFRS normes et interprétations, 3 ème édition, Groupe revue fiduciaire, France, 2007, p53

أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري

د. عبد الحق بوعتروس - أ. محمد دهان

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة منتوري - قسنطينة

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005) وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية لإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية. ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة.

وقد خالصنا إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M1) أو الواسع (M2) وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

Résumé

Le but de cette étude est de déterminer l'existence et la nature de la relation entre le produit intérieur brute et la quantité de monnaies au sens restreint, et au sens large dans l'économie Algérienne durant la période (1970-2005). Partant du cadre théorique de l'étude, et allant aux racines historiques de la problématique d'étude, passant par un aperçu de l'évolution monétaire et bancaire en mettant l'accent sur les grands traits de la politique monétaires en Algérie, nous avons procédé une étude empirique économétrique de cette relation en appliquant les **derniers** méthodes et tests des séries chronologiques.

On a conclu qu'il y a une relation de causalité dans un seul sens qui va du produit intérieur brute (GDP) vers la quantité de monnaies au sens restreint (M1), et vers aussi la quantité de monnaies au sens large (M2); ceci se conforme avec la nature de la politique monétaire et la politique économique suivie par l'Algérie durant la période de l'étude.

مقدمة

لقد لعبت النقود دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة على مر الزمن، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على النمو الاقتصادي بشكل عام؛ مما فند الفكر النقدي الكلاسيكي القائم على حيادية النقود- دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه-، وقد عزز هذا الرأي العديد من البحوث والدراسات النقدية والاقتصادية التي رأت أنه لم يعد هناك مبررا يفسر حيادية النقود؛ لأن النقود أصبحت تشكل العامل الأساسي والمؤثر على الجوانب الحقيقية في الاقتصاد، كما ويمكن أن تتأثر في حجمها بمثل هذه العوامل والمتغيرات الاقتصادية (Cagen, P. 1965, Jordan, J. 1969) 1.

لقد شكلت دراسة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الخام محور اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين على المستويين النظري والتطبيقي (Ezekiel, H., 1967 & McKinnon, R., 1963) 2. فعلى المستوى النظري تؤكد النظريات النقدية المختلفة على أن العديد من المتغيرات الاقتصادية (الدخل، الاستثمار، الإنفاق، الأسعار...) تتأثر بما يطرأ على التداول النقدي في الاقتصاد.

وقد كان هناك اتفاق بين بعض الباحثين على وجود علاقة طردية بين حجم النقود المتاحة والناتج المحلي الخام في الاقتصاد (Sims Christopher A., 1972) 3، وهذه العلاقة تتجه من النقود إلى الناتج المحلي الخام، كما أن التغير في العرض النقدي هو سبب التقلبات في الأسعار، في الإنتاج والعمالة (Rashe Robert H., 1980) 4.

بينما يرى فريق آخر من الباحثين - وهم بالأخص أنصار الفكر الكينزي - أن العلاقة الطردية الموجودة بين حجم التداول النقدي والناتج المحلي الخام تسير في الاتجاه المعاكس، أي من الناتج المحلي الخام إلى العرض النقدي، وغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى (Froyen, Richared R.T., 1983) 5، على الرغم من الدور الفعال الذي يؤديه النقد في النشاط الاقتصادي من وجهة نظرهم.

لذلك كله كانت هذه الآراء محل تمحيص وتدقيق الكثير من الدراسات التطبيقية؛ لتحليل وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التداول النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالناتج المحلي الخام في بعض الاقتصاديات، ومن ثمة اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يكن محلا لمثل هذه الدراسات والأبحاث، لذلك فإن دراستنا هذه تهدف إلى بحث وتحليل العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1970 وعام 2005، وهل التغيرات النقدية أثرت فعلا على الجانب الحقيقي في

الاقتصاد الجزائري؟. وكل ذلك انطلاقاً من الفرض القائل بأن للتغيرات في كمية النقود في الاقتصاد الجزائري آثار هامة في التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام الحقيقي.

تتبع أهمية هذه الدراسة من واقع التغيرات التي تطرأ على العرض النقدي وانعكاساتها على الاقتصاديات المحلية بشكل عام، فهي من الأهمية بمكان اقتصادياً؛ حيث أنها تعنى بدراسة وتحليل العلاقة السببية بين النقد والناتج المحلي الخام ومن ثمة معرفة ما إن كان هناك يدا للسياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية الجزائرية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يمكننا من إقرار درجة الاستقلالية للسلطة النقدية في هذا الشأن.

انطلاقاً من هذه الأهمية وللإجابة عن التساؤل المطروح وتمحيص الفرضية محل البحث؛ فإن هذه الدراسة تتناول في جزئها الأول الإطار النظري العام للعلاقة بين كمية النقود في الاقتصاد والدخل المتاح، ثم تستعرض الجذور التاريخية للدراسات النقدية المتعلقة بالموضوع محل البحث - علاقة كمية النقود بالناتج المحلي الإجمالي - في جزئها الثاني، بينما يعنى الجزء الثالث باستعراض تطورات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1966-2005) مبرزين أهم معالم السياسات النقدية خلال تلك المرحلة، بعدها بيننا منهجية البحث التي تتبعناها في الدراسة الإحصائية التطبيقية لطبيعة واتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري والكتلة النقدية بمفهومها الضيق والواسع (M1) و (M2) خلال فترة الدراسة (1970-2005)، وفي الأخير استعرضنا نتائج دراستنا التطبيقية.

1. الإطار النظري للدراسة

لقد بني التحليل النقدي الكلاسيكي⁶ على مبدأ حيادية النقود الذي ينص على أن النقود ما هي إلا ستار يخفي الجوانب الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم يقتصر دورها على تسبير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار دون سواه؛ لذلك ركزت الدراسات الأولى على بحث العلاقة بين النقود والأسعار.

ولكن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 دفعت بالمفكرين الاقتصاديين إلى إعادة النظر في بعض مسلمات وفرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وفتحت بذلك الطريق للبحث في الدور الممكن أن تلعبه النقود (السياسة المالية والنقدية) في الدائرة الاقتصادية.

وقد انقسم الاقتصاديون في تحليلهم للعلاقة الموجودة بين كمية النقود والدخل إلى مدرستين: المدرسة الكينزية من جهة والمدرسة النقدية من جهة أخرى؛ ولكل واحدة منهما منهجيتها وطريقتها في تفسير آلية تأثير كمية النقود على الدخل.

فالمدرسة الكينزية وعلى رأسها كينز ترى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة (الذي يعتبره كينز المحدد الأساسي لتوازن الطلب والعرض على النقود)؛ وانخفاض معدل الفائدة يشجع الاستثمار أكثر فأكثر مما يؤدي إلى ازدياد الدخل، وعليه فإن كينز يفترض ضمناً أن كمية النقود هي دالة متناقصة مع معدل الفائدة، ودالة متزايدة مع الدخل، وهذا ما يعبر عنه رياضياً

$$M_d = P \cdot L(i, Y)$$

حيث:

- M_d : دالة الطلب على النقود.
- P: المستوى العام للأسعار.
- L: دالة السيولة.
- i: معدل الاستثمار.
- Y: الدخل.
- r: معدل الفائدة.

فإذا فرضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت على المدى القصير، وأن دالة السيولة متناسبة مع الطلب على الدخل؛ فإنه عند التوازن:

$$\begin{aligned} M_d &= M_s \\ i &= r \\ \frac{M_d}{P} &= Y \cdot L(r) \end{aligned}$$

ويمكن أن تأخذ دالة الطلب على النقود للتبسيط الصيغة الرياضية الخطية الآتية:

$$\frac{M_d}{P} = m \cdot Y - b \cdot r = \frac{M_s}{P}$$

فإذا فرضنا مثلاً أن كمية النقود في اقتصاد ما كانت في اللحظة t هي (M1) وكان معدل الفائدة هو (r1) والدخل هو (Y1)، فإن منحنى تفضيل السيولة وكمية النقود

يكون (LM'1)، ومنحنى الادخار يكون (IS1)، وتقاطع المنحنيين يعطينا نقطة توازن الاقتصاد (E) في هذه اللحظة، كما يبينه المخطط (IS-LM).

ولنفرض مثلا أن هذه الكمية من النقود قد زادت في اللحظة t+1 وصارت (M2) فالعلاقة العكسية بين كمية النقود ومعدل الفائدة المفترضة في التحليل الكينزي تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى (r2) مما يدفع بمنحنى تفضيل السيولة وكمية النقود للانزياح نحو الأسفل ليصبح (LM'2)، وعندما تصبح نقطة التوازن الجديدة للاقتصاد في هذه اللحظة هي (F) والتي يقابلها الدخل (Y2) على المخطط (IS-LM)، وهذه آلية تأثير كمية النقود على الدخل باختصار عند كينز.

أما لو أدخلنا مع السياسة النقدية (زيادة كمية النقود مثلا) السياسة المالية (زيادة النفقات الحكومية مثلا) فإن منحنى الادخار سينزاح نحو الأعلى ليصبح (IS2)، وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي (H) ويقابلها مستوى دخل أكبر هو (Y'2).

وعموما يمكن تلخيص آلية تأثير كمية النقود على الدخل في التحليل الكينزي كما يلي 8:

$$M \uparrow \Rightarrow r \downarrow \Rightarrow i \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

أما في النظرية النقدية لفريدمان فإن كمية النقود لا تؤدي بالضرورة إلى تناقص معدل الفائدة كما تفترض النظرية الكينزية، بل قد تتراد أو تبقى ثابتة أيضا، وذلك بحسب حجم هذه الزيادة في كمية النقود، كما أن السياسة المالية قد تكون عديمة الجدوى في تحليل المدرسة النقدية؛ لأنها تفترض المرونة التامة لكمية النقود؛ التي تنص على أن التوازن في السوق النقدي قد يحدث دون تغير في سعر الفائدة.

وبأخذ نفس معطيات اللحظة t المعتمدة في التحليل الكينزي أعلاه، وباعتبار منحنى تفضيل السيولة وكمية النقود عموديا على محور السينات في التحليل النقدي لفريدمان (LM1) بحيث تبقى نقطة توازن الاقتصاد نفسها (E).

في اللحظة t+1، وعندما تزداد كمية النقود وتصبح (M2) ينخفض معدل الفائدة إلى (r2) وينتج معه منحنى تفضيل السيولة وكمية النقود للانزياح نحو اليمين ليصبح (LM2)، وتكون نقطة التوازن الجديدة للاقتصاد في هذه اللحظة هي نفسها (F) والتي يقابلها الدخل (Y2)، كما يبينه المخطط (IS-LM)، وهنا يتفق التحليل النقدي مع التحليل الكينزي.

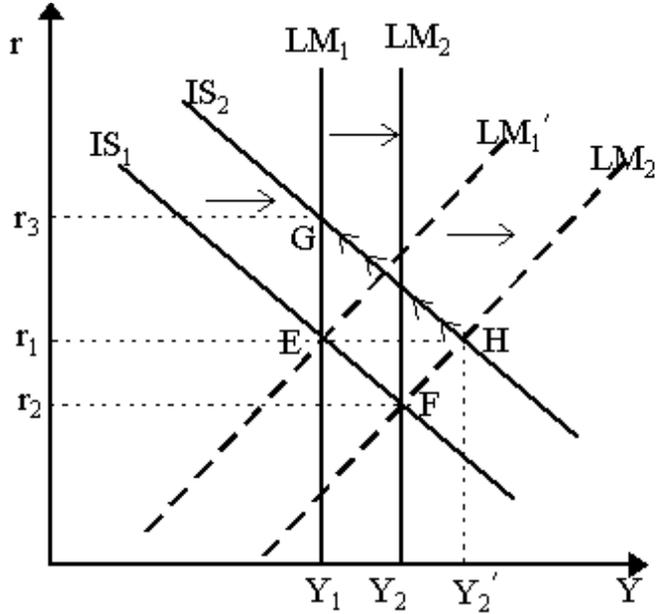
لكن على العكس من ذلك، فإن استخدام السياسة المالية لوحدها يكون بحسب التحليل النقدي لفريدمان عديم الجدوى تماما لأن معدل الفائدة سيزداد، وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (G) لكن من دون أن يزداد معه مستوى الدخل.

أما عند استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية معا فإن مستوى الدخل لن يزيد عن ذلك المحقق بزيادة كمية النقود لوحدها.

ويرى فريدمان أن التغير في كمية النقود يؤثر على التغير في المستوى العام للأسعار وعلى الدخل الحقيقي على المدى القصير، لكن على المدى المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر على المستوى العام للأسعار فقط.

لهذا اقترح فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير الطويل الأجل في الدخل الحقيقي.

الأمر الذي يبين أن هناك اتفاق بين الفكر النقدي والفكر الكينزي حول تأثير كمية النقود على الدخل الاسمي.



المخطط (IS-LM)

2. الدراسات السابقة

لقد حاول العديد من الباحثين الاقتصاديين منذ أمد بعيد دراسة طبيعة واتجاه العلاقة الموجودة بين النقود بمفهومها الضيق أو بمفهومها الواسع (ممثلة بمختلف المجاميع النقدية) وبين الدخل (معبرا عنه بالنواتج المحلي الخام بمختلف قياساته) من الناحية التطبيقية بالاعتماد على العديد من العلاقات والنماذج الاقتصادية القياسية.

ففي عقد الستينيات من القرن الماضي أثارا (Friedman and Schwartz 1963) 9 عدة مواضيع من أهمها أثر عرض النقود في الاقتصاد، كما تعرضا لمدى مسؤولية كمية عرض النقود عن الكساد الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1929-1931.

أما في عقد السبعينيات، فنجد دراسة (Sims, Christopher A., 1972) 10؛ والتي تعد من الدراسات التطبيقية الأولى التي تناولت العلاقة السببية بين النقود والدخل بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الأمريكي، وخلصت إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النقود إلى الدخل، في حين الاختبارات الإحصائية رفضت الاتجاه العكسي للعلاقة، بالإضافة إلى دراسات الأخرى نذكر دراسة (Hsiao, cheng, 1977) 11.

وفي عقد التسعينيات نجد دراسة (Miller, 1991) 12 التي قام فيها باختبار العلاقة طويلة المدى عن طريق اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على منهجية (Granger and Engel) بين كمية النقود والدخل الحقيقي، وبين كمية النقود والدخل الحقيقي ومعدل الفائدة على الأوراق التجارية، وذلك بالاستناد إلى معطيات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول من عام 1959 إلى الثلاثي الرابع من عام 1987، وخلص إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المأخوذة في الدراسة على طول فترة الدراسة.

كما أعاد (Friedman, M.) رفقة (Kuttner, K.) دراسة العلاقة بين كمية النقود والدخل (Friedman and Kuttner, 1991) 13 بمنظور آخر مخالف لذلك الذي استخدمه في عقد الستينيات؛ حيث قاما بدراسة العلاقة السببية بين الدخل والنقود في الاقتصاد الأمريكي بالاعتماد على منهجية (Johansen) للكشف عن وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات عن طريق اختبار التكامل المشترك بين كمية النقود والدخل الحقيقي، وبين كمية النقود بالمعنى الواسع (M2) والدخل الحقيقي ومعدل الفائدة على الأوراق التجارية للفترة الممتدة من الثلاثي الثاني من عام 1960 إلى الثلاثي الرابع من عام 1990؛ وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة.

وتوالى الدراسات التطبيقية المهمة بالعلاقة بين الدخل والنقود فيما بعد لتشمل العديد من الدول وباستخدام العديد من المنهجيات الاقتصادية القياسية، وشملت مختلف المجاميع النقدية (M1, M2, M3, M4...) والناتج المحلي الخام (GDP) ومعدلات الفائدة (r) والمستوى العام للأسعار (P) 14.

إلا أن نتائجها النهائية كانت غير قطعية، وتختلف باختلاف الدول وقد تختلف في الدولة الواحدة باختلاف الفترات الزمنية؛ سواء لاختلاف النماذج الرياضية المستخدمة أو لاختلاف فترات الإبطاء الزمنية وكذا اختلاف طرق التعامل مع عدم استقرار السلاسل الزمنية.

ولما كان الهدف من دراسة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الدول هو التأكد من مدى فعالية السياسة النقدية في الدولة، وتأثير النقود على النشاط الاقتصادي، فقبل بحث وتحليل طبيعة هذه العلاقة من خلال معطيات الاقتصاد الجزائري ينبغي معرفة التطورات النقدية والمصرفية في الاقتصاد الجزائري، ومن ثمة مسار السياسة النقدية.

3. ملامح النظام المصرفي الجزائري

بعد الاستقلال مباشرة سارعت السلطات العمومية الجزائرية إلى إنشاء البنك الجزائري المركزي (13 ديسمبر 1962)، ليبدأ عمله في جانفي 1963، كما عملت على إعادة هيكلة النظام المصرفي الموروث عن الحقبة الاستعمارية تدريجيا. 15

وقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة محطات وإصلاحات بارزة يمكن جمعها في ثلاث مراحل كبرى؛ هي:

1- مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري (1962-1970).

2- مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989).

3- مرحلة الإصلاح المالي والنقدي بما ينسجم ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990- إلى يومنا هذا).

- المرحلة الأولى: مرحلة الاستقلال المالي والنقدي وبناء النظام المصرفي الجزائري (1962-1970): بعد الاستقلال مباشرة وبغرض تحقيق الاستقلال المالي والنقدي أعلنت السلطات العمومية الجزائرية فصل تبعية الخزينة

العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر 1962 تم إنشاء البنك المركزي الجزائري ليباشر عمله بصفة رسمية في جانفي 1963، وفي 07 ماي 1963 أنشأ الصندوق الوطني للتنمية، وما بين 1962 و1966 واصلت البنوك الفرنسية الموجودة في الجزائر عملها مركزة على التجارة الخارجية، ليتم تأميمها عام 1966 وإنشاء بدلها ثلاثة بنوك عمومية هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الجزائري الخارجي، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية بينما اقتصر دور البنوك على تقديم القروض القصيرة.

- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية ضمن منظور الاقتصاد المخطط (1971-1989): وتميزت هذه المرحلة بثلاث محطات أساسية هي: الإصلاح المالي لعام 1971، الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986، إصلاحات "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها البنوك" لعام 1988.

- الإصلاح المالي لعام 1971: بعد تحقيق الاستقلال المالي وإنشاء النواة الأولى للنظام المصرفي الجزائري، بدأت السلطات العمومية الجزائرية في محاولة معالجة الاختلال الذي أفرزته الفترة الأولى، وهذا ما حاول الإصلاح المالي لعام 1971 تجسيده من خلال جملة من الإجراءات مثل: اللامركزية، السماح بإنشاء فروع للبنوك التجارية لتعبئة المدخرات وزيادة القدرة التمويلية لهذه البنوك، تحديد طرق تمويل المؤسسات العمومية، وذلك كله لتخفيف الضغط عن البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع البنوك التجارية الجزائرية على القيام بدورها التمويلي، في هذه المرحلة ظل القرار النقدي بيد وزارة التخطيط والمالية بعيدا عن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي.

- الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض والبنك لعام 1986: لقد أرغمت الصدمة البترولية لعام 1986 السلطات الجزائرية على ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري خاصة بعد النمو المفرط الذي عرفته الكتلة النقدية بفعل الإصدار النقدي غير المبرر في كثير من الأحيان، وفي هذا الإطار جاء قانون القرض والبنك لعام 1986 بجملة من الإصلاحات من أهمها:

أ- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي، والملجأ الأخير للإقراض.

ب- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية.

ج- إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية في منح ومتابعة القروض.

د- تفعيل دور السياسة النقدية لاسيما في تحديد وتنظيم العرض النقدي وفق المتطلبات الاقتصادية.

ولعل أهم المبادئ التي قام عليها قانون القرض والنقد يمكن بيانها في ما يلي:

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛ حيث أصبحت القرارات النقدية تتخذ وفقا لأهداف السلطات النقدية لا على أساس ما يتم وضعه في الخطط المركزية.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: بموجب هذا القانون أصبح تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد، ولم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية التمويل بالعجز.

✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: في ظل هذا القانون لم يعد هناك دور للخزينة في مجال منح الائتمان للاقتصاد؛ حيث أسندت هذه المهمة لمؤسساتها الأصلية (البنوك) ليقى دور الخزينة قاصرا على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة مركزيا.

✓ وضع نظام مصرفي على مستويين: حيث سمح هذا القانون بالتمييز بين نشاط كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، الأمر الذي أضاف على البنك المركزي صبغة السلطة النقدية للدولة.

• إصلاحات "استقلالية المؤسسات بما فيها البنوك" لعام 1988: عرف النظام المصرفي الجزائري اصطلاحات اضطرارية لتتماشى مؤسساته وتتسجم مع قانون استقلالية المؤسسات لعام 1988، والذي بموجبه أصبح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المالي والمحاسبي. 17

- المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاح المالي والنقدي بما ينسجم ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990- إلى يومنا هذا): تم صدور قانون يجعل من

إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواقع نقدية أساسية أخرى مجالاً له وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990.

1- القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990: يعد قانون النقد والقرض لعام 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري؛ إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى الكلمة وذلك للتدخل الكبير بين دور الخزينة العمومية ودور البنك المركزي، وكذلك لضعف الوساطة المالية، ولعل من أهم ما جاء به هذا القانون نذكر:

أ- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

ب- تحديد دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني، بعد أن تم وضع حد لتمويل عجز الميزانية حيث أصبح البنك المركزي يستطيع منح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوماً على أساس تعاقدية في حدود 10% من الإيرادات العادية للدولة، على أن تسدد هذه التسبيقات في أجل أقصاه 15 سنة.

ج- إنشاء مجلس النقد والقرض المكلف بوضع السياسة النقدية، سياسة الصرف والمديونية الخارجية.

2- أهم الإصلاحات والتعديلات على قانون القرض والنقد لعام 1990: لتكييف النظام المصرفي مع متطلبات اقتصاد السوق أكثر فأكثر ولمعالجة الاختلالات التي لوحظت على قانون النقد والقرض لعام 1990، أدخلت عليه عدة تعديلات أهمها:

أ- الأمر 01-01 المتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، والذي قسم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين مستقلتين: مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

ب- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي قام بتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لتشمل تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، وكذا

تحديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري للبنوك (والذي حدده القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 مابين 0% و 15%).

كما تجدر الإشارة إلى آثار الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات إلى ما بعد منتصف التسعينات وذلك بدعم مؤسسات النقد الدولية على النظام المالي والمصرفي الجزائري والسياسة النقدية العامة.

5. تطور السياسة النقدية في الجزائر

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية 18 وفقا لما يلي:

خلال فترة الستينيات إلى بداية السبعينيات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وذلك لخصوصية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في المجالين النقدي والمالي بشكل خاص، فقد كان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية، الأمر الذي غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة، حيث تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة، وتفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.

أما خلال فترة السبعينيات والتي ساد خلالها المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977)، والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، فبعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع سياسة التسيير الإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي، أسند هذا الدور لوزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض، لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا.

كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالائتتاب في سندات الخزينة، لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي.

أما خلال عقد الثمانينات حيث عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات كما عرفنا سابقا وما انبثق عن ذلك من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحيانا خاصة بصور قانون القرض والنقد لعام 1986، والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك

التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية؛ حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، ويمكن حينها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989، ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة. لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

بصدور قانون النقد والقرض (10/90) أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990؛ حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية - الذي تحدثنا عنه سابقا - وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا، فضلا عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة؛ الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية.

لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثمة أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر.

إلا أن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة خلال هذه المرحلة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1994، ضمن شروط معينة 19 أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة (التسعينيّات خاصة)، وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة (1990-1993).
- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بهدف تحفيز الادخار المحلي.
- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية؛ إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1994.

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوح (السوق النقدي).
- من جراء مشروعية صندوق النقد الدولي أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي.

كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية. إلا أن معدل تسهيل الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروعية.

وقد تدعمت سياسة إعادة الخضم التي يمارسها بنك الجزائر منذ سنة 2001 بصدور الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ومن ثم السياسة الائتمانية التي يمارسها البنك المركزي تجاه البنوك التجارية.

إن الوقوف على مسار السياسة النقدية الجزائرية يتطلب منا معرفة تطور حجم التداول النقدي بالمفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) ومدى انعكاس ذلك على الجانب الحقيقي ممثلاً في الناتج الداخلي الخام.

6. منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة وكمية النقود بمفهومها الضيق (M1) أو بمفهومها الواسع (M2) من جهة أخرى؛ وللتحليل التطبيقي لهذه العلاقة سنتبع المنهجية الآتية:

في المرحلة الأولى سنقوم بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، ثم في مرحلة ثانية نقوم باختبار وجود علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الخام وكمية النقود بمفهومها بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة ننتقل لتعيين وتحديد اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة وكمية النقود بمفهومها الضيق (M1) ثم بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة وكمية النقود بمفهومها الواسع (M2) من خلال اختبار غرانجر للسببية.

لقد اعتمدنا في دراستنا على المعطيات السنوية التي يصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابق) حول كمية النقود بمفهومها الضيق (M1)، وكمية النقود بمفهومها الواسع (M2) خلال الفترة (1964-2005).

ويعتمد بنك الجزائر في معطياته حساب المجاميع النقدية بالطريقة الآتية:

$(M1)$ = العملة النقدية (أوراق نقدية+نقود معدنية) 20 خارج بنك الجزائر+الودائع الجارية+الودائع لدى الخزينة ولدى بريد الجزائر.

$$(M2) = (M1) + \text{أشباه النقود.}$$

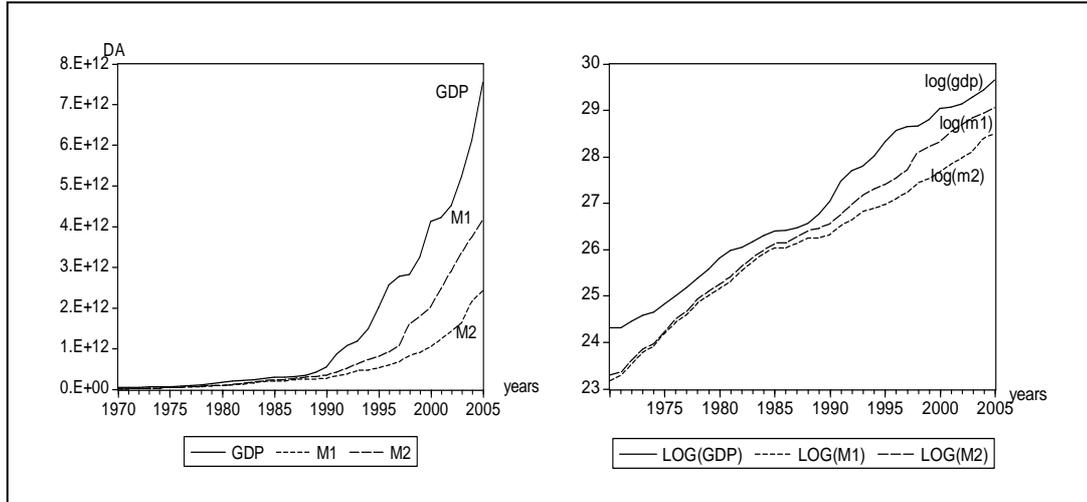
أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (GDP) فقد اعتمدنا على المعطيات الإحصائية لصندوق النقد الدولي (IMF) خلال الفترة (1970-2005).

7. النتائج الإحصائية

لدراسة وتحليل العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي الخام وكمية النقود بمفهومها الضيق أو الواسع في الجزائر ما بين عامي 1970 و2005 من الناحية الإحصائية طبقنا المنهجية المذكورة أعلاه، وقبل استعراض النتائج الإحصائية للدراسة قمنا بتحليل تطور التداول النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من العام 1970 إلى عام 2005.

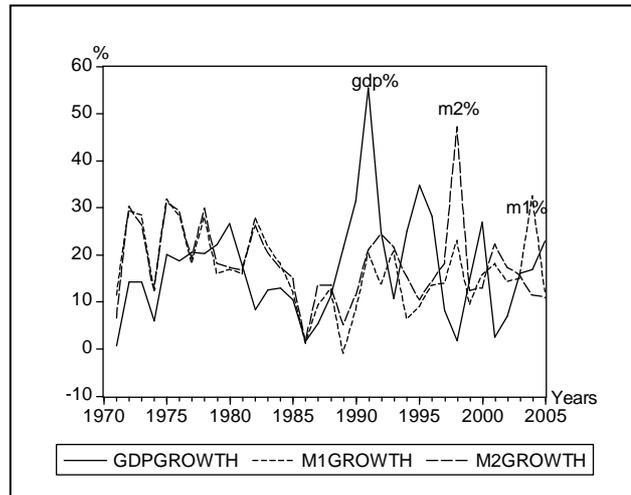
1.7. تطور التداول النقدي في الجزائر (1970-2005)

لقد عرفت الكتلة النقدية بالأسعار الجارية بمفهومها الضيق ($M1$) أو بمفهومها الواسع ($M2$) نموا كبيرا في الحجم ففي خلال فترة الدراسة (1970-2005)، حيث انتقلت قيمة ($M1$) من 11625 مليون دج في عام 1970 إلى 2422734 مليون دج في عام 2005؛ أي تضاعفت بأكثر من 208 مرة، في حين أن الكتلة النقدية ($M2$) انتقلت من 13076 مليون دج إلى 4146906 مليون دج؛ وهذا يعني أنها تضاعفت بأكثر من 317 مرة خلال فترة الدراسة. انظر المنحنين أسفله.



تطور التداول النقدي في الجزائر (1970-2005)

أما لو تتبعنا تطور النمو السنوي للكتلة النقدية فنجد أن الكتلة (M1) سجلت أعلى نمو لها في عام 2004 بأكثر من 32.52%، وفي عام 1975 بأكثر من 31.87%، في حين أنها سجلت أدنى مستويات نموها في عام 1989 بما يقارب -0.87%، وفي عام 1986 بحوالي 1.28%، وفي المتوسط خلال فترة الدراسة سجلت الكتلة النقدية (M1) حوالي 16.45%. في حين أن الكتلة النقدية (M2) سجلت أعلى نمو لها في عام 1998 بحوالي 47.24%، وفي عام 1975 بحوالي 30.95%؛ في حين أنها سجلت أدنى نمو لها في عام 1986 بما يقارب 1.41%، وفي عام 1989 بما يقارب 5.18%، وفي المتوسط خلال فترة الدراسة عرفت الكتلة النقدية (M2) نموا سنويا بحوالي 17.90%. انظر المنحنى أسفله.



2.7. فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة

إن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعد الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية التي تدرس وجود ونمط واتجاه العلاقات بين المتغيرات؛ إذ أن اختبار التكامل والسببية بين مختلف المتغيرات يتطلب معرفة مستوى سكون السلسلة وكذا درجة تكاملها.

في هذه الدراسة قمنا باختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة (Unit Root)؛ فالسلاسل الزمنية المستقرة في المستوى لا تحمل أي جذر وحدة وتكون متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفروق الأولى (d) فإنها تحتوي على (d) جذر وحدة، وبالتالي تكون متكاملة بنفس درجة الفروق المستقرة عندها $I(d)$.

ولاختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة زمنية هناك العديد من الاختبارات الإحصائية اعتمدنا في دراستنا هذه على اثنين منها فقط لجودة نتائجها وكثرة استخدامها؛ وهما: اختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test) واختبار فليبس-بيرون (Phillips-Perron test: PP, 1988). (ADF, 1981)

وقد قمنا باختبار جذر الوحدة لكل متغيرات دراستنا: الناتج المحلي الإجمالي $(\log(GDP))$ ، كمية النقود بالمفهوم الضيق $(\log(M1))$ ، كمية النقود بالمفهوم الواسع $(\log(M2))$ بالأسعار الجارية وخلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2005، ووجدناها كلها غير مستقرة في المستوى سواءً باختبار (ADF) أو باختبار (PP)، وذلك عند مستوى الثقة 1% أو 5% أو 10% كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بالأسعار الجارية عند مستوى السلاسل الزمنية

variable	اختبار ADF		اختبار PP		الاختبار	
	قاطع واتجاه عام	قاطع عام	لا قاطع ولا اتجاه عام	قاطع واتجاه عام	لا قاطع ولا اتجاه عام	قاطع عام
log(GDP)	2.770664	0.082400	3.640811	2.308431	0.300760	8.282790
log(M1)	2.081216	1.920065	12.14432	2.075141	1.658922	8.393161
log(M2)	1.760173	5.100705	12.87781	1.798165	1.301893	10.96723
	معنوية عند مستوى 10(***)%		معنوية عند مستوى 5(**)%		معنوية عند مستوى 1(*)%	

وبعد إجراء الفروق الأولى لكل المتغيرات محل الدراسة فإننا وجدناها قد استقرت سواءً باختبار (ADF) أو باختبار (PP) بالنموذج قاطع واتجاه عام أو بالنموذج قاطع فقط؛ لكن بعد اختبار معنوية معلمة نموذج القاطع والاتجاه العام اتضح لنا أنها غير معنوية عند

المستوى 5%، مما يعني أن متغيرات دراستنا: الناتج المحلي الإجمالي ($\log(\text{GDP})$)، كمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M1})$)، كمية النقود بالمفهوم الواسع ($\log(\text{M2})$) مستقرة عند مستوى معنوية 5% وتتبع نموذج القاطع، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بالأسعار الجارية عند الفروق الأولى للسلاسل الزمنية

variable	اختبار ADF		اختبار PP	
	قاطع واتجاه عام	قاطع	لا قاطع ولا اتجاه عام	قاطع واتجاه عام
$\log(\text{GDP})$	(-3.967138)**	(-4.020925)***	-0.638211	(-3.440605)**
$\log(\text{M1})$	(-4.781443)***	(-4.416095)***	-1.067770	(-4.619087)***
$\log(\text{M2})$	(-5.417744)***	(-5.100705)***	-1.493475	(-5.119264)***
	(*) معنوية عند مستوى 10%		(**) معنوية عند مستوى 5%	
			(***) معنوية عند مستوى 1%	

مما سبق يمكن القول أن اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار (ADF) أو باختبار (PP) للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ($\log(\text{GDP})$)، كمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M1})$)، كمية النقود بالمفهوم الواسع ($\log(\text{M2})$) أثبت لنا أن هذه المتغيرات غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبارات التكامل المشترك بينها.

3.7. اختبار التكامل المشترك (Gointegration test)

بعد أن وجدنا أن المتغيرات التي نحن بصدد دراستها متكاملة على أفراد من الدرجة الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة، ننتقل إلى المرحلة الثانية في منهجيتنا والمتمثلة في دراسة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بمفهومها الواسع ($\log(\text{M1})$) من جهة، وبين الناتج المحلي الإجمالي ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بمفهومها الواسع ($\log(\text{M2})$) من جهة أخرى.

ونقول بوجود التكامل المشترك بين متغيرين (X) و (Y) إذا كانا متكاملين على أفراد من نفس الدرجة، وأمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالاستقرار، فإذا فرضنا مثلا أن المتغيرين (X) و (Y) غير مستقرين في المستوى، ومستقران عند الفروق الأولى مما يعني أنهما متكاملان عند الدرجة الأولى، فإذا تمكنا من توليد مزيج خطي للمتغيرين (X) و (Y) يتصف بالاستقرار بمعنى أنه متكامل من الدرجة الصفرية،

عندها نقول أن هناك تكامل مشترك من نفس الدرجة التكاملية بين المتغيرين، وبالتالي يمكن استخدام مستويات المتغيرات في إثبات وجود علاقة انحدارية طويلة المدى بين المتغيرات.

ولإثبات هذه العلاقة طويلة المدى سنستخدم على منهجية اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن 21 (Johansen Cointegration Test, 1988, 1991, 1995)، لكونه يستطيع أن يحدد لنا بدرجة معنوية معينة عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات الإحصائية المدروسة بطريقة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood)، وذلك بالاعتماد على اختبارين هما: اختبار الأثر (Trace test) ويسمى أيضا "اختبار لامبدا" (λ test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue Test).

وبتطبيق منهجية جوهانسن باختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Max Eigenvalue Test) على الناتج المحلي الخام الجزائري ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M1})$)، وجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرين وبمستوى معنوية 1% و5% بواسطة اختبار الأثر وباختبار القيمة الكامنة العظمى، كما يبينه الجدول أسفله.

الجدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك بين ($\log(\text{GDP})$) ($\log(\text{M1})$) بطريقة جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test				
1 Percent	5 Percent	Trace		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
24.60	19.96	29.94756	0.516919	None **
12.97	9.24	5.210182	0.142077	At most 1
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				
1 Percent	5 Percent	Max-Eigen		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
20.20	15.67	24.73738	0.516919	None **
12.97	9.24	5.210182	0.142077	At most 1
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				

ومن ثمة يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M1})$)، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

$$\log(\text{GDP}_t) = 10.14278 - 1.344968 \cdot \log(\text{M1}_t)$$

ونفس الشيء قمنا به على الناتج المحلي الإجمالي ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الواسع ($\log(\text{M2})$) بالاعتماد على منهجية جوهانس، ووجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرين وبمستوى معنوية 1% و5% بواسطة اختبار الأثر وباختبار القيمة الكامنة العظمى. كما يبينه الجدول أسفله.

الجدول رقم (4): اختبار التكامل المشترك بين ($\log(\text{M2})$) ($\log(\text{GDP})$) بطريقة جوهانس

Unrestricted Cointegration Rank Test				
1 Percent	5 Percent	Trace		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
24.60	19.96	37.51977	0.601005	None **
12.97	9.24	6.280367	0.168660	At most 1
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				
1 Percent	5 Percent	Max-Eigen		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
20.20	15.67	31.23941	0.601005	None **
12.97	9.24	6.280367	0.168660	At most 1
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				

ومن ثمة يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الواسع ($\log(\text{M2})$)، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

$$\log(\text{GDP}_t) = 2.815222 - 1.082239 \cdot \log(\text{M2}_t)$$

4.7. اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود بطريقة جرانجر

يهدف اختبار جرانجر (GRANGER, C. W., 1969) 22 للعلاقة السببية بين متغيرين إلى الكشف عن وجود واتجاه هذه العلاقة من خلال اختبار فيشر الآني لفرضي العدم القائلين أن المتغير الأول لا يسبب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضيتين البديلتين: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني والمتغير الثاني يسبب المتغير الأول؛ وذلك بعد تقدير نموذج يعرف باسم

"نموذج متجه الانحدار الذاتي" (Vector Autoregressive) بدرجة إبطاء (p) يعطى بالصيغة العامة الآتية:

$$\begin{cases} Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot Y_{t-1} + \dots + \alpha_p \cdot Y_{t-p} + \beta_1 \cdot X_{t-1} + \dots + \beta_p \cdot X_{t-p} + \varepsilon_t \\ X_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot X_{t-1} + \dots + \alpha_p \cdot X_{t-p} + \beta_1 \cdot Y_{t-1} + \dots + \beta_p \cdot Y_{t-p} + \varepsilon_t \end{cases}$$

وبتطبيق منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية على الناتج المحلي الخام الجزائري ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M1})$)، وجدنا معادلة نموذج متجه الانحدار الذاتي بدرجة إبطاء ($p=2$) الآتي:

$$\begin{cases} \log(\text{GDP}_t) = 0.155 + 1.414 \cdot \log(\text{GDP}_{t-1}) - 0.444 \cdot \log(\text{GDP}_{t-2}) - 0.186 \cdot \log(\text{M1}_{t-1}) + 0.216 \cdot \log(\text{M1}_{t-2}) \\ \log(\text{M1}_t) = 0.869 + 0.966 \cdot \log(\text{M1}_{t-1}) - 0.098 \cdot \log(\text{M1}_{t-2}) + 0.082 \cdot \log(\text{GDP}_{t-1}) + 0.017 \cdot \log(\text{GDP}_{t-2}) \end{cases}$$

وباختبار معنوية هذا النموذج باختبار فيشر ($F_{\text{المحصية}} = 4.012$) وجدنا أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الضيق بدرجة معنوية 5%، والعلاقة العكسية غير محققة لأن اختبار فيشر ($F_{\text{المحصية}} = 0.782$) غير معنوي عند درجة معنوية 5%.

ونفس العمل قمنا به لاختبار العلاقة السببية على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ($\log(\text{GDP})$) وكمية النقود بالمفهوم الضيق ($\log(\text{M2})$)، ووجدنا معادلة نموذج متجه الانحدار الذاتي بدرجة إبطاء ($p=2$) الآتي:

$$\begin{cases} \log(\text{GDP}_t) = 0.210 + 1.399 \cdot \log(\text{GDP}_{t-1}) - 0.474 \cdot \log(\text{GDP}_{t-2}) - 0.043 \cdot \log(\text{M2}_{t-1}) + 0.116 \cdot \log(\text{M2}_{t-2}) \\ \log(\text{M2}_t) = 0.412 + 0.827 \cdot \log(\text{M2}_{t-1}) - 0.020 \cdot \log(\text{M2}_{t-2}) + 0.108 \cdot \log(\text{GDP}_{t-1}) + 0.0071 \cdot \log(\text{GDP}_{t-2}) \end{cases}$$

وباختبار معنوية هذا النموذج باختبار فيشر ($F_{\text{المحصية}} = 7.188$) وجدنا أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الضيق بدرجة معنوية 5% و1% معاً، والعلاقة العكسية غير محققة لأن اختبار فيشر ($F_{\text{المحصية}} = 0.810$) غير معنوي عند درجة معنوية 5%.

وهذا يعني أن تزايد كمية النقود في الاقتصاد الجزائري سواء بمفهومها الضيق أو الواسع تتبع تزايد الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة (1970-2005)، غير أنها بالمقابل وبدرجة ثقة 99% ليس لها أي دور يذكر في التأثير (العكسي) على الناتج المحلي الخام؛ ويعود ذلك إلى كون الجزائر دولة من الدول التي اعتمد الاقتصاد

المخطط قبل عقد التسعينات وتتبعها منذ 1990 لسياسة نقدية حذرة ومنتشدة خاصة في مراقبة تطور الكمية النقدية تطبيقات لتعليمات ونصائح خبراء الصندوق النقد الدولي ذات التوجه النقدي (المدرسة النقدية).

الخلاصة

خلال مجريات الدراسة قمنا بتحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتداول النقدي بالمعنى الضيق (M1) والمعنى الواسع (M2) خلال الفترة (1970-2005)، وبعدما استعرضنا الإطار النظري للدراسة والكشف عن الجذور التاريخية لإشكالية البحث التي تعود إلى رواد المدرسة النقدية بالأساس في الثلاثينيات من القرن الماضي. وبما أن الدراسة محل البحث متعلقة بالاقتصاد الجزائري فإننا قدمنا عرضا وجيزا عن التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد الجزائري مركزين على سيرورة السياسة النقدية في الجزائر بهدف الوقوف على أهم معالمها. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، انطلاقا من استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضوع البحث، ثم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لنصل في الأخير إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج غرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- بينت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة كلها في المستوى لكنها مستقرة عند الفروق الأولى، ومن ثمة فهي متكاملة من الدرجة الأولى الأمر الذي يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينها.
- 2- أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسن) أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الضيق، وكذا بين الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي بالمفهوم الواسع بمستوى معنوية 1% و 5%.
- 3- بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة غرانجر أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الضيق بدرجة معنوية 5%، وكذا من الناتج المحلي الخام إلى كمية النقود بالمفهوم الواسع بدرجة معنوي 5%، والعلاقة العكسية غير محققة في كلتا الحالتين وبدرجة معنوية 5%.
- 4- إن هذه النتائج الإحصائية تتسجم وواقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما

خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت إلى نهاية الثمانينات، حيث كانت خزينة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط والمالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية؛ الأمر الذي يفسر لنا اتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام إلى العرض النقدي بمفهومه الضيق أو الواسع.

5- ابتداء من عقد التسعينيات من القرن الماضي فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خاصة تلك المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وما تضمنته من مشروعية؛ انعكست على واقع السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تميل في مجملها إلى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسي لإدارة الطلب وليس العرض، وهذا ما بدا واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة خاصة غير المباشرة منها، وجعل أدوات السياسة النقدية آليات أساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأداء المرضي في الناتج المحلي.

وعلى السلطة النقدية أن تعمل على:

- تسريع عملية الإصلاح المالي والمصرفي لجميع المؤسسات التابعة لها (السوق النقدي، سوق الصرف، نظام الدفع...).
- وضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تتسجم ومتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.

المراجع والهوامش

1 للتفصيل انظر:

- Cagen, P., (1965), "Determinants and Effects of Changes in the Stocks of Money, 1870-1960", National Bureau of Economic Review 11, pp. 79-109.
- Jordan, J., (1969), "Elements of Money Stock Determination", Reserve Bank of St. Louis Review 49, pp. 11-24.

2 للتوسع انظر:

- Ezeikel, H., (1987), "Monetary Expansion and Economic Development", International Monetary Fund Staff Papers 14, pp. 80-86.
- Mckinnon, R., (1973), "Money and Capital in Economic Development", Washington: Brookings Institution.

3 للإفادة انظر:

- Sims, Christopher A, (1972), "Money, Income, and Causality," American Economic Review, American Economic Association, September, vol. 62(4), pp 540-552.

4 للتفصيل انظر:

- Rashe, Robert H., (1980), "A Comparative Statics Analysis of Some Monetarist Propositions", in Current Issues in Monetary Theory and policy edit. By Thomas M. Havrilesky and John T. Boorman, AH: publishing Corporation.

5 للتوسع انظر:

- Foryen, Richared R. T., (1983), Macroeconomics: Theories and policies, Macmillan Publishing Co. Inc., New York.

6 للتفصيل انظر :

- د. بوعتروس عبد الحق، 2004/2003، المدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة.

7 للتوسع انظر:

- د. مروان عطون، 1989، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ص. 149-176.

8 للتوسع انظر:

- FREDERIC S. MISHKIN, (1996), "Les canaux de transmission monétaire: leçons pour la politique monétaires", Bulletin de la banque de France, N° 27, mars 1996, pp. 91-105.

9 للتفصيل انظر:

- Friedman, Benjamin M. and Schwartz, A., (1963), "Money and Business Cycles", Review of economics and statistics 45 (supplement).

10 راجع:

- Sims, Christopher A, (1972), Op. Cit., pp. 540-552.

11 للتفصيل انظر:

- Hsiao, Cheng, (March 1977). "Money And Income, Causality Detection", NBER Working Paper Series, Vol. w0167, pp. -, 1977 Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=260357>.

12 للتوسع انظر:

- Miller, Stephen., 1991, "Monetary Dynamics: An Application of Co integration and Error- Correction Modeling." *Journal of Money, Credit, and Banking* 23 (May 1991), pp 139-154.

13 للتفصيل انظر:

- Friedman, Benjamin M. and Kuttner, Kenneth N., 1991, "Another Look at the Evidence on Money-Income Causality" (October 1991), NBER Working Paper No. W3856 Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=473985>

14 للمزيد من المعلومات انظر:

- James M. Holmes and Patricia A. Hutton, 1992, " A New Test of Money-Income Causality ", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 24, No. 3 (Aug., 1992), pp. 338-355.
- Stock, James, and Watson, Mark, 1993, "A Simple Estimator of Cointegrating Vectors in Higher Order Integrated Systems." *Econometrica* 61 (July 1993), pp. 783-820.
- Guglielmo Maria Caporale, Christis Hassapis, Nikitas Pittis, 1998, "Unit roots and long-run causality: investigating the relationship between output, money and interest rates *Economic Modelling*", Volume 15, Issue 1, 1 January 1998, pp. 91-112.
- Victor Olivo & Stephen M. Miller, 2000. "The Long-Run Relationship between Money, Nominal GDP, and the Price Level in Venezuela: 1950 to 1996," Working papers 2000-05, University of Connecticut, Department of Economics.
- Gary L. Shelley & Frederick H. Wallace, 2004. "Inflation, money, and real GDP in Mexico: a causality analysis," *Applied Economics Letters*, Taylor and Francis Journals, vol. 11(4), March 2004, pp. 223-225.
- Tatsuyoshi Miyakoshi, Mirzosharif Jalolov, 2005, "Money-income causality revisited in EGARCH: Spillovers of monetary policy to Asia from the US", *Journal of Asian Economics*, Volume 16, Issue 2, April 2005, pp. 299-313.
- Christos Karpetis & Erotokritos Varelas & Spyros Zikos, 2006. "Unit Root Investigation of Greek Real Money Supply and GDP," *International Advances in Economic Research*, Springer, vol. 12(4), November 2006, pp. 449-460.
- علي بن عثمان الحكي، 2006، تحليل العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م18، العلوم الإدارية، (م2)، ص ص. 181-207.

15 راجع:

- د. عبد المنعم السيد علي، 1986، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 220.

16 راجع:

- بلعزوز بن علي، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 174.
- 17 للتفصيل انظر:
 - الطاهر لطرش، 2005، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 194.
- 18 للمزيد من الإفادة راجع:
 - بلعزوز بن علي (2003)، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30-31، خريف 2003، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص ص. 5-42.
 - مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري
- Rapport CNES: Regard sur la politique monétaire en Algérie.
- 19 مشروطة صندوق النقد الدولي:
 - تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
 - تحرير التجارة الخارجية وخصوصة المؤسسات العمومية.
 - مراقبة توسع حجم الكتلة النقدية.
 - تقليص حجم العجز في الميزانية العامة.
- 20 العملة النقدية (النقود القانونية) هي المصطلح الذي يستخدمه بنك الجزائر حسب المادة الثانية من الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2003م يتعلق بالنقد والقرض الصادر في الجريدة الرسمية ليوم الأربعاء 28 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 27 غشت سنة 2003م، العدد 52.
- 21 للتفصيل انظر:
 - JOHANSEN, S. (1988): "Statistical Analysis of Cointegration Vectors," *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12, 231-254.
 - JOHANSEN, S. (1991): "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models," *Econometrica*, 59, 1551-1580.
 - JOHANSEN, S. (1995): *Likelihood -based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models*. Oxford University Press, Oxford.
 - JOHANSEN, S., AND K. JUSELIUS (1990): "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money," *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 52, 169-210.
- 22 للتفصيل انظر:
 - GRANGER, C. W. (1969): "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross Spectral Methods," *Econometrica*, 37, 424-438.

العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات
من وجهة نظر المراجع الخارجي
(دراسة ميدانية)

الدكتور بطرس ميالة - أستاذ في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

Abstract

This study focused on the elements affected the efficiency of the auditing process in general and the extent that these elements relates to the generally accepted auditing standards.

It also explains the influence of these elements on the auditing in Syria in order to develop the profession of auditing, especially these days, when all the directions looking to bring the foreign investments.

Since the task of auditing had a big roll to influence the increasing of confidence in the auditing information required for decision making ,this study going to put the framework, which can enable to improve the auditing efficiency on one hand, and to be as a guide or an adviser for the auditors on the other hand .

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث عرضاً شاملاً للعوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات بشكل عام ومدى ارتباطها بمعايير المراجعة المتعارف عليها , كما يوضح أثر هذه العوامل بالنسبة لمراجعة الحسابات في سوريا وأهميتها وذلك بهدف تطوير مهنة مراجعة الحسابات والارتقاء بها ولاسيما في الوقت الحاضر حيث التوجه نحو جذب الاستثمارات الخارجية . ولما لمهنة مراجعة الحسابات من دور كبير في التأثير على زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار جاءت هذه الدراسة لوضع الأطر التي يمكن أن تساهم في التحسين من كفاءة المراجعة من جهة ولكي تكون دليلاً لمراجعي الحسابات من جهة أخرى .

الفصل الأول

1- المقدمة:

أن الخدمات التي تؤديها المراجعة ونوعية هذه الخدمات لها بالغ الأثر في المحافظة على المتعاملين مع مكاتب المراجعة فبمقدار ما تحققه المراجعة من كفاءة ومصداقية بقدر ما يتم المحافظة على المتعاملين وخاصة الجيدين منهم وفي هذا الإطار نذكر بمعايير الجودة التي ظهرت مؤخراً في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والتي تضمن للمستهلك موصفات محددة مسبقاً وهكذا بالنسبة للشركات التي تتعامل مع مكاتب المراجعة إذ أنها تسعى دوماً إلى مراجعة حساباتها لدى مكاتب تضمن وتحدد مسبقاً بعض الموصفات للمراجعة التي سوف تقوم بها والتي من شأنها أيضاً بنفس الوقت زيادة الثقة بالقوائم المالية فالمراجعة الجيدة هي التي تمكن ممن الحد من الأخطاء في القوائم إلى أقل ما يمكن في ظل الاتعاب المتفق عليها.

وقياساً على معايير الجودة في القطاع الصناعي والخدمي أصبحت بعض الشركات تطالب بمثل هذه المعايير لرفع كفاءة المراجعة من خلال التثبيت من أن السبل والأدوات التي يستخدمها المراجع توفر دائماً وتحقق الشروط القانونية والتعاقدية كما تحقق معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية.

ونظراً للانفتاح الاقتصادي في سورية وأثره على النمو المتزايد في عدد الشركات المساهمة التي تتطلب ولا شك مراجعة حساباتها بكفاية عالية لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها يرى الباحث انه من الضروري التعرف على العوامل المؤثرة في كفاءة المراجعة والتي تساعد في إيجاد أسس علمية عند المقارنة بين المكاتب المختلفة لها من جهة ، ولتساعد في تحديد أتعاب المراجعين من جهة أخرى وذلك لإشباع الرغبات المتزايدة لدى المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمتوقعين.

2- مشكلة الدراسة:

بسبب توسع السوق وانفتاحه في سورية من جهة ولأثار العمولة من جهة أخرى تبرز مشكلة هامة وهي القدرة التنافسية لمكاتب المراجعة في سورية أمام مكاتب المراجعة المالية والعربية ومن هنا لا بد من دراسة العوامل أمام مكاتب المراجعة في سورية وذلك لرفع سويتها من خلال إزالة العوامل التي تؤثر سلباً وتشجع ودعم العامل الإيجابية لرفع السوق بمراجعين على مستوى متميز من العلم والمعرفة والخبرة المهنية.

3- أهمية الدراسة :

تتركز أهمية الدراسة بقسميها النظري والعملي في النقاط التالية :

1- العمل على أغناء المكتبة العربية والسورية بمثل هذا الدراسات التي تساعد على ما يلي:

أ- رفع كفاءة المراجعة

ب- زيادة القدرة التنافسية لمكاتب المراجعة.

ج- التعرف على العوامل التي تحد من كفاءة مكاتب المراجعة في سورية.

2- إن طرح هذه المشكلة ودراستها سوف يؤدي إلى رفع أداء مكاتب المراجعة.

3- محاولة حث المسؤولين عن مهنة المراجعة في سورية إلى الاهتمام بالمهنة أكثر.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1- تحديد نقاط الضعف التي تؤثر على مراجعة الحسابات سلباً.

2- تحسين أداء مكاتب المراجعة كي تكون قادرة على المنافسة في المستقبل.

3- دفع مكاتب المراجعة إلى تطبيق معايير المراجعة الدولية التي من شأنها أن تظفي على القوائم المالية ثقة أكبر ولاسيما بعد دخول الشركات الأجنبية السوق المحلي.

5- منهج الدراسة:

يقسم منهج الدراسة إلى قسمين: فرضيات الدراسة وأسلوب الدراسة.

أ- فرضيات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة والكشف من العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات يمكن صياغة الفرضية التالية.

هناك عوامل عديدة تؤثر على كفاءة المراجعة يمكن التعرف عليها وترتيبها وفقاً لأهميتها من خلال الدراسة.

ب- أسلوب الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث بصياغة عدة محاور من الأسئلة من أجل إبراز العوامل التي تؤثر على كفاءة مراجعة الحسابات وترتيبها حسب أهميتها.

وقد استخدم الباحث للتعبير عن أسئلة القياس مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس التي تتراوح القياسات فيه بين خمسة نقاط وتعني موافق بدرجة كبير وبين نقطة واحدة وتعني غير موافق.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة في سورية.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من خمس وثلاثون مراجعاً للحسابات يعملون في أحد عشر مكتباً تم اختيارها على أساس أنها تحظى بأكبر عدد من الشركات التي تتعامل معها وتراجع حساباتها حيث تم توزيع الاستبانة باليد وجمعت خلال أسبوع وبلغت الاستبانات المعادة والصالحة للتحليل ثلاثون استبانة.

6- الدراسات السابقة:

حفلت الدوريات بعدد من الدراسات التي استهدفت دراسة كفاءة مراجعة الحسابات بشكل أو بآخر وأهم هذه الدراسات :

1- دراسة Dennis Anita

حيث أكدت هذه الدراسة على تحديد الوسائل التي من شأنها زيادة محاسن عملية المراجعة والتقليل من الزمن اللازم للمراجعة من عدم المساس بجودتها ودلت هذه الدراسة على أربع عوامل لزيادة كفاءة المراجعة وهي :

1- توجيه المتعاملين مع مكتب المراجعة وزيادة مهارتهم في تزويد المراجع بالوثائق اللازمة من أجل توفير الوقت والجهد.

2- التخطيط الجيد والذي يتم من خلال مراجعة الخطط في السنوات السابقة.

4- الربط بين جهود مراجعي الحسابات ومستويات المخاطر يؤدي إلى زيادة فعالية المراجعة.

2- دراسة Hopkins bob

ركزت هذه الدراسة على تحديد الفجوة بين المراجعين وعملاء المراجعة في التعرف على مستوى المراجعة والاختلافات في فهم واستيعاب هذا المصطلح ودلت الدراسة انه كلما تقدم مدراء الشركات في السن كلما كان تفهيمهم اكبر لهذا المصطلح وتقلصت الفجوة.

4- دراسة (دهمش - رلى نعيم)

بينت هذه الدراسة مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بالدليل الدولي الخاص بجودة العمل في التدقيق.

الفصل الثاني :

مدى تضمن معايير المراجعة المتعارف عليها على العوامل المؤثرة على كفاية مراجعة الحسابات.

يتمثل الهدف الأساسي للمراجع في التعبير عن رأيه في القوائم المالية وذلك الرأي الذي يمثل محصلة لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وإحكام منطقية.

ولغرض تكوين رأي المراجع فإنه يجب تحقيق عدة أهداف وسطية للمراجعة حيث تعتبر المشرد في التطبيق العلمي لمعايير المراجعة وهي:

1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة .

2- شرعية وصحة العمليات المالية .

3- الملكية .

4- استقلال الفترة المالية .

5- التقويم .

6- الوجود.

وتتمثل المسؤولية الأساسية للمراجعة في أن تبين الأطراف الخارجية ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا ويتم ذلك بتضمين تقرير المراجعة رأي المراجع عن صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

وتتضمن معايير المراجعة التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاث مجموعات وهي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير التقرير.

المجموعة الأولى : المعايير العامة

تهتم هذه المعايير بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بكفاية ونوعية الأداء المطلوب وبالتالي فإنه على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفائها عند أداء هذه المهمة. وهذه المعايير هي:

1- التأهيل العلمي والعملية : حيث يجب أن يتم فحص القوائم المالية وإجراءات المراجعة من قبل أشخاص لديهم التأهيل العلمي والعملية كمراجعين.

2- الاتجاه العقلي المحايد : يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية المراجعة.

3- العناية المهنية الواجبة : يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداء لمهمة المراجعة وأعداد والتقرير.

بتحليل هذه المعايير نرى أن هناك العديد من العوامل والتي لها بالغ الأثر في رفع كفاية المراجعة وتتعلق بشخصية المراجع فالتأهيل العلمي والعملية لا يرتبط بمستوى معين من المعرفة والخبرة فقط. بل لا بد من رفع مستوى التأهيل من خلال التدريب المستمر والإطلاع على النظريات الحديثة وما يصدر من المراجع العلمية والمهنية في هذا المجال . وأما الموضوعية فهي تمثل حجر الأساس بالنسبة لمهنة المراجعة لذلك تعتبر من أهم المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية المراجعة أي أن رأي المراجع لا أهمية له إذا كان المراجع غير مستقل

عن عميله.

أما العناية المهنية الواجبة تؤكد انه على المراجع القيام بمهمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً غير معصوم عن الخطأ فهو مسؤول أمام العميل الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني. وهي:

1- يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف والإشراف الدقيق على أعمال المساعدين.

2- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليها ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة والتي ستتقيد بها إجراءات المراجعة.

3- الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادفات.

ومن خلال تحليل المعايير السابقة يتبين أن مفهوم معيار الإشراف والتخطيط المناسب يعتمد على مفهوم العناية والمهنية الواجبة وهذا يتطلب التعاقد على عملية المراجعة في وقت ملائم بالإضافة إلى التخطيط المناسب لإجراءات المراجعة العملية أما المعيار الثاني المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونقاط الاختبارات للأرصدة في القوائم المالية وبالطبع فإن الفض الذي يفسر ذلك إنما يتمثل في أن نظام الرقابة

الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إذ أن الخطر الأساسي الذي يتطلب حماية المراجع والذين يعتمدون على رآئه يتكون من خلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في الأخطاء الجوهرية التي لا يتم اكتشافها من خلال فحص المراجع أما المعيار الثالث وهو كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات فيتطلب جمع أدلة إثبات كفاية وتمثل أساساً معقولاً لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية إذ أن الأدلة تدعم كفاية المعايير الأخرى وتعتمد أدلة الإثبات على فرض قابلية التحقيق والمراجعة وتأخذ أدلة الإثبات أشكالاً وصوراً مختلفة منها الملاحظات المادية والعمليات الحسابية والمعلومات التي تقدمها الطرف الثالث..... الخ.

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير وهي:

1- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترات السابقة.

3- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

4- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة أو قد يمتنع المراجع عن إبداء الرأي وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك.

فالمعيار الأول من هذه المجموعة يعني ضمناً أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً تمثل معياراً مناسباً يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم أما المعيار الثاني وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية أما المعيار الثالث وهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المراجع في تقريره عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها أما المعيار الرابع التعبير عن الرأي فهو يعد من أكثر المعايير تعقيداً وأصعبها منالاً فهو يتضمن ثلاثة عبارات هامة هي:

أولاً- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة وان المراجع قد يمتنع كلياً عن إبداء هذا الرأي.

ثانياً - في حال الامتناع عن إبداء الرأي يجب أن يوضح المراجع أسباب الامتناع.

ثالثاً - في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المراجع بالقوائم المالية فإن تقرير المراجعة .

يجب أن يتضمن خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية والتي يتحملها. ومن هنا جاءت أسئلة الاستبانة التي سوف يتم تحليلها في الفصل الثالث معتمدة بشكل كبير على المعايير السابقة وبالتالي قسمت إلى ثلاثة محاور أساسية تتناسب مع تصنيف معايير المراجعة المتعارف عليها.

الفصل الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل النتائج

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة .

1- النسب المئوية لعرض سمات العينية

2- المتوسطات الحسابية لتحديد أهمية العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات.

ثانياً - تحليل النتائج :

1- سمات العينة

بلغت الاستبيانات الصالحة للتحليل ثلاثين استبانة أي ما نسبة 85% من حجم العينة المختارة.

ويبين الجدول رقم (1) توزع أفراد العينة من حيث العمر

جدول رقم (1)

العمر	العدد	النسبة المئوية
من 25 - 30 سنة	5	16,7%
من 30 - 35	10	33,3%
من 35 - 40	12	40%
40 - 45	3	10%
المجموع	30	100%

نستج مما سبق أن نسبة 40 % من الذين تم توجيه الاستبانة لهم تبلغ أعمارهم بين 35 - 40 سنة مناسبة ولذلك دالة علمية إذ أنه في مثل هذا العمر يكون المراجع قد تأهل بشكل جيد من الناحيتين العلمية والعملية وهذا ما يدعم من مصداقية الدراسة .

أما الجدول رقم (2) فيبين توزع المراجعين حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (2)

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	13,3%
من 5 - 10 سنوات	15	50%
من 10 - 15 سنة	9	30%
1 أكثر من 15 سنة	2	6,7%
المجموع	30	100%

نستج من الجدول السابق أن المراجعين الذين أجابوا عن الاستبانة تمركزت سنوات خبرتهم بين 10 - 15 سنوات ثم تليها المجموعة الثانية والتي تمتلك خبرة من 10 - 15 سنة وهذه النتائج تزيد أيضاً من مصداقية الدراسة إذ أن المراجعين الذين يمتلكون خبرة لأكثر من خمس سنوات نسبتهم 86,7% وبالتالي فإن العوامل التي حددت وتم استجاباتهم عليها قد حددت ورتبت من قبل مراجعين يمتلكون خبرة لا بأس بها.

2- تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من جهة نظر المراجع الخارجي. حيث تم تقسيم الاستبانة هنا إلى ثلاث محاور أساسية المحور الأول ويتعلق بالمعايير الشخصية والعوامل التي تتعلق بها أما المحور الثاني فيتعلق بمعايير العمل الميداني والعوامل التي تتعلق بها أما المحور الثالث فيتعلق بمعايير التقرير العوامل التي تتعلق بها.

1- المحور الأول : العوامل المرتبطة بالصفات الشخصية

جدول رقم (3)

النسبة المئوية							
المتوسط الحسابي	غير موافق	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة كبيرة	العامل المؤثر	
3,44	--	3.4	20	36.6	40	كافة العاملين في مكتب المراجعة مؤهلين علمياً بدرجة مناسبة	1
3,39	--	6.7	16.7	40	36,6	استمرار مكتب المراجعة في مراجعة حسابات العميل أكثر من 5سنوات	2
3,22	--	13,4	23.4	26.6	36.6	عمر مكتب المراجعة أكثر من 10سنوات	3
3,19	3,3	6.7	26.7	30	33.3	خبرة مدير المكتب والمراجعين الرئيسيين كبيرة	4
1,47	--	6.7	10	43.3	40	خبرة مكتب المراجعة لها أثر على جذب الزبائن	5
3,72	--	--	3.3	46.7	50	اتخاذ القرار في القضايا الهامة يتم من قبل المراجع الرئيسي الخبير	6
2,86	10	16,7	23,3	20	30	لا يتم الاتصال مع الشركة التي يتم مراجعتها باستمرار	7
3,42	--	3,4	20	40	36.6	سمعة مكتب المراجعة جيدة	8
3,31	6,7	10	13,3	20	50	لا يوجد للمكتب سماسة لتأمين الزبائن	9
3,33	--	3,3	26.7	36,7	33.3	سمعة شركاء مكتب المراجعة جيدة	10

من الجدول رقم (3) يتضح أن العوامل المرتبطة بالصفات الشخصية للمراجع ولمكتب المراجعة معظمها هامة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين 2,86 و 3,72 حيث تبين أن أهم عامل هو اتخاذ القرار في القضايا الهامة يتم من قبل المراجع الرئيسي الخبير والمتميز وبعدها التأهيل العلمي والخبرة العملية للمراجعين ولمكتب المراجعة ويمكن ترتيب هذه العوامل تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية على الشكل التالي :

- 1- اتخاذ القرار في القضايا الهامة يتم من قبل المراجع الرئيسي الخبير.
 - 2- خبرة مدير مكتب المراجعة لها اثر كبير على جذب الزبائن.
 - 3- كافة العاملين في مكتب المراجعة مؤهلين علمياً بدرجة مناسبة.
 - 4- سمعة مكتب المراجعة جيدة.
 - 5- استمرار مكتب المراجعة من مراجعة حسابات العميل أكثر من 5 سنوات.
 - 6- سمعة شريكي مكتب المراجعة جيدة.
 - 7- لا يوجد لمكتب التدقيق سماسرة لتأمين الزبائن.
 - 8- عمر مكتب المراجعة أكثر من 10 سنوات.
 - 9- خبرة مدير المكتب والمراجعين الرئيسيين كبيرة.
 - 10- لا يتم الاتصال مع الشركة التي يتم مراجعة حساباتها بشكل مستمر.
- 2- - المحور الثاني =عوامل ترتبط بالعمل الميداني

جدول (4)

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية				العامل المؤثر		
	غير موافق	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة متوسطة	موافق			
3,3	—	6,7	26,7	3	36,6	1	يتم التعاقد مع الزبون من قبل فترة كافية
3,31	—	3,4	26,7	40	30	2	هناك خطة واضحة لكل عملية مراجعة يقوم بها المكتب
3,40	—	—	20	50	30	3	الخطة الجيدة لها علاقة بإنجاز المراجعة في الوقت المحدد
3,1	—	10	33,3	26,7	30	4	قيام مدير مكتب المراجعة بزيادة مواقع العمل الميداني
3,51	—	--	16,7	43,3	40	5	فحص نظام الرقابة الداخلي يستغرق وقت كاف ويتم بموضوعية
3,2	—	6,7	26,6	30	36,7	6	لدى الزبون جهاز مراجعة داخلي جيد
3	—	13,4	30	33,3	23,3	7	استخدام أساليب إحصائية في عملية المراجعة
3,5	—	6,7	10	40	43,3	8	يتم جمع أدلة كافية للإثبات
3,38	—	3,3	26,7	30	40	9	يتم استخدام المراجعة التحليلية بشكل مستمر
3,14	—	20	20	23,3	36,7	10	يتم اللجوء إلى طرف ثالث في جميع أدلة الإثبات

من الجدول رقم (4) يتبين أن المتوسط الحسابي لكافة العوامل أكثر من 3 وهذا يدل على أهمية هذه العوامل جميعاً حيث تراوح المتوسط الحسابي ومن 3,51 و 3 وهذا يدل على

تقارب هذه العوامل في تأثيره على كفاءة المراجعة حيث يمكن ترتيبها تنازلياً حسب الحرف الحسابي على الشكل التالي:

- 1- فحص نظام الرقابة الداخلي يستغرق وقت كاف ويتم بموضوعية.
- 2- يتم جمع أدلة إثبات كافية.
- 3- الخطة الجيدة لها علاقة بإنجاز المراجعة في الوقت المحدد.
- 4- استخدام المراجعة التحليلية بشكل مستمر.
- 5- وجود خطة واضحة لكل عملية مراجعة يقوم بها المكتب.
- 6- يتم التعاقد مع الزبون قبل فترة كافية.
- 7- لدى الزبون جهاز مراجعة داخلي جيد.
- 8- يتم اللجوء إلى طرف ثالث في جمع أدلة الإثبات.
- 9- قيام مدير مكتب المراجعة بزيادة مواقع العمل.
- 10- استخدام أساليب إحصائية في عملية المراجعة.

3- المحور الثالث: العوامل المتعلقة بالتقرير

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية					العامل المؤثر
	غير موافقة	موافق بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	موافق	موافق بدرجة كبيرة	
2,41	—	46,6	26,7	16,7	10	1- يقدم المكتب خدمات استشارية للزبون
2,27	50	20	13,3	10	6,7	2- التحفظات في التقارير ترتبط بأتعاب مكتب المراجعة
2,23	3,4	33,3	26,6	20	16,7	3- التحفظات في التقارير تؤدي إلى عزوف الزبائن من المكتب أحياناً
2,8	—	26,7	30	23,3	20	4- هل هناك علاقة بين فترة استمرار المكتب من المراجعة حسابات الزبون من عدد المرات التي يعد فيها تقرير متحفظ
3,7	—	—	6,7	43,3	50	5- هل تعتقد أن التقرير الذي يعده مكتب المراجعة يعبر بعدالة عن وضع الزبون

يتضح من الجدول رقم (5) أن العوامل التي تم استخبارها ترتبط ارتباطاً ليس قوياً بكفاءة المراجعة إذ بلغت المتوسطات الحسابية لمعظم هذه العوامل أقل من 3 عدا عامل واحد بلغ متوسطه الحسابي 3,7 وهو أن التقرير الجيد والذي يعبر بعدالة عن وضع الزبون له علاقة وثيقة بكفاءة المراجعة. وذلك ما يؤكد أن التقرير هو نتيجة لتطافر العوامل المؤثرة على المعايير العامة ومعايير العمل الميداني.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1- النتائج

نستنتج من تحديد الجداول السابق مجتمعة أن من أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعايير العامة ومعايير العمل الميداني.

وارتباطاً ضعيفاً بمعايير التقرير إذ أن تقرير مراجع الحسابات يعتبر من منتجات مكاتب المراجعة فالتقرير الموضوعي ينجم عن التطبيق السليم للمعايير العامة ومعايير العمل الميداني والذي ينبثق من الفهم الصحيح للعوامل المؤثرة على هذه المعايير.

2- التوصيات

يخلص الباحث إلى التوصيات التالية وذلك بناءً نتائج البحث والاستقصاء:

1- أن العوامل التي تؤثر على كفاءة المراجعة تدل بشكل أكيد على موضوعية المراجعة لذلك يجب التركيز على هذه العوامل بالنسبة لكافة مكاتب المراجعة وحثها على العمل بها وزيادة المهارات المتعلقة بها للارتقاء بمهنة مراجعة الحسابات.

2- لابد للشركات التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة من اللجوء لمكاتب المراجعة التي تتوفر فيها العوامل السابقة الذكر , لأنها تؤمن حداً من الثقة عند مستخدمي هذه القوانين.

3- إقامة الدورات التدريبية المهنية للمراجعين ولأسيما المستجدين منهم من قبل جمعية المحاسبين القانونيين والتركيز على هذه العوامل وشرح دورها في رفع كفاءة المراجعة.

4- إعادة النظر في دور جمعية المحاسبين القانونيين بحيث تصبح أكثر فاعلية وتأثير في الحياة الاقتصادية وذلك لان مراجعة الحسابات تعتبر عصب الأسواق المالية التي لا يمكن أن تنشأ وتتطور إلا بمساعدة مراجعي الحسابات الذين يضيفون على القوائم المالية الثقة وبالتالي يزودون المستثمرين الحاليين والمحتملين بالبيانات التي تمكنهم من اتخاذ القرار الرشيد.

قائمة المراجع :

- 1- وليم توماس امرسون هنكي - المراجعة بين النظرية والتطبيق تعريب احمد حامد حجاج د.كمال الدين سعيد, دار المريخ - الرياض .
 - 2- القاضي, حسيين, أصول مراجعة الحسابات منشورات جامع دمشق .
 - 3- الصبان ,محمد سمير وفتح الله عوض لبيب , الأصول العلمية والمهنية للمراجعة , الدار الجامعية للطباع , والنشر والتوزيع الإسكندرية 1996 .
 - 4- دهمش ,رلى نعيم مدى تطبيق راقبه الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات الأردن , المحاسب القانوني العربي , العدد الرابع , والتسويق 1996 ص 29- 3.
- 1- dennis anita “best practicas for andit efficiency ,journal of accountancy Sep 2000 vol :190 issue3,p65
- 2- hopkins.pop “quality expectations “internal anditor ,dec 97. Vol . 54,issue

أثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية

الأردنية المساهمة العامة

د. طارق نائل روجي هاشم	أ.نضال عمر زلوم	د. صلاح تركي الرواشدة
كلية العلوم الإدارية والمالية	كلية التخطيط و الإدارة	كلية التخطيط و الإدارة
جامعة فيلادلفيا	جامعة البلقاء التطبيقية	جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة . وقد اشتمل مجتمع الدراسة على مديري التسويق في الشركات الأردنية الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، حيث تم اخذ عينة عشوائية مؤلفة من 92 شركة، وقد تم استرداد (58) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي تمثل ما نسبته 63% من عينة الدراسة .

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

يوجد اهتمام بتطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المحدودة ، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. ولا يختلف تأثير التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باختلاف خبرة الشركة. كما توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، أبرزها قلة ادراك الإدارة العليا لاهمية التدقيق التسويقي.

وقد تم تقديم عدة توصيات أبرزها ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق التسويقي في المؤسسات وهذا بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي وإنشاء مديرية خاصة بهذه الوظيفة. وإعطاء المزيد من الدورات لمديري الشركات ورؤساء الأقسام في ما يتعلق بالتدقيق التسويقي.

الكلمات الأساسية: التدقيق التسويقي ؛ الأداء التسويقي، الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

ABSTRACT

This study aimed at investigating the impact of Marketing Audit on the performance of Jordanian Industrial corporations. The study population consisted of marketing managers in Jordan industrial corporations enrolled in Amman Stock Exchange. A random sample has been selected from 92 Jordan corporations. A questionnaire was designed and distributed over the marketing managers or their representatives. 58 questionnaires had been collected; therefore, response rate is 63% .

The study concluded the following:

There is interest in the application of marketing audit Jordan Industrial Corporations. There was significant statistical relationship between the level of marketing audit and performance of Jordanian Industrial corporations. And there were no significant differences in the effect of marketing audit on performance of Jordanian Industrial corporations according to company experience

. There are also obstacles that limit the use of marketing audit in Jordanian Industrial corporations, most notably the lack of awareness of senior management about the importance of marketing audit

Keywords: Marketing Audit , Marketing Performance , Jordan industrial corporations

المقدمة:

تحدد خطة التسويق الأهداف التسويقية للشركة وتقرح استراتيجيات لتنفيذها، وهي لا تحتوي على كل أهداف الشركة واستراتيجياتها، فهناك أيضاً الأهداف الإنتاجية والمالية والشخصية، والتي لا يمكن وضع أي منها في عزلة. فخطة أي شركة تتضمن عدداً من الخطط الفرعية المحتوية على خطة التسويق الإجمالية للشركة، حيث تبقى تحتاج إلى الموافقة والتنسيق ضمن خطة عمل إجمالية واحدة.

والتدقيق التسويقي هو دراسة مفصلة للبيئة التسويقية للشركة، ونشاطات التسويق المحددة، ونظام التسويق الداخلي، ويركز على دراسة أسواق الشركة وزبائنهم ومنافسها في سياق البيئة الاقتصادية والسياسية الإجمالية. وهو يستلزم تنفيذ بحث تسويقي وجمع معلومات تاريخية حول شركتك ومنتجاته (طائي، 2006).
إلا أن هنالك تفاوتاً بين المنظمات من حيث مستوى استخدام التدقيق التسويقي، والذي قد يعزى إلى وجود عوامل مختلفة قد تلعب دوراً مؤثراً على استخدامه.

وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها إحدى المحاولات التي تهدف إلى دراسة واقع التدقيق التسويقي في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية. وستحاول الدراسة التركيز على مدى توفر وفاعلية المفاهيم الأساسية المطلوبة لبناء ونجاح التدقيق التسويقي والتي يشكل غيابها أو ضعفها عائقاً وتحدياً كبيراً أمام فعالية التدقيق التسويقي في الشركات المساهمة الأردنية. كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة كون نجاح وكفاءة المنظمة تتوقف إلى حد كبير على القدرة على تنفيذ المهام وفقاً للمعايير المطلوبة. ولهذا فإن وجود نظام كفؤ للرقابة و التدقيق التسويقي أصبح من المتطلبات الأساسية للبقاء وليس فقط كوسيلة لتحسين الأداء.

كما سوف تساهم هذه الدراسة في تطوير قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على استخدام التدقيق التسويقي كنظام ضروري لتحسين أدائها.

مشكلة الدراسة

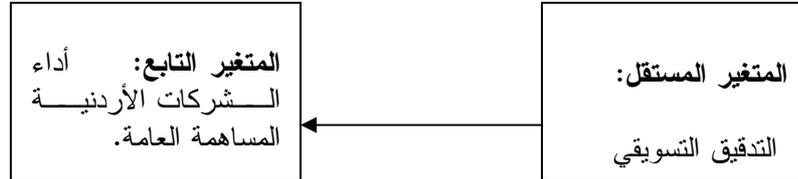
- تتحدد مشكلة الدراسة في محاولتها الاجابة على التساؤلات التالية:
- ☒ ما مستوى تطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟
- ☒ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟
- ☒ هل تختلف علاقة التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باختلاف خبرة الشركة؟
- ☒ هل توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي

- معرفة واقع التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة
- العقبات التي تعترض التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.
- دراسة وتحليل اثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

متغيرات الدراسة



فرضيات الدراسة

سوف يتم اختبار الفرضيات العدمية (Ho) التالية:

- 1- لا يوجد اهتمام بتطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المحدودة.
- 2- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة .
- 3- لا يختلف تأثير التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باختلاف خبرة الشركة.
- 4- لا توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

منهجية الدراسة

لقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة وذلك للتعرف على اثر التدقيق التسويقي على اداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المحدودة

مجتمع الدراسة: مديري التسويق في قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

عينة الدراسة: لقد بلغ عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة (120) شركة حيث تم اخذ عينة عشوائية مؤلفة من 92 شركة، وقد تم استرداد (58) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي تمثل ما نسبته 63% من عينة الدراسة .

أساليب جمع البيانات

• **مصادر أولية:** وتتمثل بالاستبانة التي تم توزيعها لأغراض الدراسة والقيام بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها. وتضمنت الاستبانة (20) عبارة موزعة على ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى تكونت من (10) عبارة والتي تمثل الأسئلة الخاصة بمستوى تطبيق التدقيق التسويقي وقد تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى تطبيق التدقيق التسويقي و هو:¹

1 تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالي: (الحد الأعلى للمقياس(5) - الحد الأدنى

للمقياس(1)) / عدد الفئات المطلوبة (3)

2.33-1 مستوى ضعيف

2.34-3.67 مستوى متوسط

3.67-5 مستوى قوي

أما المجموعة الثانية فقد شملت (6) عبارات والتي تمثل الأسئلة الخاصة بتحقيق بتأثير التدقيق التسويقي على الأداء التسويقي. أما المجموعة الثالثة فقد اشتملت على معوقات تطبيق التدقيق التسويقي. وقد تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي ووفقاً للتدرج التالي: (5) نقاط موافق بشدة، (4) نقاط موافق، (3) نقاط محايد، (2) نقطة غير موافق، (1) نقطة غير موافق بشدة.

• مصادر ثانوية وتتمثل في الكتب العربية والأجنبية والبحوث والدوريات المختلفة.

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- استخدام الأساليب الوصفية والتوزيعات التكرارية لوصف خصائص العينة.
- 2- التحقق من معامل الثبات كرونباخ ألفا.
- 3- اختبار One Sample t-test و اختبار الانحدار البسيط و اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار فرضيات الدراسة.

الإطار النظري

التدقيق التسويقي

يعتبر التدقيق التسويقي آلية رقابية على السلوك التسويقي للمنظمة ، ويعد من

أبرز آليات الرقابة أهمية في العملية الادارية . (Kloudová,2005)

ويقصد به الفحص الدقيق وتقييم ممارسات ونتائج التسويق (Schildge , 2006). فهو يوفر القاعدة لمعايير الأداء وإطاراً للتخطيط المؤسسي الفعال من أجل تعظيم المفهوم الإيجابي الخارجي وخلق الطلب. تختار العديد من المؤسسات النتائج الكمية كوسيلة لتحديد فعالية التسويق. و التي يجب أن تكون مبنية على معيار مسبق يتضمن عوامل مثل تخفيض دورة المبيعات، وتخفيض نفقات عملية البيع الواحدة. يمكن الرجوع

و من ثم اضافة الجواب (1.333) على نهائية كل فئة

لهذا التدقيق دوريا لمعرفة إذا ما كان لأي تعديل يتم إجراؤه أثرا إيجابيا على أداء الشركة في مجالات نمو المبيعات وقيمة الشركة أو الإشارة إلى التعديلات التي يمكن أن تطلب، مثل التنظيم أو خلق الطلب على دوائر المبيعات. (Cravens & Piercy, 2003)

و حسب (Kotler 1997)، يجب أن يتناول تدقيق التسويق ستة مجالات تسويقية للشركة بما في ذلك، البيانات الكلية والجزئية، الإستراتيجية التسويقية، تنظيم التسويق، أنظمة التسويق، إنتاجية التسويق ووظائف التسويق.

حسب (Wilson 1993) يجب على المدقق أن يستخدم قائمة تدقيق التسويق لجمع البيانات حول عمليات تسويق الشركة، ثم يقارن النتائج مع مجموعة من المؤشرات أو التوقعات التي طورت للشركة والصناعة.

وهي عملية مستمرة لاكتشاف و قياس الانحراف عن النتائج المرغوب بها و اتخاذ الاجراءات التصحيحية. (الصميدعي، 2004)

و قد أوضح البكري (2007) أن خصائص نظام التدقيق التسويقي الناجح تتمثل في :

1- الملاءمة لطبيعة نشاط المنظمة و حجمها ، فكلما كانت المنظمة كبيرة كان نظام الرقابة فيها أكثر تعقيدا.

2- المرونة لغرض التكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية للمنظمة

3- وضوح ودقة البيانات و المعايير المستخدمة من القائمين على نظام الرقابة في المنظمة

4- التحديد المبكر للانحرافات و المعالجة السريعة للتنفيذ الخاطيء للخطة نحو تحقيق أفضل الأهداف

5- جعل الإيرادات المتحققة من نظام التدقيق أكبر من نفقاته

وقد أكدت دراسة (Kloudová,2005) على 276 شركة تشيكية أن التدقيق التسويقي الذي يتم من خارج الشركة أكثر تعقيدا منها من داخلها، كما أكدت على أهمية وجود استمرارية و دورية في عملية التدقيق التسويقي في المنظمات.

عناصر التدقيق التسويقي :

إن عناصر التدقيق التسويقي تشتمل علي الآتي (أحمد ، 2008)

- رسالة إستراتيجية التسويق للمنظمة .
- الخطط والأهداف التسويقية .
- الوظيفة التسويقية (المنتج ، السعر ، الترويج ، التوزيع) .
- البيئة التسويقية (الكلية ، الأعمال ، الداخلية) .
- الإنتاجية التسويقية .
- الهيكل التنظيمي للتسويق بالمنظمة .
- النظم التسويقية للتسويق .

وقد عرض (Kloudová,2005) عناصر تدقيق التسويق التي قدمها كل من Kotler, P. (2000, p.213), Tomek, J. (1999). Lyková, J.(2000, p.13)

وهي:

- البيئة.
- الإستراتيجية.
- التنظيم.
- أنظمة التسويق.
- الإنتاجية.
- الوظائف.

وأشاروا إلى أن نظام ضبط التسويق يجب أن يشمل ضبط نتائج التسويق، ضبط منافع التسويق، وضبط النفقات على التسويق.

ويتم التدقيق التسويقي من خلال المجالات التالية :

☒ تدقيق البيئة التسويقية

☒ تدقيق الاستراتيجية

☒ تدقيق النظام التسويقي

☒ تدقيق فعالية النظام التسويقي

☒ تدقيق الوظيفة التسويقية (الصميدعي، و الساعد ، 2005)

و تتم عملية التدقيق التسويقي عن طريق الشركة أو من خلال مكاتب التدقيق التسويقي الخارجية ، و هي تتطلب معلومات متكاملة و دقيقة من المصادر الداخلية و الخارجية. كما تختص بتحليل البيئة التسويقية بالكامل من حيث تأثيرها على الأسواق ، المستهلكين ، المنافسين ، و الموزعين . بالإضافة إلى مرجعة الأهداف و الاستراتيجيات و مقدرة الشركة على تحقيقها. (العبدلي، العلق، 2009)

خصائص التدقيق التسويقي:

أشار (معلا ، 2008) إلى أربعة خصائص أساسية للتدقيق التسويقي هي:

☒ الشمولية : حيث أنه يغطي كافة المجالات الخاصة بالنشاط التسويقي للمؤسسة

☒ الانتظام : من حيث أهمية أن يتم بصورة منتظمة و تنصب على تحليل البيئتين الخارجية و الداخلية للمنظمة ، و الأهداف و الاستراتيجيات التسويقية لها

☒ الاستقلالية: وذلك عن باقي الإدارات الأخرى

☒ الدورية: من حيث الاستمرارية و عدم الاقتصار على فترات محددة فقط.

الأداء التسويقي :

يمكن تعريف الأداء التسويقي على أنه "مستوى تحقيق الشركة لأهدافها الموضوعة في الخطة التسويقية".

وتحاول المنظمات المختلفة تحقيق الأهداف التي تضعها في خطتها التسويقية وذلك بهدف زيادة حصتها السوقية والنمو بشكل مستمر في السوق المستهدف، ولهذا تقوم بالرقابة على أدائها بشكل مستمر مستخدمة وسائل متعددة، كما تقوم بتقييم أدائها من الناحية الإستراتيجية وتعديل الخطط بالشكل الذي يتلاءم مع التطورات التي تواجه تنفيذها.

(Cravens,1987,P.22)

وقد أوضحت (حيدر، 2002) بعض من مقاييس الأداء على شكل تساؤلات وهي:

- ما هو حجم المبيعات الحالي لخط المنتجات؟
- ما هو حجم نصيب السوق؟
- ما هي نسبة المبيعات التي يتم توزيعها عن طريق الوسطاء؟
- ما هو مستوى إدراك المستهلك لحملات الشركة الإعلانية؟

- ما هي صورة المنظمة في ذهن المستهلك والوسطاء؟
 - ما هو مستوى إشباع حاجات المستهلك ورضائهم عن منتجات المنظمة؟
 - ما هي نسبة تكاليف التسويق للتكاليف الإجمالية؟
 - ما هو نسبة فشل المنتجات الجديدة؟ (ص. 323)
- ومن هنا تظهر أهمية تحقيق الميزة التنافسية لأية منظمة، حيث تحاول المنظمات المختلفة وضع خططها التسويقية وإستراتيجياتها في سبيل تحقيق الميزة التنافسية وتحسين أدائها التسويقي. وتحاول المنظمات تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة أبرزها الاستعانة بالتكنولوجيا وأنظمة المعلومات في تطوير الميزة التنافسية وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها المنظمة عن السوق المستهدف. (Adams & Lamont,2003)
- ويجب على المنظمة أيضا متابعة تأثير أربعة عوامل رئيسية على أدائها التسويقي وهي:
- الظروف العاملة: مثل توفر المهارات، البنية التحتية، رأس المال،...الخ.
 - ظروف الطلب: مثل العوامل المتعلقة بتطور المنتج، بنية الصناعة، المشترين المحليين،...الخ.
 - الصناعات الداعمة والمرتبطة بصناعة المنظمة مثل توفر الموردين والمستهلكين.
 - إستراتيجية الأعمال وهيكل المنافسة والتي تؤثر على كيفية تنظيم الشركة وإدارتها والمنافسة مع الشركات الأخرى. (Bennett & Smith,2002)
- أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :
- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات بالنسبة للدراسات السابقة - على حد علم الباحثين - التي تقوم بالربط بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي و اداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.
- التحليل الإحصائي
- بعد جمع البيانات من عينة الدراسة المختارة قام الباحثون بفرز الاستبانات وإدخالها على برنامج SPSS الإحصائي حيث توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة	العدد	الجنس
72.4	42	ذكر
27.6	16	أنثى
%100	58	المجموع

من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة الذكور 72.4 % وشكلت نسبة الإناث 27.6 %.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة	العدد	العمر
48.3	28	أقل من 30
27.6	16	من 30 - 40
13.8	8	41-50
10.3	6	51 فأكثر
%100	58	المجموع

من خلال جدول رقم (2) يتبين أن العدد الأكبر من عينة الدراسة لمن عمرهم بين أقل من 30 سنة حيث شكلت نسبتهم 48.3% تلتها على التوالي من اعمارهم 30-40 سنة حيث شكلت نسبة 27.6% من عينة الدراسة. مما يعكس اهتمام هذا القطاع بتعيين الشباب في منصب مدير التسويق خاصة و أن الاهتمام بهذا التخصص قد بدأ في السنوات القليلة الماضية

جدول رقم (3)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
29.3	17	دبلوم
51.7	30	بكالوريوس
13.8	8	ماجستير
5.2	3	دكتوراه
%100	58	المجموع

من خلال جدول رقم (3) والمتعلق بمتغير المؤهل العلمي حيث نلاحظ أن العدد الأكبر من المستجيبين على الاستبانة هم من حملة البكالوريوس حيث شكلت نسبتهم 51.7% من عينة الدراسة.

جدول رقم (4)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنة التأسيس

النسبة	العدد	سنة التأسيس
62.1	36	ما قبل الثمانينات
6.9	4	1989-1980
31.0	18	1999-1990
%100	58	المجموع

من خلال جدول رقم (4) يتبين أن العدد الأكبر من عينة الدراسة كانت لمن سنة التأسيس ما قبل الثمانينات شكلت نسبتهم 62.1%

اختبار الثبات

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ الفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة $\alpha = 0.725$ وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%

عرض نتائج الدراسة:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ل فقرات متغيرات الدراسة حيث تم تلخيصها في الجدول التالي:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مستوى تطبيق التدقيق التسويقي

الرقم	الفقرة	وسط حسابي	انحراف معياري
1-1	الرقابة التسويقية المستخدمة كافية ومتوفرة	3.7069	1.40186
2-2	تستخدم الشركة معايير علمية للتدقيق التسويقي (الرقابة التسويقية)	3.5345	1.28712
3-3	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا مستمرة ودائمة	3.5862	1.17031
4-4	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا رقابة دورية	3.6552	1.10106
5-5	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا مفاجئة وحسب الظروف	3.6034	1.13848
6-6	يوجد متخصصون في التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.	3.4138	1.17031
7-7	مديرو التسويق في الشركات الصناعية يهتمون بموضوع التدقيق التسويقي بكل عناصره.	3.2759	1.03945
8-8	تعتمد الرقابة التسويقية على مبدأ المحاولة و الخطأ	3.8793	0.99256
9-9	يتوافر نظام تغذية راجعة للأطراف المعنية باستمرار	3.8966	1.10326
10-10	يتم توفير أحدث الوسائل التكنولوجية لدعم التدقيق (الرقابة التسويقية)	3.3103	1.59172

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات اعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس و هو (3). كما تبين أن الفقرة (9) المتعلقة ب " يتوافر نظام تغذية

راجعة للأطراف المعنية باستمرار " هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.8966 ، بينما كانت الفقرة (7) المتعلقة ب" مديرو التسويق في الشركات الصناعية يهتمون بموضوع التدقيق التسويقي بكل عناصره" أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.2759

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تأثير التدقيق التسويقي على الأداء التسويقي

انحراف معياري	وسط حسابي		
1.53769	3.3276	استخدام طرق حديثة في التدقيق التسويقي يزيد من أداء الشركات الصناعية الأردنية	11-
1.28654	3.4483	يساعد التدقيق التسويقي على زيادة الأرباح للشركات الصناعية الأردنية.	12-
1.30068	3.4655	التدقيق التسويقي يقلل الخطأ في العمل لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة	13-
1.09569	3.5345	التدقيق التسويقي يساعد على تحسين التوزيع لدى الشركات الصناعية الأردنية	14-
1.21955	3.6724	التدقيق التسويقي يبين مواقع الخلل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	15-
1.22881	3.5862	التدقيق التسويقي يساهم في تحسين حجم المبيعات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.	16-

نلاحظ ان اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات اعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس و هو (3). كما تبين أن الفقرة (15) المتعلقة ب " التدقيق التسويقي يبين مواقع الخلل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.6724 ، بينما كانت الفقرة (11) المتعلقة ب " استخدام طرق حديثة في التدقيق التسويقي يزيد من أداء الشركات الصناعية الأردنية " أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.3276

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معوقات تطبيق التدقيق التسويقي

انحراف معياري	وسط حسابي	
1.43344	3.2586	17- عدم وجود ادارة للتدقيق التسويقي
1.05117	3.9828	18- قلة ادراك الادارة العليا لاهمية التدقيق التسويقي
1.21644	3.5517	19- قلة الحوافز المقدمة للقائمين على التدقيق التسويقي
1.27283	3.4483	20- قلة عدد المتخصصين في مجال التدقيق التسويقي تعيق تحسين أداء الشركات الصناعية الأردنية.

نلاحظ ان اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات اعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية اكبر من متوسط اداة القياس و هو (3). كما تبين أن الفقرة (18) المتعلقة ب " قلة ادراك الادارة العليا لاهمية التدقيق التسويقي " هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.9828 ، بينما كانت الفقرة (7) المتعلقة ب " عدم وجود ادارة للتدقيق التسويقي " أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.2586

اختبار الفرضيات:

لقد تم الاعتماد على قاعدة القرار التالية لاختبار فرضيات الدراسة:

تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) والعكس صحيح.

الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد اهتمام بتطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة بدرجة كبيرة.

جدول (8)

اختبار الفرضية الأولى

Sig-t	t الجدولية	t المحسوبة
0.000	2.0025	2.009

من جدول اختبار **one sample T-test** اعلاه نلاحظ ان قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل البديلة (H_a) بمعنى أنه يتم تطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة . وقد بلغ مستوى التطبيق درجة متوسطة إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.5862

الفرضية الثانية:

H_0 : ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة .

جدول (9)

اختبار الفرضية الثانية

t المحسوبة	t الجدولية	Sig-t	r
2.134	2.0025	0.037	0.274

من جدول اختبار الانحدار البسيط اعلاه نلاحظ ان قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل البديلة (H_a) بمعنى أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وقد بلغت قوة العلاقة $r = 0.274$ وهي علاقة ضعيفة القوة

الفرضية الثالثة:

H_0 : لا يختلف تأثير التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باختلاف خبرة الشركة.

جدول (10)

اختبار الفرضية الثالثة

SIG	F الجدولية	F المحسوبة
0.101	2.24	1.861

من جدول اختبار الانحدار ANOVA اعلاه نلاحظ ان قيمة F المحسوبة البالغة 1.861 أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) ونرفض البديلة (Ha) بمعنى أنه لا يختلف تأثير التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية باختلاف خبرة الشركة.

الفرضية الرابعة:

H0: لا توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة المحدودة.

جدول (11)

اختبار الفرضية الرابعة

Sig-t	t الجدولية	t المحسوبة
0.000	2.0025	3.698

من جدول اختبار one sample T-test اعلاه نلاحظ ان قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل البديلة (Ha) بمعنى أنه توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

لقد تم استخدام اختبار (K-S) لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة sig أكبر من 0.05 بالنسبة لمتغيرات الدراسة ، مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

النتائج

لقد تم التوصل الى النتائج التالية

1. يوجد اهتمام بتطبيق التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، وقد بلغ مستوى التطبيق درجة متوسطة إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.5862

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق التدقيق التسويقي وبين أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وقد تبين أن هذه العلاقة ضعيفة كون قيمة $r = 0.274$ ، وقد يعزى ذلك إلى وجود بعض العقبات التي قد تضعف مثل هذا التأثير و التي تم توضيحها في النتيجة الرابعة.
3. لا يختلف تأثير التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باختلاف خبرة الشركة.
4. توجد عقبات تحد من استخدام التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، أبرزها قلة ادراك الادارة العليا لاهمية التدقيق التسويقي.

التوصيات

لقد تم تقديم التوصيات التالية

- تفعيل دور وظيفة التدقيق التسويقي في المؤسسات وهذا بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي وإنشاء مديرية خاصة بهذه الوظيفة.
- إعطاء المزيد من الدورات لمديري الشركات ورؤساء الأقسام في ما يتعلق بالتدقيق التسويقي
- تسخير موارد المؤسسة لتكوين إطاراتها وعمالها لأدراك أهمية وظيفة التدقيق التسويقي
- ضرورة توفير أحدث الوسائل التكنولوجية لدعم التدقيق (الرقابة) التسويقية
- محاولة تخصيص إدارة خاصة بأعمال التدقيق التسويقي بالشكل الذي يفعل دوره و تأثيرها على الأداء التسويقي
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع بالتطبيق على قطاعات أخرى

المراجع

- أحمد ، أسامة ، المراجعة التسويقية، مجلة التدريب والتقنية، العدد رقم 84 ، (2008)
- البكري، ثامر، استراتيجيات التسويق، عمان : دار جهينة للنشر و التوزيع(2007)
- حيدر، معالي نظم المعلومات - مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية : الدار الجامعية(2002).
- الصميدعي ، محمود ،و الساعد، رشاد، إدارة التسويق : التحليل ، التخطيط ، الرقابة ، عمان :دار المناهج للنشر و التوزيع(2006)
- الصميدعي، محمود ، استراتيجيات التسويق : مدخل كمي و تحليلي، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع (2004).
- طائي، حميد وآخرون،"الأسس العلمية للتسويق الحديث-مدخل شامل، عمان :دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع(2006)
- العبدلي، قحطان ، و العلاق بشير ، إدارة التسويق، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع(2009).
- معلا ، ناجي، إدارة التسويق : مدخل تحليلي استراتيجي متكامل، عمان : إثراء للنشر و التوزيع(2008).
- Adams, G. L. and Lamont, T. **Knowledge Management Systems and Developing Sustainable Competitive Advantage**, Journal of Knowledge Management, (on-line) 7 (2), file://A:emeraldinsight.com(2003)
- Bennett, R. J. and Smith, C., **Competitive Conditions Competitive Advantage and the Local of SME**, Journal of small business and enterprise development, (on-line), 9 (1) file://A:emeraldinsight.com(2002)
- Cravens, D. and Piercy, N. **Srstrategic Marketing**, London: McGraw-Hill. (2003)
- Cravens, D., **Strategic Marketing**, Illinois, JRWIN(1987).
- Kloudová , J,**MARKETING AUDITS IN CZECH ENTERPRISES** , Sixth International Conference on "Enterprise in Transition" (2005)

- Kotler, Philip **Marketing Management: Analysis, Planning, Implementation, and Control**, 9th ed., Upper Saddle River, NJ:Prentice Hall(1997)
- Schildge, G., **Marketing Audits: Why Principles of Accountability in Marketing Are Useful in Promoting Company Growth**, Journal of Promotion Management, Vol. 12(2) ,(2006)
- Wilson, Aubrey, **Marketing Audit Checklist: A Guide to Effective Marketing Resource Realization**, 2d ed., London: McGraw-Hill(1993).

بسم الله الرحمن الرحيم

إستبانة بعنوان

أثر التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية
الأردنية المساهمة العامة

أخي المستجيب أختي المستجيبة

نرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان والذي هو بعنوان " أثر مستوى تطبيق التدقيق التسويقي على أداء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة " حيث ستستخدم المعلومات لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

الباحثون

الجنس: ذكر أنثى

العمر 29 فما دون 30-40 سنة

41-50 سنة أكثر من 50 سنة

المؤهل العلمي دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

سنة تأسيس الشركة

اولاً: مستوى تطبيق التدقيق التسويقي
الرجاء وضع اشارة (X) تحت الاختيار المناسب

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	الرقابة التسويقية المستخدمة كافية ومتوفرة					
2-	تستخدم الشركة معايير علمية للتدقيق التسويقي (الرقابة التسويقية)					
3-	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا مستمرة ودائمة					
4-	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا رقابة دورية					
5-	إن الرقابة التسويقية الممارسة فعليا مفاجئة وحسب الظروف					
6-	يوجد متخصصون في التدقيق التسويقي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.					
7-	مديرو التسويق في الشركات الصناعية يهتمون بموضوع التدقيق التسويقي بكل عناصره.					
8-	تعتمد الرقابة التسويقية على مبدأ المحاولة و الخطأ					
9-	يتوافر نظام تغذية راجعة للأطراف المعنية باستمرار					
10-	يتم توفير أحدث الوسائل التكنولوجية لدعم التدقيق (الرقابة) التسويقية					

ثانياً: تأثير التدقيق التسويقي على الأداء التسويقي

					استخدام طرق حديثة في التدقيق التسويقي يزيد من أداء الشركات الصناعية الأردنية	11
					يساعد التدقيق التسويقي على زيادة الأرباح للشركات الصناعية الأردنية.	12
					التدقيق التسويقي يقلل الخطأ في العمل لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة	13
					التدقيق التسويقي يساعد على تحسين التوزيع لدى الشركات الصناعية الأردنية	14
					التدقيق التسويقي يبين مواقع الخلل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	15
					التدقيق التسويقي يساهم في تحسين حجم المبيعات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.	16

ثالثاً : معوقات تطبيق التدقيق التسويقي: الرجاء وضع اشارة (X) تحت الاختيار الذي يعكس رأيك حول كل من العبارات التالية حسب كونها تعيق التدقيق التسويقي من وجهة نظرك

					عدم وجود ادارة للتدقيق التسويقي	-17
					قلة ادراك الادارة العليا لاهمية التدقيق التسويقي	-18
					قلة الحوافز المقدمة للقائمين على التدقيق التسويقي	-19
					قلة عدد المتخصصين في مجال التدقيق التسويقي تعيق تحسين اداء الشركات الصناعية الأردنية.	-20

العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية

د. أحمد عبد الله العوضي

عميد كلية الدراسات التجارية - الكويت -

الملخص

تعود التجارة الإلكترونية إلى الثلاثون عاماً الأخيرة من القرن الماضي ، وتعتمد على الحاسب الآلي والشبكة العنقودية حتى أصبحت في الوقت الحاضر أمراً ضرورياً لنمو الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي ، وقد اعتبرها المحللون بأنها من العوامل المؤثرة في الازدهار الاقتصادي .

أهمية، أهداف وخطة البحث:

- 1- تسليط الضوء على التجارة الإلكترونية وأثارها في الاقتصاد العالمي .
- 2- التعرف على واقع التجارة الإلكترونية في الوطن العربي.
- 3- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها التجارة الإلكترونية ووسائل مجابتهها .

تم تقسيم البحث إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول مفهوم التجارة والتسويق الإلكتروني، حيث تم دراسة المفهوم الشائع للتجارة الإلكترونية، وخطوات التحول التدريجي إلى التجارة الإلكترونية، ومتطلبات تأسيس التجارة الإلكترونية على مستوى الدول العربية.

وتناولنا في الفصل الثاني اتجاهات الوطن العربي نحو التجارة الإلكترونية، حيث تم دراسة إحصائيات استخدام الانترنت في الدول العربية، وسلوك مجتمع الأعمال نحو التحول التدريجي للتجارة الإلكترونية.

Abstract

E-commerce appeared 30 years ago and it involves computers and Internet and has become an essential ingredient to economic growth at all levels, local, regional and of course international. Analysts consider it one of the deciding factors in economic prosperity.

Importance Objectives of the Study & Plan

1. Highlighting e-commerce and its role in world economy.
2. Describing the current status of e-commerce in the Arab world.
3. Defining major risks incurred in e-commerce and ways of overcoming them.

This study falls in two chapters. The first tackles the concept of e-commerce and marketing. It details steps leading to the set up of e-commerce and its requirements in the Arab world.

The second describes the Arab attitude towards e-commerce. We have looked at statistics on internet usage in the Arab world and examined the behavior of the business community towards the gradual adoption (application) of electronic business.

تقديم:

في هذا العصر تتميز حياة الإنسان بممارسة أنشطة عديدة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتسم بالسرعة ووفرة المعلومات ومن بين ما أفرزه هذا التطور هو ظهور مصطلحات جديدة، تعدت الحدود المادية والجغرافية وألغت جميع القيود التي تحد من حرية الإنسان في ممارسته لمعاملته. ومن بين هذه المصطلحات الجديدة هو مصطلح "التجارة الإلكترونية" الذي أصبح يتداول في الاستخدام العادي للأفراد.

يعود ظهور التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة عقود مضت من القرن الماضي، تعتمد هذه التجارة على نظام معلوماتي أدواتها كلها إلكترونية تتمثل في الحاسب الآلي وملحقاته كشبكة الإنترنت، الهاتف والفاكس والتلكس إلى غيرها من التقنيات التي تلعب دوراً مؤثراً في نشاط التجارة، حتى سداد مقابل الوفاء في هذه التجارة فإنه يتم بطريقة إلكترونية وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية للنقود أو التسوق بطاقات الدفع والائتمان. وتشمل التجارة الإلكترونية كل المعاملات التجارية، من بيع وشراء للسلع والخدمات وقد اعتبرها المحللين الاقتصاديين بأنها محرك جديد للتنمية الاقتصادية وذلك كونها وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات والمنتجات والخدمات وترويجها.

وعلى ضوء كل النقاط التي تحتويها التجارة الإلكترونية، حاولنا في هذا البحث القيام بتوضيح مفهوم التجارة الإلكترونية وهذا نظراً لكون المصطلح حديثاً وسنعتي أيضاً نظرة حول تطورها وحجمها، وما هي السبل العملية للتحويل من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية وما هي متطلبات إقامتها على المستوى القومي، كما جعلنا أهم جزء في بحثنا هو واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وما موقعها بين دول العالم وما هو مستقبل الاقتصاد الجزائري باعتماد هذه التجارة.

أهمية الدراسة:

- 1 - المعرفة الدقيقة لمصطلح التجارة الإلكترونية وآثارها في الاقتصاد العالمي.
- 2 - الدوافع لإقامة هذه التجارة وما تتوافر عليه من إيجابيات.

أهداف الدراسة:

- 1 - تسليط الضوء على نظام حديث في التجارة.
- 2 - محاولة إثراء المكتبة الجماعية بمواضيع تخص المفاهيم الجديدة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في المجال الاقتصادي.
- 3 - محاولات التعرف على واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي.

الإشكالية الرئيسية:

إذا تأثر العالم كله بالتجارة الإلكترونية، فكيف تم التكيف معها وما هي الإجراءات المتبعة لذلك؟

وللإجابة عن هذا كان لابد لنا من المرور على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما مفهوم التجارة الإلكترونية ووسائل ونظم الدفع فيها؟

- 2 - أهم الجرائم التي ترتكب في التجارة الإلكترونية وما سبل حمايتها؟
 - 3 - ما مدى اتجاه الوطن العربي إلى دخول التجارة الإلكترونية؟
- فرضيات الدراسة:**

يمكن أن ننطلق من فرضيات تدرج ضمن دراستنا للتجارة الإلكترونية والتي تتمثل فيما يلي:

- 1 - فرضية أن التجارة الإلكترونية مجال واسع لا يمكن تحديده لا جغرافيا ولا سياسيا.
- 2 - تعدد واختلاف وسائل الدفع والسداد في التجارة الإلكترونية حسب نوع المعاملات فيها.

المنهج وأدوات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في إنجاز هذا العمل، على المنهج الوصفي للإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه وهذا باستخدام الأدوات والمراجع المكتبية المتوفرة من كتب وكذا الإطلاع على بعض المقالات الاقتصادية وكذا المذكرات التي سبق وأن تناول فيها أصحابها موضوع الدراسة، مع أخذ بعض المعلومات من شبكة الإنترنت والأفراس المضغوطة التي تحمل معلومات حول موضوع الدراسة.

مجال وحدود الدراسة:

نظرا لأن عالم التجارة الإلكترونية واسع جدا، فإن الإلمام بكل ما يتعلق بذلك يتوجب الإبحار والتعمق في معلوماته وبالتالي حاولنا الاجتهاد في جمع المعلومات من أهم ما كتب في التجارة الإلكترونية.

الصعوبات:

نعرض بإيجاز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا وهي:

- 1 - اتساع مجال التجارة الإلكترونية صعب الإلمام بالمعلومات كلها.
- 2 - نقص الإحصائيات الدقيقة حول استخدام التجارة الإلكترونية.
- 3 - نقص المراجع التي تتناول مفهوم التجارة الإلكترونية.

خطة البحث:

لقد اعتمدنا في تقسيم هذا على فصلين قمنا فيهما بالإجابة على الإشكال والأسئلة الفرعية المطروحة وللوصول إلى تأكيد أو نفي الفرضيات المبينة مسبقا.

الفصل الأول: التجارة والتسويق الإلكتروني

المبحث الأول

مفهوم التجارة والتسويق الإلكتروني

تمهيد:

لقد شهدت شبكة الإنترنت انتشاراً هائلاً، مما جعل مفهوم التجارة الإلكترونية يشيع ويتوسع ليشمل عمليات أوسع من البيع والشراء، حيث أن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تتوقف عند حد معين والسبب من وراء ازدهارها هو اعتماد تلك المؤسسات على تكنولوجيا متطورة. وعند القيام ببحثنا، وجدنا العديد من التعريفات منها البسيطة ومنها التقنية المعقدة وسنورد فيما بعد أهم التعريفات وأكثرها دلالة وسهولة للفهم. لكن بالرغم من هذا فإنه يجب أن ننظر إلى تعبير التجارة الإلكترونية من خلال تقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول: التجارة، هي مصطلح يعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد في إطار نظم وقواعد متفق عليها.

القسم الثاني: الإلكترونية، هي مجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول أي التجارة ويقصد بها أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية والتي تدخل كواحدة من أهم هذه الوسائط.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية:

ظهرت التجارة الإلكترونية من ثلاثة عقود مضت ثم تطور مفهومها خلال الربع الأخير من القرن الماضي بتطور الأجهزة الإلكترونية، حيث تخدم مصالح المستهلك وورغباته.

ومنه تقدمت الصناعية ووسائل الاتصال - سواء المسموعة منها أو المرئية - مما جعل العالم مجموعة من الدول والشعوب القريبة رغم البعد المكاني بينها، ويتسنى لها أن تطلع على كل المنتجات والاختراعات الحديثة في كل دول العالم عن طريق وسائل الإعلام من خلال الإعلانات التي تقدمها.

لقد تمخض عن التطورات السريعة الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية ظهور مفاهيم جديدة وتعريفات معينة، يكمن الاختلاف بينها في الزاوية المنظور منها. وهناك الكثير ممن يختلط عليهم المعنى التجارة الإلكترونية، حيث يضمنون أنها التجارة في الأجهزة الإلكترونية وتوابعها، لكن ليس هذا هو المقصود من التجارة الإلكترونية بل هي تجارة كتلك التجارة المعروفة، أي المعاملات التي تتم بين المتعاملين التجاريين، لكن الفرق هو أننا في التجارة الإلكترونية نقوم باستخدام أجهزة ووسائل الإلكترونية مثل الإنترنت، الفاكس والتلكس.

أولاً: عرض عام لكل التعريفات.

لقد وردت في موضوع التجارة الإلكترونية عدة تعريفات، والحقيقة أنه ليس هناك تعريفاً محدداً لها حتى الآن بسبب تعدد الجهات التي أوردت هذه التعريفات، ونعرض أهمها فيما يلي:

أ - إنها أداء العملية التجارية بين الشركاء التجاريين باستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة.

ب - إنها مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة⁽¹⁾.

ج - هو كل شكل من أشكال الاتصال، يستهدف تسويق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بضائع أو خدمات أو صورة مشروع أو منظمة أو شخص يباشر نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو يقوم بمهنة منظمة⁽²⁾.

د - هي عملية البيع والشراء عبر الشبكات الإلكترونية، على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج إلكترونية وأنشطة أخرى تساعد على الممارسات التجارية⁽³⁾.

و - هي عبارة عن بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء، استجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب.

التعريف الشامل:

من خلال إطلاعنا على مختلف التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل يجمع بينها وهو على النحو التالي:

هي نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجية متقدمة، متعلق بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات تتساب عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى، منها شبكة الإنترنت التي تعدت حدود الدول وحولت الركائز الورقية المستخدمة في المعاملات التجارية كالفواتير والعقود وقبض الثمن إلى ركائز إلكترونية تتم كلها عبر الجهاز الآلي، الذي يقابل بواسطته كل من البائع والمشتري والمنتج والمستهلك لتحقيق معاملاته التجارية رغم بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية، حيث يتوقع لها البعض أن يتوسع نطاقها وتصبح الوسيط المطلق والمسيطر الشامل، حيث تكون كل المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشتري في أي منطقة من العالم ليتفحصها ويقارنها بأخرى وحتى يجري عليها تعديلات إن أراد.

(1) د/ مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص12.

(2) ورد هذا التعريف في مؤلف د/ مدحت رمضان، المرجع السابق، ص15.

(3) أعد هذا التقرير بمعرفة مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء في مصر تحت عنوان "مقترح المبادرة المصرية للتجارة الإلكترونية" ص10.

وقد انتشرت في السنوات القليلة الماضية في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عبر الشبكة العالمية، حيث شوهد نمو متزايد في حجم التجارة الدولية الإلكترونية وزيادة نسب المعاملات، مما حقق نمواً اقتصادياً في هذه الدول.

ثانياً: وسائل وأنظمة الدفع والسداد في التجارة الإلكترونية

إن ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها تطلب إيجاد وسيلة لدفع مقابل السلع والخدمات، لهذا استحدثت وسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات هذه التجارة بما يشملها مفهومها من إجراءات وأنواع المعاملات التجارية:

أ - **النقود البلاستيكية:** وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل الكروت الشخصية، التي يستطيع حاملها في شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليها من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.

وتنقسم هذه النقود إلى ثلاثة أقسام:

- **بطاقات الدفع:** تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة وميزتها أنها توفر الوقت والجهد للعملاء وتزيد إيرادات البنك المصدر لها.
- **بطاقات الائتمان:** هي بطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتستخدم كأداة ضمان وتتميز بتوفير الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها.
- **بطاقات الدفع الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان في أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.
- ب - **البطاقة الذكية:** تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها ويمكنها التخزين بسعة كبيرة تفوق البطاقات السابقة الذكر، حيث تحمل كل المعلومات والتفاصيل والبيانات. ويختارها العميل للتعامل بها لما لديها من ميزات، كميزة الدفع الفوري وإمكانية تحويلها لحافظة نقود إلكترونية تملأ وتفرغ أو تحويلها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل ...
- ج - **الأساليب البنكية الحديثة في الدفع والسداد:** بتطور النقود وظهورها في شكل جديد مستحدث في صورة وسائل إلكترونية، تطلبت إنشاء هياكل يتداول من خلالها تتمثل في:
 - **الهاتف المصرفي:** ليتمكن العميل من الاستفسار عن رصيده دون اللجوء إلى الطوابير الطويلة.
 - **أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية وخدمات المقاصة الإلكترونية (BACS):** (*) وهي من إحدى وسائل الدفع في تاريخ محدد وشخص محدد بناءً على طلب العميل، يتم من خلالها تحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب أشخاص أو هيئات

(*) خدمات المقاصة الإلكترونية BACS: Bank's Banker's automated Clearing Services.

أخرى في أي فرع لأي فرع مصرفي في الدولة، والآن أصبحت تتم خدمات مقاصة الدفع الإلكتروني للتسوية الإلكترونية في المدفوعات.

د - النقود الإلكترونية الرقمية والصكوك (الشبكات الإلكترونية) تشمل:

- **النقود الرقمية:** عندما يقوم العميل بشراء عملات إلكترونية من البنك المصدر لها يتم تحميل هذه العملات على الحساب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة ولكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك المصدر وتعمل هذه العملات محل العملات العادية وتسمى (TOKENS)⁽⁴⁾.
- **الشبكات الإلكترونية:** لقد أصدرت البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الشبكات الإلكترونية⁽⁵⁾ لاستخدامه في تسديد المعاملات في التجارة الإلكترونية وهو مكافئ للشبكات الورقية التقليدية⁽⁶⁾ المعتاد التعامل بها، وهي رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشبكات ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع يحمل توقيعاً رقمياً يمكن التأكد من صحته.

ثالثاً: خصائص التجارة الإلكترونية وأشكالها ومستوياتها:

أ - **خصائص التجارة الإلكترونية:** تتسم التجارة الإلكترونية المعتمدة على شبكة الإنترنت بعدة خصائص هي:

- التلاقي بين طرفي التجارة يكون عن بعد، حيث انعدام العلاقة المباشرة بينهما لأن التلاقي يتم من خلال شبكة الاتصالات.
- الاعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات، حيث أن كافة العمليات تتم بين طرفي المعاملة إلكترونياً، دون أي وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملات.
- تجد عائق أمام نموها هو الإثبات القانوني وآثاره.
- التفاعل المتوازي في آن واحد بين أطراف المعاملات، حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد على موقع واحد أو إرسال شخص واحد نفس الرسالة أو الإعلان أو الطلب إلى عدة مستقبلين في آن واحد. إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية، بما فيها تسليم السلع الغير مادية.
- على الشبكة عكس وسائل الاتصال الأخرى التي تعجز بالتسليم⁽⁷⁾.
- إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الإلكتروني للبيانات، والوثائق، مما يحقق انسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية دون تدخل بشري وبأقل تكلفة.

(4) جمعي بن علي، جيبش علي، عمران عبد القادر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في الاقتصاد الدولي، التجارة الإلكترونية والتهرب الضريبي، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2003/2004.

(5) أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.echek.org>

(6) Pierre bresse et les autres, op, Cit P26-27.

(7) د. رأفت رضوان المرجع السابق، ص17.

ب - أشكال التجارة الإلكترونية: بإمكاننا أن نقوم بتلخيص أشكال التجارة الإلكترونية في العناصر التالية:

- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ووحدة أعمال Business to Business:** تستعمل هذا النوع في التجارة الإلكترونية مؤسسات أعمال مع بعضها البعض، فنقوم منشأة الأعمال بإجراء الاتصالات لتقديم طلبيات الشراء إلى مورديها باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات كما يمكنها أن تسلم الفواتير والقيام بعمليات الدفع عبر هذه الشبكة باستعمال هذه التكنولوجيا، هذا الشكل من التجارة هو الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ومستهلك Business to Customers:** يظهر التسوق على الإنترنت أو ما يسمى بالمراكز التجارية على الإنترنت، أصبح للمستهلك إمكانية للقيام بشراء السلع المتاحة ودفع قيمتها عن طريق بطاقات الائتمان أو المصارف الإلكترونية أو عن طريق النقود عند استلام السلعة.

- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والإدارة المحلية (الحكومية) Business to Administration:** بتوسع النشاط التجاري لوحدات الأعمال، أصبحت لا تستطيع أن تغطي كل معاملاتها الإدارية في وقتها ولهذا فإنه جرى استخدام التجارة الإلكترونية في تغطية معظم التحويلات، كدفع الضرائب، ومختلف المعاملات التي تتم بين الشركات والهيئات المحلية (الحكومية).

- **التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة المحلية (الحكومية) Administration to Customer:** وهذا الشكل من أشكال التجارة الإلكترونية حديث النشأة وغير موسع وهو ينظم العديد من الأنشطة من بينها دفع الضرائب إلكترونياً.

ج - مستويات التجارة الإلكترونية:

- **المستوى البسيط:** وهي المعاملات البسيطة العادية التي تتم بين أطرافها ويشمل الترويج والدعاية للسلع والمنتجات والخدمات وهذا قبل البيع. كما تشمل أيضاً التوزيع الإلكتروني للبرقيات والبرقيات غير مادية، بالإضافة إلى تبادل الأعمال والتحويلات البسيطة.

- **المستوى المتقدم:** يتضمن هذا المستوى من التجارة استخدام الوسائل الرقمية أو الإلكترونية في الدفع بالإضافة إلى توزيع السلع على المستوى الدولي.

رابعاً: دوافع التجارة الإلكترونية:

هناك العديد من العوامل المشتركة لدى المؤسسات والقطاعات التي تدفع إلى التجارة الإلكترونية. وهذا راجع إلى أن التجارة الإلكترونية ظهرت بالتدريج وتطورها

يكون حسب احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة والتي تخلق دوافع للدخول في التجارة الإلكترونية والتي نوردتها في ما يلي:

أ - تسيير المعاملات التجارية: إن التجارة الإلكترونية تسمح بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعاملات التجارية العادية بين البائع والمشتري. حيث تسمح الشبكات باختزال الزمن والمسافة مما يقلص الآثار السلبية للزمن والمسافة على الاقتصاد، وتشمل التجارة الإلكترونية على المعاملات المادية وغير مادية في نفس الوقت مما يسمح بتقليص التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات. كما نشأت علاقات سوقية جديدة.

ب - الفعالية التجارية: من أهم دوافع التجارة الإلكترونية القيام بالوصول إلى أعلى مستويات الإنتاج والتوزيع حيث أن اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار الدعم والتطوير يسمح للمؤسسات بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري عالمي. كما أنه يمكن للمؤسسة من إنتاج معلومات حول معاملاتها والاحتفاظ بها بطرق آلية فنتم بذلك المعالجة والتوزيع بصفة سريعة كما يمكن أن تستعمل هذه المعلومات في تقييم السوق وتقييم مسارها وهذا ما يمكن أن تستعمله فيما بعد في التخطيط والتحسين.

ج - تطوير أسواق جديدة: إن دوافع تطوير أسواق جديدة، جعل مؤسسات كثيرة تتوجه إلى استخدام العلاقات التجارية الإلكترونية وأدخلتها في إستراتيجيتها للقيام باكتساح السوق وإنشاء أسواق جديدة وتطويرها.

خامسا: مشاكل التجارة الإلكترونية:

إن التجارة الإلكترونية لا تخلو من مشاكل تهددها، سواء عملية أو تقنية وحتى قانونية وسنورد في هذا المطلب عرض موجز لأهم مشكلات التجارة الإلكترونية.

أ - مشكلة حجم التجارة الإلكترونية ونفقاتها الباهظة:

من خلال الإطلاع على دراسة في هذا الصدد وجدنا أن مشكلة حجم التجارة الإلكترونية ونفقاتها الباهظة قد طرحت بشكل كبير في الدول العربية، فإذا قورن مبلغ التسوق الإلكتروني في الدول العربية مع ما ينفق على الإعلانات في المواقع العالمية، نجد رقم هزيل جدا وهذا التقاعس الكثير من المصارف والمؤسسات التجارية العربية الكبيرة ورجال الأعمال والمهتمين بالتجارة عن الدخول بقوة إلى التجارة عن بعد أو التجارة الإلكترونية وهذا لا يخدمها، لذا يجب عليها مواكبة التطور الحاصل في التعاملات وأن تجعل التجارة الإلكترونية قاعدة أساسية في إستراتيجيتها التجارية المحلية والعالمية والمستقبلية أيضا. لأنه وبالرغم من أن الدول العربية تقف موقف المرتاب والمتردد والحذر تجاه التجارة الإلكترونية، فإن دولا أخرى مثل الصين تتقدم نحوها بقوة لتحقيق خطوات عملاقة نحو النمو الاقتصادي، إلى جانب تأثر حجم التجارة الإلكترونية بحجم مبلغ المبادلات التي تتم فيها، فإنها أيضا تتأثر بالرسوم أو الضرائب التي تفرضها على الشركات العاملة في قطاع التجارة الإلكترونية فخوف من التأثير السلبي لأنشطة التجارة

الإلكترونية تطالب بعض الحكومات بفرض هذه الضرائب بغية تحقيق المساواة بين الشركات التي لا تعمل في مجال التجارة الإلكترونية.

ب - التكنولوجيا وانتقالها بين دول العالم:

من أهم ما ميز القرن العشرين هو حدوث تقدم هائل في التكنولوجيا وبالأخص الحاسب الآلي والعلوم المرتبطة به، مما ترتب عنه تغير في النظم الإدارية والإنتاجية وانعكس كل ذلك على التسويق الإلكتروني أو التجارة الإلكترونية، فلم تعد كل الأنشطة التسويقية تتم في مبادلات شخصية بل أصبحت تشرك آلات البيع في كثير من الأنشطة. كما أصبح من الممكن قيام المشتري بتصفح قائمة عرض إلكتروني (Catalogue) وأن يختار ما يناسبه من السلع دون عناء التنقل من بائع لأخر للاستفسار عن سلعته.

وحسب التقدم التكنولوجي السريع، سوف تتلاشي التجارة التقليدية فيحل التسويق الإلكتروني محل المحلات مما يقلل الحاجة إلى المخازن ورجال البيع وتكلفتها.

فضلا عن كل ما سبق، فإن التقدم التكنولوجي وتفاوتته من دولة لأخرى سوف يقسم دول العالم إلى مجموعة مصدرة للتكنولوجيا وأخرى مستوردة لها وسينعكس ذلك على التجارة الإلكترونية، حيث تصبح الدول المتقدمة تسوق إنتاجها المتقدم من صناعة و سلع استهلاكية وخدمات ونظم معلوماتية ويكون دور بلدان العالم الثالث هو المستهلك في هذه التجارة، حيث ينتقي التكنولوجيا والسلع والخدمات من العالم المتقدم وهذا يجعلنا نخلص إلى أن المفهوم العام للاقتصاد هو واحد، حيث هناك عرض وطلب سواء في اقتصاد أساسه التجارة التقليدية أم التجارة الإلكترونية حيث الخلاف الجوهرى بين النظامين هو نوعية السلع وآليات إجراء التعامل فقط.

ج - مشكلات أداة الوفاء- بطاقات الائتمان (النقود الإلكترونية):

في مبحثنا الأول وعندما عرفنا التجارة الإلكترونية، قلنا أنها قد استبدلت الركائز الورقية بركائز إلكترونية ومن هذه الركائز الورقية التي استبدلت بركائز إلكترونية هي النقود.

فقد ترتب عن ظهور التجارة الإلكترونية ظهور فكرة النقود الإلكترونية، لأن استخدامها يؤمن سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليص حاجة الاحتفاظ بالنقود، مما يوسع عملية التبادل التجاري، وبالتالي يتم دفع الفواتير وتحويل المبالغ المالية لحسابات أخرى لجهات خارج البنك عن طريق الصرافة الإلكترونية.

وتتم أعمالها عن طريق بطاقات الدفع الإلكتروني أو بطاقات الائتمان التي تحمل كل البيانات المتعلقة بصاحبها ليستعملها كأداة وفاء، ومن أنواعها بطاقات السحب الآلي، بطاقات الوفاء، بطاقات الشيكات و بطاقات الائتمان.

ولكن هذه التقنية كما لها تسهيلات تقدمها، لديها أيضا مشاكل تترتب عنها تتمثل بإيجاز فيما يلي:

- إساءة استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني من حامل البطاقة، كتقديم مستندات مرور للحصول على بطاقة ائتمان أو كاستعمال البطاقة بعد نهاية صلاحيتها أو استعمالها رغم إلغاء البنك لها.

- إساءة استعمال البطاقة من طرف الغير كسرقة البطاقة واستعمالها أو سرقة الرقم السري الخاص بصاحب البطاقة واستخدامه.
- تلاعب التاجر في بطاقات الوفاء كاستعماله بطاقات ليس لها أرصدة كافية للصرف أو قبول بطاقات مزورة من العملاء.
- تلاعب موظفي البنك المصدر للبطاقة بالاتفاق مع حامل البطاقة أو التاجر أو مع غيرهما كالسماح بتجاوز حد البطاقة في السحب أو تجاوز مدة الصلاحية.
- التلاعب في بطاقات الائتمان عن طريق شبكة الإنترنت باختراق لخطوط الاتصالات العالمية أو الحصول على الأرقام السرية والمعلومات من المواقع أو إنشاء مواقع وهمية على أنها مواقع أصلية وبتلقي طلبات المعاملات الخاصة بالتجارة الإلكترونية يتم الحصول على المعلومات المتضمنة فيها.
- اختلاق أرقام عن طريق استعمال معدلات رياضية وإحصائية بهدف تحصيل أرقام البطاقات الائتمانية المملوكة للغير واستعمالها في المعاملات غير المشروعة.

د - المستهلك وحمايته في التجارة الإلكترونية:

- لقد أصبح المستهلك في ظل الاقتصاد الحر وتحكم آليات السوق فيه عرضة للتلاعب بمصالحه ومحاولة غشه وخداعه، فقد يلجأ المنتج إلى التفاوض عن سلامة وأمن المستهلك بإبهامه بمزايا غير حقيقية في إنتاجه وذلك وجب حماية المستهلك والبحث عن الوسائل اللازمة لذلك.
- فالخطر الذي يتعرض له المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية أكبر من الخطر في التجارة التقليدية لأن نطاق التجارة الإلكترونية أوسع وأشمل.
- ولهذا يجب مراعاة جانب الإعلام، لتمكين المستهلك من معرفة نوعية المنتج ومزاياه الحقيقية وحتى مساوئه أو بعض عيوبه.
- كذلك يجب مراعاة الجانب النفسي والثقافي لدى المستهلك وطبيعته بصفة عامة وبالنسبة إلى المستهلك العربي وبما أنه يشغل مساحة ضئيلة في التعامل عبر الشبكة، يجب الاهتمام بتتميتها عن طريق الاهتمام بالتجارة الإلكترونية العربية وتنمية الوعي المعلوماتي لدى المستهلك العربي.
- كما أنه من المهم تقديم المواقع التي يمكن التسوق من خلالها وتقديم النصائح للمستهلك وتبصيره حتى لا يتضايق من تعامله على الشبكة ويشعر بصعوبته وعدم أهميته بالنسبة له.
- حق المستهلك في الإعلام ضروري لحمايته ولمساعدته في اتخاذ قرار بالتعاقد أو عدمه، وهو شرط يندرج ضمن عقود التجارة الإلكترونية.

هـ - اختراق مواقع التجارة الإلكترونية وإتلافها أو تدميرها:

إن أهم ما توصلنا إليه عند تعريفنا التجارة الإلكترونية هو أنها عبارة عن معلومات أو بيانات تتناسب عبر وسائط معلوماتية عبر شبكات الاتصال. والإشكال هنا، هو أنه يمكن اختراق أو التلاعب في هذه المعلومات طالما أنه قد أمكن اختراق النظام المعلوماتي نفسه وذلك بطرق عديدة. لذلك، ومن أهم ما يجب أن تتميز به التجارة الإلكترونية، هو حماية التجارة عن طريق سرية المعلومات وهذا لأن أغلب المعلومات المتعامل بها بصفة يومية يمكن حمايتها بنظم حماية عديدة، لكن الخطر الحقيقي هو أن أي عمل تجاري إذا سرقت معلوماته أو أفشيت سيشكل خطراً قد يؤثر سلباً ولهذا من أكبر التهديدات التي تحيط بالتجارة الإلكترونية هو إفشاء سرية المعلومات.

المبحث الثاني: خطة العمل للتحويل إلى التجارة الإلكترونية

إن قيام المؤسسات أو منشأة الأعمال بالتحويل إلى استخدام نظم وأساليب التجارة الإلكترونية تعتبر تحدياً إدارياً كبيراً، فلا يمكن تحقيق هذا التحويل إلا ببناء خطة على أسس وفكر يشمل ثقافة المؤسسة وإمكانياتها وقدراتها ويرتبط بالتحديات والمصاعب المرتبطة بالاستعمال المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات.

أولاً: مراحل التحويل إلى عالم التجارة الإلكترونية:

يتم هذا التحويل على مراحل تتضمن ما يلي:

أ - استخدام البريد الإلكتروني: تقوم مؤسسات الأعمال بالدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية في بادئ الأمر من خلال مفهومه الأولي، وذلك بالحصول على عنوان بريد إلكتروني خاص بها، فهناك العديد من المواقع الرئيسية على شبكة الإنترنت تتيح عناوين البريد الإلكتروني مجاناً وبهذا لا تتكلف المؤسسة أي أعباء مالية، بعد إنشاء عنوان إلكتروني للمؤسسة تقوم باستخدامه للبريد الإلكتروني في مراسلاتها وفي مطبوعاتها وكروت العاملين بها أو إرسال رسائل إلى شركات أخرى.

ب - الاشتراك في الإنترنت: إن قيام الشركة باستخدام البريد الإلكتروني بكفاءة ويسر، يتطلب منها ضرورة وجود خط الإنترنت بالشركة ويتم ذلك بناء على التوسع في التعاملات من خلال البريد الإلكتروني بصورة تحد معها الشركة أهمية وضرورة أن يكون خط الإنترنت داخلها ومع دخول الإنترنت إلى الشركة، تبدأ أولى خطوات الاستخدام الفعلي لمبادئ التجارة الإلكترونية حيث تتحول الشركة تباعاً في مراسلاتها إلى البريد الإلكتروني وتحقق وفراً كبيراً في التكلفة مع انفتاح كبير على العالم الذي يتم التراسل معه والتحول إلى أساليب التراسل المتوازي التي أشرنا إليه سابقاً.

ج - إنشاء صفحات معلومات عن الشركة على الشبكة Home Pages: هذه المرحلة تعنى التواجد الفعلي للشركة من خلال إنشاء صفحات بسيطة للمعلومات، عن الشركة على

شبكة الإنترنت وذلك عن طريق العاملين في الشركة المخصصين لهذا العمل أو من خلال شركات متخصصة في إنشاء الصفحات على شبكة الإنترنت.

د - مقر معلومات الشركة على الإنترنت: إن نمو استخدام الإنترنت في المؤسسة يدفعها إلى التفكير في الصعود إلى المستوى أعلى في الاستخدام، وذلك بإنشاء مقر للمعلومات للشركة على شبكة الإنترنت مما يحقق التفاعل بين الشركة وعملائها.

هـ - مقر معلومات الشركة للتجارة الإلكترونية: إن مقر معلومات التجارة الإلكترونية للشركة يمكنها من إجراء كافة العمليات التجارية مع عملائها على مستويات مختلفة وذلك بتضمين المقر بكتالوجات وقوائم الأصناف والأسعار ونماذج طلبات الشراء وأساليب السداد والتحويلات المالية وكل هذا يقتضي إضافة مكونات الأمن والحماية وأيضا الارتباط المالي لأسلوب السداد.

و - مقر التجارة الإلكترونية للشركة: من خلال ربط مقر المعلومات بالنظم الداخلية للمؤسسة وتحقيق الارتباط الكامل بين الشركة وعملائها على مستوى نظم المعلومات الداخلية يتحقق تكامل كافة عمليات التجارة الإلكترونية.

ثانيا: العناصر المؤثرة على قرار إنشاء مقر معلومات على شبكة الإنترنت:

لقد أصبح إنشاء مقر معلومات على شبكة الإنترنت حتمية لا بد منها، لا تحتمل التأجيل نظراً لما تفرضه ظروف وأساليب العمل في منشأة الأعمال مما حولت ميزة اكتساب المنشأة لمقر معلومات إلى ضرورة، إلا أن هذه الأخيرة يجب أن ترتبط بدوافع ومقاييس خاصة بكل منشأة عمل على حدة وليس بصفة عامة على كل منشأة لكن قمنا بحوصلة دوافع مشتركة مألوفة وعامة وهي كالآتي:

أ - الرغبة في تحقيق الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت لتحسين زيادة المبيعات وإعطاء صورة حسنة للمؤسسة لدى العملاء وتقليل النفقات وخدمة المستهلكين كما أن الشبكة تمكنها من إيجاد قطاعات تسوق جديدة من مستخدمي شبكة الإنترنت وبالتالي تتمكن من إيجاد عملاء جدد وزيادة شبكة الاتصال بالعملاء.

ب - إن تحول المؤسسة إلى نظام العمل المعتمد على التجارة الإلكترونية، يحتاج إلى خطة واستراتيجية وهذه الاستراتيجية تشمل إحدى نقاطها بناء مقر على شبكة الإنترنت.

ج - بناء المقر تنفيذاً لنتائج قياس استطلاع الرأي الذي تقوم بإجرائه منظمات قياس حالة السوق.

د - بناء المقر نتيجة طلبات العملاء للحصول على الخدمات بالطرق والوسائل الجديدة.

ثالثاً: تحديد حجم الاستثمار في إقامة مقر للشركة على شبكة الإنترنت:

أ - حجم الاستثمار: إن الحد الأدنى والحد الأعلى لحجم الاستثمارات المطلوبة لإنشاء مقر للشركة، يضع عبئاً على المؤسسة في تقرير حجم الاستثمارات المناسب لها والذي يحقق الأهداف المرجوة من هذا المقر وبالتالي حجم الاستثمار مع عدة عناصر أهمها:

- حجم الشركة.
- الأهداف المرجوة من إنشاء المقر.

- حجم ومستوى الميكنة والتكنولوجيا داخل المؤسسة.
 - حجم وطبيعة المنتجات أو الخدمات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها.
 - درجة ومستوى الفاعلية في المقر.
- فيعد حجم الشركة أهم العناصر الحاكمة في تحديد حجم الاستثمارات التي يمكن أن تخصصها لإنشاء مقر علي الشبكة وبالتالي فإنه كلما كانت الشركة أكبر، ستكون لديها المقدرة علي الاستثمار الأعلى في هذا المجال وتكوين أكثر استعداداً لدفع تكاليف استثمارية عالية للحصول علي عائدات استثمارية عالية.
- كما يؤثر أيضاً حجم الميكنة بالمؤسسة ومدى التطور التكنولوجي بها، في حجم الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بتخصيصها لإقامة مقر علي الشبكة حيث أن شركات التكنولوجيا تلعب الدور الأكبر والحاسم علي الشبكة.
- بالإضافة إلي عدد وطبيعة المنتجات التي تقوم الشركة بتنفيذها تلعب أيضاً دوراً مؤثراً في تحديد حجم الاستثمار وبالتالي يزداد حجم المعاملات المطلوب توفيرها.
- ب- تحديد الاختيارات:** يواجه مدير المنشأة اختبارات متعددة لبناء هذا المقر وهذا لتمكن من توفير الموارد المالية اللازمة لبناء المقر ويمكن تحديد ذلك في الآتي:
- إمكانية إنشاء المقر علي معدات وأجهزة خاصة بالشركة حيث يتم اقتناؤها، و يعني هذا الاختيار تكلفة فائقة، مما يتطلبه من تجهيزات وإنشاء وحدات خاصة بها لكن هذا الخيار يتيح للشركة أن تستغل خدمات الانترنت استغلال كاملاً ليوفر خدمات للعاملين بها ولأقسامها المختلفة.
 - إمكانية إنشاء المقر وبثه عن طريق شركة متخصصة في إطار عقد بتأجير سعة تتناسب مع حجم المقر وهذا الأسلوب أرخص تكلفة، لكنه لا يتيح للشركة إلا مستوى محدود من التجارة الإلكترونية لأنها تتم من خلال وسيط.
- ج- تحديد الأسلوب:** إن أسلوب إنشاء المقر يعتبر أيضاً محدداً للاستثمار اللازم وضعه للدخول إلي التجارة الإلكترونية وأمام الشركة ثلاثة اختيارات:
- القيام بتصميم المقر بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية للفريق الفني المتخصص بالشركة في إنشاء المقار ومدى مستوي الخبرة في هذا المجال.
 - قيام الشركة بالتعاقد مع مكاتب متخصصة، للقيام بالأنشطة المختلفة المطلوبة لتصميم وبناء المقر وتتم إدارة المشروع بمعرفة العناصر الفنية المتخصصة بالشركة ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على مستوى كفاءة وخبرة العناصر الفنية.
 - الاعتماد على قيام الشركة بالتعاقد مع مكاتب متخصصة لتنفيذ المقر بأسلوب تسليم مفتاح، حيث تكون الشركة مسؤولة على كل المتطلبات المرتبطة بتصميم وإنشاء المقر وفق شروط تعاقدية محدودة.
- د - تحديد درجة تفاعلية المقر:** إن تحديد درجة تفاعلية المقر ودرجة التعقيد الفني، تحدد التكاليف الاستثمارية المطلوبة لإنشائه وبإمكاننا أن نقسم المقار إلى عدة أنواع هي:

- **مقر غير تفاعلي:** وهي مقر من أبسط أنواع المقار، مصمم باستخدام أدوات بسيطة وتكاليف منخفضة حيث يكمن عيبها في أنها تسمح للمتصفح بالإطلاع على المحتوى دون أن يكون له الحق في التعامل معه.
 - **مقر تفاعلي أولي:** وهي مقر تسمح للمتصفح بالإطلاع على محتواها واختيار ما يناسبه ولديه إمكانية إبراز رأيه على المحتوى وإرساله إلكترونياً إلى الشركة ويتلقى الرد عليه لكن هذا النوع يتطلب وجود إدارة متخصصة مما يمثل عبئاً وتكلفة للشركة.
 - **مقر على درجة تفاعلية عالية:** وهي مقر تتضمن دورة التجارة الإلكترونية الكاملة بحيث تحقق للمتصفح أعلى درجة اختيار وتمكنه من الاتصال بكافة قطاعات المؤسسة وإجراء المعاملات الخاصة بالتعاقد ومتابعة ما يتم من إجراءات لتنفيذ التعاقد والحصول على الدعم بعد الاستلام.
- رابعاً: تحديد تكاليف التشغيل لمقر معلومات الشركة على شبكة الإنترنت:**
- إن قيام الشركة لإنشاء مقر معلومات على شبكة الإنترنت، يعنى مد جسور اتصال بينها وبين العالم بمختلف فئاته، من منافسين، عملاء موردين فرعيين عملاء جدد ومؤسسات حكومية ولهذا يجب على الشركة أن تضع بعين الاعتبار أن جسر الاتصال هذا يتطلب رعاية منها حتى تلعب دور المستهدف له وتتمثل هذه الرعاية وتكاليفها فيما يلي:
- أ - تتغير محتوى المقر بطريقة مستمرة حسب التغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة وهذه التغيرات تكلف المؤسسة ولذا على المؤسسة أن تضع منهجية تغيير المحتوى لتجذب المستخدمين والمحافظة على العلاقة معهم وتأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي سيقع عليها عبئها في كل مرة.
- ب - تحديث دوري للبيانات مع الاحتفاظ بالبيانات القديمة بما يخدم المستخدم ويحقق له إمكانية الإطلاع عليها بعد رفعها من الواجهة الأساسية للمقر.
- ج - تفاعل الشركة مع المستخدم بإعطائه مساحة في المقر لطرح استفساراته أو تقديم طلباته أو شكاويه وهذا ما يتطلب من المؤسسة أن تضع أشخاص تتبّع هذه والطلبات والشكاوى والاستفسارات وتقوم بالرد عليها عن طريق البريد الإلكتروني.
- د - في حالة إقامة الشركة مقرها خارج الشركة، فإن ذلك سيكون مصدراً للتكلفة الإضافية، وللتحكم في هذه التكلفة يجب على الشركة أن تضع معدلات نمو خاصة بحجم المقر وهذا لتراكم البيانات وتزايد حجمها وبالتالي ستكون لهذه المعلومات طبيعة التغير.

المبحث الثالث: المتطلبات اللازمة لإقامة تجارة إلكترونية على المستوى القومي

أولاً: المبادئ الأساسية الحاكمة لنجاح التجارة الإلكترونية

أ - زيادة القطاع الخاص: إن القطاع يملك آليات ونظم عمل تتناسب مع متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم على إطلاق قدرات وطاقات مؤسسات الأعمال لتقديم خدمات جديدة ومتطورة للمستهلك تتيح لها التنافس على المستوى العالمي.

ب - دور الحكومة دافع ومحفز: إن قيام الحكومة بتقليل تدخلها في كافة الأنشطة التجارية، عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة هو أهم محفز لكافة المؤسسات في المجتمع للانطلاق صوب التنمية والاستثمار.

ج - البيئة التشريعية والقانونية الملائمة: إن مصالح الشركة والمنتجين والمستهلكين المتعاملين معها في إطار التجارة الإلكترونية، يقتضي تشريعات وقوانين التوازن بين هذه المصالح ويتم ذلك ببناء مناخ تشريعي وقانوني يخدم مقتضيات التجارة الإلكترونية وهذا ما يتطلب مشاركة كاملة بين الحكومة وقطاعات الأعمال والمستهلكين.

د - إتاحة الفرص المتكافئة ودعم وتشجيع المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم: يفرض الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي والبنية الأساسية المطلوبة للتجارة الإلكترونية إقامة عدالة واستمرارية للتنمية، لإتاحة الفرص المتكافئة للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التجارة الإلكترونية لقطاعات العمل المختلفة، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تشجيع ودعم واهتمام للتمكن من تبني التقنيات وتستخدمها لتحقيق مردود اقتصادي.

هـ - الحفاظ على مبادئ وقيم المجتمع بتحقيق الخصوصية والسرية: مما لا شك أن تحول الاقتصاد العالمي والانفتاح الهائل الذي تتيحه وسائل الاتصال التي ترتبط بالتجارة الإلكترونية يفتح الباب للتعامل مع ثقافات وعادات وتقاليد تختلف مع مبادئ وقيم المجتمع وهويته.

ولهذا يجب الحفاظ على مبادئ وقيم المجتمع من التأثير بهذه الثقافات وانحلال ثقافته، كما يجب حماية المجتمع بتحقيق مستوى مناسب من الخصوصية والسرية اللازمة لتنفيذ المعاملات التجارية باستخدام وسائل وآليات التجارة الإلكترونية.

و - حماية الملكية الفكرية: إن استخدام التجارة الإلكترونية، يرتبط بصفة مباشرة بمدى تطبيق نظم الحماية الفكرية وهذا اعتباراً للتطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الحديثة ومن المهم أن تدخل عناصر حماية الملكية الفكرية في إطار الالتزامات الدولية.

ي - التعاون الدولي: إن نجاح وتطوير التجارة الإلكترونية، يتوقف على وجود تعاون تنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات والدول وهذه الأخيرة تقتضي تحقيق تعاون دولي ذات نتائج ملموسة وذلك بالتنسيق في الإجراءات والقوانين التجارية ووضع معايير قياسية للنظم الفنية كالتأمين والسرية بالإضافة إلى دعم الدول النامية والدول الفقيرة في أنشطة التجارة الإلكترونية وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الجريمة والاستخدام السيئ لوسائل التجارة الإلكترونية.

ثانيا: المتطلبات العامة لتطبيق التجارة الإلكترونية:

يرتبط تطبيق التجارة الإلكترونية، بتوافر مجموعة من المتطلبات في المجالات المالية والتشريعية والاجتماعية والسياسية والتقنية والتي سنشرحها في النقاط التالية:

أ - **المتطلبات المالية العامة:** تشمل المتطلبات المالية العامة ثلاثة قضايا هامة تتمثل في:

• **قضية الرسوم الجمركية والضرائب:** وهي أهم موارد السيادية، تمكنها من تحقيق التوسع وتنفيذ المشروعات لخدمة التنمية والاستثمار وهنا نعكس اتجاهين:

الأول: اتجاه الدول النامية ودول أوروبا التي ترى أن العدالة هي أن يتساوى مستوى تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب بين السلع التي يتم تداولها عبر الإنترنت والسلع التي يتم تسليمها بالأساليب التقليدية.

الثاني: تتوجه إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة، حيث تدعو إلى إلغاء كل أنواع الضرائب والرسوم الجمركية على المعاملات الإلكترونية، التي يتم تنفيذها بالكامل على شبكة الإنترنت بما فيها أعمال التسليم.

• **قضية التحول إلى نظم السداد والدفع الإلكتروني:** هناك اتجاه عالمي نحو استخدام نظم السداد الإلكتروني وتحويل المجتمع من نظم السداد والدفع النقدي إلى نظم السداد والدفع الحديثة لكن هذا يتطلب احتياطات لمنع وجود المخاطر:

- الحد من المخاطرة سواء للشركات والأفراد.

- ضمان الحماية الكافية ضد النشاط الإجرامي وانتهاك الخصوصية.

- الوقاية من احتمال قيام وكالات التحقيق بتعقب سيولة السداد.

- البعد العالمي لنظم السداد وأثر ذلك على الاقتصاديات القومية.

• **قضية جهة إقرار المعاملات الإلكترونية:** إن الدراسات التي تمت في إطار الإشراف على نظم السداد الإلكتروني، تؤكد على أهمية قيام جهة إقرار المعاملات المالية ولهذا تقوم عدة تساؤلات أهمها:

- ما نوع المؤسسة التي ستقوم بإقرار المعاملات هل هي حكومية أم قطاع خاص؟

- هل ستكون جهة وحيدة أو من خلال عدة جهات في الدول الواحدة؟

- هل تحتاج المعاملات التجارية بين جهات مختلفة في دول مختلفة إلى جهات إقرار ذات طبيعة دولية؟

ب - **المتطلبات التشريعية:** إن التحول إلى تطبيق التجارة الإلكترونية، يتطلب إنشاء مناخ تشريعي محفز ويتم هذا بـ:

• تطوير القوانين التجارية للقوائم مع المتطلبات الإلكترونية وأهم القضايا الخاصة بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وإجراءات التعاقد عن بعد.

• تقصير فترات التقاضي بالاعتماد على آليات التحكيم في الفصل القضايا وإيجاد آليات لتخفيض أزمنة التقاضي والفصل في المنازعات.

- تنفيذ الأحكام بسرعة وهذا لما تتطلبه التجارة الإلكترونية، من سرعة في إتمام المعاملات.
- قضية ضمانات لحماية حقوق المستهلكين وهي أحد أهم المشاكل الرئيسية في التجارة الإلكترونية، حيث يجب أن تضمن القوانين الحديثة حماية حقوق المستهلكين.
- توفير منظمة عالمية للسلطة القضائية ونظم لقوانين تجارية موحدة وهذا بهدف حل الصراعات القضائية التي تقع بين مختلف الدول والتي لا يمكن الفصل فيها لاختلاف القوانين بينها ولذا فإن تبني قواعد ونظم تجارية موحدة يمثل أحد أهم البدائل لتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين في مختلف الدول.
- ج - المتطلبات الاجتماعية: إن تغير معايير النجاح والتميز في المنتج في إطار التجارة الإلكترونية واختلاف قياسها عن ما كانت عليه في التجارة التقليدية يتطلب إعداد:
 - برامج إعلامية خاصة بالتجارة الإلكترونية، تستهدف كافة فئات المجتمع لتعريفه وتوعيته بكل الجوانب التي تحتويها التجارة الإلكترونية من ميزات وأخطار.
 - إعداد برامج ودورات تدريبية لقطاعات الأعمال، لتمكينها من إعداد إطارات للتعامل في مجال التجارة الإلكترونية.
 - إعداد إطارات تقنية متخصصة في البنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الإنترنت.
 - تطوير مؤسسات التعليم المتخصص في المجالات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وذلك بالقيام بفتح فروع في الكليات لتدريس التجارة الإلكترونية، كتخصص قائم بحد ذاته.

د - تفعيل المشاركة بين القطاع الخاص والحكومة:

ويتم مشاركة القطاع في إعداد القواعد والنظم والتدابير والإجراءات اللازمة للتجارة الإلكترونية والمساندة المباشرة وغير المباشرة للشركات في التحول إلى النظم الإلكترونية، بالإضافة إلى توفير وإتاحة المراكز التكنولوجية ومراكز المعلومات اللازمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

هـ - تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية بابا يتيح الفرصة أمام مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لتسويق إنتاجها على المستوى المحلي والعالمي ولذا يجب تنمية هذه المؤسسات بتمكينها من استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث قدراتها الخاصة لا تسمح لها بالدخول إلى هذا المجال إلى جانب إمكانية دعم الأنشطة المرتبطة بتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية، بإنشاء مراكز مجتمعية للتجارة الإلكترونية وربط تجمعات ومراكز الإنتاج الحرفي في مراكز الإنتاج بشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى بناء نماذج تجريبية للشركات الإنتاجية لاستخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية.

ثالثاً: متطلبات حماية للحفاظ على التجارة الإلكترونية:

للقيام بحماية التجارة الإلكترونية والحفاظ عليها يجب تحقيق المتطلبات التالية:

- أ - متطلبات الحفاظ على التجارة الإلكترونية:** يتم هذا بتأكد خصوصية البيانات والمعلومات الشخصية بتحديد قواعد وإجراءات لإدارة البرامج التي يتم بها الحصول على البرامج وتحقيق التوازن بين خصوصية المعاملات، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيات المتطورة لمواجهة المشاكل المتعلقة بالخصوصية.
- ب - تدابير الأمن والحماية:** ويمكن تمييز الحماية عن طريق تشفير البيانات ذات الطبيعة الخاصة والموائمة بين متطلبات تشفير البيانات والتصدي للجرائم وسوء الاستخدام بالإضافة إلى حماية مبادئ وتقاليد المجتمع.
- ج - حماية الملكية الفكرية وأسماء النطاق:** تعد حماية حقوق الملكية الفكرية، من أكبر التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بدخولها عصرًا تسهم فيه المعلومات والمعرفة في تشكيل هيكل اقتصادها وتقويته.
- ولنجاح التجارة الإلكترونية يجب تبني برامج لحماية الملكية الفكرية ويتم هذا على عدة مستويات، كتحسين الهيكل التشريعي لحماية الملكية الفكرية وتعزيز القدرات المؤسسية والارتقاء بالوعي على المستوى القومي والمؤسسات والأفراد.

رابعاً: متطلبات تقنية:

- أ - متطلبات البيئة الأساسية للاتصالات وشبكات المعلومات:** لا بد للدولة أن تقوم بتحسين مستوى الخدمات الاتصالية وتوفيرها في جميع الأنحاء وزيادة سرعات الاتصال العالمية والمحلية وزيادة دور شركات القطاع الخاص في تقديم خدمات أساسية، للاتصالات بإنشاء وتطوير الشبكة الرقمية والاستمرار في خفض تكاليف استخدام شبكات الاتصالات الرقمية.
- ب - متطلبات تنظيم محتوى البيانات والمعلومات وصفحات الإنترنت:** ويتم هذا بضبط محتوى البيانات والمعلومات الذي يسمح بتدفقه وزيادة المحتوى العربي على شبكة الإنترنت وتنظيم الإعلان بالإضافة إلى ربط جميع مراكز المعلومات ومصادر على شبكة الإنترنت.
- ج - متطلبات، معايير ومقاييس التقنية:** تعتبر مقاييس التقنية ذات أهمية كبيرة للنجاح التجاري الطويل المدى على شبكة الإنترنت، حيث أنها تسح للمنتجات والخدمات المقدمة من بائعين مختلفين بالعمل سوياً، كما أنها تشجع على المنافسة ويتم هذا باستخدام المعايير والمقاييس التقنية الدولية من أمن وسرية ورقابة وتأمين الاتصالات وعقد المؤتمرات التلفزيونية والتبادل الإلكتروني للبيانات.
- إن التجارة الإلكترونية تحتاج إلى دراسة بإتباع المنهج والمتابعة، مثلها مثل أي نشاط تجاري وتتميز التجارة الإلكترونية بإعطائها الفرصة للراغبين في الدخول إلى عالمها، أن يتعرفوا على نماذج النجاح وأسبابها أو مقوماتها لدى هذه المواقع كما أن

المؤسسة التي هي في بداية انطلاق موقعها في الشبكة وهذا لأنها ملزمة بانتقاء منتجاتها وخدماتها وتكييفها وملائمتها مع هذا النوع الجديد من التعامل في إطار التجارة الإلكترونية بشكلها الحديث.

أهم ما نستخلصه من مفهوم التجارة الإلكترونية هو أنها تجعل العالم كله عبارة عن سوق لمنتجات المؤسسات المعروضة عبر الإنترنت، معتمدين في ذلك على نظم الدفع والسداد وتمثل في النقود الإلكترونية البلاستيكية، الشيكات الإلكترونية والنقود الرقمية... الخ بالإضافة إلى أحدث الوسائل البنكية للسداد والدفع.

ولهذا فإن كل دولة تزيد اعتماد التجارة الإلكترونية كأفق اقتصادي جديد، يجب عليها أن تقوم بتوفير المتطلبات اللازمة من مبادئ مالية، اجتماعية، تشريعية وسياسية، بالإضافة إلى خطة للتحويل إلى التجارة الإلكترونية التي تعتمد على مراحل وعناصر تؤثر على قرار إنشاء مقر للمعلومات وتحديد حجم الاستثمار في إقامة مقر على شبكة الإنترنت وتكاليف تشغيله.

ومن كل ما سبق أن عرضناه في هذا المبحث من مفاهيم للتجارة الإلكترونية وخصائصها ومستوياتها ونظم الدفع فيها إلى خطة العمل للتحويل إليها والمتطلبات اللازمة لإقامتها على المستوى القومي يدفعنا أمام سؤال يطرح نفسه بإلحاح وهو: إلى أي مدى يمكن للوطن العربي أن يتحول إلى اعتماد التجارة الإلكترونية كوجه موازي أو بديل للتجارة التقليدية؟ وما هي إمكانياته في تحقيق هذا وما هو واقع التجارب القليلة الملموسة في الوطن العربي؟

وهذا ما سنتطرق إليه في حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة.

الفصل الثاني: اتجاهات الوطن العربي نحو التجارة الإلكترونية

مقدمة

لقد ورد في أحد التقارير الاقتصادية تحذيراً لأنظمة التجارة العربية لتقاعسها عن الأخذ بأسباب التجارة الإلكترونية حيث يقول: "إنه يجب أن يعلم رجال العالم العرب، بأن التجارة الإلكترونية لن تكون فقط ضمن جهاز الكمبيوتر ولكنه في غضون سنين سيكون التلفاز الرقمي والجيل الثالث من الأجهزة النقالة- الهاتف المحمول- ستكون قنوات فعالة لانتشار استخدام الإنترنت مما يعني قفزة كبيرة في أعداد المستخدمين وحجم التجارة الإلكترونية ويجب أن ننص أيضاً أن الكثير من الشركات الأجنبية موجودة على الأرض الآن ولكنها جعلت أدواتها التسويقية والخدمية واتصالاتها الرئيسية عبر الإنترنت، فنحن لا نطالب بالغاء الشركات الموجودة، فوجودها مهم ولكن يجب حثها على أن تجعل التجارة الإلكترونية قاعدة أساسية استراتيجية لتجارتها المحلية والعالمية والمستقبلية سيما وأن حجم التجارة الإلكترونية سيصل عام 2009 إلى 7.8 تريليون دولار فهل سيكون للتجارة العربية نصيباً من التجارة الإلكترونية؟".

وهذا ما سنجيب عنه في مراحل دراستنا في هذا الفصل من خلال إبراز حجم استخدام الإنترنت في الوطن العربي ودراسة سلوك مجتمع الأعمال العربي نحو التجارة الإلكترونية وما مدى توجهه إلى اعتمادها؟

المبحث الأول

حجم التجارة الإلكترونية في العالم والوطن العربي.

أ - حجم التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية:

البيان	1998	2000	2007
التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمليار دولار	51	284	2919
التجارة الإلكترونية على مستوى العالم	84	377	4234
النسبة إلى العالم	%61	%75	%74

(حجم التجارة الإلكترونية في العالم والوطن العربي)

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الاستحواذ على النصيب الأكبر من حجم التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي وهذا ما يوضحه الجدول حيث يمثل تطور حجم التجارة الإلكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لتقديرات شركة فورستر للأبحاث مقارنة بحجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم ووفقاً لتقديرات وكالة اكتيف ميديا.

ب - حجم التجارة الإلكترونية في آسيا واليابان:

البيان	1997	2007
حجم التجارة في آسيا	10.083	18.34
حجم التجارة الإلكترونية في العالم بالمليار دولار	21.6	71.7

(توزيع التجارة الإلكترونية في آسيا)

نلاحظ من هذا الجدول أن حجم التجارة الإلكترونية في آسيا يتزايد بصورة واضحة وللتوضيح سوف نأخذ اليابان كعينة لإظهار تطور حجم التجارة في آسيا وخاصة في اليابان:

السنة	1998	2003
القيمة (بالتريليون ين)	0.065	1

(تطور التجارة الإلكترونية في اليابان)

من خلال هذا الجدول يظهر لنا أن حجم التجارة الإلكترونية في اليابان لسنة 1998 كان 0.065 تريليون ين ومن المتوقع أن يصل في سنة 2003 إلى 1 تريليون ين أي زيادة بقيمة 0.0935 تريليون ين.

ج - حجم التجارة الإلكترونية في الوطن العربي:

إن القيام بتحديد حجم التجارة الإلكترونية في الوطن العربي تحديداً دقيقاً يشكل صعوبات تعود إلى كون أن التجارة الإلكترونية تمارس بشكل جزئي فاستخدام الإنترنت يقتصر على البحث ومقارنة السلع لكن في النهاية فإن المعاملات من بيع وشراء تتم بالطرق التقليدية وبالتالي سنلجأ إلى التقديرات التي وصل إليها الخبراء:

البيان	1997	2007
حجم التجارة الإلكترونية في الوطن العربي	9 مليون دولار	950 مليون دولار

(حجم التجارة الإلكترونية في العالم العربي)

من هذا الجدول نلاحظ أن حجم التجارة الإلكترونية في الوطن العربي زادة بنسبة أكبر من ألف بالمائة.

تحليل عام للجدول:

من خلال ما عرضناه من نسب للاشتراك واستخدام الإنترنت وحجم التجارة الإلكترونية في العالم والعالم العربي وبعد ملاحظة النسب والأرقام، يبدو لنا جلياً وبدون أي تحاليل خاصة أن مجتمع الأعمال العربي بعيد عن عالم التجارة الإلكترونية، وأن كل تلك النسب راجعة إلى بعض المحاولات التجريبية المتفرقة التي لا تتفق وحجم الأعمال للبلدان العربية.

لكن هذا لا يعنى أن المنظمة العربية غافلة، بل تشهد في الفترة الأخيرة صحوة في التعاريف بأهمية التجارة الإلكترونية من خلال عقد المؤتمرات والندوات في محاولة لجذب انتباه مجتمع الأعمال تقليص البعد عن الاتجاه الرئيسي للتجارة الإلكترونية بين القطاعات.

المبحث الثاني: دراسة سلوك مجتمع الأعمال العربي نحو التجارة والتسويق الإلكتروني

عند القيام بالبحث لم نجد دراسات تفصيلية للتعرف على سلوك مجتمع الأعمال العربي نحو استخدامات شبكة المعلومات الدولية والقيام بعقد الصفقات التجارية والإلكترونية برغم من ما يمكن أن تحدثه هذه الدراسات من تطور في تطبيقات التجارة الإلكترونية في مجتمع الأعمال العربي.

إلا أنه توجد دراسات عالمية مرتبطة بسلوكيات المجتمع ومدى توجهها إلى التجارة الإلكترونية، حيث أبرزت أن التجارة الإلكترونية لا تعتمد فقط على مجرد التكنولوجيا، وفي محاولة للتعرف على سلوك واتجاهات المجتمع العربي نحو التجارة الإلكترونية، وجدنا أن كل مجتمع أعمال يهتم بخصوصيات.

أولاً: موقف الشركات العربية من استخدام الإنترنت:

إن موقف الشركات العربية من استخدام الإنترنت يتجلي في استخدامه لهذه الشبكة حيث نجد أن أكثر من نصف الشركات مشتركة في خدمة الإنترنت أما النصف الباقي فإنه غير مشترك، لكن لديه النية في الاشتراك وهذا بهدف القيام بأنشطة العمل بها في المدى القريب، كما أن هذه الشركات المشتركة في خدمة الإنترنت تستخدمها كوسيلة للإعلان عنها وهذا ما لاحظناه عند إطلاعنا على بعض المواقع للشركات العربية عبر الإنترنت وجدنا أنها تقوم بعرض البيانات الرئيسية عن الشركة كعنوانها وطبيعة نشاطها وأرقام وسائل اتصالها لكل القليل منها فقط يقدم عرض لمنتجاتها عبر الشبكة.

ثانياً: القيام بصفقات تجارية إلكترونية:

إن نسبة العمليات الإلكترونية التي قامت بها المجتمعات في العالم العربي لا تتعدى 20% من إجمالي عملياتها التجارية العادية، رغم ما ستقوم به التجارة الإلكترونية من تأثير كبير على حجم النشاط في العالم، إلا أن هناك اعتقاد سائد بأن التأثير سيكون بشكل طفيف على حجم النشاط وهذا نظراً للمشاكل التي تواجه التجارة الإلكترونية في العالم العربي والتي سنعرضها فيما يلي:

ثالثاً: المشكلات التي تواجه التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

للقيام بتسليط الضوء على المشكلات المتعلقة بتطبيق التجارة الإلكترونية في العالم العربي والتي تواجه صفقات التجارة الإلكترونية فيها، قمنا بعرض أهم الأسباب لهذه المشكلات والتي تتمثل فيما يلي:

- أ - انخفاض الوعي بأهمية عقد الصفقات التجارية إلكترونياً من حيث أنها توفر الوقت وتشمل كل الأسواق والمستهلكين المحتملين في العالم.
- ب - قلة عدد المستخدمين للإنترنت في الدول العربية وهذا ما وصلنا إليه من خلال المبحث الأول من الفصل الثاني في دراستنا هذه في دراسة حجم استخدام والاشتراك والتجارة الإلكترونية في الوطن العربي مقارنة بالعالم.

- ج - عدم توفر عنصر السرية والأمان: ونقص الثقة بالأطراف الأخرى المتعاملة في التجارة الإلكترونية وهذا يرجع إلى عدم تحكم العالم العربي في استخدام تكنولوجيا الاتصال وشبكة الإنترنت.
- د - بطء شبكة الاتصالات: وهذا البطء يعيق المستخدمين ويضيع وقتهم وهذا المشكل يندرج أيضا في الصعوبات التي تواجهها العالم العربي في التحكم في شبكة الاتصالات وتكنولوجياها.
- هـ - عدم كفاءة القوانين والقواعد المنظمة: فغياب القوانين والقواعد المنظمة ووجودها مع عدم كفاءتها ينقص الثقة في استخدام الشبكة لغرض التجارة الإلكترونية.
- و - عدم وجود ضامن ثالث: نقصد بالضامن الثالث هو العنصر الذي يضمن التعاملات التي تتم بين العارض والطالب للسلطة أو الخدمة ويتمثل هذا الضامن في المؤسسات المصرفية والمالية وهذا راجع إلى تأخر هذه المؤسسات من ناحية استخدام تكنولوجيا الاتصال.
- ى - قلة استخدام بطاقات الائتمان: إن استخدام بطاقات الائتمان في العالم العربي لم يلقى قبولا وثقة شاملين وبالتالي قلة استخدامها وتفضيل العالم العربي وسائل الدفع التقليدية يعيق استخدام التجارة الإلكترونية.
- ة - قلة عدد المواقع باللغة العربية: وهو سبب من أسباب عدم اتجاه العالم العربي إلى التجارة الإلكترونية ونحن نعلم واقع العالم العربي من الناحية التعليمية وبالتالي عدم وجود مواقع باللغة القومية يشكل عائقا بالأخص أمام المستهلك في القيام بالإطلاع على ما هو معروض على الشبكة إذا فرضنا أن الشركات تقوم باستخدام متخصصين يجيدون لغات أخرى غير اللغة العربية وبالتالي تتمكن الشركات من التعامل بسهولة لكن المستهلك لا يمكنه إلا الاعتماد على إمكانياته الخاصة.

المبحث الثالث: توجه مجتمع الأعمال العربي نحو التجارة الإلكترونية

- مما عرضناه في السابق نجد أن التجارة الإلكترونية في الوطن العربي تتم خلال مستويين:
- أ - مستوى البدائي: والذي يتمثل في استخدام منشأة الأعمال العربية للشبكة على الإنترنت للقيام بأنشطة الإعلان والترويج والحصول على المعلومات والدفع عند التسليم.
- ب - مستوى الدفع الفوري الإلكتروني: وهذا يتم فيه تنفيذ صفقات ضخمة ومعاملات مالية وتحويلات نقدية على شبكة الإنترنت بين شركات وهيئات ويجرى تنفيذها وسط منظومة متكاملة من النظم البنكية.
- ومن هذين المستويين، يمكننا أن نقول أن حجم التجارة الإلكترونية الحقيقية من المستوى الثاني أي الدفع الفوري الإلكتروني لم يبدأ بشكل فعلي في العالم العربي، أما المحاولات البسيطة التي تتم حاليا، فإنها تساهم في تنمية المستوى البدائي الأول وطبعا

بالمقارنة مع دول العالم، فإن هذا غير كاف على الإطلاق ليدفع بالعالم العربي للحاق بالتطورات العالمية في مجال التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل الثاني

مما لا شك فيه أن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات نتج عنه آثار كبيرة، سواء كان على مستوى المصارف الخاصة من ناحية أشكالها وأدائها وتسويق خدماتها أو القوى البشرية بها وعلى مستوى السوق العربية بصفة عامة ولذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية التقليدية في معالجة التجارة الإلكترونية، بما يتلاءم مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق الشاملة والتكتلات الاقتصادية.

إن تخطي التجارة الإلكترونية الحدود العالمية في انتشارها لدى الدول الغربية بصفة عامة وبعض الدول العربية التي بدأت تخطو خطوات مهمة.

إن ما تقدمه التجارة الإلكترونية من امتيازات وما تركز عليه من تكنولوجيات يجعلنا ن فكر فيما نستطيع أن نضيفه للاقتصاد الكويتي مستقبلا وذلك من اختصار وقت طويل ينجر عنه الفجوة بينه وبين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول العربية السائرة في ركب التطور.

ولهذا فإن خطوة واحدة تتمثل في محاولة إنشاء موقع تجاري صغير الحجم يخضع لمتطلبات التجارة الإلكترونية يعد من معطيات تشجع على إنشاء تجارة إلكترونية وتدعو إلى إقامة كل القطاعات التي لها علاقة بالتجارة الإلكترونية، دون إهمال القطاعات المالية وقطاع الاتصالات لقطاعين حساسين يؤثران مباشرة على هذه التجارة وذلك بضرورة قيام الدولة باتخاذ إجراءات تحفز على تجاوز العقبات والصعوبات التي يواجهها هاذين القطاعين وأيضا اتباع المقترحات الهادفة لإنشاء تجارة إلكترونية آمنة.

نتيجة الدراسة:

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية في وقتنا الحالي محرك فعال لتنشيط العمل التجاري بين الأطراف المختلفة المتعاملة فيه من أفراد ومؤسسات وإدارات، لما تمنحه من انفتاح لخلق أسواق كبيرة تعرض فيها منتجات المؤسسات، حيث هي فرصة للراغبين في البحث عن أساليب أنجح لتحقيق أكبر الأرباح عن طريق قنوات الترويج والبحث عن زبائن وأسواق جديدة، عبر الوسائل الإلكترونية بالاعتماد على نظم الدفع والسداد الحديثة. وإن اعتماد التجارة الإلكترونية على نظام معلومات أدواته كلها إلكترونية أضحت معرضة لأخطار القرصنة والاختراق لمواقعها وتدميرها مما يتطلب إنشاء تشريع علمي متكامل التنسيق بين جميع دول العالم والهيئات، بما فيها العالم العربي الذي تعد خطواته في مجال التجارة الإلكترونية صغيرة جدا وتكاد تكون غير ملحوظة وهذا ما لمسناه في دراستنا ولذا أصبح من الضروري أن تنهض الدول العربية من سباتها لتلتحق بركب

الدول السارية إلى التقدم والدخول إلى التجارة الإلكترونية ويكون هذا باتباع أساليب حديثة بما يتلاءم مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة، في ظل نمو الأسواق الشاملة والتكتلات الاقتصادية.

ولذا على الدول العربية أن تقوم بالاتحاد والنهوض باقتصادها ورفع التحدي الذي تفرضه تكنولوجيات الاتصال ولذا وكون الجزائر إحدى دول العالم العربي فعليها أن تفتح المجال على مصراعيه للتجارة الإلكترونية وأن تخطو خطوات مدروسة إلى الأمام، لتساهم في فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الكويتية إلى اختراق الأسواق العالمية، إضافة إلى تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات وتحديث المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بأساليب الدفع الإلكترونية.

أخيراً وكخلاصة فإن ظاهرة العولمة عززتها التطورات الحاصلة في مختلف تكنولوجيات الاتصال، مما سرع في وتيرتها غزى عدة ميادين منها الاقتصاد حيث جعل دولا تعرف تطوراً رهيباً في مجال التجارة الإلكترونية وتشكل فجوة كبيرة بينها وبين الدول الأخرى تعرف تأخراً كبيراً ولم تصل دول العالم المتقدم إلى هذا المستوى إلا بالاهتمام بالعلم وتطبيقه في جميع المجالات.

المراجع

أولاً: الكتب العامة والمؤلفات الخاصة باللغة العربية:

- الدكتور: عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2002.
- الدكتور: رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999.
- الدكتور: مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- الأستاذ: حديد نوفل، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على المؤسسة- التحول إلى استخدام نظم وأساليب التجارة الإلكترونية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2000.

ثانياً: الدوريات والمقالات:

- 1 - جريدة الاتحاد، العدد الصادر في 2001/8/21، تحقيق بعنوان: "التوقيع الإلكتروني- خطوة إلى الأمام" إعداد علاء نقشبدي.
- 2 - مجلة الإمارات اليوم- العدد 10/131 - 2005/8/17 "تقرير بعنوان السطو على البنوك باستخدام الكمبيوتر" ص 14.
- 3 - التقرير الاقتصادي الموحد 2007.
- 4 - أحمد جويلي، غالي حمزة، عبدون حجيبة، الوحدة العربية الاقتصادية، مصر.
- 5 - عمر عدنان العوبائي، تقرير: العرب والتجارة الإلكترونية ومخاوف الدول كـوم، منشور بالملحق الاقتصادي لجريدة الخليج الإماراتية، العدد 8116 - 2005.
- 6 - تقرير مركز المعلومات، مقترح المبادرة المصرية للتجارة الإلكترونية، مجلس الوزراء المصري.

ضمان القروض و أثره على تمويل تجارة التجزئة الغذائية في الأردن دراسة تطبيقية على إقليم الوسط .

د. محمد الزيادات د. محمد العوامره د. صلاح الرواشدة
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط في الأردن من خلال الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي والوصفي، إنطلاقاً من إختبار فرضيات مشكلة الدراسة لإظهار مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ: رأس المال المستثمر، الهدف من القرض، مدى التزام القرض بالجدوى المالية والاقتصادية، القوى العاملة في مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، الضمانات المقدمة، إضافة إلى سنوات الخدمة والخبرة التراكمية على برنامج ضمان القروض واتساع حجه اعتماداً على مجموعة من الأدبيات لما لهذا القطاع (تجارة التجزئة الغذائية) من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث بنيت نتائج الدراسة أن هذه المتغيرات ذات أثر إيجابي على حجم النشاط لبرنامج ضمان القروض أو قيمة القرض المعطى. الأمر الذي يتطلب من قطاع المصارف ولا سيما الشركة الأردنية لضمان القروض في الأردن ضرورة توفير التمويل اللازم لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية و المحافظة على ديمومتها بما يضمن لها البقاء والحد من تعثرها .

Abstract

This study aimed to show the effects of loans insurance on finance of food retailing institutions projects in the middle region in Jordan by depending on prescriptive & econometrics analysis method by test the hypothesis of study problems to show how the independent variables effects which content from investment money, the aim from loan. how these loans can in banking an economic human resources in food retailing institutions, presented insurances added to years of service and accumulative experience, on loans insurance program, size wide depending on group of articles that because food retailing institutions sector has an importance in national economic that results of this study show that all those variables have a good effect on size of activity to loans insurance program. Or the value of given loan, which needs from banking sector includes the Jordan company for loans insurance. In Jordan the necessity of saving needed finance to food retailing institutions protecting governorate keeping on its suitable which keeps to this program its sustainable and decrease of its declined.

المقدمة

تتسم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على اختلاف أحجامها بكونها ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وفي الأردن بشكل خاص، فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وكذلك مقارنة بحجم الأيدي العاملة لدى إجمالي المؤسسات، كما أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق كثيراً الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من مؤسسات تجارة التجزئة الأخرى بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة معظم المشكلات الرئيسية، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية كونها تشكل ميداناً متطوراً لتحسين المهارات والكفاءات التسويقية والإنتاجية، حيث وجدت هذه المؤسسات في الأردن مختلف أشكال الاهتمام والرعاية من قبل المؤسسات المصرفية . (FMI, 1, 17)

وانطلاقاً من ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة التحليل الوصفي للدور التنموي الذي تضطلع به مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن، وذلك من حيث التعرف على حجم الاستثمار وأهم المميزات لهذه المؤسسات، وبالتالي دور هذه المؤسسات في الحد من البطالة وزيادة الانتاج، ثم التعرف على أهم الضمانات والمصادر التمويلية اللازمة ، إضافة إلى المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات بمختلف أحجامها، وكذلك إظهار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لبرامج ضمان مخاطر القروض في الأردن من خلال التركيز على الشركة الاردنية لضمان القروض كشركة متخصصة مع إظهار المزايا والحوافز المقدمة من البنك المركزي للمؤسسات المصرفية المشاركة في هذه البرامج، ثم تم مناقشة أهم الانجازات والتجارب لبرامج ضمان القروض المنفذة في الأردن بالنسبة لهذه المؤسسات، وأخيراً التعرف على برامج ضمان القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن وتحديداً في إقليم الوسط.

مشكلة الدراسة وعناصرها :

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الدور الذي تقدمه مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في التقنية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المشاكل التي قد تعترض التمويل اللازم لهذه المؤسسات لما تمتاز به من مزايا تساعد على اقامتها بتكاليف رأسمالية متدنية مقارنة بغيرها من المؤسسات، وتتبع مشكلة الدراسة هذه الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:-

- ما هي أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض نمو وتطور مؤسسات التجزئة الغذائية والتي تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة
- ما هو المدى الذي تستجيب فيه المؤسسات المالية للتعامل مع مشاريع التجزئة الغذائية . وما أثر ذلك في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات.
- ما هي ابرز المعوقات والعوامل التي تؤثر في فعالية برامج ضمان القروض الموجهة الى خدمة مشاريع التجزئة الغذائية.

- ما مدى التفاوت بين المؤسسات المالية في تعاملها مع القروض المضمونة الموجهة الى مشاريع التجزئة الغذائية .
أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة كونها تناقش موضوع هام يتعلق بضمان القروض وأثره على نشاط تجارة التجزئة الغذائية بشكل خاص، مع إظهار الحوافز والمزايا المقدمة من قبل القطاع المالي الأردني للنهوض بنشاط تجارة التجزئة الغذائية لما له من دور فاعل في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يأتي هذا إنسجاماً مع إنجازات برامج ضمان القروض المنفذة في الأردن بالنسبة لهذه المؤسسات، وقد جاءت أهمية هذه الدراسة لتؤكد بالحقائق والأرقام إظهار أثر ضمان القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن.

أهداف الدراسة:

- هدفت هذه الدراسة الى اظهار دور قطاع التجزئة الغذائية في الاقتصاد الوطني، ويمكن أظهار ذلك من خلال: التعرف على:
- أهم الضمانات والمصادر التمويلية اللازمة
 - والمعوقات التي تواجه نشاط تجارة التجزئة الغذائية في الأردن ضمن مجموعة من الفرضيات.
 - معرفة أثر برامج القروض وضمانها في تطور واستمرارية مشاريع التجزئة الغذائية
 - تتبع أثر ما أحدثته برامج ضمان القروض في المؤسسات المالية من مساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
 - الخروج بتوصيات تساعد على تحسين أداء ضمان القروض وأداء المؤسسات المالية للعمل على دعم مسيرة التجزئة الغذائية في تجارة التجزئة الغذائية .
 - تحليل أثر برامج الاقراض في توجيه المستثمرين نحو زيادة الاقبال على الاقتراض من المؤسسات المالية.

فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة فقد تم صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو المبين تالياً:

- 1- لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين برنامج ضمان القروض وإتساع حجمه لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية وبين كل من رأس المال المستثمر، الهدف من القرض، مدى إلتزامه بالجدوى الاقتصادية، عدد القوى

العاملة في مؤسسة التجزئة الغذائية، الضمانات المقدمة، بالإضافة الى سنوات الخدمة (الخبرات التراكمية).

2- إن انخفاض نسبة التعثر في المصارف والمؤسسات المالية بسبب التمويل المقدم لا يؤثر على تعامل المصارف والمؤسسات المالية مع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية.

محددات الدراسة

يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي واجهت الباحثين عند إعداد هذه الدراسة بما يلي:

أ- إختصرت فترة الدراسة على السنوات (1996-2009م) فقط وهي تمثل الفترة التي نشرت عنها البيانات الخاصة لكافة مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الاردن وتحديداً على مستوى إقليم الوسط.

ب- إقتصار النطاق الجغرافي للبيانات ولا سيما المنشورة من قبل دائرة الاحصاءات العامة عن مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على إجمالي المملكة والأقاليم وعدم إظهار كامل التفاصيل اللازمة لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على مستوى المحافظات والألوية بالشكل المطلوب.

ج- قلة الدراسات السابقة التي تربط ضمان القروض مع قطاع التجزئة عموماً والتجزئة الغذائية تحديداً.

مجتمع الدراسة: اشتملت الدراسة على البنوك والمؤسسات المصرفية (البنك الاسلامي الاردني, بنك الاسكان للتجارة والتمويل , الشركة الاردنية لضمان القروض,صندوق التنمية والتشغيل,مؤسسة نور الحسين,الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية,هي الاكثر استقبالا للمستثمرين في مشاريع التجزئة الغذائيةوهي من مجموع المؤسسات المصرفية الموقعة اتفاقية ضمان قروض شركة ضمان القروض وبالتالي فانها تمثل مجتمع الدراسة في اربع محافظات فقط تمثل اقليم الوسط وهي (العاصمة عمان ,الزرقاء,البلقاء,مادبا). ويشمل نطاق الدراسة جميع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية والتي حصل اصحابها على قروض وتم منحها الضمان ضمن اطار ضمان اطار ضمان القروض بواقع (61)قرضا.

أساليب جمع البيانات:تعتمد هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات

أ- البيانات الثانوية(secondary data) :- ويشمل هذا المصدر على المراجعة والمسح للدراسات النظرية والميدانية والالكترونية والنشرات والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بالدراسة مثل : البنك المركزي الاردني,دائرة الاحصاءات العامة,بنك الانماء الصناعي.الخ).جميع تقارير البنوك والمؤسسات المشمولة في عينة الدراسة,وذلك تمهيدا لوضع الأسس العلمية أو الاطار النظري للدراسة وصولا الى فرضيات مدروسة مستمدة من مراجعة الادبيات السابقة.

ب- البيانات الأولية (primary data). وهذا عن طريق اتبيان معزز للنموذج الاقتصادي، متضمنا (20) عبارة تم توزيعها على أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية المتعاملين مع المؤسسات في عينة الدراسة بواقع (220) استبانة بلغ معدل استجابتها (79%)، حيث تم اختبارها بواسطة معامل كرونباخ ألفا، حيث كانت مقبولة (أعلى من 60%) احصائيا (sekeran, 2005)

أسلوب ومنهجية الدراسة: تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي والاحصائي القياسي لتفسير بعض المؤشرات والعلاقات المرتبطة بمتغيرات الدراسة وقد تم الاعتماد بشكل اساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) من جانب، وتحليل نتائج اختبار الفرضيات احصائيا من جانب آخر.

الإطار النظري والدراسات السابقة:-

تعريف مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية

لقد تبين أن المعايير المستخدمة لتمييز مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية عن غيرها من المؤسسات قد تختلف من بلد لآخر، إذ أن كثيراً من المؤسسات قد تبدو كبيرة أو صغيرة نسبياً تبعاً لاختلاف المعيار والنشاط المستخدم، ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية ما يلي: معيار عدد العاملين، الإيرادات، درجة التخصص في ادارة التسويق، حجم رأس مال المستثمر، القيمة المضافة، وأخيراً معيار مستوى التقدم التكنولوجي. (Cox & Brittain, 2004).

ويختلف الاستناد إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر أو من وضع اقتصادي لآخر، بل وباختلاف الغرض من البحث والدراسة في الدولة الواحدة. وتعتبر مؤسسة تجارة التجزئة الغذائية هي إحدى قنوات التوزيع التي يتم من خلالها نقل السلع الغذائية من المنتج إلى المستهلك النهائي. (Cummins & Maliantyre, 2000) ولأغراض هذه الدراسة سيتم تحديد مفهوم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية اعتماداً على تحديد دائرة الإحصاءات العامة على أساس معيار عدد العمال نظراً لبساطة هذا المعيار وسهولة حصره وإحصائه للمقارنة بين المشروعات، وكونه أقرب إلى الواقع وهو الأكثر شيوعاً في الدراسات النظرية والتطبيقية، إضافة إلى أنه المعتمد من قبل دائرة الإحصاءات العامة لجمع البيانات في المسوحات والتعدادات لجميع المنشآت مع عدم تأثره بتقلبات الأسعار أيضاً. (دائرة الإحصاءات العامة، قسم التجارة الداخلية، 2007).

لقد اعتمدت العديد من الأبحاث على تصنيف دائرة الإحصاءات العامة، كون هذه الدائرة ومنذ عام 1974م تعتمد مقياس أقل من (5) لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية الصغيرة الحجم، في حين تعتبر المؤسسات المتوسطة هي التي تستخدم (5-9) عاملاً،

والمؤسسات الكبيرة تلك التي تستخدم أكثر من (9) عمال. وانطلاقاً من ذلك فإن تجارة التجزئة الغذائية تمثل الحلقة الأخيرة من حلقات التوزيع في نظام تسويق السلع الغذائية، فهي النشاط القادر على تحقيق حالة من التوازن الكيفي والكمي بين قدرة المستهلكين النهائيين في الأسواق المستهدفة على الشراء وبين عرض السلع الغذائية، وتتضح مهام تجارة التجزئة الغذائية في أنها تقوم بشراء تشكيلة واسعة من السلع الغذائية من مؤسسات تجارة الجملة بهدف إعادة بيعها إلى السوق الاستهلاكي من أجل إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم بما يضمن لمؤسسة تجارة التجزئة الغذائية تحقيق الربح ورفع الحصة السوقية. (Crawford, 1997).

أهداف ضمان القروض لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية

غالباً ما تصمم برامج ضمان القروض لتحقيق هدف عام يتعلق بمشاريع تجارة التجزئة الغذائية، حيث تقوم برامج مخاطر القروض بالعمل على تخفيف حدة متطلبات المؤسسات المصرفية المقدمة للقروض من توفير الضمانات من قبل المقترض أو مالك المشروع والذي غالباً ما يكونوا عاجزين عن توفير مثل هذه الضمانات: كما تقوم هذه البرامج على توفير الضمانات للمؤسسات المصرفية ولا سيما البنوك التجارية، لتمويل الموجودات حيث يختلف هذا الوضع من منطقة لأخرى. ومما يلاحظ على هذه البرامج الخاصة بضمان القروض أنها تساعد على تغطية معظم الخسائر الناجمة عن حالات تعثر مالك المشروع الذي قد يواجه صعوبة في عملية السداد، وتعمل هذه البرامج على تشجيع وتحفيز المؤسسات المصرفية لدعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية وإقراضها بما يناسبها، وذلك من أجل تنمية وتطوير مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية المملوكة من قبل أصحاب الدخل المتوسطة لخلق قنوات تعامل مع البنوك التجارية تتمثل في توجيه المزيد من التمويل نحو مشاريع التجزئة الغذائية. (Amir program, 2001).

ويلاحظ على أهداف هذه البرامج أنها تتبع من الأهمية الاقتصادية الاجتماعية لها حيث أن الفكرة الأساسية من وجود برامج لضمان القروض ومخاطرها تتمثل في خلق نوع من التوازن بين حجم القروض لمشاريع التجزئة الغذائية، إضافة إلى الحد من توجه المؤسسات المصرفية نحو المشاريع المتعلقة بغير تجارة التجزئة الغذائية على اختلاف أنواعها، بسبب تدني درجة المخاطرة في هذه المشاريع ولسهولة تعاملها مع المصرف التجاري، وتشير البيانات المتوفرة عن نشاط المصارف التجارية في الأردن، إلى مدى محدودية نصيب مشاريع تجارة التجزئة الغذائية من إجمالي حجم الائتمان الذي توفره تلك المؤسسات المالية والبنوك التجارية، مقارنة مع حجم الائتمان الذي تقدمه لمشاريع تجارة التجزئة غير الغذائية، وقد جاء اهتمام برامج ضمان القروض المنفذ من قبل شركات الضمان المتخصصة بدعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product ورفع معدل النمو الاقتصادي.

أما بخصوص برنامج ضمان مخاطر القروض لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية يعتبر نشاط برنامج مخاطر القروض من الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد المحلي، وفيما يتعلق بنشاط هذا البرنامج في قطاع التجزئة الغذائية، فقد تلقى البرنامج المنبثق عن الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة متخصصة ومنفذة لهذا البرنامج في الأردن عدداً من الطلبات في مختلف مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، حيث بلغ عدد طلبات الاستعلام التي تلقاها برنامج ضمان القروض من المصارف التجارية شركة ضمان القروض في اتفاقية ضمان مخاطر القروض التجارية حوالي 4386 طلب وذلك منذ تأسيس الشركة في آب عام 1994م حتى نهاية عام 2008م، بهدف ضمان مخاطرها لتقديم تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض بحدود 97.8 مليون دينار أردني، ويلاحظ من الجدول رقم (3-1) توزيع طلبات الاستعلام التي تسلمها برنامج ضمان القروض في الشركة.

جدول رقم (3-1)

توزيع طلبات الاستعلام المستلمة منذ تأسيس شركة ضمان القروض حتى عام

2008م

الرقم	الحالة طبيعة القرض	الطلبات المستلمة		المبلغ المقرضة (القيمة) بملايين الدنانير	رصيد المضمون (القيمة) بملايين الدنانير
		العدد	الأهمية النسبية %		
1.	قروض ملغاة من قبل المصارف المالية والتجارية	620	16.2	2.6	1.52
2.	قروض مرفوضة من قبل الشركة المتخصصة	76	1.99	0.8	0.45
3.	قروض مضمونة وقابلة للتنفيذ (منفذة)	2880	75.24	61.2	33.0
4.	قروض تحت الدراسة (قيد التنفيذ لدى المصارف المالية والتجارية)	252	6.58	5.4	0.65
المجموع الكلي		3828	100%	70.00	35.62

المصدر: الشركة الأردنية لضمان القروض، دائرة الإحصاءات بضمن القروض، عمان، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

حيث يتضح من الجدول أن عدد طلبات الاستعلام المنفذة في قطاع تجارة التجزئة الغذائية (3828) قرصاً منفذة ومضمونة من قبل برنامج ضمان القروض في الشركة، تبلغ قيمة المبالغ الممنوحة بحدود (70.00) مليون دينار أردني. أما رصيد المبلغ المضمون فهو ما يقارب (35.62) مليون دينار أردني، بالإضافة إلى 252 طلب قيد التنفيذ لدى البنوك بقيمة إجمالية مقدارها (5.4) كما ان رصيد المبلغ المضمون ما يقارب (0.65). أما ما تم إلغاؤه من المصارف المالية والتجارية من هذه الطلبات فقد وصل عددها إلى (620) طلباً بقيمة اجمالية تقدر بحوالي (2.6) مليون أردني، وهناك (76) طلب تم رفضه من قبل الشركة المتخصصة.

وعلى هذا الأساس فقد بلغ عدد القروض المضمونة المنفذة وقيد التنفيذ في مشاريع تجارة التجزئة الغذائية (3132 = 252+2880) قرصاً بقيمة إجمالية للقروض التي تم منحها تقدر بـ (70) مليون دينار أردني ، ولرصيد المبلغ المضمون نحو (35.62) مليون دينار، هذا في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة القرض الذي تم منحه لمشروع تجارة التجزئة الغذائية (19) ألف دينار، وقد تمكنت هذه المشاريع من توفير ما يقارب (18100) فرصة عمل، حيث تم توزيع القروض جغرافياً على مختلف مناطق المملكة ونسبة تكاد تزيد عن النصف في حدود محافظة العاصمة لوحدها، وقد بلغت نسبة القروض من الذكور بحدود (92%) وتبين من البيانات المتوافرة لدى الشركة المتخصصة في ضمان القروض أن نسبة التعثر في مشاريع التجزئة الغذائية الحاصلة على قروض مضمونة من المخاطر تصل ما يقارب (9.5%) وهي تشكل بحدود (38%) من إجمالي التعثر في محفظة الشركة وربما يعود السبب في ارتفاع نسبة تعثر مشاريع التجزئة الغذائية إلى اعتمادها على ظروف عاشتها في بداية التسعينات، حيث تراجعت بسبب الظروف التي شهدتها المنطقة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى ضعف الكفاءات التسويقية والعراقيل الإدارية المختلفة.

وهكذا استمرت الشركة المتخصصة بضمان القروض في العمل على تحقيق

المزيد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Palmer & Hartely, 2002). ومهما يكن من أمر فإنه بالنسبة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية. فإن هناك ارتفاع في درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة باقراضها، إضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية والمقبولة لدى مالكي هذه المشاريع، إذ ترى معظم البنوك أن الضمان هو الجدار الحائل أمام المتقدمين للحصول على القروض المالية، وبالتالي فهو الوسيلة الوحيدة لدى القطاع المصرفي للتقليل من درجة المخاطرة. فالضمان المناسب مثلاً للقروض قصيرة الأجل لمشاريع التجزئة الغذائية من أجل تمويل المدخرات الأساسية هو الرهن العقاري، أما بالنسبة لمنح القروض اعتماداً على السمعة والأهلية والخبرات والقدرات الفنية وغير ذلك، فهذا أسلوب نادراً ما يتم الاعتماد عليه إذ يصعب تواجده في مشاريع تجارة التجزئة الغذائية.

تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن

تخضع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية الى تمويل من عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، وفيما يلي نبذة عن تلك المؤسسات المالية التي خضعت للدراسة:-
البنك الإسلامي الأردني

أما بالنسبة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية ومدى اهتمام البنك الإسلامي الأردني بها فلم يكن هناك توجه مباشر نحو ذلك حتى بداية عام 1994، أي عند استحداث البنك برنامجاً خاصاً لتمويل تلك المشاريع المتعلقة بالحرفيين والنجارين والحدادين والمهنيين وغيرهم لتقديم التمويل اللازم لهم ولمشاريعهم بما يحتاجونه ومنهم أصحاب متاجر التجزئة الغذائية وذلك من خلال قنوات البنك الرئيسية الأربعة المتمثلة بالمضاربة أو المشاركة أو بيع المرابحة أو الاستثمار المباشر. وقد جاء ذلك على شكل سياسة جديدة مساهمة من البنك في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة والأخذ بيد أصحاب المتاجر الصغيرة، ووضعهم على بداية الطريق لتكوين المشاريع التي تخصصهم وتفيدهم خدمة لهم ومساهمة في تنمية الاقتصاد الأردني. وقد تم تخصيص مبلغ من أموال البنك الخاصة للاستثمار في هذا المجال. ثم أخذت الفكرة طريقها في التقدم الى أن بلغ إجمالي التمويل المقدم لجميع المشاريع من هذا النوع حتى نهاية عام (2008م) حوالي (4.895.145) مليون دينار أردني، ساهمت في تأسيس ما يقارب (7212) مشروع تجارة تجزئة غذائية وكانت نسبة (81%) منها في إقليم الوسط.

جدول رقم (2-1): القروض الممنوحة من قبل البنك الإسلامي الأردني لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط (ما قبل 2000-2008م)

البيان السنة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض الممنوحة بالآلاف الدنانير
ما قبل عام 2000	1921	690.408
2000	181	213.670
2001	242	203.681
2002	220	212.320
2003	213	221.030
2004	53	123.051
2005	90	212.512
2006	277	314.562
2007	265	229,110
2008	217	241,219
المجموع	3676	2.191.234

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

يشير الجدول رقم (2-1) إلى أن هناك انخفاضاً واضحاً في أعداد القروض الممنوحة من قبل البنك لما قبل عام 2000 م وقد يرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والظروف التي سادت البلد إضافة إلى حالة الخوف والقلق لدى العديد من المستثمرين خصوصاً في قطاع التجزئة الغذائية وكذلك إلى سياسية البنك وتوجهاته نحو الإقراض للمشاريع التي يمكن لها الاستمرار والقدرة على تسويق المنتجات الغذائية حيث يأتي ذلك بعد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والتسويقية والمشورات التي يقدمها البنك لأصحاب تلك المشاريع، فقد بلغت القروض الممنوحة لجميع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية حدها الأدنى عام 2004م وكان عدد القروض الممنوحة (53) قرصاً لنفس العام، أي نسبة مقدارها (1.66%) أما أعلى نسبة من القروض فقد كانت عام 2006م إذ وصل عددها إلى 277 قرصاً بنسبة (8.66%) كما بلغت القروض حدها الأعلى في هذا العام أيضاً، وربما يعود السبب في ذلك إلى ازدياد الطلب من قبل قطاع المستثمرين في مشاريع التجزئة الغذائية خاصة بعد ثبات الوافدين على أثر أزمة الخليج في مختلف مناطق المملكة ومنها مناطق إقليم الوسط وانخفاض بعد عام 2007 بسبب مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

إن من أهم الأهداف التي أنشئ من أجلها البنك تقديم التمويل اللازم للأغراض الإسكانية، وإيماناً من رؤية البنك نحو دعم وتشجيع قطاع تجارة التجزئة الغذائية فقد تم استحداث مشروع في عام 1995م لتقديم قروض سهلة لجميع المشاريع الصغيرة ومنها تجارة التجزئة الغذائية خصوصاً في المناطق الريفية، وتقديم الخدمات والتسهيلات الائتمانية اللازمة لها، حيث تم منح ما قيمته 658 ألف دينار فقط حتى عام 2000م. وهذه نسبة قليلة جداً لما هو مطلوب فقد غطت هذه القيمة 62 متجراً غذائياً بلغ عدد القروض التي منحها البنك حتى عام 2000 لتلك المشاريع 121 قرصاً بقيمة إجمالية مقدارها (2.1) مليون دينار، وتم توجيه ما نسبته (83%) بالدرجة الأولى نحو إقليم الوسط، إضافة إلى أن البنك يعتمد بالدرجة الأولى على توفر ضمانات أساسية لدى صاحب المشروع، الأمر الذي يصعب توفره باعتباره أحد مشاكل مشاريع التجزئة الغذائية، حتى وان توافرت هذه الضمانات فهي ضعيفة جداً ولا تتماشى مع سياسة البنك الإقراضية.

مؤسسات الإقراض المالية غير المصرفية في الأردن

صندوق التنمية والتشغيل

يعتبر صندوق التنمية والتشغيل من أهم مؤسسات الإقراض المالية الحكومية التي يمكن لها أن تساهم في تمويل ودعم تجارة التجزئة الغذائية وبضمانات مالية ميسرة للحد من مشكلتي البطالة والفقر. ويهدف الصندوق بالدرجة الأولى إلى تقديم يد العون والمساعدة للأفراد والأسر الفقيرة التي يقل متوسط دخلها الشهري عن (120) دينار أردني مع اهتمامه الجاد بالمناطق التي تتصف بمعدلات مرتفعة من البطالة والفقر والتي

تمتاز ببعدها الجغرافي وانخفاض نموها الاقتصادي على أن تعطى الأولوية لمن لا عمل له والمؤهلين تسويقياً لإدارة مشاريع التجزئة الغذائية، ومن أهم ما يعتمد عليه الصندوق في تقييم مشاريع التجزئة الغذائية المقترحة لديه، أن يستهدف هنا المشروع تعظيم المردود الاجتماعي من خلال التركيز على فئات الدخل المتدني والفئات العاطلة عن العمل وأن يكون المشروع قابلاً للتسويق والتطوير بحيث تولد فرصة عمل جديدة ودخل شهري مقبول وثابت مما يجعل المشروع مجدياً اقتصادياً وتسويقياً، إضافة إلى تقديم واعطاء القروض المالية للمناطق المحرومة والأكثر فقراً لإقامة مؤسسات تجارة تجزئة غذائية بشروط سهلة وميسرة اما للأفراد بشكل مباشر من خلال الصندوق بحيث تتراوح قيمة القرض ما بين (2500-4500) دينار اردني، أو عن طريق إحدى الجمعيات التالية المعتمدة لدى الصندوق على ان يكون الحد الأقصى لقيمة القرض (2000) دينار اردني:

1. مؤسسة نور الحسين
2. مؤسسة نهر الأردن
3. مؤسسة إرادة
4. مؤسسة الإقراض الزراعي
5. المؤسسة التعاونية الأردنية
6. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
7. الصندوق الأردني الهاشمي
8. صندوق الحرفيين في بنك الانماء

الصناعي

إن مالك المشروع المقترض في هذه الحالة يقوم بتقديم الضمانات الضرورية المعتمدة لضمان حق الصندوق بالتصديق والتسديد كالضمانات الشخصية أو العقارات أو الأراضي، ويتولى صندوق التنمية والتشغيل في النهاية الصرف لكل فرد أو كل مؤسسة وسيطة حسب أسلوب الصرف والمبلغ الموافق عليه لكل قرض. وتشير البيانات إلى أن إجمالي ما قدمه الصندوق من التمويل اللازم حتى عام 2008 يقدر بحوالي 14.8 مليون دينار اردني لإقامة 2005 مشاريع مختلفة وتشكل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية (52%) من مجمل هذه القيمة، علماً بأن الصندوق قد أضاف عملية تقديم تمويل مشاريع التجزئة الغذائية بعد شهر آذار لعام 1991 وقد نالت مشاريع التجزئة الغذائية في اقليم الوسط ما نسبته (83%) من المشاريع الكلية وكان نصيب المشاريع الغذائية لتجارة التجزئة الغذائية الصغيرة ما نسبته (23.4%) من المشاريع الكلية. ويبين الجدول رقم (2-2) توزيع مشاريع التجزئة الغذائية التي تم تمويلها بواسطة الصندوق على مختلف محافظات الوسط في المملكة خلال الفترة (1996-2008م)

جدول رقم (2-2)

توزيع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية من قبل صندوق التنمية والتشغيل على جميع محافظات الوسط في المملكة خلال الفترة (1996-2006م)

"قيمة التمويل بالآلاف دينار أردني"

2002		2001		2000		1999		1998		1997		1996		السنة المحافظة
العدد	القيمة													
19	11	15	06	11	5	05	4	03	4	01	3	09	1	العاصمة
5	9	1	3	9	8	1	6	8	6	4	5	2	2	الزرقاء
8	9	3	1	1	1	8	7	6	6	5	4	3	2	البلقاء
9	2	5	6	3	2	11	9	4	8	1	2	0	1	مأدبا
2008		2007		2006		2005		2004		2003				
العدد	القيمة													
5	5	39	47	37	3	53	30	49	22	40	21	31		
1	2	8	6	5	0	2	8	9	6	9	6	5		
1	8	21	13	18	5	12	5	03	1	9	9	5		
1	4	11	9	8	6	6	3	1	1	5	1	9		

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل، الاردن، قسم الحاسب الالكتروني، عمان، السنوات (1996-2007)

يشير الجدول رقم (2-2) الى عدد مشاريع تجارة التجزئة الغذائية، وقيمة التمويل المخصصة لها في اقليم الوسط، ويتضح من ذلك الجدول أن عدد مشاريع تجارة التجزئة الغذائية التي يقوم بتمويلها صندوق التنمية والتشغيل منذ بدايته بالإقراض قد وصل إلى (2661) مشروعاً ومن الملاحظ أيضاً أن معظم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية تتركز في محافظة العاصمة حيث بلغ عددها (1257) مشروعاً تمثل ما نسبته (47.24%) من المجموع الكلي لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية التي يمولها صندوق التنمية والتشغيل في محافظات وسط الأردن. وتليها بعد ذلك محافظة البلقاء ونسبتها (25.19%) ثم الزرقاء بنسبة (15.83%) أما أقل المحافظات نسبة فهي مأدبا بواقع (11.74%). وهناك من ينظر إلى هذا الصندوق على أنه من أهم المؤسسات الحكومية الرسمية التي تعتبر عاملاً مساعداً في إقامة مشاريع التجزئة الغذائية بشكل مباشر في مختلف مناطق الدراسة.

مؤسسة نور الحسين

إن مؤسسة نور الحسين كمؤسسة تنموية غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها على البعدين الوطني والدولي وتقديم خدماتها (العينية والنقدية) في كافة المجالات الإنتاجية والتسويقية، وتلعب هذه المؤسسة دوراً فعالاً في مجال تطوير مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية من خلال مشروع تحسين نوعية الحياة الذي يمارس أعماله في (29) قرية في مختلف المناطق حيث يهدف هذا المشروع وغيره من المشاريع التنموية إلى تشغيل الأيدي العاملة ومحاربة البطالة وتثبيت المواطنين في القرى لحد من الهجرة إلى المدينة بالإضافة إلى رفع مستويات المعيشة وزيادة وتنوع مصادر الدخل للأسر الفقيرة. كما تهدف هذه المؤسسة من خلال القروض التي تقدمها بضمانات إلى تعزيز الاتجاه الاستثماري التسويقي لتجارة التجزئة الغذائية وتمكين المقترضين العملاء من الاعتماد على الذات واستثمار الموارد المحلية والذاتية المتوفرة والوصول إلى أسواق تجزئة غذائية تتوافق وأسواق الدول المتقدمة وبضمانات ميسرة.

لقد قام مشروع تحسين نوعية الحياة التابع لمؤسسة نور الحسين منذ عام 1989 بإنشاء صناديق تنمية وتسويق في القرى المحلية لضمان عملية الإقراض في مختلف مواقع المملكة. ويعتبر برنامج صناديق تنمية القرى بمثابة جهد منظم تقوم به مجالس التنظيمات المحلية الخاصة من أجل التوجيه والإرشاد والتدريب ثم المراقبة ومتابعة الأداء، أما برنامج صناديق الائتمان فهو برنامج إقراضي يتم تنفيذه بتمويل من صندوق التنمية والتشغيل من خلال قرض مالي بقيمة (220) ألف دينار. ويتمحور إقراض هذه الصناديق كما يظهر في الجدول رقم (2-4) بالإضافة إلى المشاريع الحرفية الداعمة لتجارة التجزئة الغذائية التي تساعد في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، وقد كانت القروض موزعة على مختلف محافظات إقليم الوسط وفقاً لثلاثة مستويات (صغيرة،

متوسطة، وكبيرة الحجم) حيث بلغ المعدل الإقراضي بحدود (2560.66) دينار أردني للقرض الواحد.

جدول رقم (2-4)

توزيع القروض الممولة من صناديق الائتمان التابعة لمؤسسة نور الحسين على قطاع تجارة التجزئة الغذائية حسب محافظات إقليم الوسط لعام 2008

المحافظة	البيان	عدد المشاريع الخاصة بتجارة التجزئة الغذائية	الأهمية النسبية %	قيمة القرض بالدينار الأردني	الأهمية النسبية %
العاصمة		31	41.89	95620	56.46
الزرقاء		22	29.73	56428	29.78
البلقاء		14	18.92	20921	11.04
مأدبا		7	9.46	16520	8.72
المجموع		74	%100	189489	%100

المصدر: مؤسسة نور الحسين، الأردن، قسم الحاسب الإلكتروني، عمان، التقرير السنوي لعام 2008 م إن من أهم ما يميز الإقراض الصغير المقدم من قبل مشروع تحسين نوعية الحياة في مؤسسة نور الحسين هو أن كلا من الرجل والمرأة يستفيد على حد سواء باعتبار أن الأسرة هي وحدة الانتفاع، حيث بلغ مجموع الأسر المستفيدة بحدود (1938) مستفيداً موزعة قروضه على عدة مجالات وقد تركزت فئة من قروضها على دعم وتسويق تجارة التجزئة الغذائية، إضافة إلى تعزيز القدرة الذاتية على المشاركة في اتخاذ القرارات والتعامل مع سوق مستهدف قد يكون بأمس الحاجة إلى الدعم والإقراض المالي وتوفير فرص العمل والضمانات اللازمة ضد مخاطر القروض التي تتوافق مع القدرات التقنية.

الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

لقد تم تأسيس الصندوق عام 1977 وقد قام منذ تأسيسه بإنشاء (50) مركزاً للتنمية الاجتماعية في كافة أنحاء المملكة وقد كانت حصة إقليم الوسط قريبة من النصف (47%)، ويقوم هذا الصندوق كغيره من مؤسسات التمويل بتقديم القروض للراغبين من المتدربين لإنشاء أو توسعة مؤسسات خاصة بتجارة التجزئة الغذائية، ويعتبر الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من أهم المنظمات غير الحكومية التي تمتلك القدرة في تسويق تجارة التجزئة الغذائية وتخفيف أعباء الفقر والحد من البطالة عند فئات الدخل المنخفض، كون هذا الصندوق هو الجهة الوحيدة للاهتمام المنظم بتطوير المهن والحرف والتجارة وتسويقها بعيداً عن تحقيق الربح، إذ يقوم بمساعدة الأفراد والأسر الفقيرة في الحصول على المتطلبات الضرورية اللازمة لإقامة مشروع تجارة تجزئة غذائية مدرّ للدخل وله القدرة أيضاً على المساهمة في توفير فرص عمل ذاتية وعائلية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية والخدمات التسويقية والتقنية والمعلومات والدراسات والمساعدة في تسويق السلع الغذائية، إضافة إلى تقديم القروض والتسهيلات المادية لشراء أو

استتجار معدات أو مواد خام، ويأتي اهتمام الصندوق بقطاع التجزئة الغذائية من مبدأ الحفاظ على بعض المهن والحرف والمهارات التسويقية المتمثلة في جزء منها في تجارة التجزئة الغذائية، نظراً لأنها تسهم في كبح جماح الهجرة من مناطق الريف والبادية الأردنية إلى مراكز المدن عند استقطابها لمصادر العمالة المحلية، مما يساعد على إيجاد التوازن في قطاع التجارة ككل والمجتمع بأكمله.

الشركة الأردنية لضمان القروض

تأسست هذه الشركة كجهة خاصة لتنفيذ برنامج ضمان القروض برأس مال قدره 10 ملايين دينار أردني وقد كانت مساهمة الحكومة الأردنية ممثلة بالبنك المركزي بمبلغ (4.775) مليون دينار تدفع من أصل المنحة المقدمة بموجب اتفاقية ضمان القروض الموقعة مع وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي (USAID) وقد جاء تأسيسها لممارسة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف الى تنشيط ضمان القروض، والتغلب على الصعوبات التي تعترض عمل مشروع ضمان القروض من ناحية، والتوسع في نشاط المشروع ورفد القطاع المالي - المصرفي بكل ما هو جديد وحديث من أدوات العمل المصرفي من ناحية أخرى، وتهدف هذه الشركة في الحقيقة الى تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف لعل أهمها : (World Bank, 1997)

1. العمل على تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية في جميع القطاعات الاقتصادية.
2. تحفيز الإنتاج المحلي وتسويقه مع زيادة الطاقة الانتاجية المتأتية من مجمل المشاريع الصغيرة ومنها الغذائية، مما يعمل على تقليل الاعتماد على المستوردات الأجنبية ثم توفر جزء من احتياطات العملات الأجنبية.
3. التوجه نحو تنمية المناطق النائية، والعمل على توفير التمويل اللازم لمجمل المشاريع الصغيرة المتواجدة في هذه المناطق، وذلك تمشياً مع خلق تنمية إقليمية متوازنة في مختلف انحاء المملكة، وبشكل منسق للعمل على زيادة دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي من خلال دعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية التي تقوم بإدارتها أو امتلاكها.
4. العمل على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والتقييم المالي لمختلف القطاعات ومنها تجارة التجزئة الغذائية، ثم توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لأي جهة أخرى، بما يضمن ويكفل تحقق غايات وأهداف شركة ضمان القروض.
5. القيام بالإجراءات اللازمة بخصوص تقديم الضمانات لتغطية مخاطر قروض المشاريع الخاصة بالتجزئة الغذائية الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المصرفية المشاركة في التغطية الكلية أو الجزئية، ثم القيام بأعمال وإعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها وتزود المقترض بها.

الدراسات السابقة

لقد ظهرت مجموعة من الدراسات حول قطاع التجزئة الغذائية، حيث قام الباحثون بإجراء مسح بهدف التعرف على هذه الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث وعنوانه وكان أبرز تلك الدراسات ما يلي:

* دراسة البنك الدولي (1997)، بعنوان "سياسات وآفاق الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة" وتعتبر هذه الدراسة التي تناولت في أحد مواضيعها متاجر التجزئة إحدى المحاولات التي تناولت قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث بنيتها المؤسسية وأهميته. وقد وجدت الدراسة أن قطاع المشاريع الصغيرة يعاني من مشكلات تمويلية رئيسية ترتبط مع القطاع المالي وأهمها: تفضيل المؤسسات المالية تقديم خدماتها لأصحاب المشاريع الصغيرة كما أن المؤسسات المالية تتخصص في عملية تقديم القروض بحيث تفقد المشاريع الصغيرة ومنها مشاريع التجزئة الغذائية الاستفادة من هذا التخصص، وأخيراً فقد بينت الدراسة أن المؤسسات المالية لم تلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية المحلية، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تشر إلى المعيار الذي تم استخدامه في تعريفها لهذه المشاريع.

* دراسة (Batto, D.) (2001) بعنوان Supermarket Merger Enforcement وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار الأهمية الاقتصادية والتمويلية وكذلك العوامل الأكثر تأثيراً على تنمية وتطوير أسواق السوبرماركت، أو ما يعرف بمتاجر الخدمة الذاتية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التطبيق على (144) محلاً تجارياً ممن تصنف تحت إطار تجارة التجزئة الغذائية وذلك باستخدام أسلوب تحليلي وصفي يعتمد على النسب، حيث بينت نتائج الدراسة أن صناعة السوبرماركت تعد من كبرى الصناعات التي لا تواجه ضائقات مالية في الاقتصاد الأمريكي، كما أن هذه الأسواق من أهم أماكن التسوق بالنسبة للمستهلك الأمريكي مما يحقق ربحاً لها يمثل عائداً للتمويل، وقد بينت النتائج أن حجم المشتريات (الطلب) من منتجات هذه المحلات هو العامل الأكثر أهمية في التمويل المستقبلي وكذلك في دعم وتطوير هذه المتاجر. وتمثل نسبة المواد الغذائية من المبيعات الأهمية الكبرى بالنسبة لأسواق السوبر ماركت، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن قوة التمويل تساعد في رفع الحصة السوقية والتفوق على المنافسين مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوظيف ما نسبته (20%) من العمالة المستخدمة، إلا أن هذه الدراسة قد أغفلت حجم التمويل المقدم لمتاجر التجزئة الغذائية الكبيرة الحجم.

* دراسة AMIR (2001)، بعنوان "الاحتياجات المالية لصغار المقترضين في قطاع المؤسسات الصغيرة في الأردن". تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي قام بها برنامج دعم وتطوير بيئة الأعمال في الأردن، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة في مجال الخدمات والتجارة في أكثر المناطق كثافة بالسكان (العاصمة، إربد، المفرق). وقد بينت الدراسة أن البنوك الأردنية تقدم الكثير من الإقراض صغير الحجم إلا أن هذا النشاط ما زال من الناحية المنهجية نشاطاً هامشياً لا يقوم على أسس منظمة تجعل

من غايتها الوصول الى صغار المقترضين وتقديم خطط واضحة للتعرف على المدنيين الذين ينطبق عليهم تعريف المشاريع الصغيرة الحجم لأجل التعرف عليهم ومخاطبتهم بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم وأوضاعهم العملية والمالية والجغرافية. وقد توصلت الدراسة في النهاية الى نتيجة هامة مفادها أنه على البنوك الأردنية أن تخصص نسبة من الاقراض من مجمل اقراضها لقطاع مؤسسات التجزئة الغذائية الصغيرة الحجم.

* دراسة الزيادات ونصيرات (2008) بعنوان تحليل أثر العوامل الخارجية على أداء الأنشطة التسويقية لتجارة التجزئة الغذائية في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من العوامل الاقتصادية والقانونية والتنافسية والاجتماعية على أداء الأنشطة التسويقية لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية (الكبيرة، المتوسطة، والصغيرة الحجم) من حيث الربحية وزيادة الحصة السوقية ورفع مستوى المبيعات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع هذه المؤسسات في إقليم الوسط وفق عينة طبقية عشوائية بثلاث مراحل حيث جمعت البيانات بواسطة استبانة معدة لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير الثابت باستخدام برنامج (SPSS). وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة (الاقتصادية، الاجتماعية، التنافسية، القانونية) على أداء النشاط التسويقي لهذه المؤسسات، وقد كان أكثر هذه العوامل تأثيراً هو عامل المنافسة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بتجارة التجزئة الغذائية والكبيرة الحجم، ومن أهم التوصيات التي تناولتها الدراسة العمل على رفع المستوى التعليمي لدى القوى العاملة بنشاط التجزئة الغذائية والتكيف مع التغيرات البيئية التسويقية لنجاح مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية المستقبلية.

* دراسة مبارك (2008) بعنوان " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه الحكومة الجزائية في التنمية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إظهار الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد جاءت أهمية الدراسة كون هذه المؤسسات تستطيع التكيف مع كافة الظروف السائدة وتساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري. وقد أجريت الدراسة على عدد من الجهات التي تقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل: البنوك التجارية، بنوك التنمية، مؤسسات ضمان القروض، المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية. وقد ركزت الدراسة على كل من دور صندوق ضمان القروض للتخفيف من حدة مشاكل التمويل وفق شروط محددة وكذلك صندوق رأس المال المخاطر للمساهمة في ضمانات أنشطة الصناعات التمويلية الغذائية وتخزين المنتجات الفلاحية ومواد التغليف وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العام (2007) قد وصل إلى (251) ضمان استثماري، وهناك العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توقفت نتيجة الضغط الضريبي وهناك تأخر في إصلاح القطاع البنكي و المالي حتى تتمكن هذه المؤسسات من

حل مشاكلها التمويلية، ومن أهم التوصيات ضرورة قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية أن تعمل على إعداد آليات مالية جديدة استناداً للتجارب الدولية في تمويل هذه المؤسسات، مع توفير التمويل الضروري وحل مشكلة الضمانات لهذه المشروعات التي تعاني من ضعف المقدرة على تقديم الضمان بشكل فردي، وضرورة تجاوز البنوك مع صندوق ضمان القروض من خلال دراسة طلب القروض بجدية وموضوعية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

ومما يلاحظ على جميع هذه الدراسات أنها لم تتناول موضوع ضمان أثر القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية بشكل محدد. وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، إذ لم تبحث تلك الدراسات في مدى إقبال المصارف الأردنية على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، حيث اكتفت تلك الدراسات ببعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة بدون اعطائها أي محتوى تحليلي قد يستند الى اختبارات وافتراضات علمية وتطبيقية. كما ان هذه الدراسة تعتبر من اوائل الدراسات التي تتناول موضوع ربط ضمان القروض بتجارة التجزئة الغذائية وتحديدًا لاقليم الوسط.

أختبار الفرضيات

التحليل القياسي ومناقشة النتائج

يأتي هذا التحليل القياسي تمهيداً لقياس أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في الأردن، وفقاً لبرنامج ((ols)) وقد اشتمل النموذج القياسي للدراسة على ستة متغيرات (6) مستقلة (Independent Variables) ومتغير تابع واحد (Dependent Variable) وذلك من خلال اعتماد النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$LN(VL) = B_0 + B_1k + B_2TL + B_3Fs + B_4NL + B_5GV + B_6Ex + E$$

حيث يقصد بالرموز أعلاه ما يلي:-

VL: حجم النشاط لبرنامج ضمان القروض أو قيمة القرض المعطى.

K: عنصر رأس المال المستثمر في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

TL: الهدف من القرض.

Fs: الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية للمشروع الخاص بتجارة التجزئة الغذائية.

NL: عدد المُستخدمين في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

GV: قيمة الضمانة المقدمة من قبل المقرض إلى المصرف المالي Guarantee

.value

Ex: الخبرات السابقة.

E: المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تؤثر على المتغير التابع والتي لم تؤخذ ضمن النموذج أعلاه أو يصعب قياسها.

B0: المقطع الحدي على المحور الصادي Intersection

(B1,2...6): المرونات الحدية أو المعاملات المراد تقديرها في نموذج الدراسة،

ومن المتوقع أن تكون قيم بعضها موجبة والأخرى سالبة. Coefficient variables وسيتم تحليل وقياس الأثر من البيانات الصادرة عن المؤسسات والمصارف المالية، ويجب الانتباه إلى أن المتغير التابع هو متغير كمي، أما المتغيرات المستقلة الستة (6) فيوجد فيها متغيران وهميان (Dummy variables)، حيث تم الاستعانة بهما لأهميتهما في الدراسة، ويشمل كل متغير منهما: الهدف من القرض، وكذلك الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع تجارة التجزئة الغذائية، وقد كان التعامل معهما على النحو التالي:

• المتغير الوهمي الأول: الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع تجارة

التجزئة الغذائية (Fs) حيث يأخذ الرقم 1 إذا كانت الإجابة نعم والرقم صفر إذا كانت الإجابة لا، ويأخذ الرقم 2 إذا كانت الإجابة غير ذلك وهذا نادراً.

• المتغير الوهمي الثاني: الهدف من القرض (TL) حيث يأخذ الرقم 1 إذا كان

الهدف من القرض هو تأسيس متجر جديد والرقم صفر إذا كان الهدف هو إدخال تحسينات وتمويل رأس مال عامل، أما الرقم 2 فيظهر غير ذلك.

وعليه فإنه يمكن تلخيص نتائج التحليل القياسي وفقاً لبرنامج (OLS) كما يلي:

$$VL = 4228 + 0.19k - 1923TL + 325.8Fs + 99.21NL + 0.31Gv + 704Ex + E$$

$$(0.59) \quad (3.2) \quad (-0.5) \quad (0.3) \quad (1.9) \quad (4.8)$$

(2.9)

F. test = 11.9

Adjusted R² = (79.39)%

D.W = 1.71

حيث يلاحظ من هذا التحليل أهمية الدور الذي تؤديه المتغيرات المستقلة في التأثير على قيمة القرض الممنوح لبرنامج القروض الموجه لمشروع التجزئة الغذائية، وقد كانت جميع نتائج التحليل القياسي ذات دلالة هامة ومقبولة احصائياً، حيث أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (79.39%) من حركة التغيرات في المتغير التابع، هذا بالإضافة إلى أن معامل (D.W) يقترب من الرقم (2) الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي (Multi collineaxity) بين المتغيرات المستقلة كون قيمة (vif) التي تقيس العلاقة بين المتغيرات المستقلة فد كانت (2.4) وهي أقل من النسبة المقبولة (5) لقياس الاشتراك

الخطي كما أن اختبار (F) يشير إلى قوة الدلالة الإحصائية لمجمل النموذج مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ويلاحظ من خلال تقدير النتائج أن المتغيرات المستقلة الستة (6) ذات أثر ذو دلالة إحصائية قوية على المتغير التابع حيث تظهر قوية في بعضها وضعيفة في البعض الآخر، فهي قوية جداً مثلاً (4.8) بالنسبة لقيمة الضمانات المقدمة من قبل صاحب المشروع المقترض (GV)، بمعنى أن زيادة قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترض صاحب مشروع التجزئة الغذائي إلى المصرف التجاري بنسبة (1%) ستؤدي إلى نمو قيمة القرض المقدم (حجم النشاط لبرنامج القروض) بنسبة لا تقل عن (4.8%) وكذلك الحال بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة، إذ نجد مثلاً أن المرونة بالنسبة للهدف من القرض (TL) سالبة (-0.5) أو أقل نسبياً على الأقل من المتغيرات المستقلة الأخرى، بمعنى أنه كلما كان الهدف من القرض في غير الاتجاه الصحيح كلما انخفضت قيمة القرض الممنوحة نسبة (50%)، وهكذا بالنسبة للمرونة الأخرى.

اختبار فرضية الدراسة الأولى (H0₁)

وبالعودة إلى اختبار الفرضية الأولى فإنها تنطلق من فرضية العدم (H0₁) والفرضية البديلة (H0₁) حيث تشير فرضية العدم (H0₁) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الستة (6) وبين المتغير التابع (VL) المتمثل بقيمة القرض الممنوحة لمشروع التجزئة الغذائية، أما الفرضية البديلة (H0₁) فهي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة (α=0.05) وبما أن قيمة (F. Calculated) أي F المحسوبة تساوي (9.6) وهي أكبر من قيمة (F. tabulated) أي F الجدولية (4.91) عند مستوى دلالة ذو (5%)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (Null - Hypothesis) أو العدمية ونقبل الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) (H0₁)، بمعنى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، ويمكن توضيح هذه العلاقة على النحو التالي:-

هناك علاقة طردية بين برنامج ضمان القروض واتساع حجم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية:

K: عنصر رأس المال المستثمر في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

FS: التزام المقترض بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع التجزئة الغذائية.

NL: عدد القوى العاملة في المشروع (المستخدمين)

GV: قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترض صاحب المتجر الغذائي إلى

المصرف المالي.

EX: الخبرات التراكمية السابقة.

وهناك علاقة عكسية تظهر بين الهدف من القرض (TL Trend of Loan) والمتغير التابع.

اختبار الفرضية الثانية (H02)

لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال أسلوب الإحصاء الوصفي (Descriptive) المستخدم لأغراض هذه الدراسة والمتمثل بمعاملات استبانة معززة تم الاعتماد فيها على مجموعة من الفقرات لمعرفة كل من معاملي الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لمعرفة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (I.V) على المتغير التابع (D.V) المتمثل في مدى إقبال المصارف المالية على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في ظل برامج ضمان القروض، ومن أهم المتغيرات المستقلة المستخدمة لأغراض الدراسة ما يلي:

PL: إن تواجد برنامج لضمان قروض مشاريع تجارة التجزئة الغذائية يقلل من تعثر القروض لدى المصارف المالية.

BM: بسبب إقبال البنوك على منح قروض لمشاريع التجزئة الغذائية من خلال برامج القروض المخصصة لذلك. (Banks Funds)

BB: المبادئ والأسس التي تعتمد عليها البنوك في تحديد الضمانات لبرامج الإقراض (Banks – Principles)

ويلاحظ أن التحليل في هذا الجانب يأتي لإظهار مستوى الأهمية لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج، علماً بأن الوسط الحسابي (x) يشير إلى مدى تمركز الإجابات حول نقطة المنتصف، حيث تم اعتماد ثلاثة مستويات على عينة عشوائية (أحتمالية) من المستفيدين من برامج الإقراض في إقليم الوسط لقطاع تجارة التجزئة الغذائية لعينة حجمها 221 صاحب مشروع لتجارة التجزئة الغذائية موزعة نسبياً حسب محافظات إقليم الوسط. حيث يتضح من التحليل بأنه إذا كان الوسط الحسابي للمتغير أقل من الوسيط فهذا يعني أن استعماله غير مقبول، مما يدل على عدم أخذ المؤسسات المالية المصرفية للمتغيرات المستقلة المستخدمة للتأثير على إقبالها في توفير التمويل المضمون مخاطره من قبل برنامج ضمان القروض، والعكس صحيح. أما الانحراف المعياري (S.D) أو σ فهو يعكس مقدار التشتت في إجابات المؤسسات المالية و البنوك للمتغير الواحد، فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري كلما كانت الإجابات مشتتة مما يدل على وجود اختلافات واسعة بين المؤسسات المصرفية ومقدار تأثرها بالمتغيرات الثلاث المستقلة، فبالنسبة للمتغير الأول مثلاً الذي يشير إلى أن تواجد برنامج لضمان القروض يقلل من تعثر القروض لدى المصارف التجارية والمؤسسات المالية، حيث يتضح بأن الوسط الحسابي لهذا المتغير (2.12) حيث أنها أكبر من نقطة المنتصف المعبر عنها بالرقم (2)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري للملاحظات (0.89) ويبين الجدول رقم (3-2) قيم كل

من الوسط الحسابي (x) والانحراف المعياري (S.D) أو الرمز σ بالنسبة لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمستجوبين (البنوك والمستفيدين).

جدول رقم (2-3)

قيم كل من (σ, x) للمتغيرات المستقلة الخاصة بالمستجوبين (البنوك، والمستفيدين)

البيان المتغير المستقل	الوسط الحسابي (x)	الانحراف المعياري (σ)	النتيجة
PL	2.12	0.92	قبول
BM	1.98	0.90	رفض
BB	1.88	0.91	رفض

ويلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير الأول مقبول تماماً، أما المتغير الثاني فهو قريب من درجة القبولية، في حين أن المتغير الثالث قد يكون غير مقبول في عملية التحليل. وعند اختبار هذه الفرضية يلاحظ أن (H0) تشير إلى أن تدني نسبة التعثر في المصارف التجارية نتيجة لضمان مخاطر ما تقدمه من تمويل لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية لا يؤثر على مدى إقبال البنوك والمؤسسات المالية نحو توفير مزيد من التمويل لهذه المشاريع، هذا وقد بلغت قيمة المتوسط العام للمتغيرات الثلاث (Xi) لإجابات التساؤل (2.3) وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري (σ) نحو (0.89). أما قيمة t المحسوبة t. calculated فقد كانت (1.56) وبمستوى ثقة (95%) أي مستوى دلالة (5%) علماً بأن قيمة t الجدولية (t- tabulated) قد بلغت 1.92 وبما أن $t > t_{\text{tabulated}}$ (1.56 > 1.92) فإننا نرفض الفرضية البديلة (H1) (Alternative hypothesis) وتقبل الفرضية العدمية (Null – hypothesis) عند مستوى دلالة يساوي ($\alpha=0.5$) مما يعني أن تدني نسبة التعثر في القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية وتحت مظلة برامج القروض ستؤدي حتماً إلى إحداث أثر ذو دلالة إحصائية على مدى إقبال المؤسسات المالية و المصارف التجارية نحو توفير مزيد من التمويل لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية.

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في الأردن وتحديدًا في إقليم الوسط من خلال الاعتماد على أسلوب

التحليل القياسي والوصفي لتحقيق هذه الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات، وحسب ما هو مبين تالياً:

النتائج

- يمكن تلخيص نتائج أهم ما ورد في هذه الدراسة على النحو التالي:
1. تتسم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية باختلاف أحجامها وأنواعها بأهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن هناك أثر سلبي لتحليل الهدف من القرض في القرار المتخذ من برنامج ضمان القروض في المؤسسات المالية والمصرفية في الموافقة على إخضاع القرض لبرنامج ضمان المخاطر.
 2. هناك أثر ايجابي للقوى العاملة في مشروع تجارة التجزئة الغذائية الراغب مديره أو صاحبه في الحصول على تمويل إقراضي تحت مظلة برنامج ضمان القروض، كما تجني المصارف التجارية والمؤسسات المالية على العديد من الفوائد مقابل تعاملها مع برنامج ضمان القروض، وهذا هو الدافع وراء تعاملها هذا، حيث أن هذه الفوائد لها أثر ذو دلالة إحصائية، كونه في حال تعثر المقترض، فإن المصرف المالي يتمكن من الحصول على قيمة ما يضمنه برنامج ضمان القروض دون الدخول في عملية تسهيل أصول و ضمانات المقترض من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية مما يؤدي إلى زيادة الوقت الذي تتعطل فيه أموال المصرف، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تحصل عليها هذه المؤسسات من قبل البنك المركزي. ولكن لا بد من التأكيد على أن تعامل هذه المؤسسات المالية، البنوك يجب أن يكون مع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية المجدية اقتصادياً والتي تسهم في توفير فرص عمل.
 3. إن الخبرات التراكمية للمقترض، وتحديدًا في مجال تجارة التجزئة الغذائية، ذات أثر مهم في قرار برنامج ضمان القروض الذي تتعامل معه المؤسسات المالية، حيث يكون البرنامج أكثر أمناً في ضمانه لمخاطر قرض يتمتع طالبه بالمقدرة على إدارة القرض التي يحصل عليه من المؤسسات المصرفية.
 4. الإشارة إلى أهمية رأس المال كعامل مساعد في الحصول على القرض لمشروع تجارة التجزئة الغذائية، إذ يعكس هذا حجم المشروع ومستوى نشاطه الاقتصادي وهيكل التحويل الخاص بمشروع التجزئة الغذائية.
 5. هناك أثر ايجابي للضمانات المقدمة من قبل المقترضين من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية تحت مظلة برامج ضمان القروض على قرار برنامج ضمان القرض لكل مشروع.

التوصيات:

استناداً لما ورد في محاور هذه الدراسة، وبناءً على نتائج التحليل المتعمقة بأثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط في الأردن، فإنه من الممكن لهذه الدراسة أن توصي بما يلي:

1. من الضروري أن تقوم المؤسسات المالية الأردنية بتخصيص نسبة من مجموع إقراضها لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية بشكل عادل بين المحافظات.
2. يفضل تحديد تعريف جيد للضمانات من خلال التخلي عن طلب الضمانات التقليدية من عقارات وأصول. وربط منح القروض لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية بالجدوى المالية والاقتصادية لتلك المشاريع ، وذلك من خلال تسهيل مهمة المستثمر في الحصول على القروض المالية.
3. إنه من حيث واقع تجربة المصارف في الأردن ولا سيما شركة ضمان القروض في تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية، فإنه لا بد من التركيز على الإقراض النوعي وبيان مقدرة المشروع على تسويق سلعه الغذائية.
4. ضرورة تركيز شركة ضمان القروض على رأس مال المشروع الفعلي في التجزئة الغذائية وعدد العاملين فيه وأثره في قرار برنامج ضمان القرض، نظراً لأهمية هذه المشروعات من جانب ومساعدة البرنامج من جانب آخر في توفير التمويل لهذه المشروعات مما يخلق ويحافظ على فرص العمل القائمة ثم الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
5. العمل على تخفيف سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض الممنوحة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية خصوصاً الصغيرة الحجم فيها، والتي يتم ضمان مخاطرها من قبل شركات ضمان القروض المتخصصة كونها تتحمل أخطاراً أكبر. مع ضرورة أن يشعر المقترض من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية بالمزايا والخدمات المتحققة له من خلال برنامج ضمان القروض المنفذ من قبل الجهات المصرفية.

قائمة المراجع العربية:

- أبو رمان، أسعد (2003)، تقييم اتجاهات المستهلك في متاجر الأقسام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الإنسانية، م6، ع1، ص ص: 9-12.
- دائرة الإحصاء العامة، عمان، تقارير سنوية مختلفة. قسم التجارة الداخلية. بيانات غير منشورة.
- السيد علي، محمد أمين (2001)، المفهوم الحديث للتسويق في القطاع الغذائي في الأردن، الإداري، ع 85. ص ص: 2-10.
- الزيادات، محمود و النصيرات، فاطمة (2008)، تحليل أثر العوامل الخارجية على أداء الأنشطة التسويقية لتجارة التجزئة في الأردن، بحث علمي محكم مقدم في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، جامعة الزرقاء الخاصة 6-7

- أيار، 2008، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، الجزء الثاني، تحرير محمود الوادي وآخرون.
- مبارك، بوعشة (2008) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث علمي مقدّم في المؤتمر الدولي بعنوان قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، جامعة الزرقاء الخاصة، 6-7/أيار/2008، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، الجزء الثالث، تحرير محمود الوادي وآخرون.
- غرفة تجارة عمان، (2005)، قطاع المواد الغذائية: أهميته، المعوقات التي تواجه نموه، توصياته، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان، ص ص: 6-11.
- **الوثائق والتقارير الرسمية**
- بنك الإنماء الصناعي، عمان، قانون بنك الإنماء الصناعي رقم 5 لسنة 1972.
- بنك الإنماء الصناعي، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- بنك تنمية المدن والقرى، عمان، المطبعة الوطنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- صندوق التنمية والتشغيل، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- صندوق المعونة الوطنية، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- مؤسسة نور الحسين، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- الشركة الأردنية لضمان القروض، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

قائمة المراجع الأجنبية

- 1- Access to Microfinance and Improved Implementation of policy reform (AMIR program) funded by U.S Agency for International Development, The Demand for micro Financial Services in the Micro and Small Scaled Enterprise Sector in Jordan, Final report, (2001).
- 2- Batto, D.A, (2001), Supermarket Merger Enforcement, Journal of Public Policy and Marketing, V.20, n.1 pp:3-5.
- 3- Cox, p. & Brittain, p., (2004), Relating an Introduction, pronic Hall, 5ed, pp: 389-393.
- 4- Crawford, I.M, (1997), Agricultural and Food Marketing Management, Rome,p.8.
- 5- Cummins, S. & Macintyre, S., (2000), The location of food store in Urban Areas: A case study in Glasgow, British food Journal, V. 101, N.7, (online) cited on April 18, 2006, Available: file <http://www.lycos.com>. Pp: 1-2.
- 6- Food Marketing Institute (FMI), (2005), Food Retelling in the 21st Century retiling a consumer Century, USA (on line) cited on May 22, (2006) Available: File <http://www.fmi.org>. pp: 1-2.
- 7- Palmer, Adrine & Hartley, bob, (2002), The Business Environment, 4ed, The Mc Grew – Hil companies, USA, pp: 420-424.
- 8- World Bank, (1997), policies & prospects for small and medium scald Manufacturing Industries, Jordan, Report N. 6848 – Jo.
- 9- sekeran-umq,(2005),Research methods for business:Askill bulding Approach,(4th ed)New-york,John wiley and sons,Inc,pp:221-225

البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر

د. حاكمي بوحفص

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة السانوية - وهران -

Abstract

Dealing with this paper the problem of unemployment in Algeria and the developments witnessed by over a period before and during and after reform which follow the stages of unemployment in Algeria, which was capable of functioning of before the economic reforms and has become an obstacle in the face of the economy

It is now capable of functioning of, and address the paper procedures and institutions taken in Algeria to reduce unemployment and, consequently, unemployment had become in Algeria between the challenge and containment

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل البطالة في الجزائر وإشكالية توفير فرص العمل من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة قبل وأثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية، ونوعية وأهمية المؤسسات الداعمة للتشغيل على اعتبار أن قضايا البطالة والتشغيل تعتبر عنصرا هاما في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتوفير فرص للعاطلين.

هذه الجوانب أخذت قسطا كبيرا من الاهتمام ومن النقاش في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، بسبب زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل، إضافة إلى ما خلفه التصحيح الهيكلي من تداعيات على سوق العمل، وقد فرض ما نتج عن ذلك من بطالة عبئا كبيرا على النسيج الاجتماعي وتهميش وإقصاء فئات كثيرة في المجتمع.

أهمية الدراسة - فرضيات الدراسة - أهداف الدراسة**أهمية الدراسة**

لما كانت البطالة ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية ، ولها تأثير علي السياسات الاقتصادية تسعى الدراسة إلي تتبع الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر مع التركيز على فترة الإصلاحات الاقتصادية (1987-1998) على اعتبار أن تصاعد البطالة كان نتيجة طبيعية لهذه السياسات المستمدة من إجماع واشنطن.

كما تبرز التحدي الذي تشكله البطالة في الجزائر. والجهود المبذولة لاحتوائها، من خلال نتائج الإصلاحات وتداعياتها على الجانب الاجتماعي وهل أصبحت البطالة حاليا تمثل تحدي للسياسات الاقتصادية أم أنها قابلة للتسيير بعد فترة من انتهاء برامج وسياسات التكيف الهيكلي(1999/2009).

فرضيات الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع تعتمد الدراسة علي الفرضيات التالية :

- الإصلاحات الاقتصادية تؤثر سلبيا علي الجانب الاجتماعي علي المدى القصير ولكن علي المدى الطويل يتم احتواء ذلك .
- الإصلاحات نتائجها كبيرة علي الجوانب المالية ولكنها تؤدي الي انتشار البطالة .

اهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي :
- الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر .
- انعكاسات الإصلاحات علي معدلات البطالة .
- نوعية المؤسسات الداعمة للتشغيل في حالة الجزائر.
- مدى احتواء السياسات المتبعة في الجوائر للبطالة .

1. الاقتصاد السياسي للبطالة في الجزائر

قبل الحديث عن تطور البطالة في الجزائر قبل وأثناء الإصلاحات الاقتصادية ينبغي الإشارة إلى أن منظومة التشغيل في الجزائر تتكون من وزارة العمل التي تختص بتنظيم ووضع القوانين التي تحكم العلاقات المهنية وعمل الشركاء الاجتماعيين أما التشغيل فهو من اختصاص الوزارة المكلفة بالتضامن والتشغيل، وتعمل بواسطة مجموعة من الآليات والهيئات المتواجدة عبر كل الولايات والمحافظات الوطنية، وهي تهدف إلى تقريب طلب المتعاملين الاقتصاديين من اليد العاملة حسب قانون العرض والطلب⁽¹⁾ ولمعالجة سياق وتطور البطالة في الجزائر قسمت المداخلة إلى ثلاث نقاط رئيسية

2- تطور البطالة في الجزائر قبل الإصلاحات (1986.1962)

خلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى منذ الاستقلال بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع ، وكانت الاستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة وحتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام ، وقد استوعبت هذه المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة .

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهود الدولة خلال الستينات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي (نسب الاستثمار كانت تصل إلى 33% خلال الفترة مقارنة بـ 40% و 45% خلال عقد السبعينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة، وارتفاع نسب الأجراء والعمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة (35% سنة 1966) كما عرفت معدلات التشغيل خلال هذه الفترة 1967-1978، حيث نما التشغيل بمعدل 4.4 % مع زيادة في التشغيل بطرق متسارعة حيث تم إنشاء 100.000 فرصة عمل خلال بداية الستينات وأواخر السبعينات مقابل المعدل المسجل خلال 1980-1984 بـ 140.000 فرصة عمل، وقد كان لذلك أثر مباشر على انخفاض معدل البطالة التي وصلت إلى حدود 16.3% سنة 1982. ثم 17% سنة 1986⁽²⁾ في الوقت الذي سجلت فيه 22% سنة 1977، كل هذه العوامل سمحت بـ:

1. انخفاض مستويات البطالة

2. ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 65% سنة 1982 مقابل 35 % سنة 1966.
3. ارتفاع الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة .
4. تحسن القدرة الشرائية .
5. سوق داخلي كبير .

و كانت مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالي (3) :

- 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328.000 فرصة عمل
- 28% في قطاع الصناعة بـ 306.000 فرصة عمل
- 23% في الإدارة
- 19% في قطاع الخدمات

تبين من خلال هذه الدراسة مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل عكس ما هو عليه الأمر حاليا ، رغم أن التحكم في البطالة وتزايد فرص العمل خلال هذه الفترة يرجع إلى القطاع العمومي وضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص، حيث كان القطاع العمومي المنشأ والمحرك لفرص العمل وللاقتصاد(4).

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة قبل الإصلاحات وحتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل 1986 ، وكانت قابلة للتسيير وفي حدود يمكن القول عنها أنها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان

الناشطون . (حجم السكان انتقل من 2565 ألف شخص سنة 1966 إلى 7907 ألف شخص سنة 1996 بنسبة سنوية تقدر بـ 3.8 % في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان بمعدل 3% (5).

3- البطالة في سياق الإصلاحات الاقتصادية (1987/1998) :

في مجال تطور مستويات البطالة في سياق الإصلاحات يمكن القول بأن انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمار أديا إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في توفير فرص العمل(6) وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية

العصرية، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة ، كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي رصدت في ارتفاع مستمر منذ بداية الإصلاح .

ولذلك أصبح من الصعوبة بمكان التحكم في الآليات العامة التي تحكم تسيير الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وما نتج عنها من تفاقم في البطالة ونقص فرص العمل الجديدة وأصبح عدد البطالين في تزايد مستمر منذ 1985 مقارنة بارتفاع نسب التشغيل خلال الفترات السابقة ، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تفاقم البطالة ميزته الفترة (1991/1985) واستمرت إلى نهاية الإصلاح رغم الإجراءات والسياسات المتبعة ، فقد قدرت فرص العمل الجديدة خلال 1986 ب 74.000 فرصة عمل ثم تحولت إلى 64.000 فرصة سنة 1987 ثم 54.000 سنة 1989، وأمام تراجع فرص العمل الجديدة هذه ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا التي وصلت إلى 180.000 ثم 200.000 طلب جديد سنويا⁽⁷⁾ في الوقت الذي كان فيه الفرق بين عروض العمل وطلباته يصل إلى 46% منذ سنة 1988 مقابل 51.8% سنة 1987 .

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن أسباب هذا التدهور في توفير فرص العمل وتفاقم البطالة ترجع إلى :

- التحولات الهيكلية التي عرفتها الجزائر منذ 1986 .
- غلق المؤسسات وتسريح العمال لأسباب اقتصادية بفعل الإصلاح الاقتصادي .
- ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة .
- عدم ملائمة نظام التربية والتعليم مع احتياجات سوق العمل .

وخلال هذه الفترة كان قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر قطاع منشأ لفرص العمل وقد بدأ يتأثر بفعل أزمة النفط خلال 1986 بسبب نقص التمويل ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة في ظل التجربة مع نظام التخطيط بدأ الحديث في الجزائر عن فائض في العمالة وظهرت بوادر إصلاح القطاع العام وتسريح العمال لأسباب اقتصادية ولذلك يمكن القول بان ارتفاع البطالة في سياق الإصلاح في حالة الجزائر تظهر كنتيجة طبيعية لإعادة التصحيح وإعادة الهيكلة .

وخلال هذه المرحلة من الإصلاحات في بداية النصف الأول من التسعينات تم توفير 50.000 فرصة عمل جديدة سنويا بنسبة نمو قدرها 1.2 % وكان نصيب القطاعات فيها على الشكل الآتي :

- 01% من فرص العمل لصالح القطاع الصناعي
- 03% الإدارة
- 02% لقطاع الخدمات
- 06% القطاع الزراعي

مما يبين التراجع الواضح لمجمل القطاعات في توفير فرص العمل بسبب الانكماش التي تعرضت له خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ولذلك فقد تم فقد 1% من مناسب العمل في القطاع الصناعي الذي كان اكبر القطاعات تضررا بفعل إجراءات الإصلاحات ، و2% في قطاع البناء، وبالتالي سمح هذا بظهور القطاع غير الرسمي (السوق الموازية) كمستوعب لهذه الأعداد التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها، قدر عدد العمال في السوق الموازي خلال هذه الفترة وبالضبط سنة 1992 (مليون عامل)⁽⁸⁾ ويمكن القول انطلاقا من هذه الدراسة في سياق الإصلاح الاقتصادي أن الجوانب الاجتماعية كانت تسير في اتجاه عكسي مع اتجاه الإصلاحات وذلك للأسباب التالية :

- ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات حيث لم يتجاوز 3%
 - نقص الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار نهاية الإصلاحات(1998)
 - تراجع القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل
 - تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل 250 ألف عامل سنويا
- فقدان أكثر من 500 ألف عامل في ظل الإصلاحات بسبب تسريح العمال.

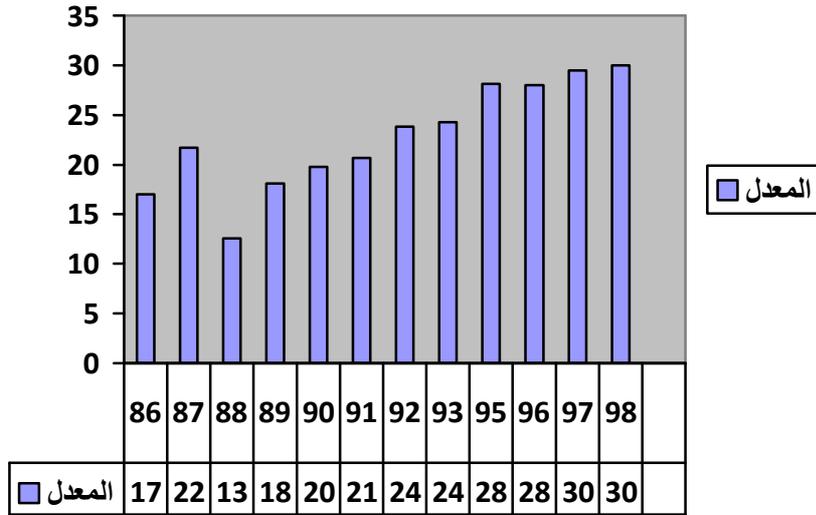
كما أن هذا الوضع المتردي في مجال البطالة ونقص التشغيل تغذيه التسريبات المدرسية (قدرت التسريبات المدرسية بـ 600.000 تلميذ سنويا خلال هذه الفترة)⁽⁹⁾.

كما تبين من خلال هذه الدراسة لأوضاع سوق العمل في سياق الإصلاحات أن البطالة جاءت متميزة بحملة من الخصائص لم تكن في الفترات السابقة:

1. انتقال البطالة إلى الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي في السابق.

2. طالبي العمل لأول مرة يمثلون 2/3 من البطالين.
3. أصبحت البطالة طويلة الأجل (فترة البطالة 30 شهرا بدلا من 24 شهرا في السابق)
4. انتشار بطالة النساء
5. ظهور البطالة بين الفئات المحرومة.

والشكل (01) يوضح تطور البطالة أثناء الإصلاحات



المصدر: - عبدالمجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص101- الأمم المتحدة (2001)، الدراسات الاقتصادية البعيدة المدى في شمال افريقيا، طنجة، المغرب، (2001)، ص14.

والجدول التالي يبين بوضوح ميل معدل البطالة في الجزائر إلى الإرتفاع خلال فترة تطبيق سياسات واجراءات الإصلاحات الاقتصادية بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما يبين محدودية هذه السياسات في القضاء على البطالة على المدى القصير

وأخيرا بعد عرض تطورات البطالة والتشغيل أثناء الإصلاحات يمكن القول:

- نتائج الإصلاح المشجعة على مستوى التوازنات المالية الكلية تخفي وضعية مؤلمة للجوانب الاجتماعية (بطالة، تفاوت في الدخل، تدهور المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، انتشار الفقر...).
- السياسات الاقتصادية على المستوى الاجتماعي سارت في اتجاه عكسي مع سياسات الإصلاحات التي لم تستطع احتوائها.
- نمو القطاعات الرئيسية الواعده بالنمو وتحقيق فرص العمل سارت هي الأخرى في اتجاه عكسي لسياسات الإصلاحات.
- ضعف عروض العمل (103.000) فرص أمام طلبات قدرت (209.000) طلب جديد، أي بفارق قدره (103.000) طلب إضافي مما يبين الضغوط والتحديات على سوق العمل وعلى السياسات الاقتصادية.
- البطالة تشكل تحدي كبير خلال الإصلاحات لم تستطع السياسات وإجراءات بنود واشنطن احتوائها.

3-1 نوعية المؤسسات المدعمة للتشغيل :

- بهدف السيطرة والتحكم في الأسباب والانعكاسات و التخفيف في ضغوط سوق العمل لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات⁽¹⁰⁾ المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وخاصة للشباب المؤهل ، وقد كان لنوعية المؤسسات هذه دورا مبيرا في تخفيف ضغوط سوق العمل ومن هذه الترتيبات :
- برنامج تشغيل الشباب وهو برنامج امتداد لبرنامج سابق يسمى الإدماج المهني للشباب اعتمد منذ 1990.
 - اعتماد ما سمي "بالقرض من أجل البحث عن العمل" وهو قرض موجه إلى الشباب العاطل عن العمل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
 - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
 - برنامج المقاولات (المؤسسات) الصغرى.
 - عقود ما قبل التشغيل.
 - القرض المصغر

وعلى الرغم من أهمية هذه الترتيبات والآليات التي اتخذت في حالة الجزائر والتي كان هدفها توفير فرص العمل للشباب واستجابة من جهة أخرى لتعويض العمال الذين تم تسريحهم للأسباب السابقة، وعلى الرغم من أهميتها في تخفيف ضغوط سوق العمل وإنعاش قطاع الشغل إلا أن نتائجها مقارنة بتكاليفها جاءت ضعيفة وكانت منعزلة زيادة

على كونها مكلفة جدا إذا ما قورنت بالنتائج الطرفية التي حققتها فلم تستطع توفير عمل دائم وتعويض المُسرح عن منصب عمله المفقود، وبالتالي تبين من خلال دراسة هذه الوضعية أن التشغيل ازداد سوءا خلال هذه الفترة بالرغم من هذه الترتيبات وتفاقت البطالة التي وصلت حدود 30% زيادة على تسريح 514.000 عامل خلال 1990-1998 وصلت نسبة المسرحين إلى 15% من مجموع العاطلين، وبالتالي فإن التطور الكمي والنوعي للبطالة في الجزائر أثناء الإصلاح يعطينا القناعة بالقول بعدم فعالية هذه الإجراءات والآليات التي اتخذت خلال هذه الفترة. ويسمح بالقول بضرورة إعداد سياسة ورؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الفئات المحرومة وتحل محل الإجراءات الجزئية المتخذة حتى الآن.

ويبقى من الضرورة بمكان إنعاش الاستثمار المحرك والمنشأ لفرص العمل، وضرورة تدعيم المؤسسات الضرورية وإيجاد نوعية ملائمة للمحافظة علي الفرص الحالية وتوفير فرص جديدة .

4-البطالة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (1998 /إلى يومنا هذا):

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات واقتصاد التحسن على الجوانب النقدية والمالية على حساب التضحية بالبطالة عمدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (في مارس 1998) على برامج للتنمية الاقتصادية وتحديد المحاور والقطاعات الواجب تدعيمها.

- مواصلة عملية خوصصة القطاع العام.
- تدعيم الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائم لذلك.
- تكييف القوانين استعدادا للانضمام إلى L'OMC .
- تنفيذ برامج طموحة للتنمية خلال 2009/2000 من خلال:
 - برنامج الانعاش الوطني 2005/2000.
 - برنامج دعم النمو 2009/2005.

لقد كان الهدف من خلال السياسات المتبعة هو إعادة تنشيط الطلب الكلي⁽¹¹⁾ ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة والموفرة لمناصب العمل وإعادة تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق ضغوط سوق العمل وتوسيع آليات الاستفادة من الفرص التي تقدمها الدولة وانتشارها.

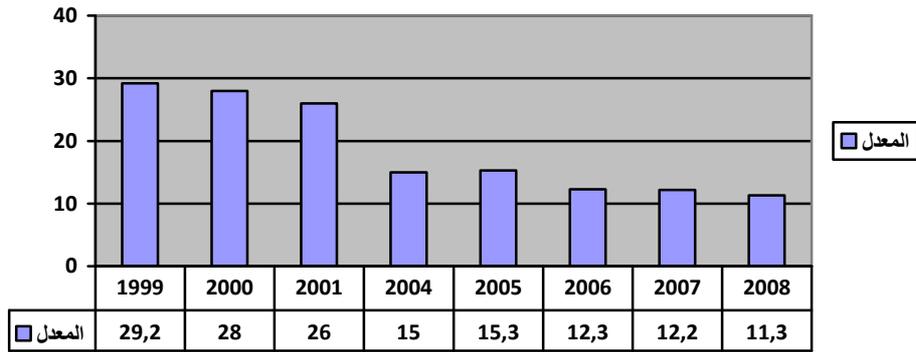
وخلال هذه الفترة (2007/1999) ما بعد الإصلاحات فإن الوضع الاقتصادي يتميز بما يلي:8

- تحسن أوضاع النمو الاقتصادي (6% من 2003 بعد ما كان منعدم خلال 96/91).
- تحسن في التوازنات المالية
- تسجيل أرقام قياسية في مجال احتياطات الصرف.
- الدين الخارج أصبح قابلا للتسيير بعد التسديد المسبق للديون التي لم تعد تشكل عائق في سبيل تطور الاقتصاد الجزائري.
- الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال النفط.

كل هذه العوامل سمحت بعد عشر سنوات من انتهاء برامج الجيل الأول للإصلاحات المتبعة في الجزائري من عودة النتائج الايجابية للظهور بعد سلسلة الانعكاسات السلبية في المدى القصير التي أشرنا إليه سابقا.

كل هذه العوامل والظروف الملائمة انعكست على تحسين في مستويات البطالة التي كانت تشكل تحدي داخلي كبير للجزائر أثناء الإصلاحات حسب ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(02): تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير مختلفة.

لقد انتقلت البطالة حسب الجدول من حدود 15 % سنة 2004 لتصل 12.3 % سنة 2006 وبنفس النسبة خلال 2007 (12.2) ويرجع ذلك إلى الترتيبات المعتمدة والبرامج التكميلية خارج الميزانية العامة ونذكر منها:

- برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر 445.000 فرصة عمل سنويا.
- برنامج الإنعاش الذي خصص له 07 مليار دولار وفر 200.000 فرصة عمل سنويا.
- بالإضافة إلى ما تم توفيره من فرص عمل خلال برامج أخرى قبل برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب.
- كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري (250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.⁽¹²⁾

وفي الأخير نستطيع القول خلال فترة ما بعد الإصلاحات أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع نذكر منها عودة استقرار إطار الاقتصاد الكلي بعد فترة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من جهة والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة على المستوى الخارجي مما انعكس في بعض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي تبدو في رأيي الآن أنها قابلة للتسيير ولم تعد تشكل ذلك التحدي الخطير الذي شكلته أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطرح ضرورة استمرار هذا النهج في الحفاظ على المناصب العمل الحالية وتشجيع القطاعات المنشأ للثروة والموفرة لفرص العمل مثل قطاع البناء وقطاع الصيد وإعادة انتشار القطاع الصناعي وتدعيم القطاع الزراعي.

وأخيرا فإن هذا الوضع سمح لنا بالقول بأن البطالة بعد الإصلاحات تبقى بين التحدي (في حدود 15%) وبين الاحتواء مقارنة بارتفاعها خلال الإصلاحات، وتسعى الجزائر إلى تقليص معدل البطالة إلى 10% سنة 2008 رغم الظروف المتعلقة بانخفاض أسعار البترول حاليا.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بموضوع البطالة بين الاحتواء والتحدي دراسة حالة الجزائر تبين لنا:

- البطالة لم تكن متغيرا رئيسيا في الجزائر منذ الاستقلال حيث كانت الدولة هي المسؤولة عن التوظيف من خلال استراتيجية التنمية المرتكزة على فلسفة التخطيط المركزي والتوجيه الإداري وقد نتج عن ذلك توظيف العمال على مستوى المؤسسات المملوكة للدولة حيث كان القطاع العام هو المنشأ والمحرك لفرص العمل.
- ولكن الظروف المناوئة خلال منتصف الثمانينات المتمثلة في تدهور شروط التبادل الدولي وانخفاض أسعار النفط سنة 1986 وما أفرزته من تداعيات على ميزان المدفوعات وعلى ميزانية الدولة من جهة وفشل السياسات المتبعة ومحدودية فلسفة نظام التخطيط المركزي تخلت الدولة لأول مرة عن مهمتها في التوظيف وتوفير فرص العمل من القطاع العام ولأول مرة وجد العمال أنفسهم بلا عمل بعد عقود طويلة ، وبذلك بدأت معدلات البطالة في الارتفاع وتراجع في توفير فرص العمل وسجلت البطالة معدل 17 % سنة 1986، وبدأت تسير في اتجاه من الارتفاع مآثرة على ثلث السكان الجزائري، وخاصة فئة الشباب وخريجي الجامعات.
- لجأت الجزائر بعد ذلك إلى تطبيق بنود إجماع واشنطن منذ 1987 وإلى غاية مارس 1998 وقد نتج عن تطبيق هذه البرامج بطالة كبيرة انتقلت إلى 30% سنة 1998 رغم أن هذه البرامج استطاعت تحقيق سجل قوي في مجال التوازنات المالية الكلية من نمو اقتصادي وتحكم في التضخم وفائض في الميزان التجاري وتسجيل احتياطات صرف مهمة إلى أنها أفرزت الكثير من السلبيات على الاقتصاد وأدت إلى تفضيل هذه الجوانب على حساب البطالة وجهاز الانتاج الوطني.
- خلال فترة بعد الإصلاحات اعتمدت الجزائر على مشاريع تنموية خارج الميزانية واستفادت من الظروف الدولية ومن الاستقرار النسبي الاجتماعي والاقتصادي مع صرامة في تطبيق السياسة النقدية مكنت من تحقيق نتائج لا بأس بها من حيث التشغيل (توظيف مليون ومائتين ألف) حتى سنة 2004.
- وتقلصت مستويات البطالة التي أصبحت في إطار الاحتواء مقارنة بسنوات تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وحتى الآن حسب هذه الدراسة فإن البطالة أصبحت قابلة للتسيير ولم تعد عائق كبير رغم الجهود التي يجب بذلها لتقليصها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع إذا ما علمنا أن طلبات العمل تتزايد خلال 2000/2015 بـ

- 19.9% في مقابل العروض المتوقعة 17% الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجيات لدفع النمو المنشأ لفرص العمل في إطار:
- إعادة النظر في إيرادات المحروقات واستفادة القطاعات الإنتاجية والموفرة للعمالة منها بصورة مباشرة (نقادي ظاهرة العلة الهولندية).
 - ضرورة إعادة الاعتبار لعنصر العمل الغائب الأكبر وتثمينه.
 - ترفيقه الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أدى إلي ظهور بؤادر العلة الهولندية وتراجع القطاعات عن دورها في توظيف العمال .
 - إعادة مد الجسور بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وضرورة زيادة مخصصات البحث والتنمية ضمن ميزانية الدولة (أموال البحث في الميزانية تقدر ب0.5 بالمائة سنة 2007)
 - تثمين دور قطاع التكوين المهني والتمهين.
 - دعم القطاعات الموفرة لفرص العمل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
 - ايجاد نوعية من المؤسسات تلائم اوضاع الشغل وتسهل انشاء المؤسسات وتوفير فرص للعمل

المصادر والهوامش:

- (1) - ورقة الجزائر (2006) حول وسائل تطوير التصنيف المهني والمعايير الجزائرية في ضوء المتغيرات الدولية، ورقة مقدمة لمؤتمر القاهرة، جوان 2006، مصر، ص7.
- (2) - أنظر عبدا لمجيد بوربيدي (1999)، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر ، ص101.
- (3) - أنظر: حاكمي بوحفص (1999)، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران ، الجزائر ، ص40.
- (4) - فارس بن جرادي (وآخرون) (1996)، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، 1996، ص63.
- (5) - A.Bouyacoub (2001), la question de l'emploi en Algérie (1990-2001) quel bilan. Colloque international université d'Oran (2001),P80.
- (6) - روابح عبد الباقي وعلي همال (2004) اثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدبير الحماية الاجتماعية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية الجزائر 2004 ص 58
- (7) - الديوان الوطني للإحصاء (1992)، المجموعة الإحصائية رقم 36 ، مارس 1992 ، الجزائر.

- (8) - حاكمي بوحفص، (2001)، سوق العمل وانعكاسات الإصلاح الاقتصادي على الجانب الاجتماعي، دراية حالة الجزائر، ملتقى دولي، جامعة وهران، دار ابن خلدون للنشر، (2002)، الجزائر، ص17.
- (9) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، تقرير حول علاقات العمل في سياق الإصلاح الهيكلي، الجزائر ، أبريل 1998 ، ص57.
- (10) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، جويلية 1998، الجزائر ، ص17.
- (11) - روابح عبدا لباقي ، مرجع سابق، ص60.

(12) - www.Mtss.gov.dz/mtss

انعكاسات الأزمة المالية العالمية (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي

أ. محمد الأمين وليد طالب

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الملخص

يواجه صندوق النقد الدولي منذ 2008 تداعيات أكبر أزمة مالية تواجهه في تاريخه، و قد سجلت هذه الأزمة عجز الصندوق في التنبؤ بوقوعها و عجزه كذلك في كبح تطوراتها و مواجهته لصعوبات جمة في مساعدة دوله الأعضاء. لقد وجهت العديد من الانتقادات لصندوق النقد الدولي حول طريقة إدارته للأزمة المالية العالمية (2008)، كما طرح على الصندوق العديد من التساؤلات و كان أبرزها حول إمكانية تأثير سياساته بتداعيات الأزمة المالية العالمية (2008).
سمح لنا رد فعل صندوق النقد الدولي على هذه الأزمة (2008) بالرغم من وصفه بالمتأخر من طرف العديد من الاقتصاديين بأن نجيب على التساؤل السابق، حيث بات من الواضح بأن هذه الأزمة قد تركت أثرا كبيرا على سياسات الصندوق في مختلف المجالات حيث قرر الصندوق مراجعة جانب كبير من سياساته.
الكلمات المفتاحية: سياسات - صندوق النقد الدولي - الأزمة المالية - بروتين وودز - النظام المالي الدولي

Résumé

Le FMI traverse depuis l'an 2008 les retombées dévastatrices de la plus grave crise enregistrée depuis sa création. Plusieurs questions sont posées aux responsables du FMI depuis l'éclatement de cette crise et l'une des questions qui revient souvent consiste à savoir si les différentes politiques du FMI peuvent être affectées par la crise.
La réaction du FMI à l'égard de la crise financière de 2008 a permis de répondre à la question précédente car on a noté qu'il a procédé à la révision d'une grande partie de ses politiques dans le but de les rendre conformes aux exigences de crises similaires à celle de 2008.

Mots-clés: Politiques - FMI - Crise financière - Bretton Woods - Système financier international

أولاً: المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي و خصوصاً بعد انهيار نظام بروتن وودز تسجيل عدد كبير من الأزمات المالية، و يعود هذا التزايد إلى تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تتادي بتسهيل انتقال القوى العاملة و المعلومات و السلع و الأموال بين مختلف دول العالم، و كذلك بتخطي الحدود و اندماج الأسواق في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة. لقد ساهمت مختلف العوامل السابقة في ظهور عدد كبير من الأزمات المالية (الأزمة المكسيكية، الأزمة الروسية، أزمة دول جنوب شرق آسيا... الخ) كما كانت سبباً مباشراً في جعل هذه الأزمات تنسم بسرعة انتقال كبيرة من جهة و خسائر ضخمة من جهة أخرى.

اكتسب صندوق النقد الدولي بعد انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات دوراً جديداً و موقعاً رائداً في الفضاء المالي الدولي الجديد من خلال العمل على المحافظة على استقرار النظام المالي الدولي حيث يقوم الصندوق بمحاربة الاختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات مالية و يساعد دوله الأعضاء على معالجتها في حالة وقوعها، و بالتالي يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي قد نجح و في ظل بيئة متخيرة من التحول إلى مؤسسة مختلفة عن تلك التي أقرتها الدول المشاركة في مؤتمر بروتن وودز عام 1944. تعتبر الأزمة المالية العالمية (2008) أكبر أزمة يواجهها صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه إذ تمكنت هذه الأخيرة من مباغته كل الدول و كذلك مختلف المؤسسات و المنظمات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي حيث لم ينجح في التنبؤ بوقوع هذه الأزمة كما اتضح عدم تماشي جانب كبير من سياساته مع حجم الخسائر التي خلفتها الأزمة و مع خصائص هذه الأخيرة.

ضمن هذا السياق يأتي هذا المقال لدراسة الإشكالية القائمة على مدى تأثير سياسات صندوق النقد الدولي بالأزمة المالية العالمية (2008).

نحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الأسباب المؤدية إلى ظهور الأزمات المالية؟
- ما هي التحولات التي طرأت على سياسات صندوق النقد الدولي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية (2008)؟
- ما مستقبل صندوق النقد الدولي في ظل التحولات التي يشهدها النظام المالي الدولي؟

ثانياً: أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التطرق إلى تاريخ الأزمات المالية و إبراز العوامل الأساسية المؤدية إلى ظهورها.
- تحديد أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية (2008) و التطرق إلى أهم محطاتها.
- تحليل أثر الأزمة على سياسات صندوق النقد الدولي و عرض مختلف توجهاته الجديدة.
- محاولة معرفة آفاق النظام المالي الدولي مع التركيز على مستقبل صندوق النقد الدولي.

ثالثا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال حجم الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008 و عجز مختلف الدول و المؤسسات المالية العالمية عن إيقاف انتقالها بين دول العالم، كما تتجلى أهمية هذا البحث في تركيزه على أثر هذه الأزمة على سياسات أهم مؤسسة في نظام الحوكمة المالية العالمية أي صندوق النقد الدولي.

رابعا: فرضيات البحث

اعتمدنا في هذا البحث على فرضيتين أساسيتين:

- نعتقد بأن السياسات التقليدية لصندوق النقد الدولي قد أثبتت عدم فعاليتها في الحد من الأزمات و في عدم القدرة على التنبؤ بها.
- ستؤدي الأزمة المالية العالمية إلى تغيير صندوق النقد الدولي لجانب كبير من سياساته.

خامسا: أسلوب البحث

ارتأينا الاستناد أثناء انجازنا لهذا البحث على المقاربة النظامية التي عادة ما تستعمل في دراسة المواضيع التي تكون التفاعلات بين مختلف عناصرها غير خطية و قويه و هو ما يتناسب بشكل كبير مع الموضوع محل الدراسة، فعلى سبيل المثال لا يمكن فصل العولمة المالية عن الأزمات المالية و لا الأزمات المالية عن صندوق النقد الدولي و لا هذا الأخير عن العولمة المالية.

سادسا: خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- 1- تحليل الأزمات المالية
- 2- دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية (2008)
- 3- آفاق النظام المالي الدولي

1- تحليل الأزمات المالية

شهد العالم بين نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى التعويم المعمم للعملات في بداية السبعينات مرحلة طويلة من الاستقرار المالي و هو ما دفع العديد من المتعاملين الاقتصاديين إلى الاقتناع بندرة الأزمات المالية متناسين بذلك الفكرة البسيطة التي تقول بأن الاستقرار حالة نادرة و التغيير هو القانون الثابت الوحيد في العالم.

لم تدم مرحلة الاستقرار المالي التي عرفها الاقتصاد العالمي في مرحلة بروتن وودز طويلا حيث شهدت المرحلة التي تلت انهيار هذا النظام ارتفاعا كبيرا في عدد وحدة الأزمات المالية المسجلة، و يرجع ذلك أساسا إلى التحولات التي شهدتها النظام المالي الدولي نتيجة تطور ظاهرة العولمة المالية و ما نتبناه من تحرير لحركة رؤوس الأموال و رفع القيود عن الأنظمة المالية المحلية... الخ.

1-1- تاريخ الأزمات المالية

إن الأزمات المالية ليست بالظاهرة الحديثة و هي تتكرر باستمرار، و لعل العمل الذي قام به "شارل كندلبرغر" و الذي يعتبر أكبر ملاحظين المعاصرين للأزمات المالية خير دليل

على ذلك. لقد قام هذا الأخير بإحصاء ما لا يقل عن 34 أزمة كبرى من عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية إلى غاية انفجار الفقاعة اليابانية عام 1990، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار الأزمات الكبرى فقط¹.

إن الأزمات المالية متشابهة و عاملها المشترك هو المضاربة إلا أنه محل النسيان في كل مرة نظرا لأن ما يطلق الأزمة في كل مرة مختلف و هذا باختلاف موضوع المضاربة كونه يحفظ دوما مع فضوليات الماضي. أحصى "شارل كندلبرغر" مجالات عديدة للمضاربة، ففي عصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية كان يضارب على القطع المعدنية، و بين 1936 و 1940 على زهور التوليب TULIPES، و في عام 1763 على ديون الدولة البريطانية في أمستردام، و في نهاية القرن الثامن عشر على مختلف شركات الشرق (آسيا) و في عام 1793 على البنوك، و في عام 1820 و 1823 على المناجم الأجنبية (مناجم أمريكا اللاتينية في 1825، مناجم ألمانيا في 1850)، و على العقارات و السكك الحديدية، على النقد، على الذهب على البترول، على النحاس، على القمح، على التكنولوجيا الجديدة، على المنتجات المشتقة... الخ.

تشكل أزمة عام 1873 المرة الأولى التي لم تبق فيها الأزمة محصورة في العالم الغربي فقط حيث أصبحت آسيا معرضة لأزمات قد تندلع في مناطق بعيدة جدا عنها و هذا بعد فتح قناة السويس عام 1869 و تسجيل تطورات كبيرة في مجال النقل (السكك الحديدية و النقل البحري) و وصول التيليجراف إلى الصين عام 1871.

لقد نشأ عالم معولم يسمح بتأثير الأحداث التي تقع في منطقة ما من العالم على منطقة أخرى حتى و إن كانت تبعتها بألاف الكيلومترات، و ما الأزمات المالية العديدة التي شهدها القرن العشرون و شهدتها بداية الألفية (أزمة 1929، أزمة 1997، أزمة 2008) إلا دليلا على ذلك.

إن كل أزمة جديدة تبدو غير مسبوقه لوجود عامل بصري يتجدد مع كل جيل، حيث أن وجودنا سواء كنا ملاحظين أو مشاركين في وسط ظاهرة فقاعة أو انهيار للبورصة يجعلنا نحس بأن ما نعيشه هو حادثة نادرة و فريدة من نوعها كون أن قدرة تثبيت رؤيتنا لا تتعدى العشر سنوات أو العشرون سنة على الأكثر، و هو ما يدفعنا إلى نسيان دورية الأزمات و حتى نسيان حتميتها.

1-2- العوامل المؤدية إلى ظهور الأزمات المالية

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الثلاث عقود الأخيرة ثلاثة تغيرات كبرى ساهمت في إضعاف النظام المالي الدولي الأولى هي رفع القيود على نظام المالي المحلي، الثانية هي العولمة المالية و التي ترجمت باندماج دول جديدة إلى حركة رؤوس الأموال، و آخرها تعدد الابتكارات سواء كانت مالية كالمشتقات المالية أو حقيقية كتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التي اعتبرت العامل المؤثر الذي سيؤدي إلى ارتفاع دائم للأرباح ساهمت العوامل السابقة الذكر في تبني المتعاملون الاقتصاديون و الماليون لإستراتيجيات جديدة

و هذا من دون أن يتوفر لديهم اليقين لا حول تجانس النظام المالي و لا حول مدى نجاعة نظام النمو الذي دفعهم إلى التفاعل معه و القيام بتغيير الإطار المؤسساتاتي.

1-2-1- التحرير المالي

لقد عرف التحرير المالي تطورا كبيرا خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينيات حيث قررت الدول الكبرى تحرير سعر صرف عملاتها و قطاعاتها المالية، و هو ما تبلور بارتفاع سريع في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول على المستوى العالمي. لم تكن الدول النامية في معزل عن هذا التوجه حيث توجه عدد كبير منها إلى تبني هذا المبدأ في الثمانينيات ليلحق بها عدد آخر من الدول مع انهيار الاتحاد السوفيتي. لقد دفعت الدول النامية تكلفة باهضة نتيجة إتباعها لمبدأ التحرير المالي و هو ما يمكن أن نصفه بتكلفة التعلم أو اكتساب الخبرة حيث لم تكن اقتصادياتها محضرة كما ينبغي لإتباع هذا النهج، و لعل الأزميتين المكسيكية و الآسيوية خير دليل على ذلك. أدى تطور التحرير المالي على المستوى الدولي إلى الانتقال من مالية وطنية إلى مالية ذات بعد دولي و هو ما يعرف بالمالية الدولية².

لقد بينت العديد من الدراسات بأن لتطور المالية الدولية العديد من الإيجابيات و خاصة على معدل النمو و من المظاهر الإيجابية نذكر تشجيع الاستثمار، تحقيق توزيع أفضل لرأس المال، النظر إلى المستقبل من زاوية اجتماعية، تشجيع الأنظمة البنكية الفعالة على النمو.

بالرغم مما سبق ذكره حول إيجابيات المالية الدولية التي أسفرت عنها عملية التحرير المالي فإن الواقع أثبت بأن التطور المالي كان متبوعا بالعديد من الأزمات و لعل الأزمة التي انفجرت عام 2008 خير دليل على ذلك.

لقد اتخذت الدول التي تبنت مبدأ التحرير المالي العديد من الإجراءات و في عدة مجالات و نذكر منها على وجه الخصوص النظام المالي المحلي و العلاقات الدولية و التنظيم المالي، سعت الدول عبر تبني الإجراءات السابقة إلى تحقيق عدة أهداف إلا أن الواقع اثبت بأنه و بالرغم مما كانت تصبوا إليه هذه الإجراءات فإنها لم تخلو من آثار سلبية. ساهمت الآثار السلبية للتحرير المالي في تنامي هشاشة الأنظمة المالية حيث برزت عدة مؤشرات كان لها دور أساسي في ظهور عدد كبير من الأزمات المالية و من بين هذه المؤشرات نجد تحمل أخطار كبيرة من طرف البنوك و التفاعل الكبير للأسواق مع الاستباقيات.

1-2-2- الاندماج المالي

لقد أدى تطور الاندماج المالي الدولي بالموازاة مع تطور الاندماج المالي المحلي إلى وقوع اختلالات و أخطاء عديدة، و تسمح لنا عملية المقارنة بين الاقتصاديات التي تمت عملية التحرير المالي فيها قديما و بين الاقتصاديات التي تمت عملية التحرير المالي فيها حديثا بالقول بأن مستوى رفع القيود أو التحرير متساوي في نهاية المرحلة فيما بينهما،

لكن هناك فرق في درجة تحرير حساب رأس المال نظرا لمحافظة الدول النامية على درجة أكبر من القيود على غرار الصين و الهند. أسفرت العولمة المالية عن حالة من التناقض حيث أن هذه الأخيرة لا تؤدي على المدى الطويل إلى تشجيع الدول التي تعاني من أزمة سيولة على الاستعادة من القروض. ينتج ذلك بسبب الدور العكسي الذي يلعبه المسرع المالي حيث يؤدي إلى فترات من انعدام القروض الدولية و المحلية. لقد خاب الاعتقاد الذي وضع في التوسع الدولي للاقتراض من أجل تحقيق الاستقرار كما لوحظ بأن طريقة توزيع الادخار العالمي ليست في صالح الدول.

• إن تمعننا في الدول السائرة في طريق النمو يسمح لنا بأن نميز بين قسمين من الدول، نجد من جهة الدول المندمجة (MFI) و التي تتكون من دول ناشئة، و نجد من جهة أخرى الدول الأقل اندماجا (LFI): (البقية باستثناء الدول التي تعاني من مديونية كبيرة الدول الصغيرة و الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط³).

1-2-3- تعدد الابتكارات المالية

يرى العديد من المختصين في المالية أمثال "روبرت شيلر" (2003) بأن الابتكارات المالية موجودة في قلب الأنظمة المالية و قد قاموا بتقسيم هذه الابتكارات إلى قسمين، بعضها هامشية أو محلية تسعى إلى إزالة المخاطر، و البعض الآخر قادر على زعزعة كامل النظام المالي.

تشير العديد من الدراسات على غرار تلك التي قام بها "فيليب دافيس" (1995) بأن الابتكارات المالية كانت وراء وقوع عدد كبير من الأزمات و هذا بالرغم من دورها الأولي الهادف إلى تحقيق توزيع أمثل للمخاطر بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

تمت الإشارة في هذه الدراسة إلى عدة أزمات و من بينها الأزمة المكسيكية 1982-1984 التي بينت حدود عملية قياس خطر الدولة من طرف اتحاد مجموعة من البنوك إذ أن هذه الأخيرة استعملت أساليب كانت موجهة إلى الأسواق المحلية لهذه البنوك. كذلك تعتبر الأزمة الأمريكية لعام 1987 وليدة حصول تغيرين رئيسيين، الأول هو أثر قانون ERISA المتعلق بمنح القروض إلى العائلات الأمريكية، و الثاني هو تعميم عمليات البيع و الشراء المدرجة في برامج الإلكترونية (PROGRAM TRDING)⁴.

2- دراسة تحليلية للأزمة العالمية (2008)

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر (subprime) في القطاع المالي الأمريكي و تعتبر هذه الأزمة أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلا أنه و بالرغم من ذلك لا يمكن أن نحصر أسباب أزمة 2008 في أزمة القروض العقارية عالية المخاطر فقط، فلولا تفاعل العديد من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي لما انتقلت الأزمة من أزمة قطاع معين في السوق المالي الأمريكي إلى أزمة مالية عالمية.

1-2- أسباب الأزمة المالية العالمية (2008)

يسمح لنا تحليل أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية (2008) بالتمييز بين مقاربتين أساسيتين: تركز المقاربة الأولى على الاختلالات التي تفاقمت خلال عام 2007 و تعتبرها السبب الرئيسي في انفجار الأزمة عام 2008، بينما تركز المقاربة الثانية على فكرة أن هذه الاختلالات ناتجة عن توفر قاعدة هشة و ترى بأن أزمة القروض العقارية عالية المخاطر ما هي إلا القطرة التي أفاضت الكأس. اعتمدنا المقاربة الثانية في تحليلنا لأسباب الأزمة المالية العالمية (2008) و قد قسمناها إلى:

1-1-2- أوضاع غير مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي

طور الاقتصادي الأمريكي "هيمان منسكي" في السبعينيات ما يعرف بمقاربة الهدوء (paradoxe de tranquillité) وهي فكرة تقول بأن أزمات المديونية تتحضر لما تكون الأوضاع على ما يرام ولما يستفيد المتعاملون الاقتصاديون (مؤسسات، عائلات،... الخ) من معدلات النمو المرتفعة و من معدلات الفائدة المنخفضة قصد الاقتراض و بمستويات أعلى من المعقول في بعض الأحيان.

لقد كان وراء ظهور الأزمة المالية التي برزت بوادرها عام 2007 إلى جانب مفارقة الهدوء مفارقة أخرى ألا وهي مفارقة المصدقية (paradoxe de crédibilité) يرى "باريو" و "شيم" أصحاب هذه المفارقة بأن نجاح البنوك المركزية في محاربة التضخم قد زاد من مصداقية هذه الأخيرة و هو ما قد يؤدي إلى وجود فائض في السيولة و التي قد تؤدي هي الأخرى إلى انخفاض عائد السندات و انخفاض عام لعلاوات المخاطرة⁵. لقد تم التمييز بين ستة اختلالات رئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي و قد جاءت كالاتي:

1-1-1-2- الوفرة الكبيرة في السيولة الدولية

عرف حجم السيولة الدولية ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة و يكفي لنبين ذلك أن نأخذ علاقة الكتلة النقدية بالمعنى الدقيق للنتائج الداخلي الخام (PIB) لستة دول كبرى أو مجالات نقدية (الولايات المتحدة، الاتحاد النقدي الأوروبي، المملكة المتحدة، اليابان، كندا، الصين) لنلاحظ بأنها انتقلت في المتوسط من 18-20 خلال 1980-2000 إلى أكثر من 26% ابتداء من 2002 لتصل إلى 30% خلال 2006-2007.

ساهمت عدة عوامل داخلية و أخرى خارجية في زيادة السيولة النقدية و من بين العوامل الخارجية نستطيع أن نذكر على الأقل بالنسبة للفترة الحديثة الارتفاع السريع في احتياطي صرف الدول الناشئة نتيجة تحقيق فوائض تجارية كبرى و ارتفاع عوائد تصدير المواد الأولية.

1-1-2- انخفاض كبير في نسبة التضخم و تقلباتها

بالرغم من أن حجم السيولة النقدية الدولية بلغ حجما كبيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أن ذلك لم ينعكس على أسعار السلع و الخدمات حيث حصل عكس ذلك تماما. شهدت نسبة

التضخم على المستوى العالمي انخفاضا متواصلا خلال المدة الأخيرة (انتقل من 12% عام 1997 إلى أقل من 5% عام 2007).

عرفت تقلبات نسبة التضخم خلال السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الأمريكي انخفاضا كبيرا هي الأخرى و هي نفس الحالة التي عرفتھا دول الـ OCDE مع تسجيل هذه الأخيرة لانخفاض أكثر انتظاما في نسبة التضخم و تقلباتھا.

يرجع هذا الثبات في نسبة التضخم و تقلباتھا بدرجة أولى إلى استدراك الدول النامية لجزء من تخلفھا و ليس لارتفاع مصداقية السياسات المحاربة للتضخم و هذا بالرغم من أن هذه الأخيرة ساهمت نوعا ما في ثبات نسبة التضخم.

أطلقت على ظاهرة ثبات نسبة التضخم و تقلباتھا تسمية "الاعتدال الكبير" و قد كانت هذه الظاهرة متبوعة بتحسين الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي و بتطور الهياكل المالية للدول النامية، و هو ما أدى إلى توفر كل الظروف المشجعة للثقة.

2-1-3- انخفاض عام في علاوات المخاطر

يعتبر انخفاض علاوات المخاطر من بين مصادر الاختلال المسجل على مستوى الاقتصاد الكلي، ونشير هنا إلى أن نسبة الانخفاض قد عرفت ارتفاعا كبيرا منذ أوت 2007 لتصل إلى مستوى أعلى من المستوى المسجل في سبتمبر 2001 أو أثناء فضيحة إنرون .ENRON

لقد اتضح وجود العلاقة السببية التالية: تدفع الوفرة في السيولة بالمتعاملين الاقتصاديين إلى البحث عن أصول أكثر خطورة قصد تحقيق عائد أكبر، كما يؤدي ضعف الورقة المالية إلى ضعف العائد أي ضعف ثمن المخاطرة، و هكذا و مع مرور الوقت تزداد المخاطرة دون وجود عائد مناسب (في نفس الوقت الذي تنخفض فيه نسبة التضخم و تزداد السيولة الكلية)، و بالتالي تصبح كل الشروط اللازمة لوقوع انقلاب حاد متوفرة.

2-1-4- انخفاض أسعار الفائدة على مدى الطويل

أدى كل من انخفاض نسبة التضخم و تقلباتھا و انخفاض علاوات المخاطر إلى تولد خلل آخر على مستوى الاقتصاد الكلي ألا و هو انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل. لقد روفق انخفاض أسعار الفائدة بانخفاض حجم القروض الممنوحة في عديد من الدول و بإتباع مجموعة من الدول لسياسات التحكم في العجز العام (خاصة دول أوروبا)⁶. لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحد من هذا الانخفاض عبر تشديد سياستها النقدية إلا أنها لم تفلح في ذلك.

2-1-5- توسع القروض في سياق غير تضخمي

من بين العوامل الأخرى التي ساهمت في تنامي حالة عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي نجد توسع عملية الإقراض في سياق غير تضخمي و نقصد بذلك عدم انعكاس الوفرة الكبيرة في السيولة على أسعار الفائدة و يرجع ذلك إلى عدة عوامل:

• عدم استغلال وسائل الإنتاج بطريقة كاملة.

• تأثير الدول الناشئة صاحبة الأجور المنخفضة على الأسعار و هذا بالرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية (بترو، معادن، مواد أولية أساسية).

• معانات الدول المتقدمة من آثار تباطؤ النمو المسجل عام 2003.

لقد أدى انخفاض أسعار الفائدة و علاوات المخاطر منذ عام 2002 إلى تشجيع العمليات ذات الأثر الإقراضى الكبير، و لم تكن البنوك التجارية وحدها المسؤولة عن هذه الزيادة في عملية الإقراض حيث تساهم كل من صناديق الاحتياط (Hedge funds) و أموال الأسهم الخاصة (Private Equity) في ذلك.

2-1-1-6- ارتفاع أسعار الأصول المالية

يعتبر ارتفاع أسعار الأصول المالية أحد الاختلالات التي سجلت على مستوى الاقتصاد الكلي و التي لعبت دورا أساسيا في ظهور الأزمة المالية العالمية حيث أنه و بالرغم من عدم تأثير الوفرة الكبيرة في السيولة على أسعار السلع و الخدمات إلا أنها أثرت على أسعار الأصول المالية.

لقد تخوف العديد من الاقتصاديين منذ عام 2003 أمثال "كيس" و "شيلر" Case et Shiller من نشوء فقاعة مضاربة إلا أن هذا الموقف (سوند من طرف الاقتصادي "بول كروغمان" Paul Krugman) لم يحظ بمساندة الجميع. بينت غالبية الدراسات الصادرة عام 2004 من طرف الاحتياطي الفدرالى الأمريكى (FED) بأن ارتفاع أسعار العقارات مبرر بتطور الأساسيات (بالخصوص النمو الديموغرافى). يؤدي ارتفاع أسعار العقارات إلى الضغط على السياسة النقدية حيث أن إتباع أسعار فائدة منخفضة سيبقى على إمكانية الحصول على السكنات، كما انعكس ارتفاع أسعار الأصول المالية على الاستهلاك و ترجم بارتفاع التفاؤل المبشر للنمو: يسمى هذا التأثير بأثر الثروة (Effet de richesse)⁷.

2-1-2- اختلالات على مستوى الاقتصاد الجزئى

ساهمت عدة اختلالات على مستوى الاقتصاد الجزئى في ظهور الأزمة المالية العالمية و يمكن أن نرجع هذه الاختلالات إلى العوامل التالية:

2-1-2-1- ضرورة تحقيق العائد

اضطر الوسطاء الماليون بعد انهيار مؤشرات البورصة الأمريكية ابتداء من عام 2000 إلى البحث عن استثمارات جديدة سعيا إلى تحقيق عوائد مرتفعة و إرضاء الزبائن. اضطرت البنوك التجارية و قصد مواجهة مشروطة العائد التي قويت عبر منافسة وسطاء ماليين جدد إلى إتباع إستراتيجيتين رئيسيتين، تقضى الأولى برفع حجم معاملاتها من خلال تليين القيود المفروضة على منح القروض، بينما تقضى الثانية بتركيز البنوك على جانب الابتكار.

2-2-1-2- تليين شروط الإقراض

يتميز نشاط البنوك في مجال منح القروض بالدورية حيث تقل القيود لما تكون الأوضاع السائدة جيدة و تتشدد في حالة انقلاب هذه الأوضاع، لقد لاحظنا هذه الظاهرة بصفة واضحة في أزمة القروض العقارية عالية المخاطر و تؤكد ذلك العديد من الدراسات الحديثة.

يطلق اسم الـ Subprimes على القروض العقارية الممنوحة إلى مقترضين يتميزون بخطورة عالية، على عكس ذلك فإن اسم قروض الـ Primes يطلق على المقترضين أصحاب الضمانات الممتازة. تضاعف سوق القروض العقارية عالية المخاطر بحوالي 07 مرات ما بين 2001-2006 حيث انتقل من 94 مليار دولار إلى 685 مليار دولار. شهدت خصائص هذه القروض عدة تطورات هي الأخرى حيث نلاحظ تزايد كبير في عدد قروض المعدل المتغير و انخفاض في عدد قروض المعدل الثابت: الأولى انتقلت من 1% إلى 13% و الثانية انتقلت من 41% إلى 26%⁸.

2-3-1-3- القيام بممارسات مالية عالية الخطورة

ساهمت الممارسات المالية عالية الخطورة إلى جانب الاختلالات المسجلة على مستوى كل من الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي في ظهور الأزمة المالية العالمية. لقد تم التمييز بين عاملين أساسيين كانا وراء تنامي الممارسات المالية الخطرة:

2-3-1-3-1- تطور و تعقيد الابتكارات المالية

كان أثر تعقيد المنتجات المالية الجديدة أثناء اندلاع أزمة القروض العقارية عالية المخاطر واضحا على مستوى المستعملين النهائيين، أي الجهة المصدرة للقروض العقارية من جهة و المدخرين من جهة أخرى، و مع ذلك فإن عدم انحصار آثار تعقيد المنتجات المالية الجديدة أثناء اندلاع أزمة القروض العقارية على المتعاملين النهائيين فقط جعل هذه الأزمة لا تغدو في مشكل كفاءة فقط، إذ أبان التعقيد الكبير لهذه المنتجات المالية نوعين جديدين من المخاطر ألا و هما خطر التشغيل و خطر النموذج.

تعرف لجنة بازل خطر التشغيل بأنه "خطر الخسارة المتأتي من النظام الداخلي غير المناسب أو الفاشل، أو من أفراد، أو منظمة، أو أحداث خارجية". و يغطي التعريف السابق كل من أخطاء الإنسان، نشاطات الغش، أخطاء الأنظمة التجارية، الكوارث، الحوادث... الخ⁹.

عادة ما يتبع خطر التشغيل بظهور خطر النموذج الذي يتمثل في استعمال نموذج غير ملائم أو غير متخصص، و يحدث ذلك عادة بسبب استخدام هذا النموذج في تقييم أسعار المنتجات المشتقة لاحتمالات تسديد المقترضين أو لمعايير إستراتيجية معينة.

2-3-1-3-2- الابتكارات المالية و التوزيع التام للمخاطر

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في تنامي الممارسات المالية عالية الخطورة خلال الفترة الأخيرة، إذ تؤدي عملية تسويق القروض نظريا إلى الرفع من كفاءة النظام المالي بأجمله عن طريق توزيع أحسن للمخاطر إلا أنه عمليا نلاحظ بأن

الطلب على الأصول الخطيرة يزداد كلما مر الوقت عن تاريخ إصدارها، و بالتالي فإن حيازة أصول من طرف الممتازل/ l'Originateur بات أمر غير ضروري. إن التخلي عن هذه المخاطر و لو جزئيا سيسفر عن تركيز أقل في عملية تحليل المخاطر و كذلك في متابعتها، و هو ما سيؤدي في الأخير إلى ارتفاع في حجم القروض داخل النظام المالي. يتبع ارتفاع حجم القروض بتقهقر في نوعية هذه القروض ثم بانخفاض في الأرصد الخاصة للبنوك الضامنة لها و في النهاية بارتفاع مستوى الخطر الذي يواجهه الزبون عند شرائه للأوراق.

2-2- أثر أزمة 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي

كشفت الأزمة المالية العالمية (2008) عن نقاط ضعف عديدة في سياسات صندوق النقد الدولي حيث لم ينجح هذا الأخير في التنبؤ بوقوع الأزمة كما اتضح أيضا عدم تماشي وسائل الصندوق الاقراضية مع خصائص هذه الأزمة و كذلك فشل نظام الرقابة المتبع على المستوى الدولي، حتمت هذه النقائص المسجلة في سياسات صندوق النقد الدولية ضرورة إعادة نظر هذا الأخير فيها.

يمكن حصر أهم الإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي على مستوى سياساته منذ اندلاع الأزمة المالية فيما يلي:

2-2-1- مراجعة السياسة الاقراضية للصندوق

إن قيام صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في سياسته الاقراضية نابع عن عدم تناسب الوسائل الاقراضية المتوفرة لديه مع احتياجات دوله الأعضاء، إذا تتميز وسائل الإقراض التقليدية بالجمود و الشرطية و هي الوصمة التي بقيت تلاحق قروض الصندوق. أجاب صندوق النقد الدولي على هذا الإشكال من خلال:

2-2-1-1- إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 أكتوبر 2008 على إنشاء " التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل" الذي يتيح صرف الموارد من الصندوق على أساس عاجل للبلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية القوية و التي تواجه مشكلات مؤقتة في أسواق رأس المال العالمية¹⁰.

وتكمن ملامح التسهيل الجديد للسيولة قصيرة الأجل فيما يلي:

الغرض: إنشاء تسهيل جديد يتيح مقدارا كبيرا من التمويل يصرف مقدما على أساس عاجل باستخدام موارد الصندوق المتوفرة، و ذلك للبلدان التي تتبع سياسات قوية و تمتلك سجل أداء إيجابي و لكنها تواجه مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في أسواق رأس المال الخارجي.

الشروط: يمكن أن تصل الموارد المنصرفة من الصندوق إلى 50% من حصة البلد العضو بأجل استحقاق مدته ثلاثة أشهر و يسمح للبلدان المؤهلة بالسحب ثلاث مرات كحد أقصى خلال أي فترة تبلغ 12 شهرا.

الأهلية: يتاح للبلدان الأعضاء ذات السجل الإيجابي في إتباع سياسات سليمة و التي تستطيع النفاذ إلى أسواق رأس المال ولديها مديونية لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها. ينبغي أن تكون السياسات في هذه البلدان قد حصلت من الصندوق على تقييم بالغ الإيجابية في أحداث المناقشات التي تجرى ضمن مشاورات المادة الرابعة.

2-2-1-2- إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض

وفي نفس سياق مجهودات صندوق النقد الدولي الهادفة إلى إصلاح سياسته الاقراضية وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق حيث صرح مديره العام بأن هذه الإصلاحات ستمثل تغييرا ملحوظا في كيفية مساعدة البلدان الأعضاء بما يجعلها تتماشى ومتطلبات الأزمة العالمية.

وتتضمن التغييرات المقرر إدخالها على إطار الإقراض من موارد الصندوق ما يلي:

- تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة.

- تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق.

- مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق.

- تبسيط هياكل التكلفة و الاستحقاق.

- إلغاء بعض التسهيلات التي يندر استعمالها.

وفي خطوة تجسد إجراءات الإصلاحات المتخذة من طرف الصندوق، قرر هذا الأخير وقف العمل بمعايير الأداء الهيكلي ابتداء من 1 ماي 2009 وهذا بالنسبة لجميع قروض الصندوق بما فيها المعايير المطبقة على برامج البلدان الأعضاء منخفضة الدخل¹¹.

2-2-1-3- إنشاء خط الائتمان المرن

أعلن صندوق النقد الدولي في تاريخ 24 مارس 2009 وفي إطار الإجراءات التي اتخذها لإصلاح سياسته الاقراضية عن إلغاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل و تعويضه بـ "خط الائتمان المرن" حيث كان يعاب على الأول افتقاده للمرونة اللازمة (كاشتراط حد أقصى للاستفادة من الموارد، قصر الفترة المحددة للسداد). ويستمد خط الائتمان المرن المرونة اللازمة من العناصر التالية:

- طمأنة البلدان المستوفية للشروط على إمكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق على الفور دون الخضوع لشروط (لاحقة) مستمرة.

- أنه خط ائتمان متجدد يمكن الاستفادة منه في البداية إما لمدة 6 أشهر أو 12 شهر.

- أنه يقترن بفترة سداد أطول (من 4.25 سنة إلى 5 سنوات).

- عدم وجود حد أقصى للاستفادة من موارد الصندوق.

- مرونة السحب في أي وقت من موارد خط الائتمان أو مرونة استخدامه كأداة وقائية.

2-2-2- تدعيم المصادر التمويلية للصندوق

قام المدير العام لصندوق النقد الدولي في جانفي 2009 بتقديم اقتراح يهدف إلى مضاعفة الموارد المتاحة للاقتراض عما كانت عليه قبل الأزمة، و قد تلقى هذا المقترح تأييدا كبيرا

من قمة مجموعة العشرين و من اللجنة الدولية للشؤون المالية حيث وافقا على زيادة فورية في موارد الصندوق بقيمة 250 مليار دولار على أن تليها زيادة أخرى بمقدار ثلاثة أضعاف عن طريق الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAE) في صيغتها الموسعة. من بين الخطوات الفعالة التي خطاها صندوق النقد الدولي لزيادة موارد التمويلية نجد اعتماد مجلسه التنفيذي في تاريخ 1 جويلية 2009 لإطار ينظم إصدار السندات للبلدان الأعضاء و بنوكها المركزية، حيث أعربت عدة بلدان عن رغبتها في شراء هذه السندات. لقد بات الهدف الأساسي للصندوق في هذه المرحلة هو ترجمة مختلف المواقف التي أيدت و وافقت على زيادة الموارد المتاحة للصندوق على أرض الواقع و إدخال هذه الاتفاقيات الثنائية تحت مظلة الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAE).

2-2-3- إعادة النظر في سياسة إدارة المخاطر العالمية

قرر صندوق النقد الدولي وأمام تنامي المخاطر النظامية العالمية إصلاح هذا الوضع عبر القيام بتحديد مواطن الخلل أولاً ثم القيام باقتراح و تبني الحلول المناسبة. حدد الصندوق عدة اختلالات في إدارته للمخاطر النظامية العالمية و قد جاءت كالتالي:

2-2-3-1- عجز منهج اللمسة الخفيفة

يقوم منهج اللمسة الخفيفة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في التنظيم المالي على مبدأ التدخل المحدود أو الجزئي حيث يقوم على افتراض أن الانضباط في الأسواق المالية يؤدي إلى القضاء على السلوكيات المنهورة و أن الابتكار المالي يعمل على توزيع المخاطر و ليس تركيزها.

يسعى صندوق النقد الدولي إلى توسيع حدود التنظيم المالي لكي يشمل المؤسسات و الأسواق النظامية التي تعمل خارج نطاق تغطية الجهات التنظيمية.

لقد خلص الصندوق في هذا الصدد إلى ضرورة معالجة مواطن الضعف التالية:

- يتعين توسيع الحدود التنظيمية لكي تشمل كل الأنشطة التي تشكل مصدر خطر على الاقتصاد و ينبغي المحافظة على مرونة التنظيم لمواكبة الابتكارات.
- يتعين تعزيز الانضباط السوقي حيث وجهت انتقادات عديدة لإخفاق هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر.

• الحد من مسايرة الاتجاهات الدورية في العمل التنظيمي و المحاسبي حيث يرى الصندوق بأن زيادة مقدار رأس المال الإلزامي المطلوب من البنوك في فترات الانتعاش سيؤدي إلى تكوين هامش احتياطي يمكن أن تستند إليه البنوك في فترات الهبوط¹².

• يتعين سد فجوة المعلومات عبر زيادة الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة (المعلومات المتعلقة بالمعاملات خارج السوق الرسمية و خارج الميزانية العمومية).

2-2-3-2- قصور السياسات الاقتصادية الكلية

يرى صندوق النقد الدولي بأنه من الضروري مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية كونها لم تراعى المخاطر النظامية و لقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى مجموعة من نقاط الضعف التي ينبغي التركيز عليها:

- ينبغي تحريك السياسة النقدية في مواجهة المخاطر النظامية حيث عادة ما تكون هذه السياسة أداة كفيلة للتعامل مع طفرات الائتمان و أسعار الأصول.
- ينبغي ترسيخ دعائم سياسة المالية العامة في أوقات اليسر حيث عجزت الكثير من الدول في الفترة السابقة للأزمة على تسديد الدين العام و تخفيض مستويات العجز.
- يتعين معالجة الاختلالات العالمية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية من خلال قيام صانعي السياسات باستخدام السياسات الهيكلية و الاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين المدخرات و الاستثمارات.

2-2-3-3- ضعف التنسيق الدولي

أكدت الأزمة المالية العالمية على الحاجة إلى توجيه صندوق النقد الدولي لرسائل أوضح و كذلك إلى توثيق التعاون الدولي، و لقد خلص الصندوق في هذا الشأن إلى ضرورة تبني إجراءات سريعة في المجالات التالية:

- يجب أن تكون التحذيرات أكثر تركيزا و تحديدا و هو ما يسعى الصندوق إلى تحقيقه بالتعاون مع منتدى الاستقرار المالي للوصول إلى آلية جديدة للإنذار المبكر.
- يرى الصندوق بأنه بإمكانه القيام بدور قيادي و تزعم مختلف الهيئات و المنظمات المتحركة نحو معالجة المخاطر العالمية كمجموعة السبع و مجموعة العشرين و منتدى الاستقرار المالي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية¹³.
- يرى الصندوق بأنه ثمة حاجة لوضع إطار عالمي موثوق للسيولة حيث لا تزال عملية الحصول على تمويل أو تأمين كبير مسألة شائكة بالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة.

2-2-4- تسريع عملية إصلاح نظام الحصص و التصويت

تجسيدا للجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي في هذا المجال وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في 28 أبريل 2008 بهامش كبير من المشاركة إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة المتبع في الصندوق، لقد أدلى محافظو 180 بلد عضو بأصواتهم من أصل 185، و صوت 175 بلد عضو يمثلون 92.93% من مجموع القوة التصويتية في الصندوق لصالح تغييرات في هيكل الحصص و الأنصبة التصويتية بما يعزز مشاركة و صوت بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية.

و فيما يلي الملامح الرئيسية لهذا الإصلاح

- تهدف عملية إصلاح حوكمة الصندوق إلى تحقيق اتساق أكبر بين العضوية و الأنصبة التصويتية من ناحية وزن البلدان الأعضاء و دورها في الاقتصاد العالمي.
- تظم صيغة الحصص الجديدة أربعة متغيرات في شكل أنصبة هي: إجمالي الناتج المحلي و الانفتاح و التغير و الاحتماليات، و تبلغ أوزانها 50% و 30% و 15% و 5% على التوالي.

2-2-5- تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية

قرر صندوق النقد الدولي تبني عدة إجراءات بغية تحسين سياسته المتعلقة بتقديم المساعدات الفنية و كان ذلك كالآتي:

2-2-5-1- إنشاء صناديق ائتمانية لدعم المساعدة الفنية

تتميز الصناديق المقترحة بعدة مزايا مقارنة بأشكال المساعدة الأكثر تقليدية، فبالنسبة للبلدان المستفيدة تؤدي هذه الصناديق إلى توسيع نطاق المشاريع و الموارد المتاحة لبناء القدرات.

لقد توصل صندوق النقد الدولي و بعد تباحثه مع الجهات المانحة لإنشاء عدة صناديق ائتمانية لتغطية العديد من المواضيع أهمها:

- أنشطة غسل الأموال التي يمكن أن تتسبب في تشوهات اقتصادية كلية خطيرة.
- مساعدة الدول الهشة التي غالبا ما تكون عاجزة عن حشد الدعم الدولي الكافي في المراحل المبكرة لجهودها الإصلاحية.
- تقديم البيانات التي تعتبر نقطة ضعف في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض.
- إدارة إيرادات الموارد الطبيعية للبلدان المصدرة للمواد الأولية حيث تفرض هذه الإيرادات تحديات كبيرة في مجال التسيير.

• الاستمرار في تحمل الديون و إدارة الدين العام و الأصول حيث يمكن الاستمرار في تحملها في كثير من الدول منخفضة الدخل بفضل مبادرات تخفيف أعباء الديون الدولية¹⁴.

2-2-5-2- إنشاء أربع مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية

يهدف صندوق النقد الدولي في إطار مجهوداته الرامية إلى تحسين نوعية المساعدات الفنية التي يقدمها إلى فتح أربع مراكز إقليمية جديدة، و تأتي إقامة المراكز الجديدة التي يقع واحد منها في أمريكا الوسطى، و آخر في آسيا الوسطى، و اثنان إضافيان في إفريقيا لتلبية طلب البلدان الأعضاء.

تهدف هذه المراكز الأربعة الجديدة إلى الجمع بين المشورة الإستراتيجية لمقر صندوق النقد الدولي في واشنطن و بين مساعدات بناء القدرات للبلدان الأعضاء على أرض الواقع.

و كما هو الحال مع المراكز الإقليمية القديمة سوف تعمل المراكز الجديدة بالتعاون مع مقر الصندوق لتصميم برنامج متكامل للمساعدة الفنية و التدريب وتقديمه للبلدان الأعضاء على أساس إقليمي. و تهدف أيضا هذه المراكز الجديدة إلى دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تبذلها البلدان.

3- آفاق النظام المالي الدولي

بات من الواضح و بعدما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية (2008) من نقائص عديدة على مستوى النظام المالي الدولي السائد بأن هذا الأخير لا يتماشى مع متطلبات المرحلة. لقد سمح لنا رصد مختلف التحركات الدولية التي تلت الأزمة باستنتاج أن المجتمع الدولي يتجه نحو تبني خيار إصلاح النظام السائد و ليس إعادة النظر كليا في هذا النظام و يرجع

ذلك أساسا إلى غياب بديل واضح و كذلك عدم رغبة بعض الدول الكبرى في تغييره نظرا لما قد يولده ذلك من انعكاسات سلبية على مصالحها الخاصة. إن الحديث عن آفاق النظام المالي الدولي لا يتم إلا من خلال التطرق إلى ما جاء في ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة، و مما لا شك فيه أن أي عملية إصلاح أو مراجعة للنظام المالي الدولي السائد سيكون لها أثر مباشر على نشاط أو مستقبل صندوق النقد الدولي.

3-1-1- ردود الفعل الدولية اتجاه الأزمة المالية العالمية (2008)

كان التحرك الدولي على مستويين حيث ضم المستوى الأول كل التحركات التي تمت على المستوى الوطني كإجراءات ضخ السيولة و تأمين بعض المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، أما المستوى الثاني من ردود الفعل الدولية فقد ضم كل التحركات التي اكتسبت الطابع الجماعي أو الدولي، و لعل أبرز هذه التحركات اجتماعات دول مجموعة العشرين التي ناقشت سبل تجاوز الأزمة و إصلاح النظام المالي الدولي السائد. سنتطرق فيما يلي إلى مختلف المؤتمرات التي تلت الأزمة و إلى ما جاءت به من توصيات:

3-1-1- مؤتمر واشنطن لمجموعة العشرين 15-16 نوفمبر 2008

ذكرت الدول المشاركة في البيان الختامي للمؤتمر بأنها قد اتخذت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، و تنشيط أسواق القروض، وتوفير السيوليات، و تقوية رأس مال المؤسسات المالية، و حماية المدخرات و الودائع، و تجاوز النقائص المتعلقة بالرقابة، و السماح للمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم للاقتصاد العالمي. لقد حددت الدول المشاركة في المؤتمر مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه قد جاءت كالآتي:

- مواصلة الجهود واتخاذ كل إجراء إضافي من شأنه أن يساهم في استقرار النظام المالي.
- الاعتراف بالدور الإيجابي الذي بإمكان السياسة النقدية القيام به.
- استعمال عند الحاجة إجراءات الميزانية من أجل تحقيق نتائج سريعة.
- مساعدة الاقتصاديات الناشئة و النامية للوصول إلى التمويل اللازم.
- تشجيع البنك الدولي و بنوك التنمية الدولية الأخرى على استعمال كامل إمكانياتها.
- العمل على توفر كل من صندوق نقد دولي و البنك الدولي و بنوك التنمية الدولية على الموارد الكافية التي ستسمح لها بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة¹⁵.
- إصلاح الأسواق المالية حيث تم الاتفاق على ضرورة تكثيف التعاون الدولي بين المراقبين و تقوية المعايير الدولية، و السهر على تحقيق تطبيق عادل لهذه المعايير.

3-1-2- مؤتمر لندن لمجموعة العشرين 1-2 أبريل 2009

اجتمع قادة دول مجموعة العشرين لثاني مرة بعد اندلاع الأزمة المالية في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية جد صعبة، حيث قدر صندوق النقد الدولي الخسارة في رأس المال العالمي في نهاية فيفري 2009 بحوالي 52000 مليار دولار. تم تسجيل ستة توصيات رئيسية خلال مؤتمر لندن و قد جاءت كالآتي:

• **العمل على استرجاع الثقة و دفع النمو:** يأمل قادة الدول المشاركة في المؤتمر بأن تقلص الملايير التي ضختها في اقتصادياتنا من طول فترة الانكماش و بأن تسمح بإنشاء ما يقارب الـ 20 مليون منصب شغل.

• **إصلاح النظام المالي بهدف بعث عملية الإقراض:** اتفقت الدول المشاركة على تبني قواعد جديدة في مجال الأجور و الجوائز على المستوى الدولي و كذلك على محاربة التهرب الضريبي و تبييض الأموال.

• **تقوية الرقابة المالية:** يشمل هذا الإجراء جميع المجالات و بالأخص الصناديق الاستثمارية عالية المخاطر و المعايير المحاسبية التي سيتم اعتمادها، إذ يتعين على الهيئة المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية الدولية أي لجنة المحاسبة الدولية (IASB) تحسين تقييم الأصول المالية.

• **تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية:** أعلنت الدول المشاركة في المؤتمر عن مساندها المطلقة لمبدأ الرقابة المستقلة التي سيقوم بها الصندوق، كما تم الاتفاق على رفع موارد صندوق النقد الدولي إلى 750 مليار أي زيادة بحوالي ثلاثة أضعاف.

• **تشجيع التجارة الدولية و الاستثمار:** أكدت الدول المشاركة في المؤتمر بأنها لن تعاد ارتكاب أخطاء الماضي في إشارة واضحة إلى السياسات الحمائية لسنوات الثلاثينات، كما كلفت منظمة التجارة العالمية (OMC) بالقيام بمراقبة تنفيذ هذا الإلزام.

• **التأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق تجاري دولي في إطار أجندة الدوحة:** ترى دول مجموعة العشرين بأن التوصل إلى اتفاق في هذا الإطار سيولد حوالي 150 مليار دولار إضافية للاقتصاد العالمي سنويا .

3-1-3- مؤتمر بيتسبرغ لمجموعة العشرين 24-25 سبتمبر 2009

تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع بداية بروز ملامح عودة انتعاش النمو الاقتصادي العالمي ما دفع بزعماء الدول المشاركة إلى صياغة اتفاق يقضي بمواصلة تنفيذ سياسات صارمة من أجل استعادة النمو الاقتصادي و إيجاد فرص عمل.

تمثل العناصر التالية أهم التوصيات التي جاء بها مؤتمر بيتسبرغ:

• **تعزيز التعافي:** وافقت الدول المشاركة على مواصلة إجراءات التحفيز إلى أن يتأمن تعافي الاقتصاد، و على البحث في السبل المثلى لتنسيق جهود تقليص الدعم المالي و النقدي الذي اتخذ كرد على الأزمة و ذلك حالما يتم التأكد من عودة حالة التعافي.

• **إطلاق إطار لنمو قوي و مستدام و متوازن:** تبنت الدول المشاركة مقترح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" المعروف بـ "إطار لنمو قوي و مستدام و متوازن" و الذي يرسم معالم عملية للتعاون و التنسيق الاقتصاديين.

• **تبني نظم و قيود جديدة فيما يخص الأسواق المالية:** وافقت الدول المشاركة على تبني معايير دولية صارمة بخصوص رؤوس أموال المصارف، إذ طالبت باحتفاظ المصارف لرأس مال أكبر، كما وافقت على تبني معايير دولية صارمة في مجال التعويضات.

• **تحديث البنى التحتية للتعاون الاقتصادي العالمي:** تعهد قادة المجموعة بتحديث هيكل التعاون الاقتصادي العالمي، و كجزء من هذا التحديث وافقوا على تحويل نسبة لا تقل عن 5% من حصص الدول زائدة التمثيل بصندوق النقد الدولي إلى بلدان قليلة التمثيل.

• **دعم مواطني العالم الأكثر فقرا و الأكثر عرضة للأخطار:** اتفقت الدول المشاركة على الالتزام بوصول الغذاء و الوقود و التسهيلات المالية إلى فقراء العالم، كما اتفقت أيضا على توظيف الموارد المالية بشكل سريع لصالح البلدان الأكثر عرضة للأزمات.

• **الوفاء بالالتزامات السابقة:** استعرضت المجموعة مدى تقدم تنفيذ الالتزامات التي أقرتها في قممها السابقة (واشنطن، لندن) و توصلت إلى أن الدول قد نجحت في الوفاء بالالتزامات ما سيسمح لها بمكافحة اتساع رقعة الأزمة المالية¹⁶.

3-1-4- مؤتمر طورنطو لمجموعة العشرين 26-27 جوان 2010

عقدت دول مجموعة العشرين مؤتمرها الرابع بعد انفجار الأزمة في مدينة طورنطو الكندية، و قد أكد المشاركون منذ البداية بأنه وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات و أهمها:

• بالرغم من انتعاش النمو إلا أن هذا الانتعاش يبقى هش و غير متكافئ بين الدول.

• تسجيل بعض الدول لمستويات بطالة غير مقبولة.

• استمرار تسجيل الانعكاسات السلبية للأزمة خاصة في المجال الاجتماعي.

لم تقدم الدول المشاركة في المؤتمر جواب موحدا فيما يخص الإستراتيجية التي ستتبع على مستوى الاقتصاد الكلي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و دليل ذلك أن البيان الختامي أكد على أن الإجراءات المتبعة في مجال إنعاش الاقتصاد و خلق مناصب الشغل ستختلف من دولة إلى أخرى و هذا حسب خصائص هذه الأخيرة¹⁷.

أما فيما يخص موضوع الرقابة المالية فقد قررت الدول المشاركة تقوية هيكل الأسواق المالية عبر الإسراع في تبني إجراءات صارمة من شأنها تحسين شفافية و مراقبة صناديق التحوط، وكالات التتقيط و المشتقات المالية.

3-3- مستقبل صندوق النقد الدولي

يتطلع صندوق النقد الدولي و بعد أن حصل على مساندة دول مجموعة العشرين للقيام بدور أكثر فعالية داخل النظام المالي الدولي حيث طالبته هذه المجموعة بنقطة دور في مراقبة القطاعات المالية الدولية، كما سعت عبر تزويده بموارد مالية إضافية إلى توفير كل الشروط التي تسمح للصندوق بأداء جيد لدور المقرض الأخير على الساحة الدولية.

يمكن القول في الأخير بأن مستقبل الصندوق سينتثر لا محالة بمدى تنفيذ التوصيات التي تبنتها مجموعة العشرين بعد الأزمة و كذلك بمدى تطور ظاهرة العولمة المالية.

سيحدد مستقبل صندوق النقد الدولي في ظل العوامل التالية:

3-3-1- إصلاح الحوكمة المالية العالمية

دفع فشل نظام الحوكمة المالية العالمي السائد في التنبؤ بوقوع الأزمة المالية العالمية (2008) و منع انتشارها بين الدول إلى تصاعد الأصوات دولياً للمطالبة بإعادة النظر في هذا النظام عن طريق تبني إصلاحات مبنية على أساس المشاركة و هو ما سنوضحه في العنصرين التاليين:

3-3-1-1- فشل النظام الحالي

بينت الأزمة المالية الأخيرة الضعف العميق لبنية الحوكمة العالمية حيث بين نظام الحوكمة السائد عن عجزه في التنبؤ أو كبح أو مواجهة التقلبات المالية. إن الحاجة إلى حوكمة مالية عالمية فعالة يتطلب توازن أفضل بين قطبي العولمة المالية، أي بين النشاط المالي الخاص من جهة، و الحوكمة المالية العمومية من جهة أخرى.

بينت الأزمة المالية العالمية عجز نظام الحوكمة المالية العالمي في صد مختلف العوامل التي أدت إلى ظهور الأزمة على غرار توسع الفقاعة المالية، عجز البنوك المركزية عن إزالة التضخم من السوق العقاري، مخاطرة المتعاملين في القطاع الخاص... الخ.

إن إخفاقات نظام الحوكمة المالية العالمي السائد تتعدى إيجابياته، فبداية يمكن القول بأن هذا النظام يتكون أساساً من مؤسسات تطورت كنتيجة لرد فعل على مشاكل خاصة حدثت خلال الثلاثين سنة الأخيرة. من جهة أخرى فإنه حتى و إن قامت هذه المؤسسات بالعمل جنباً إلى جنب فإنه لا يوجد تقسيم واضح للعمل فيما بينها، و يرجع هذا المشكل أساساً إلى كون حوكمة الأسواق المالية مسألة تمس الصلاحيات الوطنية و الدولية¹⁸.

الشيء الآخر الذي يعاب على الحوكمة المالية العالمية هو عدم مقدرتها على اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب، و دليل ذلك أن بنك المدفوعات الدولية شخّص عام 2007 عدة مشاكل هيكلية في النظام المالي الدولي إلا أن ما حدث هو بقاء هذا التشخيص في مرحلة البحث و الملاحظة و لم يتبع بأي إجراءات.

3-3-1-2- التوجه نحو إصلاحات مبنية على المشاركة

إن الشرط الأساسي لكي تكون عملية الإصلاح ناجحة و شرعية هو أن تتبع من تعاون دولي يضم كل من الدول الفقيرة و الدول الغنية الأكثر أهمية جيوسياسياً على حد سواء. لقد تم تسجيل تقدم في عدة نقاط أثناء مؤتمر لندن لمجموعة العشرين، لكن يبقى من الضروري تدقيق بعض التحولات الأساسية في أقرب الآجال. من بين أهم النقاط التي حصل فيها تقدم ملحوظ هي جلب انتباه الجمهور و تفعيل النقاش حول موضوع الحوكمة المالية. يرى العديد من الاقتصاديين بأن القيام بعملية إصلاح مؤسساتي للحوكمة المالية سيؤدي حتماً إلى المطالبة بحماية أكبر اتجاه عدم الاستقرار النظامي بدلاً من الاعتماد على المخاطرة، كما أن إتباع هذا الطريق سيقودنا حتماً إلى نقل معنى المشاركة من المشاركة في الثروة إلى المشاركة في الموارد الدولية.

قد تتبنى الإصلاحات المبنية على المشاركة كمبدأ معياري مبدأ التكافؤ، أي المبدأ الذي يطالب بتناسب تكلفة و فوائد منفعة ما من القوانين التي اتخذت بموجبها القرارات المتعلقة

بهذه المنفعة. يفرض جوهرها مبدأ كهذا بأن يكون للمعنيين بمنفعة عامة عالمية (سواء كانوا مؤيدين أو غير مؤيدين) كلمتهم في القرار المتعلق بكيفية تنظيمها أو مراقبتها من أجل ضمان أقصى مستويات الفعالية.

3-3-2- توجه صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ نموذج المقرض الأخير

فرضت العولمة المالية لسنوات التسعينيات ضرورة قيام صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في شروط تدخله، إذ يلعب القطاع الخاص اليوم دورا رئيسيا في الحركة الدولية لرؤوس الأموال سواء من جهة المدينين أو الدائنين و كذلك من جهة المستثمرين. لا يكمن المشكل بالنسبة للدول الناشئة التي أنظمت حديثا إلى العولمة المالية في الكيفية التي سيقدم بها الصندوق التمويل الذي لم تأت به أسواق رأس المال، و لكن يكمن في الكيفية التي سينظم بها نشاط الأسواق و التي قد تشكل خلا كبيرا.

كانت الدول الناشئة في سنوات التسعينيات تتجه نحو التخلي أو الاستغناء عن خدمات صندوق النقد الدولي نظرا لتوفر أسواق دولية لرأس المال في المتناول، إلا أن الأزمات المالية التي شهدتها هذه الفترة أدت إلى كبح هذا التوجه.

لعب الصندوق دورا كبيرا في مواجهة هذه الأزمات في الوقت الذي كانت أدوات تدخله مصممة لمواجهة العجز في الحساب الجاري و ليس التقلبات المفاجئة لحساب رأس المال. برز دور المقرض الأخير الذي يقوم به الصندوق في عدة محطات سابقة و هو يسعى إلى تعزيزه خاصة بعد كشف الأزمة الأخيرة عن نقاط ضعف عديدة في سياسات الصندوق¹⁹. و فيما يلي عرض لأهم تحركات الصندوق في مرحلة ما قبل الأزمة و في مرحلة ما بعد الأزمة و التي سعى من خلالها إلى القيام بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية:

3-3-2-1- تطور شكل التزامات صندوق النقد الدولي

إن مقارنة المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي في مختلف المناطق يظهر جيدا حجم و أهمية هذه المساعدات، فبالنسبة للدول التي لا تملك هياكل تسمح بالخوض في العولمة المالية (خاصة إفريقيا) فإن تدخلات الصندوق تساعد على مساندة مساعدات التنمية العمومية المضافة إلى تمويل البنك الدولي و القروض التي تمنحها الدول المتقدمة. من جانب آخر، يبقى صندوق النقد الدولي بمثابة الشريك على المدى الطويل بالنسبة لبعض الدول الكبرى التي تملك منفذ على سوق رؤوس الأموال و لكنها لا تزال تعمل على تنفيذ برنامج لتحويل اقتصادياتها بمساندة الصندوق، و هو حال الأرجنتين في أمريكا اللاتينية و كذلك حال العديد من الدول في أوروبا الشرقية²⁰.

في الأخير، و بالنسبة للدول الناشئة و التي تستقبل تدفقات كبيرة من رأس المال و لكن تبقى حساسة لعمليات السحب المفاجئ، فالصندوق بالنسبة لها بمثابة العون المكلف بتنسيق إدارة الأزمات و المسؤول عن وظيفة المقرض الأخير على المستوى الدولي.

بالرغم من زيادة موارد الصندوق عام 1995، إلا أن الأزمة المالية العالمية (2008) قد بينت بأن موارد الصندوق تبقى في مستوى غير كاف من أجل مواجهة أزمات نظامية كبرى، و هو ما جعل الصندوق يطالب بمصادر تمويل جديدة.

3-2-2-3- تطور الاقتراض الاحتياطي لصندوق النقد الدولي

بالرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يسعى دوماً إلى تحديث أدواته الإقراضية حسب ما يتناسب مع أوضاع و متطلبات دوله الأعضاء، إلا أن الأزمة المالية (2008) قد أظهرت عدم تماشي أدواته مع حجم هذه الأزمة و الأوضاع الاقتصادية العالمية الحديثة. سعى الصندوق إلى الاستجابة لمتطلبات دوله الأعضاء من خلال إقراره في أكتوبر 2008 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بالتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، و يهدف صندوق النقد الدولي عبر تصميمه لهذا التسهيل إلى تحسين أوضاع السيولة على مستوى الأسواق المالية العالمية و الحد من انتشار الضغوطات التي تواجه الاقتصاديات ذات الأساسيات السليمة.

من جانب آخر و في إطار توجه الصندوق الرامي إلى تكييف أدواته الإقراضية، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على القيام بإصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق، و تهدف هذه العملية إلى زيادة المرونة فيما يقدم من قروض إلى جانب ترشيد الشريطة و جعلها عاملاً مساعداً لاستجابة فعالة لمختلف احتياجات البلدان الأعضاء. و في إطار التدابير المتخذة لإصلاح نظام الإقراض في الصندوق أعلن هذا الأخير في مارس 2009 عن إنشاء تسهيل جديد سمي بخط الائتمان المرن و هو يقوم بدور يشبه وظيفة وثائق التأمين لحماية الدول التي تتسم بقوة أدائها الاقتصادي.

تهدف هذه السلسلة من الإصلاحات في طريقة التدخل المالي لصندوق النقد الدولي إلى رسم معالم نموذج جديد لمؤسسة تستطيع القيام بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية. لقد سمحت الإجراءات الجديدة لتدخل صندوق النقد الدولي بتمديد حدوده في عدة مجالات، إلا أنه لم يتخلص بعد من طابع المؤسسة حكومية، حيث أن ممثليه هم قبل كل شيء مسؤولين سياسيين.

يعتبر ترسيخ صندوق النقد الدولي لدور المقرض الأخير على الساحة الدولية في ظل الهيكل الجديد للنظام المالي الدولي أحد الخيارات الممكنة، إلا أن سعي صندوق النقد الدولي للانفراد بهذا الدور الساحة الدولية لن يتحقق إلا في حالة ما إذا توفرت الموارد اللازمة و أعطيت للصندوق كامل الصلاحيات التي تمكنه من أداء هذا الدور بشكل فعال.

النتائج

لقد ساهمت العديد من العوامل في اندلاع الأزمة المالية العالمية و ما أزمته القروض العقارية عالية المخاطر إلا القطرة التي أفاضت الكأس حيث تفاعلت عدة عوامل و اختلافات على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة في اندلاع و تطور و انتقال هذه الأزمة و قد قسمت هذه العوامل و الاختلافات إلى ثلاث محاور رئيسية و قد جاءت كالاتي:

- ◀ أوضاع غير مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ◀ اختلافات على مستوى الاقتصاد الجزئي.
- ◀ القيام بممارسات مالية عالية الخطورة.

صنفت هذه الأزمة من طرف عدد كبير من الاقتصاديين بأنها الأكبر منذ أزمة عام 1929 حيث قدرت تكلفتها بألاف الملايير من الدولارات كما أنها أسفرت عن إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية و الصناعية ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في عدة دول، كما ساهمت العوامل السابقة الذكر في صدور انتقادات كثيرة اتجاه دور و مدى فعالية الصندوق في المحافظة على استقرار النظام المالي الدولي و حمايته من مختلف الأزمات. لقد مثل عجز صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمة المالية إثباتاً على صحة الفرضية الأولى لهذا البحث حيث تأكد عجز السياسات التقليدية للصندوق في الحد من الأزمات و التنبؤ بها، كما سمح لنا رد فعل صندوق النقد الدولي بتأكيد صحة الفرضية الثانية للبحث و التي جاء فيها بأن الأزمة المالية العالمية ستؤدي إلى تغيير صندوق النقد الدولي لجانب كبير من سياساته و هو ما حصل فعلاً حيث تمت هذه العملية كالآتي:

- مراجعة السياسة الاقراضية للصندوق.
- مراجعة السياسة التمويلية للصندوق.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر النظامية العالمية.
- مراجعة سياسة الحوكمة و التنظيم.
- مراجعة سياسة تقديم المساعدات الفنية.

بات من الواضح وخاصة بعد عرضنا لمختلف النقاط السابقة بأن الأزمة المالية العالمية قد تركت أثراً كبيراً على مختلف سياسات صندوق النقد الدولي، حيث حاول الصندوق الاستجابة إلى متطلبات هذه الأزمة و التي تعتبر أكبر أزمة تواجهه منذ تأسيسه من خلال بذل مجهودات كبيرة و على عدة جبهات. إن ما يعاب على هذه المجهودات المبذولة هو تأخرها و كونها جاءت كرد فعل على الأزمة حيث يرى العديد من الاقتصاديين بأنه كان من المفروض أن تكون في إطار إستراتيجية محددة مسبقاً.

يتجه صندوق النقد الدولي حالياً و في ظل النظام المالي الدولي السائد إلى ترسيخ قيامه بدور المقرض الأخير على الساحة الدولية حيث كان هناك توافق بين أغلبية المواقف الدولية على ضرورة زيادة موارد الصندوق التمويلية بما يسمح له بتقديم المساعدات الضرورية بالقدر و في الوقت المناسب لمختلف الدول الأعضاء. كذلك صبّ قرار الصندوق القاضي بمراجعة سياسته الاقراضية في نفس هذا التوجه حيث من شأن إصلاح إطار الإقراض أن يزيد من مرونة القروض الممنوحة و أن يحد من مشروطيتها، و هو ما سيجعل عدد كبير من الدول يتجه نحو الصندوق لطلب المساعدة.

يمكننا القول بأن صندوق النقد الدولي قد نجح مرة أخرى في الخروج بأقل الأضرار من وضعية كانت تبدو صعبة للغاية و كسب مكانة جديدة جراء هذه الأزمة حيث كان هناك توافق دولي و في عدة مناسبات على ضرورة توفر الصندوق على كل الإمكانيات و الوسائل التي تسمح له بأداء دور فعال في المحافظة على استقرار النظام المالي العالمي، كما كان هناك توافق دولي أيضاً على إعطاء الصندوق صلاحيات واسعة تسمح

له بالقيام بدور أكبر على مستوى الرقابة المالية الدولية، و هو ما كان يطالب به الصندوق قبل اندلاع الأزمة.

الهوامش

¹ Charle Douniol, **Le Correspondant**, Libraire-Editeur, Tome6-nouvelle série, Paris, 1857, p.p.337-338

² Marc Montoussé, Serge d' Agostino, Arcangelo Figliuzzi, **100 fiches pour comprendre l'histoire économique contemporaine**, Bréal Edition, 2^eédition, 2008, p.p.142.143

³ Sylviane Guillaumont Jeanneney et Kangni Kpodar, **Développement financier, instabilité financière et croissance économique**, Revue: Économie et Prévision, N°174, Mars2006 Disponible sur:
www.alize.finances.gouv.fr/prevision/revue/resumes/ep174/pdf/rsf174a5.pdf

⁴ Françoise Forges, **Comment la finance c'est emparée des fonds de pension**, Revue: Dauphine Recherche, N°2, juillet2009, p.p.3.4

⁵ Patrick Artus et autres, **La crise des subprimes**, Rapport du Conseil d'Analyse Economique Français, la documentation française, Paris, 2008, p.12

⁶ John Mauldin, **The Greenspan Conundrum, Millennium Wave Advisors**, 29May2005 Disponible sur:
www.news.goldseek.com/MillenniumWaveAdvisors/1117375200.php

⁷ Thierry Pouch, **La politique économique: mondialisation et mutations**, Edition l'Harmattan, Paris, 2006, p.p.294.295

⁸ Patrick Artus et autres, **op.cit**, p.p.27.28

⁹ R.J Shiller, **The New Financial Order: Risk In The 21st Century**, Princeton University Press, 2004

¹⁰ FMI, **Le FMI crée un mécanisme de liquidité à court terme à l'intention des pays ayant accès aux marchés**, Communiqué de presse, N°08/262 (F), 29Octobre2008 Disponible sur:
www.imf.org/external/french/np/sec/pr/2008/pr08262f.htm

¹¹ صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإفراض**، بيان صحفي، رقم 09/85، 24 مارس 2009 موجود على: www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr0985a.pdf

¹² Finfacts.com, **Lessons from Global Credit Crisis**, 7Mars2009
Disponibile sur: www.finfacts.ie/irishfinancenews/article_1016144.shtml

¹³ صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي يبحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية**، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 6 مارس 2009 موجود على: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/pol030609aa.pdf

¹⁴ صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي ينشئ صناديق انتمائية لدعم المساعدة الفنية**، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 29 سبتمبر 2008 موجود على: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/new092908Ba.pdf

¹⁵ Gabriel Banon, **Le G20 cherche solution désespérément**, Revue: Maroc Hebdo International, N°815, Novembre2008, p.41

¹⁶ David Gordons, **Le G20 de Pittsburgh, un bilan positif**, 29Septembre2009
Disponibile sur: www.jeunesump.fr/2009/09/29/le-g20-de-pittsburgh-un-bilan-ositif/

¹⁷ www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/press-releases/WCMS_142330/lang--fr/index.htm

¹⁸ David Held et Kevin Young, **Réformer la gouvernance financière globale**, Politique Revue de débats, N°60, Juin2009

¹⁹ Jacques Riboud, **La monnaie réelle**, Edition l'Harmattan, Paris, 2008, p.p.331.332

²⁰ Michel Camdessus, **Le FMI, la Russie et «Le Monde»**, Journal: Le Monde, 19/08/1999

La réduction de la pauvreté comme premier Objectif du Millénaire pour le Développement, une étude sur le cas Tunisien

Riadh BECHIR ¹ Mongi SGHAIER ² Saïd Miloud DHIFALLAH ³
Tunisie

Résumé : Aujourd'hui et dans un contexte international caractérisé par des instabilités économiques et politiques marqués surtout par l'augmentation des cours du pétrole, les fluctuations des prix des produits alimentaires..., les pays sont appelés à augmenter leurs efforts pour pouvoir trouver des solutions pour assurer le développement durable. Une telle action ne pourrait être réalisée que dans le cadre des activités des organismes internationaux tels que l'Organisation des Nations Unies. Dans ce contexte et lors de l'assemblée générale de cette organisation réalisée en 2000, les problèmes de développement socio-économique ont été identifiés par la communauté internationale dans le cadre de la Déclaration du Millénaire adoptée lors de cette assemblée. Cette déclaration contient un ensemble de huit objectifs de développement à atteindre à l'horizon de 2015 nommé : Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD). Dans notre travail on va essayer de faire une étude sur l'état de réalisation des objectifs de millénaire pour le développement en Tunisie en donnant une importance au premier objectif qui est lié à la pauvreté.

Mots-clés : Objectifs du Millénaire pour le Développement, pauvreté, crise financière, Tunisie.

ملخص : تعتبر التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق توازن بين احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل اليوم هدفاً يتحتم تحقيقه من طرف البلدان لاسيما و أنها تشكل المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. في هذا الإطار وخلال قمة الأمم المتحدة التي أقيمت سنة 2000 وقع تشكيل مجموعة أهداف لها علاقة بالتنمية المستدامة سميت أهداف الألفية للتنمية و يجب تحقيقها لغاية 2015. في هذا السياق يتناول هذا البحث مستوى تحقيق هذه الأهداف بتونس مع إعطاء أهمية خاصة للهدف الأول المتعلق بمقاومة الفقر.

الكلمات المفتاحية: أهداف الألفية للتنمية، الأزمة المالية، الفقر، تونس.

¹ Chercheur en sciences économiques, Doctorant à la faculté des sciences économiques et de gestion Sfax, Tunisie. Membre d'unité de recherche : Entreprise- Economie- Environnement de l'institut supérieur de gestion Gabès et membre de laboratoire d'Economie et Sociétés rurales de l'Institut des Régions Arides, Médenine Tunisie. E-mail : riadh113med@yahoo.fr

² Directeur de recherche à l'Institut des Régions Arides Médenine Tunisie E-mail - s.mongi@ira.rnrt.tn -

³ Directeur de l'Institut Supérieur de Gestion Gabès Tunisie E-mail - saidmiloud.dhifallah@isggb.rnu.tn -

Introduction :

La Tunisie a connu depuis des années une importante croissance économique accompagnée d'une réduction remarquable de la pauvreté, ce qui lui a permis d'améliorer les conditions de vie de la population. La Tunisie est, en effet, l'un des pays de la région du nord Africaine où la pauvreté est la plus reculée. Ces performances économiques et leurs impacts le placent ainsi parmi les pays émergents et parmi ceux qui peuvent réussir à atteindre les objectifs du millénaire pour le développement. Dans ce contexte, l'atteinte du premier objectif qui est lié à la question de pauvreté et malgré les diverses mesures adoptées pour la combattre reste un problème difficile à résoudre. Notre travail sera consacré à l'analyse sur l'état de réalisation des objectifs du millénaire pour le développement tout en donnant une importance particulière sur l'évolution du dynamique de la pauvreté en Tunisie en montrant la possibilité de l'existence de phénomène de la disparité régionale.

1/ Approche méthodologique

1.1/ Les Objectifs du Millénaire pour le Développement : Le sommet de la terre tenu à Rio de Janeiro en 1992 a imposé le développement durable comme le grand objectif commun aux pays développés et en développement. Pour faire le bilan du Sommet de la Terre il y a eu en 2002 une Sommet mondial du développement durable à Johannesburg. L'objectif de ce Sommet est la relance et la concrétisation de l'accord mondial appelé Plan d'Action 21, notamment dans les domaines de l'inclusion sociale, de la régulation des marchés mondiaux, des transferts de technologies propres, des changements des modes de production et de consommation... Le Plan de mise en œuvre s'inscrit dans les engagements des Objectifs du Millénaire pour le développement (OMD) qui sont un ensemble d'objectifs de lutte contre la pauvreté et de promotion des droits humains, assortis des cibles chiffrées à atteindre à l'horizon 2015 et adoptés par les Etats membres de l'ONU lors de son assemblée générale en 2000.

Les huit objectifs sont ;

- Objectif 1 : Réduire l'extrême pauvreté et la faim
- Objectif 2 : Assurer l'éducation primaire pour tous
- Objectif 3 : Promouvoir l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes
- Objectif 4 : Réduire la mortalité infantile
- Objectif 5 : Améliorer la santé maternelle

- Objectif 6 : Combattre le VIH/sida, le paludisme et d'autres maladies
 - Objectif 7 : Assurer un environnement durable
 - Objectif 8 : Mettre en place un partenariat mondial pour le développement
- Notons ici que Atteindre les OMD nécessite la mobilisation de tous : Etats, Organisations internationales, ONG, société civile... Ces objectifs représentent en effet un partenariat entre les pays en développement et les pays développés et donc il faut travailler ensemble pour le réaliser.

1.2. Etat de réalisation des OMD en Tunisie : La Tunisie est l'un des pays en développement qui a fait une bonne démarche pour réaliser les objectifs du millénaire pour le développement. Cela se montre comme suit ;

Objectif 1.Reduction de la pauvreté ;

L'appréhension du phénomène de la pauvreté en Tunisie s'effectue à travers le taux de pauvreté, Ce taux est passé de 6,7% en 1990 à 3.8% en 2008, L'objectif fixé en 2015 est d'atteindre un taux de 2%.

Objectif 2.L'éducation primaire pour tous ;

Depuis l'indépendance la Tunisie a accompli des efforts considérables pour concrétiser l'objectif d'éducation pour tous. On peut citer ainsi ;

- ✓ La loi de 1958, cette loi instaure la gratuité de l'enseignement et l'obligation de la scolarité.
- ✓ La loi de 23 juillet 2002 vient de consolider ce processus. L'objectif fixé est en conformité avec les conventions internationales. L'article premier de la loi de 2002 énonce en effet que «l'enseignement est un droit fondamental garanti à tous les Tunisiens, sans discrimination fondée sur le sexe, l'origine sociale, la couleur ou la religion ». Ces lois sont consolidées par un programme national d'éducation des adultes adopté en 2002

Objectif 3.L'élimination des disparités entre les sexes ;

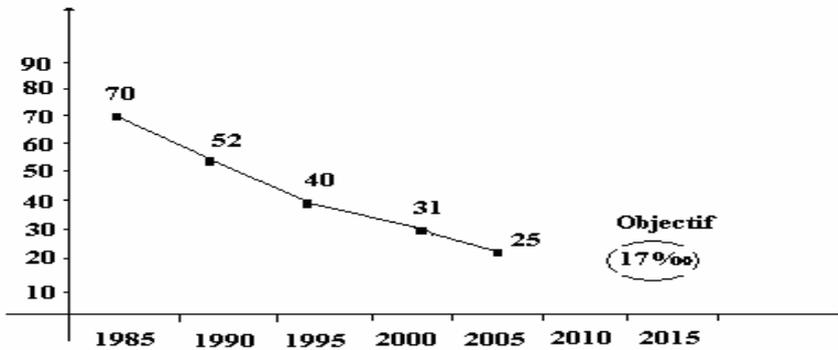
L'objectif de «l'élimination des disparités entre les sexes dans les enseignements primaire et secondaire et à tous les niveaux de l'enseignement » est atteint par la Tunisie depuis 2000.

Objectif 4.Réduction de la mortalité infantile ;

Depuis l'indépendance la Tunisie a mobilisé d'importants investissements dans le domaine de la santé, au niveau des infrastructures et au niveau de la formation des personnels médicaux et paramédicaux. En outre l'amélioration des conditions de vie de la population a influencé positivement l'état nutritionnel des enfants Le taux de mortalité infantile a passé de 51,4

décès/1.000 naissances en 1985 à 23,41 en 2008, l'objectif est d'atteindre 17‰ en 2015 (Graphique2).

Graphique 1: Evolution de taux de mortalité infantile en Tunisie

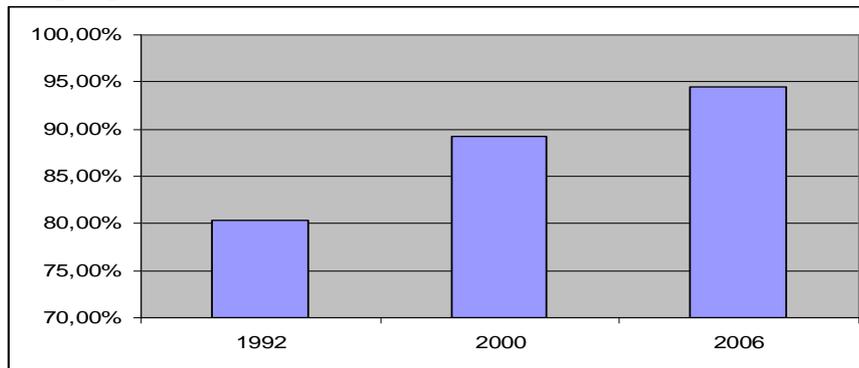


Source ; Auteur (en basant sur les données de l'INS)

Objectif 5. Amélioration de la santé maternelle ;

Plusieurs ressources ont été mobilisées dans le domaine de la santé, en particulier la santé maternelle, dans ce contexte des progrès remarquables ont été réalisés notamment en matière de couverture par les consultations prénuptiales, la surveillance prénatale et d'accouchements en milieu assisté. Notons ici que des efforts importants ont été déployés pour faire baisser le taux de mortalité maternelle qui était de 29,6 pour 1000 naissances en 2005 et qui devrait atteindre 18,7 d'ici 2015 (Graphique 2).

Graphique 2 : Evolution de taux d'accouchement assistés en Tunisie



Source ; Ministère Tunisien de la Santé

Objectif 6. Combattre le VIH/SIDA ;

Pour plusieurs raisons sociales liées à la culture et économique liées à l'amélioration des conditions de vie, l'infection en Tunisie par le VIH/SIDA est peu active. Notons ici qu'après 25 ans de découvert le premier cas, les nombres des Tunisien infectés sont de 1873 en 2008.

Objectif 7. Assurer un environnement durable ;

dans le but d'assurer un environnement durable, plusieurs politiques et action conventions internationales liées à l'utilisation des terres ont été entrepris par la Tunisie tel que:

- Politiques de conservation des eaux et du sols CES.
- Politique environnementale (lutte contre la désertification).
- Politique d'économie d'eau et d'incitation à l'irrigation (politiques des subventions).

Année	1994	2003	2004	2005	2006	2007
Milieu communal	35.3	97.7	97.9	98.3	98.5	98.6
Milieu non communal	25.1	38.8	52	53	53.6	54.1
Total	7.1	78.8	83.3	84.1	84.5	84.8

- Convention internationale sur le changement climatique
- Convention sur la diversité biologique.
- Convention de lutte contre la désertification.

Ces politiques ont donné de très importants résultats dans le domaine des infrastructures de base pour assurer le développement durable surtout pour le milieu rurale tel que l'eau, l'électricité....

Tableau 1 : Evolution de taux des populations ayant accès à l'eau de robinet en Tunisie

Source : INS

Objectif 8. Vers un partenariat mondial pour le développement ;

La Tunisie a signé plusieurs accords qui ont comme objectifs d'améliorer les situations socio économiques et environnementales dans le pays tel que l'accord avec L'OMC en 1993 et avec l'Union Européenne en 1996, aussi la Tunisie a mis en vigueur en 1995 un Programme de Mise à Niveau (PMN) ayant pour objectif de renforcer la capacité concurrentielle des entreprises, d'encourager le partenariat industriel et de renforcer l'environnement socio-économique de l'entreprise Tunisienne.

2. Outils méthodologique : Dans notre travail on va faire d'abord une étude sur le premier objectif du millénaire en Tunisie, ensuite on va analyser l'évolution de la pauvreté, comment calculer le seuil de la pauvreté au pays. Dans une dernière partie on va présenter une étude sur l'impact de la crise financière et économique qui est débuté en 2008 sur l'économie et l'amélioration du niveau de vie au pays.

3. Résultats et discussion

3.1. L'évolution des indices du développement humain en Tunisie : Le taux de pauvreté en Tunisie a diminué de manière très nette, en effet ce taux qui était de 22% en 1975, 12,9 en 1980, a été ramené à 3.8% en 2005. Si on applique l'approche développée dans le rapport mondial sur le développement humain, c'est-à-dire l'Indice de Pauvreté Humaine (IPH), les pauvres représenteraient sous l'angle de cet indice, 18.3% du total de la population en 2004 ce bien qu'il a été 21.9% en 1995. Il faut préciser ici que cet indice est fortement influencé par la persistance d'un taux d'analphabétisme encore élevé en milieu rural, il s'agit surtout de l'analphabétisme des femmes rurales. De la même façon, l'Indice de Développement Humain (IDH) a passé en Tunisie de 0.514 en 1975 à 0.769 en 2008 ce qui place au 98^{ème} rang mondial sur 182 pays. Notons ici qu'entre 1985 et 2008, l'IDH de la Tunisie a connu une augmentation annuelle de 1,09%, cette progression vient en fait suite à la politique de lutte contre la pauvreté par l'amélioration du bien être social des habitants et la promotion des ressources humaines via l'éducation et la formation. Ces avancées reflètent l'importance des programmes engagés que ce soit pour des délégations prioritaires, des populations à besoins spécifiques, pour l'éducation des personnes adultes et des femmes rurales.

Tableau 2; Evolution de l'IDH en Tunisie entre 1975 et 2008

Année	1975	1980	1985	1990	1995	2001	2004	2008
<i>IDH en Tunisie</i>	0.514	0.57	0.625	0.657	0.698	0.714	0.760	0.769

Source ; ONU

3.2. L'évolution du taux de la pauvreté en Tunisie : L'étude du phénomène de la pauvreté et son évolution repose sur des enquêtes

sociologiques et des statistiques multiples. En effet, le taux de pauvreté est un indicateur sensible de l'information statistique sociale, mais s'étend aussi à de nombreuses autres dimensions du bien-être. En Tunisie, les politiques mises en oeuvre par l'Etat pour éradiquer la pauvreté révèlent sur une approche globale et multidimensionnelle se traduisant par la prise en compte des paramètres d'ordre géographique, social et économique.

* L'approche géographique de la pauvreté : elle se traduit par l'identification des zones rurales et urbaines vulnérables, où les critères d'accès à la santé, à l'éducation, à l'eau potable, à l'électricité, au logement et à l'emploi ont été pris en considération pour la mise en place de programmes appropriés.

* L'approche sociale de la pauvreté : elle tient compte de la situation de famille qui la compose comme unité de base pour l'évaluation et l'appréhension de la pauvreté.

* L'approche économique de la pauvreté : elle se montre sous plusieurs aspects tel que la privation d'emploi et l'absence totale ou quasi-totale de revenus qui sont à la base de la pauvreté, cette approche montre aussi dans l'exclusion sociale de la population. le rôle de l'Etat dans cette approche est mis sur la généralisation de revenus, la promotion de l'emploi par l'encouragement et la facilité d'accès aux crédits pour réaliser des micro-projets, la formation professionnelle, dans un but de diminuer le chômage (Modèles de politiques sociales Tunisien, Nations Unies 2002). En Tunisie, L'amélioration des indicateurs économiques est le résultat d'une gestion économique qui a débuté essentiellement depuis l'adoption et la mise en oeuvre à partir de 1986 du programme d'ajustement structurel. Ce pays a introduit une série de réformes visant particulièrement à réduire le déficit budgétaire tout en préservant les équilibres macro-économiques et en garantissant un environnement social favorable. Selon la norme Tunisienne un pauvre est celui qui ne peut pas subvenir « les besoins recommandés ». Deux facteurs principaux déterminent la variation de la pauvreté, Il s'agit de la croissance économique et de la répartition des revenus. Le premier, à travers l'élévation du niveau de vie de toute la population. Le deuxième, à travers la gestion et la répartition de surplus de bien-être qui devrait assurer que tout le monde en reçoive la juste proportion. Dans la littérature traitant de la pauvreté en Tunisie, deux approches ont été utilisées pour mesurer les seuils de pauvreté ; l'approche officielle définie par l'Institut National Tunisien de la Statistique (INS) et l'approche de la Banque Mondiale recommandée et utilisée depuis 1995 dans les rapports sur la pauvreté en

Tunisie. Selon l'approche nationale, la pauvreté est surtout un phénomène urbain sauf en 2005, tandis qu'il s'agit d'un phénomène rural si on analyse l'approche de la Banque Mondiale. Les deux approches utilisent la même définition des besoins nutritionnels et caloriques de base en termes physiques, mais elles diffèrent dans l'estimation des seuils de pauvreté alimentaire et des dépenses non alimentaires qui y sont liées pour les zones rurales et urbaines (Ayadi M et al, 2005).

Les chiffres ressortant des différentes enquêtes de l'Institut National de Statistique nous montrent que le nombre des pauvres a connu une baisse relativement accélérée passant de 823 mille en 1980 à 376 mille en 2005, c'est-à-dire 3.8% de la population Tunisienne. Comparant les deux milieux urbain et rural et jusqu'en 1980, les catégories de population pauvres se concentraient dans les zones rurales, représentant à cette période 62.3% de la population totale des pauvres. En 1990, un retournement de tendance a commencé à se profiler et à prendre de l'ampleur. Dans les zones urbaines le nombre de pauvres a atteint selon les statistiques de l'Institut National de Statistique 354 mille, soit 65% du nombre total, leur part s'est établie autour de 296 mille en 2000 et 128 mille en 2004. Entre 1980 et 2005 le taux de pauvreté en milieu rurale est diminué de 11.2%, en milieu urbain ce taux a diminué de 6.9%. Pour le nombre des pauvres en milieu urbain diminué est de 25% tandisque en milieu rurale ce nombre est divisé par quatre.

Tableau 3 : Evolution du taux de pauvreté en milieu rural et urbain en Tunisie entre 1980 et 2005

	1980	1985	1990	1995	2000	2005
Seuil de pauvreté (DT)	91	147	222	292	351	400
Nombre Total des pauvres(en milliers)	823	554	544	559	399	376
Urbain (nombre)	393	325	354	389	296	128
Rural (nombre)	430	229	190	170	103	248
Taux de pauvreté (en%)	12.9	7.7	6.7	6.2	4.2	3.8
Urbain	11.8	8.4	7.3	7.1	4.9	1.9
Rural	14.1	7	5.7	4.9	2.9	7.1

Source ;INS

Selon l'Institut National de Statistique le seuil est assimilé à un revenu

minimum en dessous duquel la personne ne pourra pas assurer ses besoins les plus élémentaires en produits alimentaires et non alimentaire. La méthode adopter par l'institut national de statistique depuis 1980 consiste a calculer un seuil absolu en partant de deux populations de référence distincts ; population rurale et urbaine, cette méthode comporte des dépenses alimentaires et des dépenses non alimentaires.

- Les dépenses alimentaires ; il tient compte de la dépense annuel par tête au dessous de laquelle vivent 20% de la population le plus démunis. Le but est de calculer le minimum calorique acceptable, la dépense nécessaire pour satisfaire le minimum de besoin individuel énergétique est obtenu lorsque on multiplie le besoin énergétique minimum moyen par le coût unitaire d'un kilo calorie révélé par les données relatives au budget de consommation. On peut résumer ces étapes comme suit⁴ ;
 - Recherche de moyen de dépense individuel général annuel.
 - Recherche du moyen de dépense individuel alimentaire annuel.
 - Recherche du coefficient alimentaire (pourcentage de dépense alimentaire dans les dépenses générales).
 - Recherche des calories individuelles consommées par année.
 - Calcul du prix d'un calorie : (moyen de dépense alimentaire / nombre des calories).
 - Calcul du minimum de besoin individuel énergétique : (2200* prix de calorie).
 - Calcul du ligne de pauvreté : ((minimum de besoin individuel / coefficient alimentaire)*100).
- Les dépenses non alimentaires ; Tel que les dépenses de soin, du transport... sont fixées en présentant leur part dans les dépenses totales de 20% des populations les plus démunies.

L'Institut National du Statistique utilise depuis 2005 une nouvelle méthode pour la détermination du taux de la pauvreté au pays. Cette méthode se base sur des données actualisées et sur l'utilisation d'une même population de référence pour évaluer le seuil de pauvreté dans le deux milieux urbain et rural au lieu de deux populations⁵. Cette nouvelle méthode utilise « les besoins recommandés » en calories pour fixer le seuil de pauvreté en matière d'alimentation. Le niveau de ces besoins recommandés dépasse les

⁴ Jaidi Ali (2004), l'intervention sociale chez les familles nécessiteuse.

⁵ L'enquête national Tunisien sur les dépenses, la consommation et le niveau de vie des ménages en 2005

besoins minimum utilisés par l'ancienne méthode, il est de 2213 calories tant qu'il est de 1807 calories pour l'ancienne méthode. Selon les normes de l'INS, toute personne gagnant moins de 400 dinars par an est considérée comme vivant en dessous du seuil de pauvreté. L'enquête est réalisée sur un échantillon de 13392 familles représentant l'ensemble des catégories sociales et professionnelles. Cette enquête a soutenu qu'il y a une forte augmentation de la classe moyenne, qui représente aujourd'hui 81,1 pour cent de la population, contre 77,6 pour cent en 2000. Les résultats de l'enquête nationale Tunisienne sur les dépenses, la consommation et le niveau de vie des ménages réalisés en 2005 ont corroboré les résultats de la Banque Mondiale concernant le seuil de pauvreté en Tunisie, en effet la Banque Mondiale a révélé certaines limites et insistances dans la méthode appliquée entre 1980 et 2000 et il a proposé en 1995 une autre méthode de fixation de nouveau seuil.

Tableau 4 : Evolution de taux de pauvreté par milieu en Tunisie entre 1980 et 2000

	1980	1990	2000
Méthode de la Banque Mondiale			
Total	20.1	6.7	4.1
Urbain	4.7	3	1.7
Rural	30.1	12.7	8.3
Méthode de l'Institut National Tunisien de Statistique			
Total	12.9	6.7	4.2
Urbain	11.8	7.3	4.9
Rural	14.1	5.7	2.9

Source ; INS et Ayadi et al 2006.

Selon les statistiques de l'INS et en terme de revenu des ménages, le milieu rural conserve son retard tel que révélé par les dépenses par personne et par année (DPA). Ainsi malgré une croissance des dépenses des ménages plus forte, le niveau des dépenses reste nettement inférieur à celui des ménages urbains. Par ailleurs les catégories dominantes en milieu rural qui ont les

niveaux de revenu les plus faibles sont les ouvriers agricoles et les chefs d'exploitation précédés par les ouvriers non agricoles.

Tableau 5 : Evolution de dépense annuelle moyenne par personne DPA entre 1975 et 2005 en Tunisie (prix courants)

Année	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
Région	Mentons de dépense annuelle moyenne par personne DPA						
Grand Tunis	260	403	725	1007	1289	1761	2390
Nord Est	132	239	450	760	958	1190	1613
Nord Ouest	98	169	284	501	677	1103	1416
Centre Ouest	103	168	324	502	586	909	1138
Centre Est	166	255	544	806	1275	1594	2084
Sud Est	101	235	382	521	739	1097	1826
Sud Ouest	101	235	382	600	711	1017	1466
Total	147	248	471	716	966	1329	1820
Milieu							
Rural	106	157	294	460	581	864	1161
Urbain	192	332	619	890	1209	1604	2171

Source ; INS

Le tableau 5 montre une prédominance de la région du grand Tunis et centre Est qui dépasse le niveau national de dépense annuelle moyen, pour les autres régions on remarque que le dépense des populations du centre ouest est plus faible presque pour toutes les enquêtes réalisé allons de 103 en 1975 à 1138 en 2005⁶. Pour la région de sud-est on remarque une

⁶ *Le Nord Est : Les gouvernorats de : Tunis, Ariana, Ben Arous, Nabeul, Manouba et Bizerte.

*Le Nord Ouest : Les gouvernorats de Béja, Jendouba, Le Kef, Siliana et Zaghouan.

*Le Centre Ouest : Les gouvernorats de Kairouan, Kasserine et Sidi Bouzid.

*Le Centre Est : Les gouvernorats de Sousse, Monastir, Mahdia et Sfax

évolution du dépense de 4.5% entre 1990 et 1995 et de 10.7% entre 2000 et 2005. Pour l'ensemble de la Tunisie on remarque une évolution de 6.5% entre 1990 et 1995, de 6.6% entre 1995 et 2000 et de 6.5% entre 2000 et 2005. Par ailleurs et avec le recul de la pauvreté absolue remarqué en Tunisie, il devient de plus en plus difficile d'agir sur l'incidence et la sévérité de la pauvreté. Il faut remarquer ici que la gravité et l'incidence de la pauvreté en Tunisie varient sensiblement selon la région, avec un fort contraste entre le nord et les régions côtières plus riches et les zones moins avancées du sud et de l'intérieur.

Tableau 6 : Evolution du taux de pauvreté par région en Tunisie entre 1980 et 2005

Année	1980	1990	2005
Région	Taux de Pauvreté		
Grand Tunis	6.3%	4.2%	1.4%
Nord Est	11.5%	4.5%	2.7%
Nord Ouest	17.6%	10.2%	3.1%
Centre ouest	19.7%	13.3%	12.8%
Centre Est	12.9%	4.4%	1.2%
Sud	10.6%	8.1%	Sud Est ; 3.8%, Sud Ouest ; 5.5%
Total	12.9%	6.7%	3.8%

Source ; INS

La pauvreté est concentrée surtout dans le Centre Ouest, Sud Ouest et Nord Ouest bien que la dernière enquête en 2005 montre un déclin conséquent de la pauvreté dans au Nord Ouest. Le tableau ci-dessus indique que, depuis 1980 l'incidence de la pauvreté a baissé dans toutes les régions de la Tunisie, mais dans des différentes proportions, l'importance doit se faire aujourd'hui pour la zone du centre et Sud Ouest en améliorant les conditions de vie de population et atteindre le premier objectif de millénaire pour le développement.

3.3. Effets de la crise Mondiale sur la Tunisie : Aujourd'hui et à cause de la crise financière et économique actuelle, il est évident que si l'économie mondiale entre dans une phase de récession son impact sera direct sur

*Le Sud Ouest : Les gouvernorats de Tozeur, Kebili et Gafsa

*Le sud Est : Les gouvernorats de Gabes, Medenine et Tataouine

l'économie Tunisienne, puisque la Tunisie est un pays ouvert sur l'extérieur et donc ne peut être à l'abri de cette crise mondiale. Certains point de vue soutiennent l'idée que la débâcle financière n'aura que peu d'effets sur les conditions de vie des Tunisiens, sur les salaires et les emplois ce qui résulte peu d'effets sur la réalisation des tous les objectifs de millénaire pour le développement à l'horizon de 2015. En effet, si l'actuelle crise financière se transforme en crise économique suite à une forte baisse de la consommation mondiale, le rythme de croissance de l'économie Tunisienne risque de se ralentir étant donné que les échanges économiques se font à 80% avec l'Europe. Dans ce contexte les exportations Tunisienne ont connu une baisse de 17.6% en 2009 ci bien quelles étaient de l'ordre de 21.5% en 2008. En ce qui concerne le taux d'inflation, une augmentation a été enregistré lors du période de début de la crise passant de 3.2% en 2007 à 5 % en 2008, en 2009 ce taux s'est stabilisé à 3.7%. Cette tendance inflationniste est due essentiellement à la flambée des prix des matériaux de construction et des denrées alimentaires. Concernant le taux de chômage, il est presque stable durant ces trois dernières années malgré une légère augmentation en 2009 qui concerne principalement les chômeurs diplômés. Notons ici que à cause de cette crise mondiale 38.000 emplois ont été supprimés au niveau des industries manufacturières, ce nombre aurait pu être plus important. Cependant, des mesures conjoncturelles judicieuses ont permis de préserver environ 82.000 postes d'emploi (ministre Tunisien du développement, 2010). Pour le secteur touristique malgré la diminution de nombre des touristes entre 2007 et 2008, à cause de baisse du pouvoir d'achat des touristes européens, les recettes touristiques sont marquées par une augmentation passant de 3.077 million dinars Tunisien en 2007 à 3.390 millions dinars en 2008.

Tableau 7 : Evolution de taux de chômage et d'inflation en Tunisie

Année	2006	2007	2008	2009
Taux de Chômage	14,3	14.1	14.2	14.7
Taux d'Inflation	4.5	3.2	5	3.7

Source : Ministère de développement et de la coopération internationale et INS

Quant à l'évolution du flux des investissements directs étrangers (IDE) aux régions intérieures de la Tunisie, il y a le risque de voir des entreprises qui avaient l'intention de venir s'installer décaler leurs investissements. Dans ce contexte, de nombreuses actions ont été entreprises pour promouvoir l'investissement et l'initiative privée dans ces régions intérieures de pays, et ce, à travers la mise en place d'un cadre législatif approprié ce qui a permis l'implantation de plusieurs investissements extérieurs aux régions de Béja, Siliana, Kairouan et Gafsa en créant 14000 postes d'emploi. D'autre part, dans un contexte de récession mondiale, des produits comme le textile ou les phosphates et les grands projets financés par l'IDE pourraient être touchés et se retrouver en crise, pour cela et afin de limiter les effets négatifs de la crise sur le rythme de la croissance, sur les exportations et l'emploi, et surtout ses impacts sur le niveau de vie des populations un ensemble de mesures ont été décidées par l'Etat Tunisien. Ainsi l'Etat a soutenu les entreprises pour maintenir leur compétitivité qui constitue le défi essentiel pour permettre à l'économie de résister aux évolutions de la conjoncture économique mondiale en améliorant le climat des affaires.

Conclusion ; En Tunisie les milieux ruraux et urbains ont connu de profondes mutations qui se sont accélérées depuis les années 1980. Ces transformations ont permis, de rattraper le retard du milieu rural sur le milieu urbain et d'inscrire le monde rural Tunisien dans la dynamique de développement. Toutefois malgré ces avancées, beaucoup reste encore à faire pour atteindre l'objectif du taux de pauvreté qu'il devrait atteindre un niveau inférieur à 2% en 2015 et ça se réalise surtout à travers l'amélioration des conditions de vie dans les régions intérieures du pays. En effet, malgré les efforts réalisés par l'Etat, la pauvreté et le manque d'accès à des conditions de vie acceptable reste concentrer dans les régions de l'Ouest et Sud d'où la nécessité de bien maîtriser cette situation.

BIBLIOGRAPHIE

- Abaab, A., Elloumi M (2001), L'évolution des structures des exploitations agricoles et mutations de l'agriculture tunisienne. Terres méditerranéennes. Le morcellement, richesse ou danger ? éd. par Jouve, A.-M. Paris : Karthala-CIHEAM, 2001, p.103-125.
- Ayadi, M., et El Lahga, A., 2006 " Pauvreté et Inégalités en Tunisie : Une Approche Non-Monétaire " 10ème rencontres Euro-Mediterranneennes, université de Caire 4-5 novembre 2006.
- Bedoui A (1992) analyse des différentes méthodes de calcul des seuils de pauvreté en Tunisie ; quel enseignement ?- revue tunisien de science sociales
- Institut National Tunisien de la Statistique (2005), Le recensement général de la population et de l'habitat, Avril 2004.
- Mongi Sghaier, Frédéric Sandron (2000). L'approche « indicateurs » pour suivre les relations population-environnement : des concepts à l'expérience. Science et changements planétaires / Sécheresse. Volume 11, Numéro 3, 171-8, Septembre 2000.
- Nabila Hamza (2002), Modèles de politiques sociales Tunisien Série de politiques sociales No. 2 Nations Unies.
- Programme des Nations Unies pour le développement (2006), rapport sur le développement humain en Tunisie.
- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le Développement, mars 2004.
- Sboui Faouizi (2009), les effets de la croissance et de l'inégalité sur la pauvreté en Tunisie, colloque international : »inégalités et développement dans les pays méditerranéens », Istanbul Turquie, 21-23 mai 2009.
- Yvon Dionne ; ou en sommes-nous avec le calcul de la pauvreté ? Montréal, 4 août 2001 / No 86. www.quebecoislibre.org.

Marketing Strategy for New Banking Services and Products and its Effects on the Stockholders Equity.

[Case Study: Arab Bank through Shabab Product]

Ahmad Areiqat Naim Al-zeer Ahmad Al-zaml

Al Ahliyya Amman University.

ABSTRACT

This study aims to discern the impact of creating and triggering new Banking Products and Services on the shareholders equity. The researcher selected Shabab Product that provided by the Arab Bank of Jordan in 2005.

The Bank had implement an advanced marketing strategy to market this product for the Jordanian Citizens who are between 18-35 years. The results of the study were that, the shareholder equity increased in the end of 2005, and the net income also has increase.

الملخص

تهدف هذه الدراسة لإبراز أثر خلق منتجات وخدمات مصرفية جديدة على حقوق المساهمين. لقد إختار الباحث المنتجات الجديدة التي قدمها البنك العربي في الأردن سنة لفئة الشباب في سنة 2005.

لقد كان هدف البنك هو تنفيذ استراتيجية تسويقية لتقديم خدمات جديدة للمواطنين الأردنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 عاما. توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية أدى لزيادة حقوق المساهمين وصافي الدخل المحقق في نهاية عام 2005

Introduction:

Now a days, Organizations are working within a Sharply Competitive environment, related to new terms such as information and communication revolution, the environmental diversity, technological revolution, and globalization. And because of the main goal of an organization management is to maximize the Owner's wealth, managers especially in the banking sector are working under pressure from shareholders, international financial crisis, and the central Bank regulations. Such factors affected deeply the management practices and activities. In the banking sector, triggering safety Products can be considered as one tool in retaining the current customers and attracting new customers, this mean that bank's managers are facing now different attitudes and behaviors in the marketing process, because the marketing manager in a company's Primary link to the customer and the

competition. There for, the marketing manager must be especially concerned with the market position and marketing mix of the organization as well as with the overall reputation of the company and its products. (Weelen and Hunger, 2006, P.117)

The potential outcomes of the marketing strategy are:

- Acquire more customers.
- Persuade each customer to buy more products.
- Persuade each customer to buy more expensive products or up selling each customer.
- Persuade each customer to buy more profitable products (centa business services London).

And these outcomes are working together in achieving the major purposes in increasing the market share, the net income and the shareholder equity.

1. This paper aims to discuss and examine the Arab Bank of Jordan's Strategy in marketing the new product "Shabab product" and the financial results of this marketing Strategy especially on the Stockholders equity.

2. **The Study Importance:**

The banking sector in Jordan characterized by diversity either in the nature or the number of banks working in the Jordanian market, which created a higher competition environment. Jordanian Banking Market involves now, local banks, foreign banks, and international banks, and each bank is working now within a racetrack in order to increase his market share, to maximize equity, and to a attract new customers. The traditional banking services and products became not enough any more in this racing, for that, banks now have to be pioneers in innovating and providing new products and services. The importance of this study refers to its attempt to link the new product to its marketing strategy.

3. **The Study Objectives:**

This Study aims to achieve the following objectives:

- New banking Services and products are useful in retaining the current customers and in attracting new customers.
- The marketing Strategy that applied by the Arab Bank was the success key in providing Shabab Product.

4. The Study Problem and Questions:

The study problem takes the following form "Failure in marketing a new banking service".

The questions of the study are:

1. Why banks tend now toward creation new products?
2. How can banks enhance the quality of the new service through the marketing strategy.
3. What are the factors and procedures applied by the Arab Bank of Jordan to succeed in providing Shabab product?

5. The Study Hypotheses:

- There is no relationship between triggering new banking products and the high competition in the banking market in Jordan.
- There is no relationship between implementing Shabab product and increasing the net income for the Arab bank of Jordan.
- There is no relationship between triggering new products and increasing the Shareholders equity.

6. Previous Studies:

6.1. A Study by Robin Lang Ford (2009), under the title "New Mobile Banking Service Goes Live" England. A study aimed to create a kind of calm among the users about the security of their financial information. The author pointed out that "This Service works by connecting users, via the internet on a mobile phone, to a secure transactional payment system developed by txtrans."

Moreover, users pre- register a debit or credit card and receive a secure PIN to access the Mobank service from a mobile phone, so they do not have to enter card details every time a transaction is made.

The txtrans system means that no banking data, card details or PIN are stored on the mobile phone itself, so the transaction is secure, even if the mobile phone is stolen.

As a result of using this system, Steve Townend, CEO and founder of mobank said: "These days, people especially the under 30s- expect to be able to run their lives on the move. Now you can run your banking, shopping and money management from it too."

Michigan City (Business Wire) (2009), under the title "Horizon Bancorp Announces an Increase in First Quarter Earnings" the study represents a report that illustrates how Horizon accomplished this increase. Craig M. Dwight, president and chief executive officer attributed this increase to

many reasons, and for the purpose of this study, Stock holders equity totaled \$ 106.4 million at march 31. 2009 compared to \$ 103.4 million at December 31.2008. this increase was the result of net income which affected by opening a full service branch in Gosher, Indiana on April 6, 2009, holding company serving northern Indiana and southwest Michigan. Horizon also offers mortgage- banking services throughout the Midwest.

The current study could be benefited from this study in understanding that providing new services especially in banking industry may be through new branches in new locations.

6.2. This Study by Information Builders (2009), under the title "Lacaixa Savings Bank Boots Profitability with Self- Service BI Environment": The report indicated that La caixa has become the largest Savings bank in Spain through its focus on retail banking. Banks may not create new Strategies, or services to achieve their goals, but they may develop and improve their existing services. La caixa followed this manner, where Xavier Gonzalaz Said "Instead of building a new Channel, we are enabling our well- established network of almost 5000 branch offices to address this market.

Adopting business intelligence (BI) has generated many benefits for La Caixa Bank, increasing in customer base by 9 percent in the last ten months and has dramatically increased profitability in this segment from 10percent to 16percent.

6.3. A study by derdack, Matthes (2009), under the title "Improving Customer Service Via Mobile Banking": The report aimed to ling new services of Oman Arab Bank to building revenue. The report indicated that Oman Arab Bank has triggered many new services such as mobile bank, bill payment via SMS. Oman Arab Bank has shown what can be achieved by combining expert local knowledge and innovative vision of how to exploit the SMS channel and the latest technology for mobile banking to achieve revenue and customer growth.

6.4. Triggering new baking and services may takes another aspect, this may be done through acquiring another bank or organization. Bradley keoun and Takahiko Hyuga (2008) pointed out that Bank of America corporation to day announced it has agree to acquire Merrill Lynch. Co. Inc. in a \$50 billion all- stock transaction that creates a

company unrivalled in its breadth of financial services and global reach. One of the executives of Bank of America has expected the potential results of this process, he said "Acquiring one of the premier wealth management, Capital markets, and advisory companies is a great opportunity for our shareholders.

6.5. The study by shareholders' unit in the Arab Banking Corporation, under the title "Al- Mosahim". The study indicated that ABC Islamic Bank, and Standard Chartered Bank have provided a new service, 3 years revolving Murabaha financing facility for their client Aref investment Group. General Syndication received strong support from the regional and international syndication market and the facility was over- subscribed by more than 100%. The facility amount was increased from the initial us \$100 million to us \$200 million. The 27 bank syndicate comprises banks from Europe, the Far East and the Middle East. By comparing the net income of ABC Group for the years 2005, 2006, the net income was increased by 54% over the last year.

6.6. Günal, Önce (2004), under title "Service Marketing in Banking Sector and Recent Perceptions in Marketing Thoughts of Services, Eylul University, Turkey: The study aimed to identify the reasons for marketing scope to have importance in banking and for banks to interest in marketing subject can be arranged as:

- Change in demographic structure: Differentiation of population in the number and composition affect quality and attribute of customer whom benefits from banking services.
- Intense competition in financial service sector.
- Bank's wish for increasing profit to create new markets, to protect and develop their market shares, and to survive on the basis of intense competition and demographic change levels.

6.7. This Study by Ceylan Onay, (2003) under the title "The Impact of Internet- Banking on Bank Profitability".

The Case of Turkey:

The study aimed to describe the impact of adding the Internet technology as a new Service for e- banking on the profitability measured in terms of ROA and ROE.

The Study results Showed a significant decrease in the profitability. This could be attributed to the increase in IT expenditures following the adoption of the new technology. In the second year following the adoption of the technology, the researcher indicated that there was a positive co efficient of the variable on the ROE estimation.

This study provides an important benefit to the current study in the meaning of, the negative results may happen in the beginning of employing the new service cannot considered as failure.

6.8. This study is a case study of Clariden Bank (2003), under the title "Clariden Bank Builds a Foundation for Profitability". The study aimed to discern the impact of replacing the current banking system in achieving the bank's goals. To increase customer satisfaction and lower its cost ratio the bank need a new core solution with high flexibility, high service quality, reduced failure rate, increased efficiency in transaction processing, flexible reporting and sophisticated information aggregation and retrieval.

As a potential Solution, Clariden Bank decided to implement IBM's Order Transport Management System (OTMS).

The most important results of implementation of the new system were: efficiently supports the business processes from front to back office. It enabled Clariden Bank to achieve its main goals: to increase both sustainable and measurable client satisfaction and the bank's profitability.

6.9. The Study of Jack R. Salvetti and Nancy D. Schell (2002), under the title "A Grab Bag of Profit Ideas":

This study aimed to identify the marketing strategy's steps have to be applied by a bank in order to enhance its products and services. The authors indicated that "The marketers have to begin by viewing their bank from the customer's point of view. Each of the key activities of creating, producing, selling, and delivering a product or service should be examined closely and re- tooled if necessary to deliver top- notch service that will keep customers coming back. The main out comes of this study were: Once you have provided a higher level of service you may find additional opportunities to share the cost of your outstanding service and convenience with highly satisfied and loyal customers.

That is a vital part of profit improvement. And if you are unable or unwilling to ask your customers to share in some level of that cost, then you

are expecting your shareholders to bear the full burden through lower profits and returns on their investments.

Theoretical Bank Ground:

Triggering new products and services is very important for banks especially in a high competitive environment, but the most important issue is how to market this new product or service. Banks now are highly concerned to increase their market share for present products or services in present markets through greater marketing efforts in order to overcome the effects of the international financial crisis. This marketing strategy is called market penetration strategy. (David, 2007, p. 177)

New banking products and services have to be managed through an advanced marketing strategy which must include five components: Strategy in any field, marketing, production, teaching for example must include five components which are:

- a) Scope, which means breadth of strategic domain, represented by number and types of industries, product lines. Market segment. To reflect company mission and strategic intent.
- b) Objectives and goals: to evaluate the success of a strategy it must include a desired level of accomplishment on one or more performance dimension and the growth vector.
- c) Resources and their deployment: allocation of human, financial and other resources across business, markets, processes, etc.
- d) Competitive advantage: to discern the distinctive competencies or strength relative to competitors.
- e) Synergy: improving overall efficiency and effectiveness by exploiting synergies across businesses and product markets. For purpose of examining and evaluating the marketing strategy that applied by the Arab bank in marketing the new program, it is useful to recall how an organization formulate and implement a marketing strategy. Marketing strategy deals with pricing, selling and distribution a product.

When managers and marketers of the Arab Bank thought about Shabab Product, they had rely on a big opportunity related to the banking environment in Jordan, this opportunity pertains to the Jordanian population, which was in 2007, 5723 million citizen, with a structure based on age shows that:

12% of the total is between

15-19 years, 19% of the total is between
20-29 years and 13% of the total is between
30-39 years.

(Department of Statistics, Jordanian Government).

Shabab Product has been presented to the young individual who are between 18-35 years. The strategic issue here is that %19 from the population could be now current customers for Shabab Product, and three years later, about %12 will be added as potential customers.

This product was the first one in the banking services in Jordan, which is working in a high competitive environment. And this leads us to deny the first hypothesis which is "There is no relationship between triggering new banking products and the high competition in the banking market in Jordan" and to accept the alternative hypothesis "There is a relationship between triggering new banking products and the high competition in the banking market in Jordan.

The second step of the marketing strategy for Shabab Product was; defining the objectives that represents a main element in formulating and implementing marketing strategy. (x- files, 2002)

The general objectives of triggering Shabab product were:

- a) To attract new layer of customers (young people).
- b) To increase the bank's market share through providing special products and services to specific potential customers who need different financial services.
- c) To identify profits generated from the interests and commission that derived from the product.
- d) To enhance the customer relationships.
- e) To increase the opportunity of selling other products and services.

The consistency of those objectives to the major objectives of the Arab Bank and its mission is very high. And these objectives lead us to deny the second hypothesis "There is no relationship between implementing Shabab Product and increasing the net income for the Arab Bank of Jordan" and to accept the alternative hypothesis "There is a relationship between implementing Shabab Product and increasing the net income for the Arab Bank of Jordan".

The financial statements of the Arab Bank shows the increase in the net income for the years 2004-2005, because Shabab Product had been applied in 2005. The net income for the year ended in December 31. 2004 was JD 148.3 million, and in the end of 2005 (200.1) million, the net

income increased by 518 million which represents % 34.9 over 2004 net income. (The Annual Report (2005), Arab Bank of Jordan).

As we know, the net income is a main component of the shareholders equity, and the same annual report shows an increase in shareholder equity in 2005 compared by 2004. Shareholders equity totaled 1640.5 million JD in 2004, and increased to JD 1859.6 million in 2005, with a positive increase of JD 219.1 million and %13.4.

This analysis deny the third nil hypothesis "There is no relationship between triggering new banking products and increasing the shareholders equity" and accept the alternative hypothesis "There is relationship between triggering new banking products and increasing the shareholders equity" products and in creasing the shareholders" equity.

As mentioned earlier, the marketing strategy for new banking products and services is the success key for the product it self.

The marketing strategy of the new product, depends on market segmentation, because this product is presented to the young people.

The strategic planning that applied by the Arab Bank, aimed firstly to explain the new product, its benefits, feature, offers, prices, and conditions.

This conducted by a lecture for tow hours in each branch for the employees especially those who are CRO.

Shabab Product:

- Shabab is distinctive bundle of Banking and non banking benefits.
- It was designed especially to meet the financial and non financial needs of the youth segment.

In order to accomplish the objectives through attracting new customers, the bank is concerned to provide banking and non banking benefits. The banking benefits should be highly desired by the customer, and that enhances the marketing strategy. These benefits are:

1. Preferential interest rates on loans, 25% less.
2. Special loans tailored to meet youth needs i.e Shabab Tech and Shabab car.
3. Exemption from salary transfer.
4. Exemption from account minimum balance fees
5. Exemption from standing orders fees (order/month)
6. A Credit card free of issuance and renewal fees.
7. Internet shopping card free of issuance and renewal fees.
8. Free Shabab card (Visa Electron).

9. All E-channels free of subscription fee, Hala Arabic (phone banking), internet banking and SMS banking.

These benefits are working as an attractive factors in the marketing strategy because of their congruous with youth attentions. Which generally living with a low income, so they will search for cheaper products.

Also the non banking benefits are closely appropriate to the youth needs, such as:

- Discounted offer from Mobile Com.
- Discounted offer from Wanadoo.
- Discounted offer from Wide range of shopping spots.

And these benefits considered as strengths for the strategy. Through its marketing strategy, the Arab Bank exploited other organization that participate in the implementation of the strategy and it's prosper.

The non banking benefits are provided through external actors in the market. Through coordination and functional contracts, the bank tends to accomplish its objectives through other whose objectives are accommodate with the bank objectives in meeting the customer needs and expectations, and marketers have to understand the desired services that satisfy the customer and eliminate the gap between the customer expectations and the provided services (Zenithal and banter, 2002, PP.66-67).

Mobil Com-smart offer caters the following benefits:

- Fixing monthly bill.
- A discount of JD 2.00 on the bill in case of direct debit from customer's AB account (AB is Arab Bank).
- Three monthly subscriptions with a yearly contract credit on the 4th, 8th, and 13th month from subscription date.
- Same rate to any destination.
- Ability to scratch and recharge the account after that initial credit is used.
- Carry over any unused credit-never lose the money.
- International access service without having to pay a deposit.
- Roaming service without having to pay a deposit.
- An attractive handset discount.
- Discount on mobile phones selling prices (JD 35 approx).

Those benefits would be highly appreciate buy youth, and could be the success key of the marketing strategy.

The information and communication revolution influenced the life style for the Jordanian citizen, especially youth, who deal and use the

internet for different purposes, such as learning, e-commerce, shopping, playing games, and viewing movies etc. also the Jordanian government now is attempting to transfer from traditional government to e-government, this aspect requires flexibility, that enables the user to pay lower charges for the services provider. The Arab Bank and through Shabab Product, can provide through Wanadoo tow facilities:

- Dial up with a JD 2 directly debited from the customer account he/she will entitled of the following:
 - o 35 internet hours per month.
 - o Free usage between 12am-08am
- ADSL: the customer can get discounted ADSL home-line subscription when presenting his Shabab card at Wanadoo.

Also the non banking benefits offer includes discount spots for Shabab member in several shops and services providers, such as:

- Restaurants: Alcantina Café, chili house, dominao's Pizza, cupid café.
- Clothing: Uright, Orchestra, Givenchy, Adidas...etc.
- Furniture and home building: Bibar stores options.
- Gifts, Jewelries: Samar Optics, Gifts corner, Optikos Shami....etc.
- Movies, Bookstand Magazines: Orange DVD, Titles Book and Movies, Aramex Media....etc.
- Training and educational centers: Arab academy for Microsoft, Amid east, School Arabia and others.
- Hotels: Movempick.
- Mobiles and computers: Maraqa Tel, Ring Jordan, PC Zone and others.
- Automobiles and vehicles: Delta TV5 Scooters, Piaggio Vaspa.
- Entertainment: Race ways.
- Beauty centers: Awad Saloon.
- Gyms and Health clubs: Flex Fitness Centre.
- Currier delivery: Aramex shop and ship, Aramex express shipment.

The strategy designer made links between external environment and various market actors, and he was very smart in selecting the needs that can satisfy the potential customer.

Attracting new customers through Shabab program also took place in the marketing strategy which indicated that:

- Both AB customers and non AB customer can join Shabab if they are eligible to open an AB current or saving account in JD.
- Age should range between 18-35.
- Neither there is minimum income for joining Shabab nor a minimum account opening.
- If a customer applies for a credit card or a loan the related product credit eligibility criteria shall apply.

Here the strategy defined the product and its complementary services as a basic factor of the marketing mix, also defined the resources that will be located to implement the strategy.

Promotion strategy in its large attention depends on the various actors in the market, because each organization mentioned earlier has its marketing strategy, so they will act as free of charges marketers for the Arab Bank.

Pricing and Financial Benefits:

Pricing:

- JD 2 monthly Shabab membership fees.
- JD 2 monthly Wanadoo's dialup subscription fees.
- JD 25 cash collateral:
 - This amount is blocked against any insufficient fund that is to cover Shabab monthly subscription.
 - Customer with the following may be excluded from the cash collateral:
 - Salary transfer.
 - AB credit card.
 - AB loan.
- Fees are debited on monthly basis from the customer's account on the last working day of each month.

In the marketing perspective, these prices encourage the customers to be benefited from other product like, salary transfer, AB credit card, and AB loan. Marketing strategy maintains cross-functional responsibility for marketing operations across combined effort from subunits, loan department, credit cards department, and salaries department or function.

Also pricing tackled the service prices, so the customer is eligible to get a loan he will save the following with the discount of 25% on loan interest rate

Loan type	Amount	Tenor	Discount of %25
Housing loan	JD 40000	144	JD 607
Auto loan	JD 10000	60	JD 125
Personal loan	JD 5000	60	JD 35

It seems as an integrated batch that can play a main role in achieving the competitive advantage.

Then the strategy printed out the requirements to join Shabab, and the procedures for each complementary product.

The marketing communication that conducted by the Arab bank was the radio advertising and roads advertising. Then the cost of marketing for the bank will be lower, because the bank depends on the marketing communication by the external players. Each shop, restaurant, café, and

hotel will show its own customers about Shabab program and this is a type of word of mouth in communicating with the potential customers.

Recommendations:

After this analysis, the recommendations for the management are:

1. The current strategy used market segmentation in on issue (the age). It would be more useful if the management breakdown this layer to smaller segments, such as, universities students, employees in both private and public sector, and young doctors for example.
2. The "Cro" employees must be motivated to persuade any individual enter the bank for any purpose.
3. To conduct an advertising campaign for the individuals who will reach 18 years of age in the next year.
4. To hold lectures in the schools and universities to describe the benefits of the program.
5. To put measurable goals for each branch in order to evaluate its performance in this activity.

Then we can say that triggering new banking products and services, and using an integration marketing strategy forms a main factor in increasing the shareholders equity. Because the organization with high net income will keep a good number of the net income in the retained earnings section, which increase the shareholders equity and distributed cash dividends on the stockholders to make them highly satisfied.

List of Reference

1. **Centa Business Services** (2008). London.
2. Clariden Bank (2003). **Clariden Bank Builds a Foundation for Profitability Switzerland.**
3. David, Fred. R. (2007). **Strategic Management**, New Jersey: Prentice Hall.
4. Information Builders (2009). **Lacaixa Savings Bank Boots Profitability with Self Service BI Environment.** Spain.
5. Jordanian Government, **Department of Statistics.**
6. Keoun, Bradely and Hyuga, Takahiko (2008). **Bank of America Corporation Announced it has Agree to A quire Merrill/ Gnch.** USA.
7. Langford, Robin (2009). **New Mobile Banking Service Goes Live.** England.
8. Mattnes, Derdack (2009). **Improving Customer Service Via Mobile Banking.** Oman, Oman Arab Bank.
9. Miachigan City Business Wire (2009). **Bancorp Announces an Increase in First Quarter Earnings.** USA.
10. Onay, Ceylan (2008). **The Impact of Internet-Banking on Bank Profitability.** Turkey.
11. Önce, Günal (2004). **Service Marketing in Banking Sector and Recent Perceptions in Marketing thoughts of Services.** Turkey: Eylul University.
12. Salvetti, Jack R. and Schell, Nancy D. (2002). **A Grab Bag of Profit Ideas.** England.
13. Shareholders unit (2009). **Al Mosahim Arab Banking Corporation.** Bahrain.
14. Wheelen, Thomas and Hunger, David J. (2006). **Strategic Management and Business Policy.** New Jersey: Paretic Hall.
15. X-files (2002). **Advanced Marketing Strategy.**
16. Zeithaml, Valarie A. and Bither, Mary Jo (2002). **Services Marketing,** Boston: McGraw-Hill.

The Effect of Medical Information System on reducing Preventable Medical Errors

A case study in Sample of Jordanian Private Hospitals

Pr. Mohammed Al-Taee

Management Information Systems Department
Zarka Private University

Abstract

In this paper we will discuss the effect of medical information system on reducing preventable medical errors in a sample of Jordanian private hospitals. Special focus will be in the preventable medical errors, which it is likely can effect by medical information system. Results demonstrate that the processing and flow of information plays an important role in how errors occur, and the four main types of preventable medical errors effected by effectively use of medical information system. We recommend alternative approaches in which the Jordanian health care organizations can work to reduce preventable medical errors.

Keywords: Preventable medical errors, Medical information system.

الملخص:

سوف نناقش في هذه الورقة تأثير نظام المعلومات الطبية على الحد من الأخطاء الطبية التي يمكن الوقاية منها. إستندت الدراسة على عينة من المستشفيات الاردنية الخاصة. ولقد تم التركيز بشكل خاص على الأخطاء الطبية التي يمكن الوقاية منها، والتي من المرجح أن يساهم نظام المعلومات الطبية في التقليل منها. تظهر نتائج الدراسة أن طريقة معالجة وتدفق المعلومات الطبية تلعب دورا هاما في معرفة كيفية حدوث الأخطاء. إن الاستخدام الفعال لنظام المعلومات الطبية يسمح بالوقاية من أربعة أنواع رئيسية من الأخطاء الطبية. توصي الدراسة المنظمات الصحية الأردنية بتعميم الإستخدام الفعال لنظم المعلومات الطبية من أجل الحد من الأخطاء الطبية التي يمكن الوقاية منها.

الكلمات المفتاحية : الوقاية من الأخطاء الطبية ، نظام المعلومات الطبية.

1- Introduction

Medical care is "people taking care of people, one patient at a time -- and as long as we have human beings doing that .. the potential is going to be there for human beings to make mistakes," said the Vice President of the American Hospital Association Rick Ward.[1].

The "Institute of Medicine" said tens of thousands of people die in hospitals alone each year as the result of medical errors. It cited one study that put the number of such deaths at 44,000 annually and another that more than doubled that figure.

"Even using the lower estimate," it said, "more people die from medical mistakes each year than from highway accidents, breast cancer or AIDS." It said medication errors that take place both in and out of hospitals total more than 7,000, exceeding those from workplace injuries.

"These stunningly high rates of medical errors -- resulting in deaths, permanent disability and unnecessary suffering -- are simply unacceptable in a medical system that promises first to 'do no harm,'" said William Richardson, chairman of the committee that wrote the report and chief executive officer of the W.K. Kellogg Foundation of Battle Creek, Michigan. [2].

However, there are two major categories, which can be separates: 'mistakes' and 'slips'. Norman defines a mistake as "an error in the intention" and a slip as "an error in carrying out the intention". The Medical Information System that we are going to study will deal with both kinds of errors, e.g. how to prevent mistakes like false diagnoses or slips like misunderstandings due to a doctor's unreadable handwriting. However, slips from a technical point of view (e.g. forgetting to remove surgery instruments before closing the body) are not in the scope of this research and mistakes will be in the focus of our work.

Even if there occur lots of errors in medicine, they are still not always harmful. We will call those, which result in injury, preventable adverse events. "An adverse event is an injury resulting from a medical intervention, or in other words, it is not due to the underlying condition of the patient. While all adverse events result from medical management, not all are preventable (i.e., not all are attributable to errors). For example, if a patient

has surgery and dies from pneumonia he or she got postoperatively, it is an adverse event. If analysis of the case reveals that the patient got pneumonia because of poor hand washing or instrument cleaning techniques by staff, the adverse event was preventable (attributable to an error of execution). But the analysis may conclude that no error occurred and the patient would be presumed to have had a difficult surgery and recovery (not a preventable adverse event).”

Today, the business and information technology strategies must be closely aligned if hospitals outcomes are to be achieved. It is fundamentally important that medical information system core competencies facilitate rather than erode the hospitals strategic positioning in the marketplace. For this reason, time invested in designing and selecting the "right" medical information system is time well spent. Nowhere is this truer than in the area of medical management, where payers, regulators and accrediting bodies closely monitor service costs and provision and service outcomes. The right system can catapult a hospital to the head of the pack, whereas the wrong system can effectively strangle forward movement, especially when we consider a wide variety of human errors occurs, in medicine.

2-Background

2-1 The term ‘Medical Informatics’ (‘Informatique Medicale’) was created in France and it was already at the end of the 1960s when university departments under that title were established in France, Belgium and Holland. In the 1970s similar research units and the term ‘Medical Informatics’ appeared in Germany, Poland and the USA (as ‘Medizinische Informatik’, ‘Informatyki Medycznej’ and ‘Medical Informatics’ respectively). [3]. In other hand, as early “Hospital information systems” (HIS) date back to the 1970s, modern more comprehensive approaches are sometimes labelled differently (Clinical information system, CIS, Healthcare information system, HCIS, Electronic Medical Record (EMR). Electronic Patient Record), but definitions are not precise.[4]. In fact, medical information system composes an interesting mix of different disciplines. However medical information systems encompass a wide range of applications from many disciplines including medicine, computer science, management science, statistics, biomedical engineering etc. Practitioners and researchers in this multidisciplinary area are examining a range of potential applications from artificial intelligence to total

management principles to health care. [5]. So a number of definitions have been applied to medical information system:

- An information system that provide Information of interest to the patient as well as medical professionals and also includes information on maintaining medically, disease prevention, treatment and decision-making related to medical and medical care. It also includes the information needed to make decisions about medical products, medical services, which may be in the form of texts written or audio or video clips.
- An Electronic medical record, that documenting patient care. The record of the patient consisted of basic data on the first record, followed by the structural called (SOAP) for each problem, and this record contains three sections Data source (corresponding to-date clinical examination...Etc.), Diagnosis, treatment.

- An information system that combines a computer-based patient record with other modules that support clinical workflow.

2-2- Preventable adverse events.

A number of definitions have been applied to medical errors and patient safety. In To Err is Human, the IOM adopted the following definition: [6]

- An error is defined as the failure of a planned action to be completed as intended or the use of a wrong plan to achieve an aim.
- In an effort to thoroughly consider all of the relevant issues related to medical errors, the QuIC expanded of the IOM definition, as follows:

An error is defined as the failure of a planned action to be completed as intended or the use of a wrong plan to achieve an aim. Errors can include problems in practice, products, procedures, and systems.

- A medication error is "any preventable event that may cause or lead to inappropriate medication use or patient harm while the medication is in the control of the health care professional, patient, or consumer," according to the National Coordinating Council for Medication Error Reporting and Prevention. The council, a group of more than 20 national organizations, including the FDA, examines and evaluates medication errors and

recommends strategies for error prevention. [7]
- Medical errors happen when something that was planned as a part of medical care doesn't work out, or when the wrong plan was used in the first place. Medical errors can occur anywhere in the health care system: Hospitals, Clinics, Outpatient Surgery Centres, Doctors' Offices, Nursing Homes, Pharmacies, and Patients' Homes. [8]

Several studies have been published in order to estimate the dimension of preventable medical errors. A 1992 study from Utah and Colorado estimates about 44,000 preventable deaths per year, a 1984 New York State study ends up with a number as large as 98,000 preventable deaths per year; the total numbers of preventable errors were estimated by more than 500,000 and more than 700,000 respectively.. The Zhan and Miller study published in the Journal of the American Medical Association (JAMA) in October of 2003. Supported the Institute of Medicine's (IOM) 1999 report conclusion, which found that medical errors caused up to 98,000 deaths annually and should be considered a national epidemic. The Health Grades study finds nearly double the number of deaths from medical errors found by the 1999 IOM report "To Err is Human," with an associated cost of more than \$6 billion per year. Whereas the IOM study extrapolated national findings based on data from three states, and the Zhan and Miller study looked at 7.5 million patient records from 28 states over one year, Health Grades looked at three years of Medicare data in all 50 states and D.C. This Medicare population represented approximately 45 percent of all hospital admissions (excluding obstetric patients) in the U.S. from 2000 to 2002. "The Health Grades study shows that the IOM report may have underestimated the number of deaths due to medical errors, and, moreover, that there is little evidence that patient safety has improved in the last five years," said Dr. Samantha Collier, Health Grades' vice president of medical affairs. "The equivalent of 390 jumbo jets full of people is dying each year due to likely preventable, in-hospital medical errors, making this one of the leading killers in the U.S." [9]. Even though those numbers have a high uncertainty and are based on very vague estimates, they clearly show that there is lots of room for improvement.

2-3 The effect of medical information systems on medical errors

The information revolution is affecting every aspect of health and medicine (Riegelman, Richard & Persily, Nancy Alfred, Health information systems and health communications: Narrowband and broadband technologies as core public health competencies, American journal of public health, Aug. 2001, Vol. 91, Issue 8, P. 1179) Planning and management of economical and strategic issues became crucial in health care that were before seen, especially by decision makers and clinical staff, as something that will never fit in health care. As a consequence of several changes health care Providers are predicted to face an unprecedented era of competition and cost pressures. Therefore they are exploring information technology as an opportunity in reducing costs of service delivery while improving quality. [10]. Future health care leaders will have to become more technology-savvy; they will have to know the right questions to ask, as well as the potential for future applications. In this rapidly changing health care environment, the use of multidisciplinary teams comfortable with technology to institute a broader application of medical information system will be crucial. [11]. Because of these pressures and also because of new possibilities provided by the dynamic area of information technology, adoption of Medical information system in health care has been fast. In the end of 90's medical information systems in health care were said to be some 10-15 years behind sectors such as banking or the airline and manufacturing industries. [12], that perception is however changing rapidly. So many hospitals and health care organizations have implemented new, integrated information systems that capture data upon initial patient contact and make that information available to all departments on a real-time, on-line basis [13]. Since the beginning of the 1990s the health care sector has significantly increased its investments in Medical information system. As such, major spending on Medical information system is not exceptional – e.g. 40 % of European industrial and commercial investments are directed to ICTs. However in other areas the development has been gradual during 30-40 years opposed to health care where an almost equal development has been realized in ten years. The obverse of rapid increase of health care Medical information system is that since the 1950's health care systems have gradually developed from decision support systems based on Bayesian statistics and decision theories to kinds of ERP systems like integrated electronic patient records (EPR) or electronic medical record (EMR), including a wide range of different sub-systems in the 1990's [14]

. Although the development has started some 40-years ago, the fast development of Hospital information system (HIS) in last 10-15 years has lead to the introduction and wide use of (EPRs) or (EMRs). EMRs were the final boost for the area since they pulled together a large amount of health information and created an integrated system.

To significantly reduce the tens of thousands of deaths and injuries caused by medical errors every year, health care organizations must adopt information technology systems that are capable of collecting and sharing essential health information on patients and their care, says a new report by the Institute of Medicine of the National Academies. "when a patient is treated by several practitioners, they often do not have complete information about the medicines prescribed or the patient's illnesses." [15]

These systems should operate seamlessly as part of a national network of health information that is accessible by all health care organizations and that includes electronic records of patients' care, secure platforms for the exchange of information among providers and patients, and data standards that will make health information uniform and understandable to all. "When it comes to safety, the health care industry needs to borrow a page from the airline industry," said committee chair Paul Tang, chief medical information officer, Palo Alto Medical Foundation, Palo Alto, Calif.." [16]

According to the various studies cited in *To Err is Human*, the adverse events which occur most frequently include: Medication errors, surgical injuries, Hospital-acquired infections, Accidents, Pressure wounds, Restraint-related injuries. From the point of view of a Medical Information System the prevention of medication errors is the main focus of the aforementioned list. Adverse events occur most frequently in emergency departments, operating rooms, and intensive care units where high risk patients are found and rapid, precise action are required. This topic can well be addressed by a Medical Information System which supports a quick and reliable diagnosis and provides the physician with patient background information that might otherwise be missing. For the purpose of this research, adverse events that are caused by errors that might be prevented by a Medical Information System include the following: [17]

1- Diagnostic

- 1-1 Error or delay in diagnosis
- 1-2 Failure to employ indicated tests
- 1-3 Use of outmoded tests or therapy
- 1-4 Failure to act on results of monitoring or testing

2- Treatment

- 2-1 Error in administering the treatment
- 2-2 Error in the dose or method of using a drug
- 2-3 Avoidable delay in treatment or in responding to an abnormal test
- 2-4 Inappropriate care

3- Preventative

- 3-1 Failure to provide prophylactic treatment
- 3-2 Inadequate monitoring or follow-up or treatment

4- Other

- 4-1 Failure of communication.
- 4-2 Equipment failure.
- 4-3 Other system failure.

3-Problem Statement

Theoretically the introduction of information systems in hospitals and

other medical facilities is not only driven by the wish to improve management of patient-related data for the patient's benefit, but also by the fiscal necessity to improve efficiency of medical services. The safety, effectiveness, impact, and risks of medical information systems have received little attention from clinical investigators in pediatrics. Despite their increasing presence, relatively little effort has been undertaken to systematically gather evidence on the safety and efficacy of medical information used with pediatric patients.[18]

Physicians often fail to embrace a complex information system, may not see its relevance to their practices, and are characteristically reluctant to invest the time and energy to be trained in its use .[19] . (Brenner & Logan) examined the lack of acceptance of computerized patient and medical records systems by medical community in the United States. On the other hand the promises of medical information systems are significant. Indeed, one of the more important stated goals of medical information system is enhancing patient care and reduces medical errors. [20]

Attention to medical errors escalated over five years ago with the release of a study from the Institute of Medicine (IOM), *To Err is Human*, which found that between 44,000 and 98,000 Americans die each year in U.S. hospitals due to preventable medical errors. Hospital errors rank between the fifth and eighth leading cause of death, killing more Americans than breast cancer, traffic accidents or AIDS. Serious medication errors occur in the cases of five to 10 percent of patients admitted to hospitals. These numbers may understate the problem because they do not include preventable deaths due to medical treatments outside of hospitals. [21].

An efficient information system should be able to reduce a majority of these wrong medicament treatment errors.

Research funded by AHRQ and others has been important in identifying the extent and causes of errors. Now, additional research is needed to develop and test better ways to prevent errors, often by reducing the reliance on human memory. Some areas of past research that have shown promise in helping to reduce errors include computerized ADE monitoring, computer-generated reminders for follow up testing, and standardized protocols. [22]

Empirically; In spite of private hospital's leaders awareness that the real purpose of medical information system in medical management is to identify problems short-falls, trends and variations in care that will help improve the performance of these hospitals , and also long term period has been past of the construction these hospitals and medical information systems are established mainly to serve current purposes, even if there occur lots of medical errors(Jordanian Medical Associations), they are still not considering numerous needs for always study has been done to determine the effect of medical information systems on reducing medical errors in these hospitals. Although there is no estimation about the people died or harmed each year in Jordanian hospitals due to preventable medical errors for different reasons, but the Front-page articles in newspapers, television exposes, and cover stories in magazine have provided the stark details of the latest and most dramatic examples of medical errors [23] [24]. Until recently, the perception of medical errors among health care providers and the public has been shaped by these anecdotes, and remedies have focused on fixing blame on individual providers, including health plans, hospitals, doctors, pharmacists, nurses, and other caregivers. That approach, however, has proven ineffective in addressing patient safety, as documented by the ongoing problems noted in the IOM report. The IOM's recommended alternative approaches and other ways in which the Federal agencies can work to reduce medical errors are described in this report.

Research question

The proposed research tries to answer the following questions:

- Do the sampled hospital's leaders know the real purpose of such a system, especially; in medical errors ?

- To what extent is medical information system in Jordanian private hospitals can reduce preventable medical errors.

In the context of considering these questions, the effect of medical information system on reducing preventable medical errors in Jordanian private hospitals is explored.

4- Statement of the research objective

Based on the background of the problem statement this research aim at identify several objectives, there are:

- 1- The proposed research aim at identifying the concepts of medical information system and preventable medical errors.
- 2-Examines the effect of medical information systems on reducing medical errors, and interpret the importance of these systems.
- 3-Stimulate sampled hospital's decision makers and other health care organization's leaders to take care and consider the importance of these systems in the future.
- 4- Stimulate other researchers to prepare researches on this important subject.

5- Methodology

5-1- Participants

The unstructured interviews results with chief information officers and their assistants in three of private Jordanian hospitals (Al- Estklal hospital, Al- Esra hospital, Jordan hospital) indicated there is medical information system in these hospitals. The reasons for choosing these Jordanian hospitals are:

- 1-These hospitals are counted as a big health care establishment in Jordan.
- 2-They have medical information system units in their organizational structure.
- 3- They try to minimize medical errors and improve the performance of healthcare.

4-Not less than 10 years have passed to establish them.

5-2 Data collection plan:

For the sake of releasing the aims of research, the research based on a selected sample in a Jordanian hospitals to obtain accurate data. The sample was not randomly selected, since the questionnaire concerned perceptions, it took considerable time to complete, and most participants were contacted personally in order to ensure that they would, in fact, complete the questionnaire. The (112) subjects were from three sampled hospitals

Data regarding the two research's variables (preventable medical errors and medical information system) were collected by using a questionnaire (appendix 1), The effect of medical information systems analysis presented here is limited to responses to (23) questions from the questionnaire .These questions are the most relevant for this purpose. Data analysis consisted of coding the responses of participations and then conducting both a qualitative and quantities analysis of the data and the information contained on the returned questionnaires, each decision maker in sampled hospitals received the questionnaire, (150) questionnaires were distributed, and (112)were returned .The questionnaire contained closed –ended questions designed for constrained responses, where respondents was asked to rank listed options (5 points Likert type scales ratings ranging form “ 1 ,”limited or no effect, to “5”, strong effect for the dependent variable and “ 1 ,”not agree, to “5”, strongly agree for the independent variable).

5-3 Variables

Dependent Variable. The dependent variable includes major Errors **that are to be addressed by a Medical Information System** for sampled firms. Adverse events that are caused by errors that might be prevented by a Medical Information System include the following:

- 1- Diagnostic (Error or delay in diagnosis, Failure to employ indicated tests, Use of outmoded tests or therapy, Failure to act on results of monitoring or testing).
- 2- Treatment (Error in administering the treatment, Error in the dose or method of using a drug, Avoidable delay in treatment or in

responding to an abnormal test, inappropriate care).

- 3- Preventative (Failure to provide prophylactic treatment, Inadequate monitoring or follow-up or treatment).
- 4- Other (Failure of communication, Equipment failure and other system failure).

Independent Variables. This research will investigate the effect of medical information system on preventable medical errors; the processing and flow of information that plays an important role in how can reduce errors occur; represent independent variables that were included in the analysis:

1- Ability to obtain information to make correct decisions.

2- Availability of information when the decision was made.

3- Information was obtained and available and was used in making the decision.

4- Information not lost or garbled in transfer.

5- Patient was properly identified so key information was available or correct.

6- Enough time was available to use information in complex calculations or check of errors.

7- Sufficient data was available for the provider to see information patterns required for decision-making.

8- Complex processes were overseen or integrated (having the big picture).

9- Past errors were recognized, recorded, analyzed, and used to improve.

10- Processes, include information flows, were standardized.

5-4 Hypotheses:

1- Medical Information System, intended to reduce a significant part of the medical errors.

2- Medical information system will positively affect the medical errors.

5-5 Data Analysis

To examine the significant effect of the medical information system on preventable medical error all data generated in this research were analyzed using a multiple regression model, (SPSS) statistical package used to analyze collected data. Descriptive statistic measures, “Chrunbach's “alpha tests.

6- Findings and conclusions:

Inspection of table (1) indicates that medical information system Had strong role in providing required information to hospital management, patients and doctors in order to reduce medical errors.

Table (1)
Frequency table for medical information system role in providing required information

Items	strongly agree(rated 4-5)	No Agree(rated 1-2)
Ability to obtain information to make correct decisions.	95.4	4.6
Availability of information when the decision was made.	88.2	11.8
Information was obtained and available and was used in making the decision.	96.8	3.2
Information not lost or garbled in transfer.	80.5	19.5
Patient was properly identified so key information was available or correct.	81.3	19.7
Enough time was available to use information in complex calculations or check of errors.	92.0	8.0
Sufficient data was available for the provider to see information patterns required for decision-making.	87.7	13.3
Complex processes were overseen or integrated (having the big picture) .	85.0	15.0
Past errors were recognized, recorded, analyzed, and used to improve.	96.2	3.8
Processes, include information flows, were standardized.	89.4	10.6

All items were contributed strongly in providing required information with more than (80) percent. It is clear that medical information system play a

significant role in providing required information.

Table (2) explains the opinion of respondents about the medical information system effect on preventable medical errors

Table (2)
Frequency table for medical information system effect on preventable medical errors

Types of preventable medical errors	Strong effect (rated 4-5)	Limited or No effect (rated 1-2)
Error or delay in diagnosis	90.1	9.9
Failure to employ indicated tests	92.0	8.0
Use of outmoded tests or therapy	96.5	3.5
Failure to act on results of monitoring or testing.	89.3	10.7
Error in administering the treatment	87.7	12.3
Error in the dose or method of using a drug	90.4	9.6
Avoidable delay in treatment or in responding to an abnormal test	93.3	6.7
inappropriate care	88.8	11.2
Failure to provide prophylactic treatment	96.9	3.1
Inadequate monitoring or follow-up or treatment	93.7	6.3
Failure of communication	87.1	12.9
Equipment failure	85.8	14.2
Other system failure	90.0	10.0

Table (3) explains the results of regression analysis for research variables.

Table (3)
Regression analysis

Dependent Variables	Diagnostic Errors		Treatment Errors		Preventative Errors		Other Errors	
	B	t	B	t	B	t	B	t
Ability to obtain information to make correct decisions.	0.44	*3.4	0.23	*2.4	0.26	*3.0	0.27	*3.1
Availability of information when the decision was made.	0.34	*3.4	0.17	*1.9	0.33	*3.6	0.23	*2.1
Information was obtained and available and was used in making the decision.	0.22	*1.7	0.45	*4.3	0.18	*1.7	0.48	*6.6
Information not lost or garbled in transfer.	0.25	*2.6	0.22	*2.1	0.31	*2.8	0.41	*4.3
Patient was properly identified so key information was available or correct.	0.33	*3.6	0.28	*3.3	0.14	*1.5	0.37	*4.6
Enough time was available to use information in complex calculations or check of errors.	0.28	*3.4	0.21	*2.7	0.19	*2.1	0.37	*4.6
Sufficient data was available for the provider to see information patterns required for decision-making.	0.47	*6.1	0.43	*4.2	0.35	*3.3	0.35	*3.6
Complex processes were overseen or integrated (having the big picture).	0.68	*8.4	0.34	*3.4	0.22	*2.4	0.29	*3.3
Past errors were recognized, recorded, analyzed, and used to improve.	0.18	*1.7	0.13	*1.1	0.27	*3.1	0.21	*1.9

(*). Non significant at $P \leq 0.05$, freedom degree (110), (t) Table value =1.67.

These findings suggest that It is time to shift the emphasis of patient safety programs from a strategy of reporting, focused on injuries after they have occurred, to one of prevention aimed at providing safe and effective care in

the first place. Jordanian private hospitals and other health care organizations have hesitated to invest in medical information systems, reasonably so, knowing that their own medical information system might not be able to exchange important patient information with local pharmacies, hospitals, or even other physicians. While all Jordanian private hospitals and other health care organizations have installed computerized medical information systems to manage patient information, a national infrastructure for standardized data collection and exchange is needed because patients often receive services from many different providers. To facilitate the routine use of medical information systems, the health care sector must develop and use standardized formats for these systems, which allow providers to record information about patients' health at the point of care. Routine use of medical information systems would give health care providers and patient's immediate access to complete patient information as well as tools to guide decision-making and help prevent errors. However, without standards for how and what data is collected, the different systems used in various organizations may not be compatible. The lack of data standards is a key obstacle to the adoption of both medical information system and data exchange systems. In addition, uniform formats and data standards for reporting information on near misses -- mishaps that were caught before harm occurred -- as well as events caused by mistakes must be developed and adopted so that the hospitals and health care organizations can learn how to prevent future errors. The private sector can be expected to invest a significant portion of the capital required to build a national system of computerized medical information and data sharing. However, government investments should support the development of critical building blocks of this infrastructure, especially those that are unlikely to receive adequate support from the private sector, such as a secure platform for data exchange. The government also should provide financial incentives to spur private-sector development of medical information systems. Uniform information technology standards for the collection, storage, and dissemination of health information are crucial to the national infrastructure. The Jordanian Health care ministry should take the lead in establishing a public-private partnership to develop and promote national health data standards. Accordingly, we urge Jordanian health care ministry to create a national center for patient safety to:

- 1- Put error reduction strategies into high gear by re-evaluating and strengthening checks and balances to prevent errors. Set goals for avoiding medical errors, track progress in meeting them.
- 2-Fund research on better ways to determine the causes and prevention of such errors.
- 3- Enactment of laws requiring hospitals first -- and later clinics, doctor's offices and nursing homes -- to report to state officials any deaths or serious injuries caused by medical errors
- 4- Outlines a plan to accelerate the development of data standards in three key areas: clinical terminologies, exchange of data among computers, and representation of medical information in computer programs.
- 5- Establish a culture in which patient safety is a top priority, as part of the effort to achieve an acceptable standard of patient safety. All health care settings must establish comprehensive patient safety programs operated by trained personnel.
- 6- Stimulate government health care programs to encourage adoption of these national data standards by incorporating them into their contractual and regulatory requirements.

Appendix (1)

Questionnaire

The aim of this research is to explain the effect of medical information system on reducing preventable medical errors , and this questionnaire represent the main tool to obtain necessary data to achieve the above aim. The questionnaire divided in to two sections, the first section related to the types of medical errors that can be reduced by medical information system, the second section describe the processing and flow of information by medical information system that plays an important role in how medical errors can be reduced .each question requires that you chose the alternative that best fits your views. Please fill your completed questionnaire in the enclosed envelope and return it.

Acknowledge:

We will treat your responses in the strictest confidence. Thank you for your cooperation.

Pro. Dr Mohammed Al-Taee
 Economic & Administration Sciences Faculty
 Management Information Systems Department
 Phone: 079-6729595
 Email: eed5mo@yahoo.com

Section (1): I believe that the processing and flow of information by medical information system affect the occurrences of the following medical errors:

Main medical errors	Sub medical errors	1 limited or no effect	2	3	4	5 strong effect
Diagnostic	Error or delay in diagnosis					
	Failure to employ indicated tests					
	Use of outmoded tests or therapy					
	Failure to act on results of monitoring or testing					
Treatment	Error in administering the treatment					
	Error in the dose or method of using a drug					
	Avoidable delay in treatment or in responding to an abnormal test					
	Inappropriate care					
Preventative	Failure to provide prophylactic treatment					
	Inadequate monitoring or follow-up or treatment					
Other	Failure of communication.					
	Equipment failure					
	Other system failure					

Section (20): Medical information systems can affect on reducing medical errors when characterized with:

N	Medical Information Characteristics	1 not agree	2	3	4	5 strongly agree
1	Ability to obtain information to make correct decisions.					
2	Availability of information when the decision was made.					
3	Information was obtained and available and was used in making the decision.					
4	Information not lost or garbled in transfer.					
5	Patient was properly identified so key information was available or correct.					
6	Enough time was available to use information in complex calculations or check of errors.					
7	Sufficient data was available for the provider to see information patterns required for decision-making.					
8	Complex processes were overseen or integrated (having the big picture) .					
9	Past errors were recognized, recorded, analyzed, and used to improve.					
10	Processes, include information flows, were standardized.					

References:

- [1] AMA-American Medical Association (WWW.ama-assn.org).
- [2] <http://www.ahrq.gov/>.
- [3] CMPT 340 09_information_systems Nov. 12, 2003.
- [4] <http://www.nap.edu>.
- [5] W. Ragupathi, Health Care Information Systems, Communications of the ACM

40 (1997) 81-82.

[6] Institute of Medicine. *To Err is Human: Building a Safer Health System*. Washington, D.C.: National Academy Press; 1999. Publication.

[7] FDA Consumer magazine, May-June 2003.

[8] <http://www.ahrq.gov/>.

[9] pressrelease@medicalnewstoday.com.

[10] W. Ragupathi, Health Care Information Systems, Communications of the ACM 40 (1997) 81-82.

[11] Morrissey, J. 2020 visions. Just a click a way. Modern health care, 1999; 29(supp1):5-7) (Hopfield, S. 2020 visions. Hospitals- the next generation. Modern health care. 1999; 29(supp1):18-19, 22.

[12] W. Ragupathi, Health Care Information Systems, Communications of the ACM 40 (1997) 81-82.

[13] Treister, Neil W., Physician acceptance of new medical information system; the field of dream, physician executive; may/Jun 1998, vol. 24, Issue 3, P.20.

[14] P. Nykänen, Decision support systems from health informatics perspective (Department of computer and information sciences, University of Tampere, Tampere, 2000) 105.

[15] <http://www.ahrq.gov/>.

[16] Patient Safety: Achieving a New Standard for Care is available on the Internet at <http://www.nap.edu>.

[17] Leage, Lucan; lauthers,Am; Breman,Troyen A.; etal.Preventing medical Injury,Qual Rev19(5): 144-149,1993

[18] Lehman, Christoph U.2003, Medical Information Systems in Pediatrics, Pediatrics: Mar 2003, vol.111, Issue 3, p679.

[19] Treister, Neil W., Physician acceptance of new medical information system; the field of dream, physician executive; may/Jun 1998, vol. 24, Issue 3, P.20

[20] Brenner, Donald J. & Logan, Robert A. Some considerations in the diffusion of medical technologies: medical information systems, Communication yearbook; 1981, vol. 4, P609

[21] Allison Woo, Usha Ranji, and Alina Salganicoff of the Kaiser Family Foundation: January 2006.

[22] *Reducing Errors in Health Care: Translating Research into Practice*. AHRQ Publication No. 00-PO58, April 2000. Agency for Healthcare Research and Quality, Rockville, MD.

<http://www.ahrq.gov/research/errors.htm>

[23] [WWW.addustour.com](http://www.addustour.com).

[24] [WWW.alrai.com](http://www.alrai.com).

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:

مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 6 / 2010

ISSN : 1112 – 3605